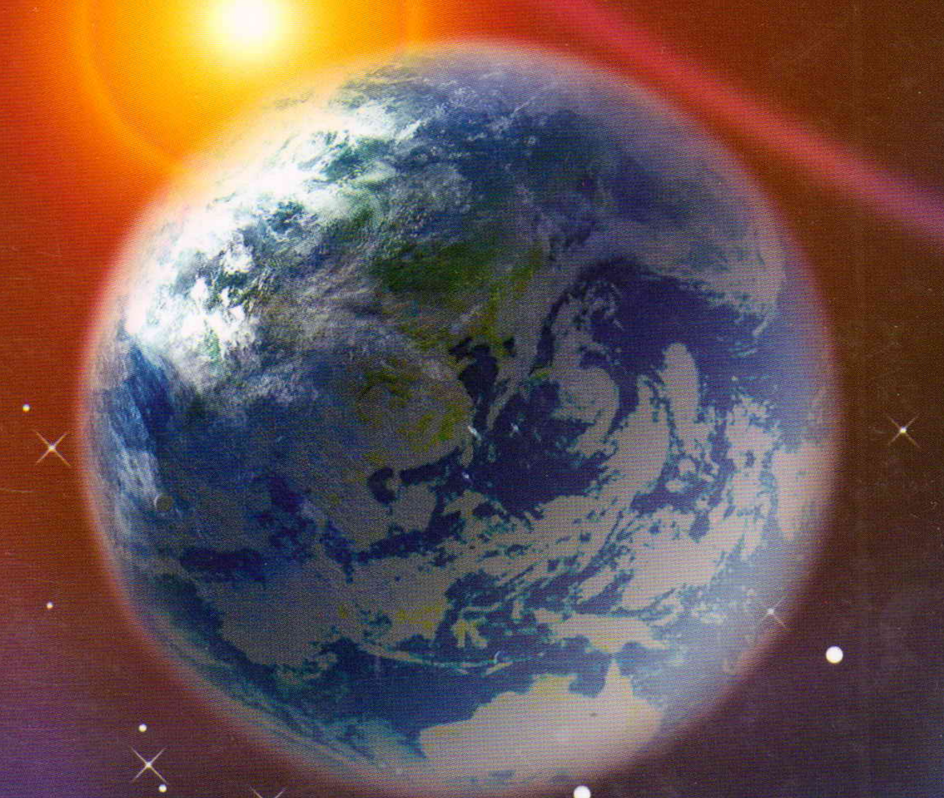


الولاية التكوينية

بين القرآن و البرهان



إنّ الدنيا تمثل للإمام في مثل فلقة الجوز،
وإنه ليتناولها من أطرافها كما يتناول أحدكم
من فوق مائدته ما يشاء فلا يعزب عنه منها شئ.

الامام الصادق عليه السلام

ضياء السيد عدنان الخباز القطيفي

مكتبة فدك



الولاية التكوينية

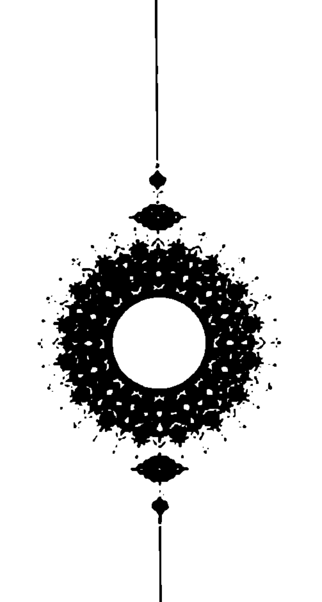
بين

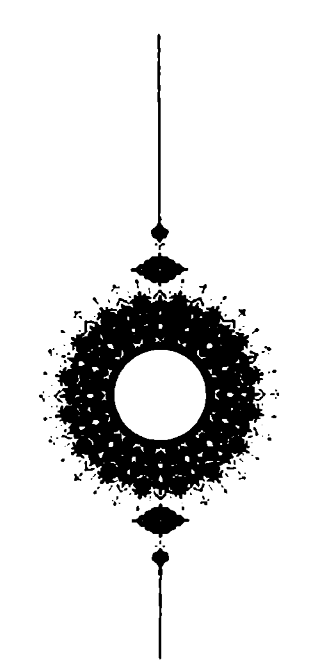
القرآن والبرهان

الولاية التكوينية

بين

القرآن والبرهان





تأليف

ضياء السيد عدنان الخباز القطيفي

مكتبة فدك

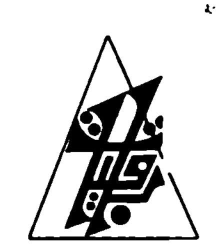
سرشناسه : خباز قطيفى، ضياء
عنوان و نام پديدآور : الولايه التكوينيه بين القرآن و البرهان/ بقلم ضياءالسيدعدنان الخباز القطيفى.
مشخصات نشر : قم: باقيات، ۱۴۳۴ ق.= ۲۰۱۳ م.= ۱۳۹۱.
مشخصات ظاهرى : ۴۳۲ ص.
شابک : 978-600-213-074-7
وضعيت فهرست نويسى : فيپا
يادداشت : كتابنامه: ص. ۴۰۱ - ۴۲۰: همچنين به صورت زيرنويس.
موضوع : ولايت تكوينى
موضوع : ولايت تكوينى -- جنبه‌هاى قرآنى
موضوع : ولايت تكوينى -- احاديث
رده بندى كنگره : ۱۳۹۱ ۸و۲خ/BP۲۲۳/۵
رده بندى ديويى : ۲۹۷/۴۵
شماره كتابشناسى ملى : ۳۰۳۱۸۷۶

الولاية التكوينية بين القرآن و البرهان

السيد ضياء السيد عدنان الخباز القطيفي



الناشر: باقيات
المطبعة: وفا
الكمّية: ۱۰۰۰ نسخة
الطبعة: الاولى
القطع: وزيري
عدد الصفحات: ٤٣٢ صفحة
تاريخ الطبع: ۲۰۱۳م - ١٤٣٤هـ.ق



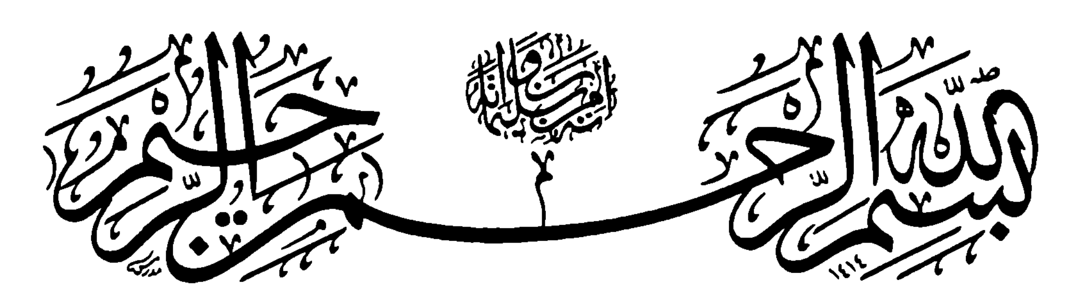
شابك: ٩٧٨-٦٠٠-٢١٣-٠٧٤-٧

عنوان الناشر: ايران - قم - شارع معلم - رقم ٤٤ - تلفون: ٧٧٤٣٩٠٠

مركز التوزيع : ايران - قم - مجمع الإمام المهدي(عج) - الطابق الأرضي
رقم ١١٦،١١٧ - تلفون: ٧٨٣٣٦٢٤



الافتتاحيّة



﴿قَالَ يَا أَيُّهَا الْمَلَؤُا أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا قَبْلَ أَن يَأْتُونِي مُسْلِمِينَ * قَالَ عِفْرِيتٌ مِّنَ الْجِنِّ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ * قَالَ الَّذِي عِندَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرّاً عِندَهُ قَالَ هَٰذَا مِن فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي ءَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ﴾

صدق اللهُ الْعَلِيُّ الْعَظيم




الإهداء

إلى سيّدةِ الكراماتِ الباهرة

إلى الشفيعة في الدنيا قبل الآخرة

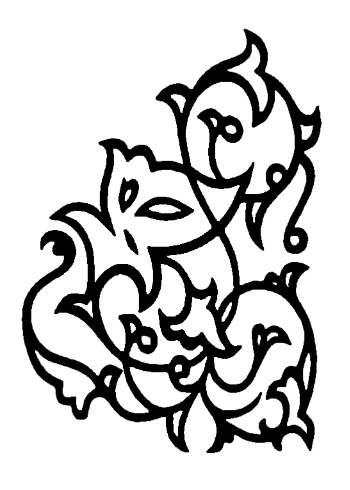
إلى ملتقى الأنوار الأربعة الزاهرة

إلى سيّدتي وشفيعتي ومولاتي

أمّ البنين ؑ

أُقدّم هذا المجهود المتواضع وفاءً بالعهد ، ورجاءً للشفاعة ، وأملاً في القبول ، وطمعاً في النعيم ، وتطلّعاً للجنّة .

عبدك الحقير : ضياء

كلمة سماحة الأُستاذ الأعظم، المرجع الديني الكبير
آية الله العظمى السيّد محمّد صادق الحسيني الروحاني

(متّع الله المؤمنين ببركات وجوده)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي علم بالقلم علم الانسان ما لم يعلم - وصلى الله وسلم على مدينة العلم محمد المبعوث على الامم ومعلم العرب والعجم - وهادي الشرع الاقوم - وعلى بنته سيدة النساء - واخيه امير المؤمنين باب مدينة العلم - واولاده الغر الميامين الهداة المهديين واللعن على اعدائهم اجمعين

وبعد فقد قدم لي العلامة التقي السيد ضياء السيد عدنان الخباز دام عزه ما كتبه في الولاية التكوينية وقد اجاد في كتابة ما تصدى لتحقيقه في هذه المسألة واستيعاب ما يكون مرتبطا بها والاحاطة بتفاصيلها ودقائقها بما لها من المطالب الشرعية والفلسفية و... فاسبغ عليها حلة زاهية وجمع بين حلاوة البيان ودقة المطالب ذلك من نعم الله والآلاء التي حقيق بان يغبط عليها فليشكر الله على ما اعطاه من الموهبة العظيمة والمقدرة العلمية، واسأل الله تعالى ان يمد في توفيقه وان يجعله قدوة للافاضل والله تعالى هو الموفق

١٢ حج ١٤٢٤ الروحاني



مقدّمة الطبعة الثانية :



والحمد لله ربّ العالمين

وصلّى الله على أشرف بريّته ، وخير خلقه ، محمّد وآله الطاهرين

واللّعنة الدائمة على أعدائهم أجمعين أبد الآبدين

أضع - بكلّ فخر واعتزاز - بين يدي قارئي العزيز الطبعة الثانية من هذا الكتاب ، بعد أن نفدت - بفضل الله تعالى - جميع نسخه ، وصار عزيز الوجود ، ممّا أوجب تزايد الطلب المُلحّ بإعادة طباعته ، فأعدت النظر في فصوله ومطالبه بالمقدار اللازم ، وأضفت إليه الكثير من الإضافات المهمّة .

وكلُّ أملي ورجائي أن ينال ما بُذِلَ فيه من الجهد رضا وليّ الله الأعظم (أرواحُ مَن سواه فِداه) ، علّني أفوز منه بنظرةٍ رحيمة ودعوةٍ كريمة ، أنالُ بها كلّ خير الدنيا والآخرة ، وصلّى الله على محمّد وعترتهِ الطاهرة .

ضياء السيد عدنان الخباز

الجمعة ٢/١٠/١٤٣٣هـ

المقدّمة

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله ربّ العالمين ، وصلّى الله على أشرف بريّته محمّد وآله الطيّبين الطاهرين ، واللّعن الدائم على أعدائهم أجمعين أبد الآبدين
وبعد . .

فإنّ ما بينَ يديكَ ـ قارئي العزيز ـ عبارةٌ عن مجموعة من البحوث التي قمتُ بطرحها ومعالجتها على عدّةٍ من الإخوة المؤمنين (وفّقهم الله تعالى) في أيّام العطلة الصيفيّة من سنة ألفٍ وأربعمائة وثلاثةٍ وعشرينَ من الهجرة المُباركة (على مهاجرها وآله أفضل التحيّة والسلام) حولَ أحد الثوابتِ والمُرتكزات العقائديّة ، ألا وهو: مُعتقد (الولاية التكوينيّة) للمعصومين عليهم‌السلام .

وقد استوعبت البحث حوله ـ ولله الحمد ـ من جميع جوانبه وأبعاده ، رغم ضيق الوقت ، وقصور الفهم ، وقلّة التوفيق .

ومن تمامِ نِعم الله سبحانه وتعالى عليَّ أن قامَ الأخُ الأعزُّ الأُستاذ محمّد الحمّادي (حرسه الله بعين رعايته) بتفريغِ البُحوثِ من الأشرطةِ الصوتيّة ، وكتابتها وتهذيبها من العبارات المتكرّرة ، التي كان يقتضيها مقام الشرح والإيضاح .

ومع ذلك فإنّها بقيت تحتفظُ بطابعها الإلقائي ، ممّا دعاني إلى القيام بصياغتها صياغةً جديدة ، مهذّباً تارة ومضيفاً تارة أُخرى ، حتّى تمّ البحث

واكتمل بهذه الصورة الماثلة بين يديك.

فلله الحمد أوّلاً وآخراً، على ما وفّقنا إليه من البحث والإتمام، وشكرَ اللهُ سعيَ الأخِ الأُستاذ على ما بذله من جهودٍ مَشكورةٍ في كتابة هذه البحوث وحفظها.

وفي الختام ليسَ لي من رجاءٍ أرجوهُ سوى أن تحظى هذه البحوث بنظر الرضا والعناية من مولى العصر وسلطان الزمان (أرواح جميع الخلق لتراب مقدمه الفداء)؛ لتكون لي ولكاتبها زاداً وذخراً، في كلّ عقبةٍ من عقبات الموت، وما بعد الموت، والانقطاع عن الدنيا.

مع تقديم خالص الشكر والثناء والتقدير لأساتذتي الأجلاء، الذين تكبّدوا عناء مطالعة الكتاب، وإبداء الملاحظات النافعة على موارد الضعف والخلل فيه.

وآخر دعوانا أنّ الحمد لله ربّ العالمين

وصلّى الله على محمّد وآله الطاهرين

واللّعن المؤبّد على أعدائهم أجمعين

ضياء السيد عدنان الخباز

القطيف. المدارس

ليلة الأربعاء ١٤٢٥/٧/٧هـ



البحث الأوّل

اصطلاح (الولاية التكوينيّة)

بين المفردة و التركيب

وتنقيح البحث الذي نحن بصدده يتمّ ببيان نقاط أربع:

النقطة الأُولى: التعريف اللّغوي للولاية التكوينيّة.

مصطلح (الولاية التكوينيّة) مركّب من مفردتين: الولاية، والتكوينيّة؛ ولأجل إيضاح المقصود منه لا بدّ من إيضاح كلتا المفردتين.

فنقول: أمّا مفردة (التكوينيّة) فهي مأخوذة ومشتقّة من الكون، والكونُ معناه اللّغوي هو: الحدث[1]. تقول: كوّنه فتكوّن، أي: أحدثه فحدث، وهذا يعني أنّ مفردة (التكوين) مساوقة لمفردة (الإحداث والإيجاد)، وهذا المعنى اللّغوي هو مقصود القائلين بالولاية التكوينيّة اصطلاحاً؛ لأنّها تعني عندهم قدرة المعصوم عليه السلام على الإحداث في الكون، وبهذا يتّضح أنّ التعبير عن هذه الولاية ـ من هذه الجهة ـ بالولاية التكوينيّة تعبير دقيق جدّاً.

---

(١) قال ابن منظور في لسان العرب ـ مادة (كون): ١٢: ١٩١، وما بعدها من الصفحات: **الكونُ**: الحدث.. **والكائنة**: الحادثة.. **وكوّنه فتكوّن**: أحدثه فحدث.. **وكوّن الشيء**: أحدثه. والله مكوّن الأشياء يخرجها من العدم إلى الوجود.

وقال الفيروزآبادي في القاموس المحيط ـ مادة (كون): ٤: ٢٦٦: **الكون**: الحَدَثُ كالكينونة، **والكائنةُ**: الحادثة، **وكوّنه**: أحدثه. **واللهُ الأشياء**: أوجدها.

ويتّضح أيضاً: أنّ ما يشير إليه بعض الباحثين المعاصرين من «أنّ التعبير الصحيح هو: الولاية الكونيّة وليس الولاية التكوينيّة»، ليس على ما ينبغي؛ لعدم التناسب بين الهيئة الاشتقاقيّة المذكورة وبين المراد الجدّي من مفردة (الولاية)، وهو السلطة؛ إذ المناسب إضافة مفردة الولاية لمفردة التكوين المساوقة لمفردة الإحداث، ليكون مدلول المفردتين هو سلطة المعصوم عليه السلام وقدرته على الإحداث والإيجاد والتصرّف، وأمّا إضافة مفردة (الولاية) بما لها من المراد الجدّي، إلى مفردة (الكون) فإنّها أقلّ وضوحاً في أداء المعنى المذكور.

وأمّا المفردة الأُولى من العنوان، وهي مفردة (الولاية)، فقد ذُكرت لها في معاجم اللّغة العديدُ من المعاني، كالنصرة والمحبّة والسلطنة، وغيرها.

ويتّضح ذلك في بحث المتكلّمين حول معنى الولاية في حديث النبي صلى الله عليه وآله المتواتر عند الفريقين: «مَنْ كُنْتُ مَوْلاهُ فَهذا عَلِيٌّ مَوْلاهُ»[1]، وكذلك في بحثهم حول آية الولاية: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ**﴾[2]، حيث يثير أبناء العامّة في كلا الموردين أنّ الولاية فيهما ليست بمعنى السلطنة والإمرة والأولويّة، وإنّما المقصود بها هي النصرة أو المحبّة أو بعض المعاني الأُخرى للولاية. ولأعلامنا في تزييف هذه

---

(١) من عجيب ما طرق أسماعنا في هذا الزمان ما حُكي عن بعض المعاصرين من دعوة أهل العامّة إلى تجاوز المناقشة الدلاليّة في حديث الغدير إلى المناقشة السنديّة، والحال أنّ الحديث الشريف حديث متواتر عند كافّة المسلمين شيعة وسنّة، ممّا يعني القطع بصدوره عن النبيّ الأعظم صلى الله عليه وآله، فلا مجال للمناقشة في أسانيده. وللاطّلاع على كلمات أهل العامّة حول تواتر الحديث المذكور يستحسن الرجوع إلى موسوعة عبقات الأنوار: ٦: ١١١، للمحقّق الخبير السيّد حامد اللكهنوي (طيّب الله تربته الزكيّة).

(٢) المائدة: ٥: ٥٥.

الدعوى براهين محكمة تُطلب من مظانّها[١].

والتحقيق كما يستفاد من كلمات العلمين الجليلين السيّد السبزواري، والعلّامة الطباطبائي ﴿ﻫﻤﺎ﴾: أن مفردة (الولاية) ليس لها إلّا معنى واحد فقط، وأمّا المعاني الأخرى فهي من باب تعدّد المصاديق، وليست من المعاني الحقيقيّة.

وبيان ذلك: أنّ الولاية لها معنى واحد فقط وهو: القرب، فيقال: وَلِيَهُ يليه، أي: قرب منه، وكُلْ ممّا يليك، أي: ممّا يقاربك، ودارٌ وَلْيَةٌ، أي: قريبة[٢]. وهذا المعنى هو المعنى الوحيد الذي تستخدم فيه مفردة الولاية، غاية الأمر أنّ مصاديقه مختلفة ومتعدّدة، فعندما يطلق على شخص لفظُ (الولي)، فالمراد منه كونه قريباً من المُولّى عليه، غايةُ ما في الأمر أنّ القرب تارةً يكون مصداقاً للمحبّة، وأُخرى مصداقاً للنصرة، وثالثة مصداقاً للسلطنة، ورابعة مصداقاً للصداقة.. وهكذا[٣].

---

(١) راجع في ذلك ما أفاده السيّد الشريف المرتضى (قدّس الله نفسه) في كتابهالقيّم: الشافي في الإمامة: ٢: ٢١٧، ولاحظ في ذلك أيضاً ما حقّقه العلّامة الأميني (طيّب الله ثراه) في موسوعته الثمينة الغدير: ١: ٣٦٢، وكذلك ما حقّقه صاحب إحقاق الحقّ: ٢: ٤٠٨ الشهيد القاضي التستري (قدّس الله سرّه)، وأيضاً ما نقّحه ودلّل عليه العلّامة المظفّر (طابت نفسه) في دلائل الصدق: ٢: ٤٤، وغيرهم في غيرها.

(٢) لاحظ: لسان العرب: ١٥: ٤٠٤، مادة (ولي)، وغيره من معاجم اللّغة العربيّة.

(٣) ما تفضّل به السيّدان العلمان ﴿ﻫﻤﺎ﴾ أعتقد أنّه من جملة تطبيقات الكبرى الأُصوليّة التي شيّد مبانيها المحقّق الآخند ﴿ﻩ﴾ في مبحث مادة الأمر من الكفاية، وهي: كبرى (اشتباه المصداق بالمفهوم) ومقصوده منها: أنّ الكثير من الألفاظ التي يُدّعى كونها من المشتركات اللّفظيّة، وتُذكر لها مجموعة من المعاني، هي في الحقيقة ليست مشتركاً لفظيّاً، وليست المعاني المذكورةلها معانٍ متعدّدة على نحو الاستقلال، بل هي مصاديق لمفهوم واحد. «

ممّا يعني أنّ السلطنة والمحبّة والنصرة ليست معانٍ حقيقيّة للولاية، وإنّما هي من باب تعدّد المصاديق، فالولاية ليس لها إلّا معنى واحد وهو: القرب، ولكن بعض اللّغويّين توهّم بأنّ المصاديق المذكورة معانٍ لمفردة الولاية فاعتبرها مشتركاً لفظيّاً تندرج تحته جميع تلك المعاني.

وعليه فالنتيجة التي توصّلنا إليها من خلال تعريف المفردتين: الولاية والتكوينيّة، هي: أنّ الولاية التكوينيّة بحسب المعنى اللّغوي تعني أنّ للمعصوم جهة قرب من القضايا والأمور الكونيّة توجب له السلطنة على إحداثها وتكوينها.

« فمثلاً: مفردة (الولاية) قد ذُكرت لها عدّة معانٍ: منها: المحبّة، والنصرة، والسلطنة، والصداقة، وغيرها، ولكنّ اعتبار بعض المفردات المذكورة معانٍ مستقلّة لمفردة الولاية إنما هو من باب اشتباه المفهوم بالمصداق.

ببيان: أنّ مفهوم مفردة الولاية ليس هو إلّا (القرب) ولكنّ استعمال هذه المفردة (الولاية) في مفهومها المذكور تارةً يكون من منطلق القرب في المحبّة، فيكون القرب في المحبّة مصداقاً من مصاديق مفهوم (القرب)، وتارةً أخرى يكون من منطلق القرب الناتج عن الصداقة الحميمة، فيكون القرب الذي تقتضيه الصداقة مصداقاً آخر من مصاديق مفهوم (القرب)... وهكذا، غير أنّ اللّغويّين قد خلطوا بين المفهوم والمصاديق، فاعتبروا المحبّة والصداقة ـ مثلاً ـ من جملة مفاهيم مفردة الولاية على نحو الاستقلال، والحال أنّهما مصداقان لمفهوم الولاية الوحيد، وهو: (القرب)، وليسا مفهومين مستقلّين، فتدبّر جيّداً.

نعم.. هناك ثمّة مناقشة تتعلّق بتطبيق المحقّق الآخند ﷺ للكبرى المذكورة، وقد نبّه عليها المحقّق الأصفهاني ﷺ في (نهاية الدراية: ١: ٢٤٩)، وتبعه فيها سيّدنا الأُستاذ الروحاني (دام ظلّه) في (زبدة الأُصول: ١: ٣٠٧)، ولكن الحقّ ما حقّقه السيّد الروحاني ﷺ في (منتقى الأُصول: ١: ٣٧٠) من صلاحيّة كبرى (اشتباه المفهوم بالمصداق)؛ للانطباق على كلا التطبيقين الواردين في كلمات المحقّقَين: الآخند والأصفهاني ﷺ معاً، وتفصيل البحث يُطلب في مظانّه المذكورة.

النقطة الثانية: مفهوم مفردة الولاية.

والحديثُ من خلال هذه النقطة سوف يتمركزُ حول مفهوم الولاية، مع غضّ النظر عن كون (الولاية) ولاية تكوينيّة أم ولاية تشريعيّة، ومن أدقّ التفاسير المطروحة لمفهوم مفردة (الولاية) هو التفسير الذي طرحه السيّد السبزواري (أعلى الله مقامه الشريف)، حيث يقول: «الولاية هي: نَوعُ اقترابٍ معَ شيءٍ يوجبُ ارتفاعَ الحُجبِ والموانع بينهما، ويختلفُ شدّةً وضعفاً، كما يختلف من جهة الدواعي»(١).

والذي نلحظه أنّ السيّد السبزواري ﷺ من خلال تعريفه لمفهوم مفردة الولاية قد نبّه على أمرين:

التنبيه الأوّل: الولاية من المفاهيم المشكّكة.

والمراد من المفاهيم المشكّكة: المفاهيم الكلّية التي تنطبق على مصاديقها، ولكن مع التفاوت، كمفهوم البياض ومفهوم الوجود، فيقال ـ مثلاً ـ : إنّ مفهوم البياض مفهوم مشكّك، أي: أنّه ينطبق على أفراده ومصاديقه، ولكن مع التفاوت، فالجدار أبيض، والثلج أبيض، والسحاب أبيض، ولكن درجة البياض في الجدار تختلف عن درجة البياض في الثلج، ودرجة البياض في الثوب تختلف عن درجة البياض في الجدار، فكلّ ذلك بياضٌ، غايةُ الأمر أنّه متفاوت ومختلف.

وكذلك: مفهوم الوجود، فإنّه مفهوم مشكّك؛ إذ وجود الواجب سبحانه وتعالى يختلف عن وجود الممكن، ووجود العلّة يختلف عن وجود المعلول،

---

(١) مواهب الرحمن في تفسير القرآن: ١١: ٣٦٤.

ويتفاوتان شدّةً وضعفاً، وسعةً وضيقاً[١].

ومن خلال تعريف السيّد ﷺ نفهم أنّ الولاية هي أيضاً من المفاهيم المشكّكة، التي تتفاوت من وجود إلى وجود، ومن مصداقٍ إلى آخر، فالولاية الموجودة عند الله سبحانه، هي: الولاية المطلقة؛ إذ لا توجد ولاية في عرضها، حتّى ولاية النبيّ ﷺ رغم أنّ ولايته ﷺ أعظم الولايات، ومع ذلك فإنّها ليست في عرض ولاية الله (عزّ وجلّ)، بل ولا في طولها، كما سيأتي بيانه؛ لأنّ ولاية الله لا حصر لها ولا حدّ، حتّى يكون هذا الحدّ مبدءاً لولاية النبيّ ﷺ، ممّا يعني كون ولايته ﷺ مختلفة عن ولاية الخالق سبحانه وتعالى من هذه الجهة، وإن كان كلٌّ منهما ولاية.

والخلاصة: فإنّ الولاية إذاً من المفاهيم المشكّكة التي تتفاوت بتفاوت محالّها، ووجوداتها، فولاية الله (عزّ وجلّ) تختلف عن ولاية النبيّ ﷺ،

(١) وهذا يبتني على كون لفظ الوجود ليس من المشتركات اللّفظيّة ـ التي تتّحد في اللّفظ فقط وتختلف في المعنى ـ وإنّما هو من المشتركات المعنويّة التي تتّحد في معنى واحد، وإن تفاوتت أفرادها، وقد يُستشهد لذلك بالوجدان بدعوى: أنّ كلّ شخصٍ حين يتوجّه لمعطياته الذهنيّة يُدرك بوضوح أنّ وجود الإنسان لا يختلف عن وجود الحيوان، كما أنّ وجود الحيوان لا يختلف عن وجود النبات، وهكذا، بخلاف لفظ (العين) ـ مثلاً ـ الذي هو أحد المشتركات اللّفظيّة، فإنّه إذا أُطلق على العين الباصرة، يراد به معنى يختلف عن معناه فيما لو أُطلق على العين النابعة، ممّا يؤكّد كون مفهوم الوجود من المشتركات المعنويّة، التي لا يختلف معناها من مصداق إلى آخر، وإذا كان مفهوم الوجود كذلك كان مفهوماً مشكّكاً بلا ريب، فيكون الاختلاف بين مصاديقه بالشدّة والضعف، والنقص والكمال، والتقدّم والتأخّر، غير أنّ بعض أعلام أساتذتنا (دام ظلّه) يرى أنّ القول بالاشتراك المعنوي يلازم القول بوحدة الوجود والموجود، فالصحيح أنّ وجود الواجب يختلف معنى عن وجود الممكن، وتفصيل الكلام في كتاب (التوحيد) الذي نأمل أن يرى النور قريباً إن شاء الله.

وولايته ﷺ والمعصومين عليهم السلام تختلف عن ولاية المؤمنين على بعضهم البعض، وإن كان كلّ ذلك يصدق عليه مفهوم الولاية.

التنبيه الثاني: الولاية من الأُمور الإضافيّة.

والإضافة تطلق على معنيين:

المعنى الأوّل: الإضافة المقوليّة.

وهي عبارة عن: الماهيّة التي أُخذ في ذاتها الإضافة إلى ماهيّة أُخرى، أو هي: الصفة الحاصلة للشيء من نسبة متكرّرة بينه وبين طرفها الآخر، فيكون كلّ واحد من طرفيها منسوباً ومنسوباً إليه، كالأب والإبن، فإنّ كلّ واحد منهما مضاف ومضاف إليه، ولكلٍّ منهما إلى الآخر نسبتان: نسبة الأب إلى الإبن، المعبّر عنها بالأبوّة، ونسبة الإبن إلى الأب، المعبّر عنها بالبنوّة، ومقولة الإضافة تطلق على مجموع النسبتين[1].

المعنى الثاني: الإضافة الإشراقيّة.

وهي عبارة عن: نفس عملية الإيجاد؛ ولذلك فهي لا تتقوّم بوجود طرفين، بل بطرف واحد فقط وهو المضاف إليه، وفي ظلّ إضافته يظهر المضاف، بل هو عين الإضافة، بحيث لا يوجد مضاف ومضاف إليه وإضافة، بل ليس إلّا المضاف إليه، وأمّا المضاف ـ كما أشرنا ـ فهو عين الإضافة إليه تعالى، لا أنّ له وجوداً له الإضافة.

وهذا ما أشار إليه الحكيم السبزواري ﷺ بقوله: «وأمّا الإشراقيّة فلا تستدعي مضافاً ومستشرقاً إلّا في تعمل العقل، حيث يحلّلها إلى إشراق وماهيّة مستشرقة،

(١) الفلسفة العليا: ٢٢٢.

وفي الواقع لم يُبقِ إشراقه الباهر (أي: الله تعالى) مستشرقاً»[١].

ويمكن توضيح الفرق بين الاضافتين: بمسألة الخطابات، حيث تُقسّم الخطابات الإلهيّة إلى: خطابات اعتباريّة، وخطابات تكوينيّة.

والفرق بينهما: أنّ الخطابات الاعتبارية هي: التي تتوقّف على وجود متكلّم من ناحية، ومخاطب من ناحية أُخرى، فالله (سبحانه وتعالى) ليس يخاطب بالصلاة والزكاة ﴿ **وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ** ﴾[٢]، إلّا إذا وُجِدَ المخاطبُ في الخارج، ولو مقدر الوجود[٣].

وأمّا الخطابات التكوينيّة: فإنّها لا تتوقّف على وجود المخاطب في الخارج، بل على وجود المتكلّم فقط؛ وذلك لأنّه في ظلّ خطاب الله التكويني، حينما يقول تعالى للشيء: كن فيكون، ليس هنالك وجود للمخاطب، وإنّما هو يوجد في ظلّ الخطاب التكويني، وإلّا لو كان المخاطب موجوداً للزم من إيجاده عن طريق الخطاب التكويني تحصيل الحاصل، وهو محالٌ بحسب البرهان.

فلا بدّ ـ حينئذٍ ـ من افتراض كون المخاطَب معدوماً ليوجده البارئ سبحانه وتعالى بخطابه، وهذا يعني بالضرورة: أنّ هذا النوع من الخطاب لا يتوقّف على

---

(١) شرح الأسماء الحسنى: ١: ١٧٢.

(٢) البقرة ٢: ٤٣.

(٣) الخطاب إن كان موجّهاً إلى مُخاطب موجود في الخارج، كان الخطاب من قبيل القضايا الخارجيّة، وإن كان موجّهاً إلى مُخاطب مقدّر الوجود يلتفت إليه في وعاء ذهنه، كان الخطاب من قبيل القضايا الحقيقيّة، ولذا فإنّه ـ بحسب الصياغة ـ إمّا أن يكون على نحو القضيّة الشرطيّة، كما في قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾ ـ آل عمران ٣: ٩٧ ـ وإمّا أن يكون راجعاً إليها روحاً.

وجود المُخاطَب.

وهذه الخطابات التكوينيّة هي: الإضافة التي يُعبّر عنها الحكماء والفلاسفة بـ(الإضافة الإشراقيّة)، وهي: التي لا تتوقّف على وجود المضاف، وإنّما تحتاج إلى وجود المضاف إليه فقط.

وبما أنّ الولاية ـ كما أوضحنا ذلك قريباً ـ من الأُمور الإضافيّة، فيقع البحث في أنّها من سنخ الإضافة الإشراقيّة، أم من الإضافة المقوليّة؟

والصحيح هو: كون الولاية التكوينيّة الثابتة لله تعالى، وللسادة المعصومين عليهم السلام من قبيل الإضافة الإشراقيّة؛ إذ مقام الولاية ـ عندهم ـ لا يحتاج إلى وجود مولّى عليه، بل هو مقام ثابت لصاحبه وإن لم يكن للمولى عليه ثمّة وجود في الخارج، لأنّه يظهر في ظلّ ولايتهم، ممّا يعني أنّ سنخ ولايتهم عليهم السلام من سنخ الإضافة الإشراقيّة، وليس من سنخ الإضافة المقوليّة، والتي تحجّم ولايتهم وتحدّدها بخصوص الأُمور الموجودة فقط.

النقطة الثالثة: أقسام الولاية التكوينيّة ومراتبها.

ذكر السيّد السبزواري ﭭ[١] أنّ الولاية التكوينيّة تنقسم إلى قسمين:

١ ـ الولاية التكوينيّة الذاتيّة الاستقلاليّة.

٢ ـ الولاية التكوينيّة الإفاضيّة الغيريّة.

وأراد بالولاية التكوينيّة الذاتيّة الاستقلاليّة: ولاية الله سبحانه وتعالى، التي هي بمعنى: هيمنته وسلطنته على كلّ ذرّة من ذرّات الكون والوجود، ومعنى ولايته الذاتيّة والاستقلاليّة على الكون هي: قيمومته على جميع ذرّات الكون وأجزائه، من أصغر ذرّة إلى أكبر مجرّة فيه، وهذه القيمومة نعبّر عنها بالولاية التكوينيّة.

ولذلك قيل: إنّ اسم القيّوم ـ وهو أمّ الأسماء الحسنى ـ لا معنى له إلّا الولاية التكوينيّة الثابتة لله (سبحانه وتعالى)، فالولاية التكوينيّة لله سبحانه مرادفة لاسم القيّوم الذي هو أمّ أسمائه عزّ وجلّ، ويعبّر عنها بأنّها ولاية ذاتيّة استقلاليّة؛ لأنّها ثابتة له تعالى بالذات والاستقلال.

وأمّا الولاية التكوينيّة الإفاضيّة الغيريّة فأراد بها: الولاية التكوينيّة التي تكون بالغير، لا بالذات، كولاية النبيّ ﷺ والأئمّة عليهم السلام، فإنّها إنّما تكون لهم من قِبل الله سبحانه وتعالى بالإفاضة.

ونعبّر عن هذا القسم من الولاية التكوينيّة ـ الذي هو امتداد لولاية الله التكوينيّة ـ بالولاية التكوينيّة الإفاضيّة الغيريّة، **وهي على نحوين:**

---

(١) مهذّب الأحكام: ١٦: ٣٦٢.

النحو الأوّل: الولاية الإفاضيّة الغيريّة الخاصّة، وهي: الثابتة للنبيّ والأئمّة المعصومين عليهم السلام بشكل خاصّ.

النحو الثاني: الولاية الإفاضيّة الغيريّة العامّة، وهي: التي تكون لغير المعصومين عليهم السلام، كالولاية التكوينيّة التي كانت للأنبياء، أو الثابتة لبعض الأولياء، الذين لا يندرجون تحت عنوان الرسالة أو النبوّة أو الإمامة، كالسيّدة الصدّيقة الصغرى زينب عليها السلام، وقمر الهاشميّين العبّاس ابن أمير المؤمنين عليهما السلام.

مراتب الولاية التكوينيّة.

ومن خلال ما نقّحناه يتّضح: أنّ الولاية التكوينيّة ذات مراتب مختلفة ومتعدّدة، وهي عبارة عن أربع مراتب:

المرتبة الأُولى: ولاية الله سبحانه وتعالى، التي هي الولاية بالذات والاستقلال.

المرتبة الثانية: ولاية النبيّ صلى الله عليه وآله والمعصومين من أهل بيته عليهم السلام.

المرتبة الثالثة: الولاية الموجودة عند الأنبياء والمرسلين وبعض الأولياء، كسيّدتنا الصدّيقة الصغرى زينب عليها السلام، ومولانا العبّاس ابن أمير المؤمنين عليهما السلام.

المرتبة الرابعة: الولاية الموجودة عند بعض العلماء والأولياء من أصحاب النفوس الكاملة، فإنّ لهم نحواً من الولاية التكوينيّة.

وهذه المراتب الأربع، إذا استثنينا منها المرتبة المتعلّقة بالله سبحانه وتعالى ـ وهي: مرتبة الولاية الذاتيّة ـ إنّما تختلف وتتفاوت بسبب اختلاف قابليّة القابل؛ إذن أنّ قابليّة النبيّ الأعظم صلى الله عليه وآله والمعصومين عليهم السلام لإفاضة الولاية التكوينيّة عليهم من قِبل الله تعالى، لها من السعة والشمول ما ليس لغيرهم من الأنبياء والرسل.

وكذلك الأنبياء والرسل لهم من القابليّة والاستعداد لإفاضة الولاية التكوينيّة

من قِبل الله (سبحانه وتعالى) ما ليس للعلماء، وهكذا.

علاقة ولاية المعصومين عليهم السلام بولاية الله عزّ وجلّ.

وفي ختام هذه النقطة ينبغي التنبيه على أمر مهم، وهو:

أنّ المستفاد من خلال آيات القرآن الشريفة، كقوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا**﴾[1] هو: أنّ ولاية الأئمّة عليهم السلام التكوينيّة والتشريعيّة، امتداد لولاية الله سبحانه وتعالى؛ ولذلك أشرك القرآنُ الرسول والأئمّة (صلوات الله وسلامه عليهم) والذات المقدّسة في لفظٍ وإطلاق واحد، فقال: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا**﴾، ولو كانت ولايتهم تختلف عن ولاية الله تعالى في سنخيّتها لكانت صحّة التعبير تتوقّف على تكرار مفردة الولاية، فيقال: «إنّما **وليّكم** الله **ووليّكم** رسوله والذين آمنوا» بتكرار اللّفظ، وتعدّد الاستعمال؛ للتنبيه على ذلك، ولكنّه لمّا أشركهم جميعاً في لفظ واستعمال واحد، فهمنا أنّ الولاية لمجموعهم من سنخ واحد أيضاً.

ومن وحي هذه النقطة ينقدح السؤال التالي، وهو: أنّ ولاية المعصومين عليهم السلام إذا كانت من سنخ ولاية الله تعالى، كما نبّهت على ذلك الآية القرآنيّة الشريفة: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا**﴾ فهل ولايتهم عليهم السلام في عرض ولايته تعالى، أم هي في طول ولايته، أم لا هذا ولا ذاك؟

لا سبيل للقول بالأوّل (العرضيّة)، لاستلزامه القول بالشريك، وهو مبرهن الاستحالة. وأمّا (الطوليّة) فهي تارةً تفسّر بلحاظ الرتبة، بمعنى أنّ المرتبة اللّاحقة في طول المرتبة السابقة، فيصحّ أن نقول: إنّ ولاية المعصومين عليهم السلام في طول

---

(١) المائدة ٥: ٥٥.

ولاية الله سبحانه وتعالى[١].

وتارةً تفسّر بلحاظ (الزمانيّة) كولاية الابن مع أبيه، فإنّهم يقولون: لا وجود لولاية الابن مع وجود أبيه، وإنّما ولايته في طول ولاية أبيه، بمعنى: أنّه إذا انتهت ولاية الأب تبدأ ولاية الابن، فهناك أمد محدود لولاية الأب، تبدأ من بعده زماناً ولاية الابن، فيقال: ولاية الابن في طول ولاية الأب.

وعلى ضوء هذا التفسير، لا يصحّ اعتبار ولاية الأئمّة عليهم السلام في طول ولاية الله تعالى؛ لأنّ ولاية الله سبحانه لا حدّ لها ولا أمد تنتهي عنده، ومنه تبدأ ولاية الأئمّة عليهم السلام.

وكما لا يمكن اعتبار ولايتهم ـ بحسب التفسير الثاني ـ في طول ولايته سبحانه وتعالى، كذلك أيضاً لا يمكن اعتبارها في عرض ولاية الله عزّ وجلّ كما أشرنا؛ وذلك لأنّ لازم القول بأنّ ولاية الأئمّة عليهم السلام التكوينيّة في عرض ولاية الله التكوينيّة أن يكونوا عليهم السلام متصرّفين في عرض تصرّف الله، بمعنى أنّ لهم التصرّف كما لله التصرّف بمستوى واحد، وهذا الاعتبار لا يخلو عن شائبة الشرك بالله (سبحانه وتعالى)؛ إذ هو بالنتيجة يؤدّي إلى الاعتقاد بوجود مخلوق قادر على التصرّف في الخلق والرزق والإماتة وغير ذلك من الأفعال التكوينيّة، كما هو قادر سبحانه

---

(١) وهذا المعنى هو مقصود القائلين بطوليّة ولاية الأئمّة عليهم السلام لولاية الله تعالى، كما جاء ذلك في كلمات مجموعة من الأعاظم، ومنهم سيّدنا الأُستاذ الروحاني (دامت بركاته)، حيث يقول: الولاية التكوينيّة ـ أي: ولاء التصرّف التكويني ـ والمراد بها: كون زمام أمر العالم بأيديهم، ولهم السلطنة على جميع الأُمور بالتصرّف فيها كيفما شاؤوا، إعداماً وإيجاداً، وكون عالم الطبيعة منقاداً لهم لا بنحو الاستقلال، **بل في طول قدرة الله تعالى وسلطنته واختياره**، بمعنى أنّ الله تعالى أقدرهم وملكهم، كما أقدرنا على الأفعال الاختياريّة. منهاج الفقاهة: ٤: ٢٦٨.

وتعالى، وهذا مقطوع بفساده.

والذي عليه التحقيق: أنّ الولاية التكوينيّة عند المعصومين عليهم السلام ليست ولاية طوليّة، ولا عرضيّة، وإنّما هي ولاية مظهريّة، بمعنى أنّ المعصومين عليهم السلام هم المظهر الأتمّ لولاية الله التكوينيّة.

ولإيضاح الولاية المظهريّة يمكن التنظير بـ(الصورة والمرآة)، فإنّ المرآة ليست في طول الصورة، ولا في عرضها، وإنّما هي تعكس الصورة وتظهرها، وكذلك الولاية التكوينيّة عند المعصومين عليهم السلام، فإنّها كالمرآة المظهرة لولاية الله سبحانه وتعالى.

ولعلّه إلى هذا المعنى قد أشار أمير المؤمنين عليه السلام في بعض خطب نهج البلاغة، حيث قال: «الْحَمْدُ لِلّٰهِ الْمُتَجَلِّي لِخَلْقِهِ بِخَلْقِهِ»[1]، بمعنى أنّ الله سبحانه وتعالى قد ظهر لخلقه، وتجلّى لهم، عن طريق أكمل خلقه وأشرفهم، وهم: محمّد وآل محمّد عليهم السلام.

وليس معنى ذلك: أنّ الله تعالى ـكما تقول نظريّة وحدة الوجود والموجودـ لأجل تقيّده بماهيّات الممكنات، الناشئ عن إطلاق ذاته عن التعيّن واللّا تعيّن، يتصوّر بصور خلقه، ويتشكّل بأشكالهم، ويتجلّى بجلواتهم، فتترتّب عليه آثارهم، فإنّه ـمضافاً إلى زيفه وبطلانه في نفسهـ على خلاف الظهور العرفي للنصّ الشريف.

والصحيح في توجيه النصّ هو ما أشرنا إليه ـقريباًـ من أنّ المخلوقات لكونها مصنوعات الله تعالى، فهي ـبما تحمله من جمال صور الصنع والإبداعـ كالمرآي لصفات الله تعالى، كعلمه وحكمته وحياته وقدرته وهكذا، وبما أنّ محمّداً

(١) نهج البلاغة: رقم الخطبة ١٠٨، من خطب الملاحم.

وآل محمّد عليهم السلام أبدع وأروع مخلوقات الله تعالى؛ لذلك فإنّ تجلّي الله -بمعنى ظهوره- لخلقه بسببهم أجلى من تجلّيه بسبب غيرهم، فهم أجلى المصاديق للنصّ الشريف.

النقطة الرابعة: مؤسّس اصطلاح الولاية التكوينيّة.

اصطلاح (الولاية التكوينيّة) اصطلاح محدث لم يكن له وجود في كلمات المتقدّمين من علمائنا المتكلّمين والحكماء، فضلاً عن وجوده في النصوص الشرعيّة، ولكن هذا لا يعني عدم وجود مفاده ومؤدّاه، وهو: السلطنة والهيمنة للمعصومين عليهم السلام على جميع ذرّات الكون وأجزائه، فإنّ هذا المؤدّى موجود في القرآن الكريم والروايات الواردة عنهم عليهم السلام[1]، وكلمات علماء الطائفة (رضوان الله عليهم).

وللتدليل على ذلك لا بأس بذكر بعض كلماتهم:

١ ـ قال **الشيخ أبو جعفر الطبري الآملي** (طيّب الله تربته) ـ من علماء القرن الرابع ـ: «وجعلهم (صلوات الله عليهم) كاملين معصومين، قادرين، عالمين بما كان وبما يكون، ليقيموا للناس البراهين الساطعة، والدلائل الواضحة، وليظهروا القدرة الباهرة، والمعجزة التامّة التي تشهد بصدق قولهم: إنّهم من قِبل الصانع القديم الأزليّ ربّ العالمين، خالق السماوات والأرضين (جلّت عظمته)».

إلى أن قال: «ولمّا لزم وثبت أن يكون الله تعالى محتجّاً على خلقه بأتمّ حجّة وأكملها لزم ـ باضطرار لا محيص عنه ـ أنّ حججه والداعين إليه عنه عليهم السلام معصومون، قادرون على كلّ شيء، عالمون بما كان وبما يكون إلى آخر الزمان»[2].

---

(١) يُرجع للبحث السادس من هذا الكتاب، فلقد تمّ فيه استيفاء الأدلّة القرآنيّة والروائيّة مفصّلاً.

(٢) نوادر المعجزات: ٧٦.

٢ ـ وقال السيّد حيدر الآملي ـ من أعلام القرن الثامن الهجري ـ في تفسيره: «قد تقرّر في الحكمة الإلٰهيّة والقوانين الربّانيّة: أنّ الأنبياء والأولياء والكمّل والأقطاب لهم هذه الخصوصيّة، وهذا التصرّف في الملك والملكوت؛ لأنّ الشخص إذا صار كاملاً واستحقّ خلافة الله تعالى في ملكه وملكوته، حصل له التصرّف فيهما بما أراد، كتصرّف بعض أولياء الله في الأرض بالطيّ والنشر، ومنه تصرّف آصف في الأرض بطيّه حين أراد حضور تخت (عرش) بلقيس»[1].

٣ ـ وقال الحافظ الشيخ رجب البرسي (طاب ثراه) ـ من علماء القرنين الثامن والتاسع ـ: «فالوليّ هو المتقدّم، العالِم، الحاكم، المتصرّف على الإطلاق بالنسبة إلى الخلق.

أمّا تقدّمه: فلأنّ الولاية هي العلّة في كمال الأُصول والفروع، والمعقول والمشروع، فلها التقدّم بالفرض، والتأخّر بالحكم، لأنّ الوليّ المطلق هو الإنسان الذي يلبسه الله خلعة الجمال والكمال، ويجعل قلبه مكان مشيئته وعلمه، ويلبسه قباء التصرّف والحكم، فهو الأمرُ الإلٰهي في العالم البشري، فهو كالشمس المنيرة التي جعل الله فيها قوّة النور والحياة والإشراق والإحراق، فهي الضوء لأهل الدهور»[2].

٤ ـ وقال الشيخ ابن أبي جمهور الأحسائي ـ من علماء القرنين التاسع والعاشر ـ: «ولمّا كانت هذه الحقيقة [المحمّديّة] مشتملة على الجهتين الإلٰهيّة والعبوديّة، لا يصحّ لها ذلك أصالةً، بل بتبعيّةٍ وهي الخلافة، فلها الإحياء والإماتة، واللّطف والقهر، والرضا والسخط، وجميع الصفات، لتتصرّف في

(١) تفسير المحيط الأعظم: ٤: ٧٨.

(٢) مشارق أنوار اليقين: ٢٠٤.

العالم وفي نفسها وبشريّتها أيضاً»[١].

٥ـ وقال **الشيخ البهائي العاملي** ﷺ ـ من علماء القرنين العاشر والحادي عشر ـ في مدح الإمام صاحب الزمان (أرواحنا فداه):

صاحبُ العصرِ الإمامُ المنتظر	مَن بما يأباهُ لا يجري القدَرْ
حجّةُ اللهِ على كُلِّ البشَر	خيرُ أهلِ الأرضِ في كلِّ الخِصالْ
مَن إليه الكونُ قد ألقى القِياد	مُجرياً أحكامَهُ فيما أرادْ
إن تزل عن طوعهِ السبعُ الشِّداد	خرّ منها كلُّ عالي السَّمْكِ عالْ
ذو اقتدارٍ إنْ يشأ قلبَ الطِّباع	صيّرَ الإظلامَ طبعاً للشعاعْ
وارتدىٰ الإمكانُ بُرْدَ الإمتناع	قدرةٌ موهوبةٌ مِن ذي الجلالْ[٢]

٦ـ وقال **المحقّق الداماد** ﷺ ـ المتوفّى سنة ١٠٤١هـ ـ متحدّثاً عن المعصوم عليه السلام: «أن تكون نفسه المقدّسة الربّانيّة ـ لقوّتها القدسيّة ـ قويّةً بهيّة فعّالة، كادت تكون متصرّفةً في العوالم الأُسطقسيّة تصرّف النفوس في أبدانها، فتكاد هيولى عالم العناصر تطيعه بإذن الله تعالى، فيكون بذلك ذا معجزات فعليّة، وأفاعيلَ خارجة عن طور العادة، خارقة لضوابط مذهب الطبيعة.

ثمّ مرتبة الوراثة والوصاية تجري في كمال جوهر النفس، واشتعال قوّتها القدسيّة، وشدّة اعتلاقها واتّصالها، وتأكّد علاقتها بذلك العالم مَجرى مرتبةِ النبوّة، وتستنّ بسّنتها، وتتلو درجتها، وتنوب عنها منابَها»[٣].

---

(١) المُجلي (مسلك الأفهام): ٣٠٤.

(٢) الكشكول: ١: ٣٥٩.

(٣) الرواشح السماويّة: ٦٢.

٧ـ وقال **الملّا صدرا الشيرازي** ﷺ ـالمتوفّى عام ١٠٥٠هـ متحدّثاً عن اُصول المعاجز والكرامات عند أولياء الله تعالى: «فلاعجب من أن يكون لبعض النفوس قوّة كماليّة مؤيّدة من المبادئ، فصارت كأنّها نفس العالم، فكان ينبغي أن تؤثّر في غير بدنها تأثيرها في يديها، فيطيعها هيولى العالم طاعة البدن للنفس، فيؤثّر في إصلاحها وإهلاك ما يفسدها أو يضرّها»(١).

٨ـ وقال **الفيض الكاشاني** ﷺ ـالمتوفّى سنة ١٠٩١هـ في بيان صفات المستحقّ للنبوّة: «وأن تكون قوّته الحسّاسة والمحرّكة في القوّة بحيث تؤثّر في مادّة العالم، بإزالة صورة وإلباس اُخرى، فيحيل الهواء إلى الغيم بإذن الله، ويُحدث الأمطار والزلازل لأجل استهلاكه اُمّةً فجَرَت وعتت عن أمر ربّها ورسله، ويُسمع دعاؤه في الملك والملكوت لعزيمة قويّة، فيستشفي المرضى، ويستسقي العطشى، وتخضع له الحيوانات... فلاعجب من أن يكون لبعض النفوس قوّة كماليّة مؤيّدة من عند الله عزّ وجلّ تؤثّر في غير بدنها تأثيرها في بدنها، فتطيعها مادّة العالم طاعة البدن للنفس»(٢).

وقال في كتابٍ آخر: «الإنسان إذا بلغ إلى هذا المقام ـأي: مقام بلوغ النفس غاية كمالها العقلي والعملي ـ يتصرّف في الملك والملكوت، وتطيعه الموجودات كلّها، بل تصير كلّها أجزاء لذاته، وتكون قويّة سارية في الجميع»(٣).

٩ـ وقال **العلّامة المجلسي** ﷺ ـالمتوفّى عام ١١١١هـ: «وأنّه تعالى جعلهم مطاعين في الأرضين والسماوات، ويطيعهم بإذن الله كلّ شيء حتّى الجمادات،

(١) الشواهد الربوبيّة: ١: ٣٤٣.

(٢) علم اليقين في اُصول الدين: ١: ٣٥١.

(٣) عين اليقين: ١: ٢٨٨.

وأنّهم إذا شاؤوا أمراً لا يردّ الله مشيئتهم، ولكنّهم لا يشاؤون إلّا أن يشاء الله»[1].

١٠ ـ وقال المقدّس **السيّد عبدالله شبّر** ﴿ؒ﴾ ـ المتوفّى سنة ١٢٤٢هـ ـ في وصف المعصوم ﴿؛﴾: «وأن تكون قوّته الحسّاسة والمحرّكة في القوّة بحيث تؤثّر في مادّة العالم، بإزالة صورة وإلباس أُخرى، فيحيل الهواء إلى الغيم بإذن الله، ويُحدث الأمطار والزلازل لأجل استهلاك أُمّةٍ فجَرَت وعتت عن أمر ربّها ورسله، وأن يُسمع دعاؤه في الملك والملكوت لعزيمة قويّة، فيستشفي المرضى، ويستسقي العطشى، وتخضع له الحيوانات»[2].

١١ ـ وقال العالم **الملّا زين العابدين الكلپايكاني** ﴿ؒ﴾ ـ المتوفّى سنة ١٢٨٩هـ ـ: «ولأولياء الله القدرة التامّة، لهم التصرّف في الأشياء بإذن الله تعالى، يحيون ويميتون، ويجعلون الأُنثى رجلاً والرجل أُنثى، وصورة حيوان حيواناً، وغير ذلك، كما اتّفق كلّ ذلك للأنبياء والأئمّة ﴿؛﴾»[3].

١٢ ـ وقال المحقّق الكبير **الشيخ الآشتياني** ﴿ؒ﴾ ـ المتوفّى سنة ١٣١٩هـ ـ: «الملكات الثابتة للنبيّ ﴿ﷺ﴾ القائمة بنفسه الشريفة، الموجبة لسلطنة تصرّفه في الآفاق والأنفس، واستحقاقه للرئاسة الكلّيّة الإلهيّة، فإنّها باقية لا زوال لها أصلاً ببقاء نفسه المطمئنّة في جميع عوالمه، وكذا إذا كان المراد منها تصرّفه الفعليّ في الآفاق والأنفس، وولايته على النفوس الخلقيّة، فإنّ الولاية الحقّة المطلقة بالمعنى المذكور تنتقل إلى الوصيّ بعد ارتحال النبيّ ﴿ﷺ﴾، ومن الوصيّ إلى من بعده من الأوصياء ﴿؛﴾»[4].

---

(١) بحار الأنوار: ٢٥: ٣٤٨.

(٢) حقّ اليقين في معرفة أُصول الدين: ١٤٥.

(٣) أنوار الولاية: ٢٤٨.

(٤) بحر الفوائد: ٨: ٢١٩.

١٣ ـ وقال الحجّة المحقّق **السيّد محمّد بحرالعلوم** ﰼ ـ المتوفّى سنة ١٣٢٦هـ: «ومن رشحات هذه الولاية (أي ولاية الله تعالى) ولاية النبيّ ﷺ، وخلفائه المعصومين 憎 بالولاية الباطنيّة، فإنّ لهم التصرّف بها في الممكنات بأسرها من الذرّة إلى الذروة بإذنه تعالى»[١].

١٤ ـ وقال المحقّق **الشيخ محمّد تقي الأصفهاني** ﰼ ـ المتوفّى سنة ١٣٣٢هـ: «أنّ لهم الولاية الكلّيّة بالنسبة إلى كافّة الممكنات، وهذه الولاية محيطة بأمّ الكتاب واللّوح المحفوظ المشتمل على تمام العلوم، والولاية تستلزم العلم بمتعلّقها»[٢].

١٥ ـ وقال المحقّق الكبير، **الشيخ محمّد حسن المازندراني البارفروشي** ﰼ ـ المتوفّى عام ١٣٤٥هـ: «فانظر رحمك الله ـ أيّها السالك العارف ـ إلى حال سيّد الموحّدين مولانا أمير المؤمنين ؈ حيث كان بعبادته، ورياضته، وصفاء قلبه، وتذكّره لله عزّ وجلّ، مجمع الأسرار الإلٰهيّة، ومفتاح خزائن العجائب الربوبيّة، وأبواب المدائن الإلٰهيّة، التي أودعها مبدعها نفوس الخلائق، وأسرار الحقائق الواقعيّة، حتّى صارت الدنيا بين يديه كالدرهم في يد الإنسان، لما جاز من ثمرات أسرار الإلٰهيّة والقدرة الربّانيّة والقوى الملكيّة، كان ينطق بلسان الله، ويبطش بيد الله، ويمشي برجله، كما قال: (وبي يبصر، وبي ينطق، وبي يسمع، وبي يبطش)، وصار بذلك متصرّفاً في عالم الجبروت والملكوت»[٣].

١٦ ـ وقال العالم المجاهد **الشيخ محمّد حسين آل كاشف الغطاء** (نضّر الله مثواه): «فإنّ العبد إذا تحقّق بحقيقة الحقّ، وتخلّق بأخلاق الروحانيّين، غلبت

---

(١) بلغة الفقيه: ٣: ٢١٣.

(٢) العنايات الرضويّة: ٢١.

(٣) حديقة العارفين: ١٧٨.

عليه صفات الأرواح المجرّدة، وصار له السلطنة على العوالم المادّيّة، يتصرّف فيها كيف يشاء بمشيئة الله، فكما أنّه (جلّ شأنه) يوجد المادّة من غير مدّة ولا موادّ، ولا قوّة ولا إعداد ولا استعداد، فكذلك وليّه أو نبيّه.

وبالجملة: فالوجودات المجرّدة أو العقول الفعّالة ﴿فَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْراً﴾[1] كما في لسان الشرع تمرّ على الزمان ولا يمرّ الزمان عليها، وتحكم على المادّة ولا تحكم المادّة عليها، والمادّة التي تعلّقت بها كأجسامها العنصريّة الشريفة مقهورة لروحها المجرّدة، ويجري عليها حكم التجرّد فلا يعوقها عن الاتّصال بالملأ الأعلى فضلاً عن الأدنى عائق...

وبعد هذا كلّه أيّ مجال للاستنكار أو الاستبعاد في أن يكون في الكون قوى كامنة وأسرار خفيّة أطلعَ الله عليها أنبياءه وأولياءه، فيستطيع أحدهم أن ينقل بلحظة عرش بلقيس من سبأ (اليمن) إلى أورشليم (القدس)، أو تكون لأمير المؤمنين عليه السلام قوّة طبيعيّة فضلاً عن القوّة الروحانيّة يستطيع بها أن ينتقل من المدينة إلى المدائن في دقيقة واحدة؟!»[2].

عودٌ على بدء

وقد اتّضح من خلال ما قدّمناه: أنّ مؤدّى اصطلاح الولاية التكوينيّة ليس حادثاً في كلمات الأعلام، وإنّما خصوص هذا المصطلح هو المستحدث، والذي يقتضيه التتبّع القاصر، ونظنّ به ظنّاً قويّاً: أنّ المؤسّس الأوّل لهذا الاصطلاح، هو شيخ المحقّقين، ومفخرة الفقهاء والأصوليّين، ونابغة الحكماء الإلهيّين، الشيخ محمّد حسين الاصفهاني قدس سره، فإنّه أشار لهذا الاصطلاح في أرجوزته المباركة

---

(١) النازعات ٧٩: ٥.

(٢) جنّة المأوى: ١٤٩.

حول المعصومين عليهم السلام في عدّة مواضع، من جملتها:

■ قوله في أمير المؤمنين عليه السلام:

وإنّـــهُ لَكـــعْبَةُ التّـــوحِيدِ قِـــبلةُ كُـلِّ عَـارفٍ وَحــيدِ
لِـــروحهِ المــقدّسُ المـنيعِ ولايةُ **التّكوين والتشريعِ**(١)

■ وقوله في حقّ الإمام الرضا عليه السلام:

لَـــهُ الوَلايـــةُ المــحمّديّةْ في سِرِّ ذَاتـهِ عَـلى البَـريّةْ
ولايـةُ **التّكـوينِ** وَالإبـداعِ أكْرِمْ بهذا المَلِكِ الْمُطَاعِ(٢)

وقال قدس سره في حاشيته على المكاسب: «النبيّ صلى الله عليه وآله والأئمّة عليهم السلام لهم الولاية المعنويّة، والسلطنة الباطنيّة، على جميع الأُمور التكوينيّة والتشريعيّة، فكما أنّهم مجاري الفيوضات التكوينيّة، كذلك مجاري الفيوضات التشريعيّة، فهم وسائط التكوين والتشريع»(٣).

وبالرغم من البحث المكثّف في كلمات من تقدّم عليه من الفقهاء والمتكلّمين والفلاسفة، وإلّا أنّنا لم نعثر على هذا الاصطلاح إلّا في كلماته الشريفة(٤).

---

(١) الأنوار القدسيّة: ٢٤.

(٢) المصدر المتقدّم: ٨٢.

(٣) حاشية المكاسب: ٢: ٣٧٩.

(٤) نعم يوجد هذا الاصطلاح في كلمات معاصره المحقّق النائيني قدس سره في كتابه (المكاسب والبيع): ٢: ٣٣٢، بقلم تلميذه المعظّم، الفقيه الأُصولي، الشيخ محمّد تقي الآملي قدس سره، وعليه: فشبهة المؤسّس لهذا الاصطلاح ـ بحسب تتبّعنا لما بين أيدينا من المصادر ـ تدور بين هذين العلمين المحقّقين: النائيني والأُصفهاني قدس سرهما، وإن كانت إلى المحقّق الأُصفهاني قدس سره أقرب؛ لكون الاصطلاح أقرب إلى ذوقه الفلسفي.

وقد يعبّر عن هذا الاصطلاح بولاية التصرّف[١]، أو بولاية الإبداع، أو بولاية الإحداث، أو الولاية الباطنيّة كما تقدّم، وكلّ هذه العناوين تشير إلى معنى واحد، ومعنون فارد، وهو: «سلطنة المعصومين عليهم السلام على جميع أجزاء الكون، إيـجاداً وإعداماً».

(١) كما جاء ذلك في كلمات الشيخ المطهّري قدس سره في كتاب (الولاء والولاية): ٥٣.



البحث الثاني

حقيقة الولاية التكوينيّة ومفهومها

توجد لدينا في تفسير الولاية التكوينيّة خمسة احتمالات:

الاحتمال الأوّل: الولاية التكوينيّة نحوٌ من أنحاء الإعجاز.

ويظهر هذا الاحتمال من كلمات بعض من يستدلّ على ثبوت الولاية التكوينيّة بثبوت المعاجز للأنبياء والأئمّة عليهم السلام[1]، كالسيّد السبزواري قدس سره، حيث يقول في مقام الاستدلال على ثبوت الولاية التكوينيّة: «وطريق إثبات ذلك ما تواتر عنهم من المعاجز في التكوينيّات»[2].

والمقدّس السيّد البهشتي قدس سره حيث يقول: «المقصود من الولاية التكوينيّة هو إمكانيّة التصرّف في عالم التكوين والوجود بإذن الله، كما كان يفعل عيسى عليه السلام من إحياء الموتى بإذن الله، والنفخ في تمثال الطير من الطين فيكون طيراً بإذن الله، وإبراء الأكمه والأبرص، وكما في ردّ الشمس لأمير المؤمنين عليه السلام ونحو ذلك، ويدخل في باب المعجزة الذي يكرّم الله المعصومين به، فتصدر منهم أحياناً؛

---

(١) وقلنا: يظهر ذلك؛ لاحتمال أنّهم لا يريدون إثبات الولاية التكوينيّة عن طريق ثبوت المعاجز، بحيث يكون البرهان إنّيّاً، وإنّما يريدون التنظير بمعاجز الأنبياء عليهم السلام والأولياء لإثبات إمكان الولاية التكوينيّة في حدّ نفسها، أو مقصودهم إثباتها في الجملة بناءً على كون الإعجاز نحواً من أنحائها.

(٢) مهذّب الأحكام: ١٦: ٣٦٢.

ليكون دليلاً على صحّة نبوّتهم أو إمامتهم »[١].

وهو صريح كلام الشيخ البشير النجفي (دام ظلّه) في أجوبته على بعض المسائل العقائديّة، حيث يقول: «مقصود من يدّعي الولاية التكوينيّة للأنبياء، أو الأئمّة عليهم السلام: القدرةُ على التصرّف بعنوان الإعجاز، حيث اقتضت الضرورة ذلك ونفي المقدرة منهم على ذلك يتنافى مع النصوص القرآنيّة الصريحة».

وقال (دام ظلّه) في إجابة أُخرى: «إنّ مَن يدّعي الولاية التكوينيّة إنّما يعني أنّ الله سبحانه قد منح القدرة والطاقة حسب المصلحة العليا ضمن النظام الكوني الأكمل لبعض عباده على تغيير وتبديل والتصرّف في النظام الكوني السائد، على أن لا يخرج التصرّف عن إطار المصلحة العليا، ويكون ذلك بعنوان الإعجاز بمفهومه وفرائضه، وضمن مقتضياته المفصّلة كلّها في بحث معنى الإعجاز».

والذي يظهر من استدلال هؤلاء الأعلام على ثبوت الولاية التكوينيّة بالقرآن، من خلال المعاجز الثابتة للأنبياء والأئمّة عليهم السلام: أنّهم يرون الولاية التكوينيّة إعجازاً، فإذا ثبت الإعجاز للأنبياء والأئمّة عليهم السلام من القرآن والروايات المتواترة؛ ثبتت الولاية التكوينيّة لهم عليهم السلام بالضرورة.

ولمعرفة تماميّة هذا الاحتمال، أو عدم تماميّته، لا بدّ أن نعود إلى مبحث الإعجاز في علم الكلام، لنتعرّف على حقيقة الإعجاز، ومن خلاله نستطيع أن نقول إنّ الولاية التكوينيّة نحو من أنحاء الإعجاز أم لا ؟

وقد ذُكرت ـ في مظانّها ـ عدّة تعاريف لبيان حقيقة الإعجاز، ولكنّ أفضلها وأقواها ـ وإن كان ليس جامعاً بالدقّة ـ ما طرحه السيّد الخوئي قدس سره في تفسير البيان، في بحث الإعجاز، حيث قال:

---

(١) مسائل وردود: ٣٥٨.

«الإعجاز هو: أن يأتي المدّعي لمنصب من المناصب الإلهيّة، بما يخرق نواميس الطبيعة ويعجز عنه غيره، شاهداً على صدق دعواه»[١].

ومن خلال هذا التعريف نستطيع أن نستجلي حقيقة الإعجاز في علم الكلام، فنقول: إنّ حقيقة الإعجاز ترتكز على أمور ستّة:

الأوّل: صدور الفعل الخارق في مقام التحدّي.

الثاني: صدورُ الفعل الخارق لإثبات المنصب الإلهيّ.

وعلى ضوء هذين الأمرين فإنّه لو صدرَ الفعلُ الخارق لنواميس الطبيعة، ولكن لا لإثبات منصبٍ من المناصب الإلهيّة، كالنبوّة والإمامة مثلاً، وفي غير مقام التحدّي مع المنكرين للمنصب، فهو في نظر علماء الكلام لا يندرج تحت اصطلاح (الإعجاز) وإن كان فعلاً خارقاً للعادة، وإنّما يعبّر عنه بحسب الاصطلاح بـ(الكرامة)؛ لدلالته على كون صاحبه مكرّماً عند الله تعالى.

الثالث: إمكان الدعوى عقلاً ونقلاً.

والمقصود من إمكانها عقلاً، هو: أن لا تكون مصادمة للبراهين العقليّة، كما لو جاء شخص بفعل خارق للعادة، وادّعى أنّه شريك الباري سبحانه وتعالى، فحينئذٍ يحكم على دعواه بعدم الإمكان؛ لتصادمها مع البرهان العقلي الدالّ على نفي الشريك، ولا يكون الفعل الخارق المقترن معها إعجازاً.

وأمّا المقصود من إمكانها نقلاً، فهو: أن لا تكون الدعوى مصادمة للبرهان النقلي، كمن جاء بعد النبيّ ﷺ وادّعى النبوة مثلاً، فإنّ دعواه هذه مصادمة للدليل

---

(١) البيان في تفسير القرآن: ٣٥.

النقلي القطعي الدالّ على خاتميّة النبيّ ﷺ لسلسلة الرسل والأنبياء، ومع مصادمتها للبرهان النقلي يحكم عليها بعدم الإمكان، فلا يكون الفعل الخارق للنواميس الطبيعية، والمقترن معها إعجازاً.

وعليه: فإذا لم تمكن الدعوى لا عقلاً ولا نقلاً، فحينئذٍ لا يكون المأتي به خرقاً للطبيعة من صغريات الإعجاز.

الرابع: خرق العادة ونواميس الطبيعة.

وعلى ضوء هذا المرتكز يتعرّض علماء الكلام إلى بحث لطيف، وهو: أنّ المعجز الخارق لنواميس الطبيعة، هل يكون خارقاً للمحالات العقليّة؟ أم يكون خارقاً للمحالات العاديّة[١] ليس إلّا؟

والمحقّق عندهم: أنّ الإعجاز لا يمكن أن يكون خارقاً للمحالات العقليّة، التي هي من قبيل ارتفاع النقيضين واجتماع الضدّين، وإنّما الإعجاز يتعلّق بخرق المحالات العاديّة، التي لا يمنع العقل من وقوعها، ولا يحكم باستحالتها، ولكنّها بحسب العادة لا تتحقّق في وعاء الخارج.

فمثلاً: إسراء النبيّ ﷺ وعروجه من أرض مكّة إلى السماوات العلى، لم يكن خارقاً للمحالات العقليّة، وإنّما كان خارقاً للمحالات العاديّة، والتي عبّر عنها المحقّق الخوئي ﵀ بالنواميس الطبيعيّة؛ إذ بحسب الناموس الطبيعي لا يستطيع

---

(١) **المحالات العقليّة** هي: التي يحكم العقل بامتناعها؛ لانتهائها لاجتماع النقيضين أو ارتفاعهما، كأن يقال: الموجود الكذائي هو إنسان وغير إنسان، أو أنّه لا بموجود ولا بغير موجود في الآن نفسه.

وأمّا **المحالات العادية** فهي: ما كانت بنظر العقل ممكنة، ولكنّها لا تقع بحسب العادة؛ لكونها مخالفة للقوانين الطبيعيّة، نظير عدم احتراق الإنسان بالنار.

شخص في ظرف دقائق أن يعرج إلى السماوات السبع ـ وإن كانَ ممكناً بنظر العقل ـ ولكنّ النبيّ ﷺ بإقدار الله تعالى؛ اخترق تلك النواميس الطبيعيّة.

فالإعجاز خرق للمحالات العاديّة والنواميس الطبيعيّة؛ ولذلك يعجز البشر عن الإتيان بمثل ما أتى به صاحب المعجزة.

وهنا بحث آخر عند علماء الكلام أيضاً، وهو: أنّ المراد من العجز البشري المأخوذ في حقيقة الإعجاز، هل هو:

١ ـ عجز خصوص الأُمّة التي بُعثَ إليها صاحب المعجزة؟

٢ ـ أم هو: عجز أهل زمانه مطلقاً، أي: المبعوث لهم وغيرهم؟

٣ ـ أم هو: عجز البشريّة جمعاء، على مدى الزمان والمكان؟

والذي مال إليه بعض المحقّقين من المتأخّرين هو الشقّ الثالث، فقال: إنّ دائرة الإعجاز ليست محدودة بزمن صاحب المعجزة، بل تتجاوزه وتتعدّاه إلى جميع المراحل الزمنيّة.

ومن هذا المنطلق ـ وغيره ـ ذهب بعضهم إلى أنّ المقصود من المسجد الأقصى في الآية المباركة: ﴿**سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى**﴾[1] ليس هو بيت المقدس الموجود في فلسطين، وإنّما هو البيت المعمور الموجود في السماء؛ وذلك لكون إسراء النبيّ ﷺ وعروجه من معاجزه، فلو كان الإسراء إلى بيت المقدس لما تحقّق الإعجاز؛ وذلك لإمكان الإسراء من البيت الحرام إلى بيت المقدس في ليلة واحدة في مرحلتنا الزمنيّة الحاضرة، ومن هنا قال بعض الأعلام: إنّ (المسجد الأقصى) هو: البيت المعمور، لتبقى معجزة الإسراء معجزةً حتّى قيام الساعة؛ نظراً لعدم قدرة البشر

---

(١) الإسراء ١٧: ١.

على الوصول إليه أبد الدهر.

وفي هذه المسألة كلام طويل الذيل، تعرّضنا له في رسالتنا: (هويّة المسجد الأقصى في آية الإسراء)، ولسنا بصدد نفيه أو إثباته في المقام.

الخامس: مطابقة الفعل الخارق للدعوى.

وأمّا إذا لم يكن هناك تطابق بين الفعل الخارق للعادة وبين الدعوى، فهو ليس إعجازاً، كما حدث لمسيلمة الكذّاب، فإنّ ما صدر منه وإن كان خارقاً لنواميس الطبيعة، إلّا أنّه لم يكن متطابقاً مع دعواه القدرة على الإشفاء والإبراء والإسقاء ونحو ذلك، بل كان منافراً لها.

السادس: تزامن الفعل الخارق مع زمن الدعوى.

إذ لو تقدّم الإعجاز على زمن الدعوى، لم يكن إعجازاً، بل هو: (إرهاص) بحسب اصطلاح المتكلّمين، والظاهر أنّه مأخوذ من الرَّهَص الذي هو بمعنى تأسيس البنيان[1]، فمثلاً: انشقاق إيوان كسرى، وتوقّف نار فارس عن الاتّقاد عند ولادة النبيّ الأعظم ﷺ وكذا انشقاق جدار الكعبة عند ولادة أمير المؤمنين عليه السلام لا يسمّى إعجازاً، وإن كان فعلاً خارقاً للعادة؛ لعدم اقترانه مع زمن الدعوى.

ومن خلال هذه المرتكزات الستّة، التي أوضحناها، يتّضح الفرق بين الإعجاز وبين الولاية التكوينيّة من زاويتين:

الزاوية الأُولى: أنّ الإعجاز دائماً ما يكون مقترناً بالتحدّي؛ ولذلك أُخذَ فيه عجز البشر عن الإتيان بمثله، بينما **الولاية التكوينيّة** ليس إعمالها مشروطاً بالاقتران بالتحدّي.

---

(١) لسان العرب: ٧: ٤٤.

الزاوية الثانية :أنّ الإعجاز إنّما يكون لإثبات منصب من المناصب الإلهيّة، كالنبوّة والإمامة، وأمّا **الولاية التكوينيّة**: فإعمالها لا يكون ـ فقط ـ من أجل إثبات منصب من المناصب الإلهيّة، بل يُعمل المعصوم ولايته التكوينيّة، ولو لمصلحة من المصالح التي تعود على بعض الأشخاص، أو الموجودات الإمكانيّة.

ولا يفوتنا التنبيه على وجود نقطة التقاء بين الولاية التكوينيّة والإعجاز وهي: صدور الفعل الخارق للعادة عن كلا الطريقين.

والنتيجة: فإنّ الولاية التكوينيّة ليست نحواً من أنحاء الإعجاز، بل الصحيح أنّ الإعجاز نحوٌ من أنحاء الولاية التكوينيّة، وما يظهر من كلمات بعض علمائنا، كالشيخ النجفي، لا ينسجم مع معنى الإعجاز ومفهومه الكلامي، والله العالم بحقيقة الحال.

الاحتمال الثاني: الولايةُ التكوينيّة نحوٌ من أنحاء الدعاء المستجاب.

وتقريبه أن يقال: إنّ ولاية المعصوم عليه السلام التكوينيّة ما هي إلّا عبارة عن كلمات يدعو بها المعصوم عليه السلام لتحقيق فعل تكويني معيّن، فيستجيب الله دعاءه، ويتحقّق ذلك الفعل في وعاء الخارج.

وهذا ما يظهر من كلمات بعض الأعلام(١)، كالحجّة المحقّق الشيخ سلمان آل عبدالجبّار القطيفي قدس سره(٢) في بعض رسائله الشريفة، حيث يستفاد منها أنّه يرى الولاية التكوينيّة نحواً من أنحاء الدعاء المستحاب(٣).

---

(١) أفاد السيّد الخميني قدس سره في كتابه الثمين (الأربعون حديثاً): ٥٦٥ أنّ العلماء قد «جعلوا الكرامات والمعجزات من قبيل استجابة الدعاء، وأنّ الحقّ سبحانه هو الفاعل لكلّ هذه الأمور»، إلّا أنّ ما أفاده قدس سره لم يظهر لي من كلماتهم رغم التتبّع الكثير.

(٢) هو: الحجّة المحقّق، والعلّامة المدقّق، سماحة آية الله الشيخ سليمان آل عبدالجبّار القطيفي قدس سره، من مبرّزي علماء القطيف وفقهائها العظام، وقد انتقل منها إلى (مسقط) في عمان، وصار فيها مرجعاً عامّاً للفتيا والتقليد، إلى أن توفّي بها سنة (١٢٦٦هـ) تاركاً وراءه ثروة علميّة ـ قلّ نظيرها ـ في الفقه والأُصول والحكمة والكلام.

فلاحظ سرداً لمؤلّفاته القيّمة في كتاب: (الذريعة إلى تصانيف الشيعة): ١: ٩٢، ٤٤٩، ٥١٢، و: ٥: ١٠٤، ٢٦٣، و: ١: ٨٩، ١٣٦، و: ١٠: ١٨٢، ٢٥٥، و: ١٣: ١١٦، ١٦١، ١٧٩، ٣٣٧، ٣٨٣، و: ١٤: ٤٩، ٧٧، و: ٢٠: ١١١، و: ٢٢: ١٤، ٢٦٤، و: ٢٣: ٥٠، ٨٣، و: ٢٤: ٨٠، و: ٢٥: ٦، و: ٢٦: ٤١، ٧٤.

(٣) قال قدس سره في رسالته المسمّاة بـ(التفويض): «وبالجملة واجب اعتقادنا أنّ الله هو الخالق، الرازق، المحيي، المميت، وأنّ الأئمّة عليهم السلام يدعون الله تعالى فيخلق، ويدعونه فيرزق» ـ المصدر: مجلّة التراث، العدد ٣، الصفحة ١٧٩.

ويمكن الاستدلال لهذا الوجه بحديثين:

الحديث الأوّل: ما أورده ثقة الإسلام الكليني ﵀ بسنده عن محمّد بن يحيى ومحمّد بن أحمد، عن محمّد بن الحسن، عن القاسم النهدي، عن إسماعيل بن مهران، عن الكناسي، عن أبي عبدالله ﵇، قال:

«خرج الإمام الحسن بن عليّ ﵉ في بعض عُمَرِه، ومعه رجل من ولد الزبير كان يقول بإمامته، فنزلوا في منهلٍ من تلك المناهل تحت نخل يابس قد يبس من العطش، فَفُرش للحسن ﵇ تحت نخلة، وفُرِشَ للزبيري بحداه تحت نخلة أُخرى، قال: فقال الزبيري ورفع رأسه: لو كان في هذا النخل رطب لأكلنا منه، فقال له الحسن ﵇: **وَإِنَّكَ لَتَشْتَهِي الرُّطَبَ؟**

فقال الزبيري: نعم.

قال فرفع يده إلى السماء، فدعا بكلام لم أفهمه، فاخضرّت النخلة، ثمّ صارت إلى حالها، فأورقت وحملت رطباً، فقال الجمّال الذي أكتروا منه: سحر والله.

فقال الحسن ﵇: **وَيْلَكَ، لَيْسَ بِسِحْرٍ، وَلٰكِنْ دَعْوَةُ ابْنِ نَبِيٍّ مُسْتَجابَةٌ**.

قال: فصعدوا إلى النخلة فصرموا ما كان فكفاهم»[١].

وهذه الرواية ـ كما قرأناها ـ تشير إلى أنّ تصرّفات المعصوم ﵇ التكوينيّة، إحداثاً وإعداماً، إنّما هي من سنخ الدعاء المستجاب، حيث رفع الإمام الحسن ﵇ رأسه إلى السماء وتكلّم بكلمات لم يفهمها الزبيري، فاخضرّت النخلة، وامتلأت رطباً ببركة دعائه المستجاب (صلوات الله وسلامه عليه).

الحديث الثاني: خبر الاحتجاج المروي عن أبي الحسن الدلّال، قال: اختلف

---

(١) الكافي: ١: ٤٦٢، باب مولد الحسن بن عليّ ﵉، الحديث ٤. الوافي: ٣: ٧٥١، الحديث ١٣٦٨.

جماعة من الشيعة في أنّ الله (عزّ وجلّ) فوّض إلى الأئمّة عليهم السلام أن يخلقوا أو يرزقوا، فقال قوم: هذا محال، لا يجوز على الله عزّ وجلّ؛ لأنّ الأجسام لا يقدر على خلقها غير الله عزّ وجلّ، وقال آخرون: بل الله عزّ وجلّ أقدر الأئمّة عليهم السلام على ذلك، وفوّض إليهم فخلقوا ورزقوا، وتنازعوا في ذلك تنازعاً شديداً.

فقال قائل: ما بالكم لا ترجعون إلى أبي جعفر: محمّد بن عثمان العمري رضي الله عنه، فتسألونه عن ذلك، ليوضّح لكم الحقّ فيه، فإنّه الطريق إلى صاحب الأمر (عجّل فرجه)، فرضيت الجماعة بأبي جعفر وسلّمت وأجابت إلى قوله.

فكتبوا المسألة وأنفذوها إليه، فخرج إليهم من جهته توقيعٌ نسخته: «إنّ الله تعالى هو الذي خلق الأجسام، وقسّم الأرزاق؛ لأنّه ليس بجسم، ولا حالٍّ في جسم، ليس كمثله شيء، وهو السميع البصير، فأمّا الأئمّة عليهم السلام فإنّهم يسألون الله تعالى فيخلق، ويسألونه فيرزق، إيجاباً لمسألتهم، وإعظاماً لحقّهم»[(١)].

وهذه الرواية هي الأخرى أيضاً، صريحة في أنّ تصرّفات المعصوم التكوينيّة إنّما هي من سنخ الدعاء المستجاب.

وتحقيق المطلب: أنّ ما يفهم من خلال الآيات القرآنيّة وروايات أهل البيت عليهم السلام: أنّ الولاية التكوينيّة ليست نحواً من أنحاء الدعاء المستجاب، بل تفترق عنه، وإن كانت هناك ثمّة نقطة التقاء بينهما.

أمّا نقطة الالتقاء فهي: تحقّق الفعل الخارق للعادة وحصوله في الخارج؛ إذ كما أنّ الدعاء المستجاب محقّق وموجب لحصول الفعل في الخارج، كذلك الولاية التكوينيّة محقّقة للفعل المذكور، وموجبة لحصوله في وعاء الخارج.

وأمّا نقطة الافتراق بينهما فهي: أنّ التصرّف الناتج عن الولاية التكوينيّة يكون

---

(١) بحار الأنوار: ٢٥: ٣٢٩.

للمعصوم عليه السلام بالمباشرة ـ بإذن الله سبحانه وتعالى وإقداره ـ وأمّا في الدعاء المستجاب فالتصرّف لا يكون للمعصوم عليه السلام، وإنّما يكون لله (سبحانه وتعالى) بواسطة الدعاء المستجاب للمعصوم عليه السلام، وهذا المعنى هو ما نستفيده من الآيات القرآنيّة وروايات المعصومين عليهم السلام.

فمن الآيات القرآنيّة: قوله تعالى ـ على لسان نبيّه عيسى (على نبيّنا وآله وعليه أفضل التحيّة والسلام) ـ: ﴿ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْراً بِإِذْنِ اللهِ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِ الْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ اللهِ... ﴾[1].

ببيان: أنّ الآية الشريفة واضحة الدلالة على أنّ التصرّف التكويني بإحياء الأموات، وإبراء الأكمه والأبرص، ليس هو تصرّف الله (سبحانه وتعالى) عن طريق عيسى عليه السلام، وإنّما هو تصرّف مباشر من عيسى عليه السلام في الإبراء والإحياء بإذن الله تعالى، ونكتةُ ذلك هي: إسناد الفعل إليه عليه السلام؛ إذ الفعل لا يسند لغير الفاعل إلّا مع التجوّز، ولا قرينة عليه في المقام.

وهذا ما أكّد سيّدنا عليه العلّامة الطباطبائي قدس سره في ذيل هذه الآية المباركة، حيث قال: «وظاهر قوله: ﴿ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُم... ﴾، أنّ هذه الآيات كانت تصدر عنه ـ أي: عن عيسى عليه السلام ـ صدوراً خارجياً بالمباشرة، لا أنّها تصدر عن الله عن طريق دعاء عيسى عليه السلام المستجاب»[2].

ويهذا يتّضح وجه التأمّل في كلام السيّد السبزواري قدس سره عند تفسيره لهذه الآية المباركة، حيث قال: «وقد نُسبَ الإبراء إلى عيسى عليه السلام ﴿ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ ﴾؛ لأنّه المباشر في ذلك بدعائه وبركته، والسبب في ظهور المعجزة

---

(١) آل عمران ٣: ٤٩.

(٢) تفسير الميزان: ٣: ٢٠٠.

على يديه، وإن كان الجميع يستند إلى الله تعالى»[١].

وحاصل كلامه ﵀: أنّ نسبة الفعل إنّما كانت لعيسى ﵇؛ لأنّه كان المباشر بدعائه، وإلّا ففي الحقيقة: أنّ فعل الإبراء لم يكن عن طريق عيسى ﵇، بل كان من أفعال الله تعالى بالمباشرة.

ووجه المناقشة في كلامه ﵀ هو: أنّ ما أفاده حملٌ للآية على خلاف ظاهرها؛ وذلك لأنّ مقتضى ظهور نسبة الفعل إلى شخصٍ ما، وإسناده إليه، كونه هو الفاعل، فمثلاً: عندما يقال: فلان أعطى، أو تصدّق، أو أبرأ، فظاهر النسبة كونه هو فاعل الإعطاء، والتصدّق، والإبراء.

وبناءً على ذلك، فحمل الآية على ظاهرها يقتضي نسبة الفعل إلى النبيّ عيسى ﵇ بالمباشرة، وما تفضّل بذكره السيّد السبزواري ﵀ حمل للآية على خلاف ظاهرها، وحمل الآية على خلاف الظاهر لا يصحّ إلّا بعد استحالة حملها على ظاهرها لوجود محذور عقلي أو نقلي، أو احتفافها بإحدى القرائن[٢].

وبما أنّه في المقام لا يوجد محذور عقلي أو نقلي من حمل الآية الشريفة على ظاهرها، فيؤخذ بمقتضى الظهور، ومقتضى ظاهر الآية هو: أن يكون الإبراء والإحياء صادرين من قِبل عيسى ﵇ بالمباشرة بإذن الله (سبحانه وتعالى)[٣].

---

(١) مواهب الرحمن في تفسير القرآن: ٥: ٣٥٩.

(٢) واحتمل بعض الأساتيذ (دام عطاؤه) أنّ (الباء) في قول السيّد السبزواري ﵀: (لأنّه المباشر في ذلك بدعائه وبركته) للاستعانة، فيكون الفعل صادراً عن نبيّ الله عيسى ﵇ بمعونة الدعاء، وبذلك يرجع كلامه إلى كلام العلّامة الطباطبائي ﵀، ولا ينافيه.

(٣) وممّا ذكرناه يظهر وجه الخدشة في كلام بعض المعاصرين، حيث يقول في كتابه (من وحي القرآن: ٦: ٣١): «وربّما يجد القائلون بالولاية التكوينيّة الحجّة الدامغة في هذه الآية الكريمة، ولكنّنا نستوحي من كلمة ﴿بِإِذْنِ اللهِ﴾ في هذه الآية، أو كلمة: ﴿بِإِذْنِي﴾ »

ومن الآيات القرآنيّة قوله تعالى: ﴿ قَالَ عِفْرِيتٌ مِّنَ الْجِنِّ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ * قَالَ الَّذِي عِندَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ ﴾[١].

وهذه الآية صريحة في المطلوب؛ إذ لو قال شخص: بأنّ الآية القرآنيّة السابقة ـ كما هو المحتمل ـ لا يمكن الاستدلال بها على الولاية التكوينيّة؛ لأنّها تتحدّث عن معجزة النبيّ عيسى عليه السلام، والمعجزة ـ كما أوضحنا ـ أخصّ من الولاية التكوينيّة في الجملة، والأخصّ لا يستدلّ به على الأعمّ.

قلنا: هذه الآية المباركة لا محيص عن دلالتها على الولاية التكوينيّة، بنفس النكتة التي ذكرناها قريباً، من ظهور إسناد الفعل إلى نفس الفاعل في كونه هو الفاعل المباشر.

وهذه الآية المباركة ظاهرة في أنّ الولاية التكوينيّة فعل من أفعال المعصوم عليه السلام

» [المائدة ٥: ١١٠] أنّ دور عيسى كان دور الآلة التي تتحرّك لتصنع شيئاً كهيئة الطير وتنفخ فيه، فيبعث الله فيه الحياة، وهكذا يضع يده على الأكمه والأبرص وعلى الميّت، فتحدث العافية في الأوّلين، وتنطلق الحياة في الثالث من خلال إرادة الله.

من هنا، فإنّ كلمة ﴿ بِإِذْنِ اللهِ ﴾ لا تعني معناها الحرفي اللّغوي، بل تعني معنى القوّة التي تنطلق لتحقّق النتائج الحاسمة التي لا يملك عيسى عليه السلام أيّة طاقة خاصّة به فيها».

ولنا أن نعقّب على ما ذكره هذا المعاصر بالإضافة لما ذكرناه أعلاه، فنقول: بعد أن كان إسناد الفعل ظاهراً في صدوره عن نفس المُسند إليه، يكون قوله تعالى: ﴿ بِإِذْنِي ﴾ أو ﴿ بِإِذْنِ اللهِ ﴾ تعبيراً عن دخالة الإذن الإلٰهي في الفعليّة، إذ أنّ القدرة المذكورة وإن كانت ثابتة لأنبياء الله ورسوله وأوليائه عليهم السلام ـ كما أثبت ذلك القرآن الكريم ـ إلّا أنّ قدرتهم عليهم السلام قدرة إعطائيّة، لكون قدرتهم عين الفقر والإضافة إلى الله تعالى، فلا يمكن أن تكون فعليّة إلّا بإذنه تبارك وتعالى.

(١) النمل ٢٧: ٣٩ و ٤٠.

بالمباشرة، وليست فعلاً لله قد ظهر ببركة دعاء المعصوم عليه السلام فقط، فقوله تعالى: ﴿ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ ﴾، وكذلك قوله تعالى: ﴿ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ ﴾ ظاهران من خلال النسبة والإسناد في أنّ الفعل كان فعلاً مباشرياً، وهذا يعني: أنّ الولاية التكوينيّة فعل مباشر من قِبل المعصوم عليه السلام، وليست كالدعاء المستجاب الذي تكون نتيجته من أفعال الله تعالى التي تظهر على يد المعصوم عليه السلام ببركة الدعاء[1].

وما استفدناه من خلال الآيات القرآنيّة يمكن استفادته أيضاً من خلال الروايات الواردة عن المعصومين عليهم السلام، بنفس النكتة السابقة، فمثلاً: عن الإمام أبي جعفر الباقر عليه السلام، قال: «إنّ الله أقدرنا على ما نريد، ولو شئنا أن نسوق الأرض بأزمّتها لسقناها»[2].

وفي رواية أُخرى عن عبدالرحمن بن الحجّاج، قال: «كنت مع أبي عبدالله عليه السلام وليس معنا أحد، فقلت: يا سيّدي، ما علامة الإمام؟ فقال عليه السلام: لو قال لهذا الجبل سر لسار». يقول عبدالرحمن: فنظرت والله إلى الجبل يسير»[3].

وواضح جدّاً من خلال الروايتين ـ على ضوء النكتة السالفة ـ أنّ الإمام عليه السلام قد اعتبر قدرته التكوينيّة فعلاً مباشراً له، فهو الذي يقول للجبل سر فيسير،

---

(١) وممّا ذكرناه يتّضح وجه التأمّل في كلام سيّدنا العلّامة الطباطبائي (أعلى الله مقامه الشريف) حيث يقول: «الذي تتضمّنه الآية أنّه كان عنده علم من الكتاب، وأنّه قال: ﴿ أَنَا آتِيكَ بِهِ ﴾، ومن المعلوم مع ذلك أنّ الفعل فعل الله حقيقة، وبذلك كلّه يتحصّل أنّه كان له من العلم بالله والارتباط به ما إذا سأل ربّه شيئاً بالتوجّه إليه لم يتخلّف عن الاستجابة، وإن شئت فقل: إذا شاءه الله سبحانه». تفسير الميزان: ١٥: ٣٦٣.

(٢) بحار الأنوار: ٤٦: ٢٤٠، الحديث ٢٣.

(٣) بحار الأنوار: ٤٧: ١٠١. الخرائج والجرائح: ٢: ٦١٧.

وهو الذي يسوق الأرض فتنساق له.

والحاصل: فإنّ الآيات القرآنيّة والروايات الواردة عن المعصومين عليهم السلام بمجموعها تدلّ على أنّ ولايتهم عليهم السلام التكوينيّة فعل مباشر لهم، وليست فعلاً لله تعالى يصدر في عالم التحقّق ببركة دعائهم عليهم السلام.

وعلى هذا نقول: إنّ الولاية التكوينيّة عبارة عن فعل المعصوم عليه السلام وتصرّفه في الكون بالمباشرة، وأمّا الدعاء المستجاب فهو عبارة عن فعل الله وتصرّفه في الكون بواسطة دعاء المعصوم عليه السلام، وكم هو الفرق كبير وشاسع بين المعنيين.

وبالنتيجة: فلا يمكن تفسير مفهوم الولاية التكوينيّة بأنّها نحو من أنحاء الدعاء المستجاب.

عودة إلى أدلّة الاحتمال الثاني:

ويبقى الكلام حول الروايتين المتقدّمتين في صدر البحث، واستكشاف مدى دلالتهما على مدّعى أصحاب هذا الاتّجاه.

أمّا الرواية الأُولى، فيمكن أن تناقش من جهتين:

الجهة الأُولى: سند الرواية، فإنّه وإن صحّحه شيخنا العلّامة المجلسي رحمه الله(١) إلّا أنّ الصحيح عدم صحّته، لوقوع بعض المجاهيل فيه، ومنهم: القاسم النهدي والكناسي.

الجهة الثانية: دلالة الرواية؛ إذ يمكن أن يقال: إنّ هذه الرواية تتحدّث عن قضية جزئيّة لها ظروفها ومقتضياتها الخاصّة، فلا يمكن أن تستكشف منها قاعدة كلّيّة، لتكون ضابطة عامّة في تفسير جميع تصرّفات المعصوم عليه السلام التكوينيّة.

---

(١) مرآة العقول: ٥: ٣٥٥.

وبعبارة أُخرى: إنّ هذه الرواية غاية ما تدلّ عليه، هو: أنّ التصرّف التكويني للإمام الحسن عليه السلام في خصوص هذه الواقعة، كان عن طريق الدعاء المستجاب، ولا دلالة لها على أنّ كلّ تصرّفاته التكوينيّة، بل كلّ تصرّفات المعصومين عليهم السلام تكون عن طريق الدعاء المستجاب.

وللإجابة عن سؤال قد يخطر في الذهن، وهو: أنّ الإمام عليه السلام إذا كانت له ولاية تكوينيّة، وقدرة على التصرّف من غير طريق الدعاء المستجاب، فلماذا لم يستخدمها، وعدل عنها إلى أُسلوب الدعاء؟

يمكن أن نجيب بأحد جوابين:

الجواب الأوّل: إنّ الإمام عليه السلام إنّما لم يستخدم ولايته التكوينيّة بسبب الظروف الخاصّة التي كانت تحكم الواقعة، كما يظهر ذلك من ذيل الرواية؛ إذ الإمام عليه السلام بعد أن دعا وعادت النخلة خضراء، وحملت الرطب، كما كانت قبل يبسها، قال صاحب الكراء: ما هذا إلّا سحر.

فقال له الإمام عليه السلام: **وَيْلَكَ، لَيْسَ بِسِحْرٍ، وَلٰكِنْ دَعْوَةُ ابْنِ نَبِيٍّ مُسْتَجَابَةٌ**.

فيفهم من ذلك: أنّه قد كان في تلك الواقعة مَن يكبر عليه استخدام الإمام عليه السلام لولايته التكوينيّة، ممّا اضطرّ الإمام عليه السلام إلى العدول عن استخدامها إلى أُسلوب الدعاء المستجاب.

الجواب الثاني: إنّ المستفاد من النصوص الشرعيّة الكثيرة أنّ الدعاء في نفسه عبادة من العبادات، بل هذا لشدّة وضوحه يكاد أن يكون من البديهيّات، وبالتالي فحتّى لو كانت للمعصوم عليه السلام ولاية تكوينيّة، فإنّ ذلك لن يمنعه من اللّجوء إلى الله تعالى عن طريق الدعاء، تحقيقاً لواحدة من العبادات التي يحبّها الله تعالى.

وأمّا الرواية الثانية: فهي مضافاً إلى ضعف سندها؛ لجهالة راويها (عليّ بن

أحمد الدلّال القمّي)[١] لا ظهور لها في المدّعى؛ وذلك لأنّ نقطة النزاع بين الشيعة التي أوجبت رفع المسألة إلى الإمام عليه السلام هي: التفويض الاستقلالي للأئمّة عليهم السلام ، فأثبتها بعضٌ ونفاها آخرون، وكانوا يطلبون من الإمام عليه السلام حلّ هذا النزاع، فأجابهم الإمام عجّل الله فرجه بأنّ أُمور الخلق والرزق لم تفوّض إليهم عليهم السلام على نحو الاستقلال، بل الله (سبحانه وتعالى) هو خالق الأجسام، ومقسّم الأرزاق على نحو الاستقلال.

أمّا الأئمّة عليهم السلام : فإنّهم لعظيم مقامهم عند الله سبحانه، متى ما طلبوا منه أمراً يتعلّق بأُمور الخلق أو الرزق فإنّه يخلق ويرزق استجابة لطلبهم، وحينها ينسب الفعل إليه بلحاظ كونه (سبحانه وتعالى) هو: صاحب التدبير المطلق في أُمور الرزق والخلق، وجميع أُمور العالم متوقّفة على إرادته (عزّ وجلّ) وتدبيره، حتّى وإن كانت إفاضة تلك الأُمور عن طريق الواسطة في الفيض وهم: محمّد وآل محمّد عليهم السلام .

والحاصل: فإنّ نسبة الأفعال المذكورة إليه تعالى (يسألون فيخلق، ويسألون فيرزق»، إنّما هي بحسب اللّحاظ المذكور، والذي كان من الضروري أن ينبّه عليه الإمام عجّل الله فرجه في إجابته، من أجل دفع توهّم التفويض الاستقلالي الذي كان يعتقد به بعض الشيعة.

ولذلك يلحظ المتأمّل في الرواية تأكيد الإمام عليه السلام على هذه النسبة في الرواية مرّتين رغم اختصار الإجابة، فالمرّة الأُولى في قوله: «إنّ الله هو الذي خلق الأجسام وقسّم الأرزاق»، والمرّة الثانية في قوله: «يسألون الله تعالى فيخلق، ويسألونه فيرزق»، وما ذلك إلّا لأجل التأكيد على فساد الاعتقاد بالتفويض الاستقلالي،

---

(١) مجهول الحال؛ إذ لم يُذكر له توثيق ولا تضعيف في علم الرجال.

وإثبات خالقيّة الله ورازقيّته حتّى في الموارد التي يتوسّط فيها المعصومون عليهم السلام.

والخلاصة: فإنّ الرواية لا ظهور لها في المدّعى، وإنّما هي ظاهرة فيما ذكرناه من نفي التفويض الاستقلالي، وإثبات الفاعليّة لله عزّ وجلّ في كلّ الموارد، حتّى تلك التي تتحقّق فيها الإفاضة بواسطة محمّد وآل محمّد عليهم السلام، ولو أغمضنا النظر عن هذه الجهة، فإنّ الرواية -كما ذكرنا- ضعيفة السند، فلا يصحّ الاحتجاج بها.

وبهذا نخلص إلى أنّ الاحتمال الثاني أيضاً لبيان مفهوم الولاية التكوينيّة، وهو كونها نحواً من أنحاء الدعاء المستجاب، ليس وجهاً تامّاً وصحيحاً على إطلاقه، وإن ذهب إليه بعض أجلّاء علمائنا المحقّقين (رضوان الله تعالى عليهم أجمعين).

الاحتمال الثالث: الولاية التكوينيّة هي التفويض.

وهذا ما قد يستظهر ـ على تأمّلٍ ـ من كلمات بعض الأعلام، كالمولى عبدالصمد الهمداني(١)، حيث يقول: «أيّها العزيز، قد ظهر من الأخبار المتقدّمة أنّ أمر العالم فُوِّضَ للولاية»(٢).

ولمعرفة تماميّة هذا الرأي وعدم تماميّته، لا بدّ من تحقيق معنى (التفويض) وتنقيحه أوّلاً، وينبغي الالتفات إلى أنّ التفويض الذي سنبحث عنه في المقام ليس هو التفويض المطروح في مباحث العدل، والذي يتبنّاه المعتزلة في قبال الجبر الذي يتبنّاه الأشاعرة، وليس هو التفويض بالمعنى الذي يثار في بحث الولاية التشريعيّة للأئمّة عليهم السلام، والذي أكّدت عليه مجموعة من النصوص والأخبار التي

---

(١) قال عنه العلّامة الأكبر الشيخ الأميني رحمه الله: «الفقيه المتكلّم المولى عبدالصمد الهمداني، نزيل كربلاء، والشهيد بها سنة ١٢١٦هـ، أحد أعلام الدين وحملة العلم، فقيه، محقّق، محدّث، حكيم، متكلّم، لغوي، مشارك في العلوم، ماهر فيها، زاهد، عارف، حسن المشرب والطريقة..».

إلى أن قال:

«وله كتاب (بحر المعارف) كتاب علمي ديني أخلاقي فلسفي عرفاني، ينمّ كسابقه عن فضل جامعه الغزير، وعلمه المتدفّق» ـ شهداء الفضيلة: ٢٨٦.

أقول: وأمّا كتاب (حقيقة الإمامة في المدرسة العرفانيّة) الذي استفدتُ منه رأيه الشريف حول الولاية التكوينيّة، فقد كُتبَ في أوائل صفحاته ما هذا نصّه:

«هذا الكتاب هو جزء من كتاب (بحر المعارف) للمؤلّف، وقد ترجمت مقاطعه الفارسيّة، وحرّرت، ليخرج تحت العنوان المذكور».

(٢) حقيقة الإمامة في المدرسة العرفانيّة: ١١٥.

تقول: «إنّ الله فوّض للأئمّة أمر دينه»[١]، فإنّ مدار البحث في المقام، هو: التفويض في الأمور التكوينيّة، بينما ذاك يتحدّث عن التفويض في خصوص الأفعال، وما بعده يتحدّث عنه في خصوص شؤون التشريع.

وتوجد عندنا ثلاثة اتّجاهات لبيان مفهوم التفويض:

الاتّجاه الأوّل: التفويض الاستقلالي.

والمراد منه: أنّ الباري سبحانه وتعالى قد فوّض للأئمّة الأطهار (صلوات الله وسلامه عليهم) أمور العالم، كالخالقيّة والرازقيّة والإحياء والإماتة، على نحو الاستقلال، بمعنى أنّه (سبحانه وتعالى) أمدّهم بذلك، وترك لهم الأمر يتصرّفون فيه كيف يشاءون، ولا علاقة له بذلك.

والنقطة المهمّة التي يرتكز عليها هذا الاتّجاه، وينبغي الالتفات إليها، هي نقطة (الاستقلال)، وهي الموجبة للحكم بفساده وبطلانه؛ لقيام الدليل القطعي على عدم إمكان التفويض الاستقلالي، وكونه شركاً.

وهو عبارة عن دليلين:

الدليل الأوّل: الدليل القرآني.

وتقريبه: أنّ القرآن الكريم قد أكّد على أنّ الله (سبحانه وتعالى) له علاقة تامّة بأمور العالم، كقوله تبارك وتعالى: ﴿**قُتِلَ الْإِنسَانُ مَا أَكْفَرَهُ * مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ ***

---

(١) وقد جمع بعضها ثقة الإسلام الكليني ﷺ في كتابه الشريف الكافي - كتاب الحجّة، الباب ٥٢ - تحت عنوان: التفويض إلى رسول الله ﷺ وإلى الأئمّة عليهم السلام في أمر الدين، كما حفظ قسماً كبيراً منها شيخ القمّيين المحدّث الأعظم الشيخ محمّد بن الحسن الصفّار ﷺ في كتابه الشريف بصائر الدرجات: الجزء ٨، الباب ٤، تحت عنوان: التفويض إلى رسول الله ﷺ، والباب الخامس تحت عنوان: ما فُوّض إلى رسول الله فقد فُوّض إلى الأئمّة عليهم السلام.

مِن نُطْفَةٍ خَلَقَهُ فَقَدَّرَهُ * ثُمَّ السَّبِيلَ يَسَّرَهُ * ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ * ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنشَرَهُ﴾[١]، فإنّ هذه الآيات الكريمة واضحة الدلالة على هيمنة الخالق سبحانه وتعالى على الإنسان من البدو إلى الختم، وأنّه تحت قبضته وسلطانه أوّلاً وآخراً.

وكذلك قوله: ﴿**إِنَّ رَبَّكُمُ اللهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِن بَعْدِ إِذْنِهِ**﴾[٢]، فإنّ هذه الآية توضّح أيضاً أنّ اُمور الخلق مرتبطة به (عزّ وجلّ)، فهو المدبّر لها، ولا يمكن لأحدٍ ـ مهما كان ـ أن يؤثّر في أيّ شيء في الكون ـ مهما كان صغيراً وحقيراً ـ إلّا بإذنه تعالى.

ومن هذا القبيل قوله تعالى أيضاً: ﴿**لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ**﴾[٣].

وكذا قوله: ﴿**قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ**﴾[٤].

وقوله أيضاً: ﴿**وَمَا تَشَاؤُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللهُ**﴾[٥].

وأمثال هذه الآيات من القرآن كثير، ولسان الجميع يؤكّد ـ إمّا منطوقاً أو مفهوماً ـ على خطأ فكرة التفويض الاستقلالي.

الدليل الثاني: الدليل الفلسفي.

وحاصله: إنّه قد ثبت في المعارف الإلٰهيّة: أنّ كلّ موجود إمكاني محتاج

---

(١) عبس: ٨٠: ١٧ ـ ٢٢.

(٢) يونس ١٠: ٣.

(٣) البقرة ٢: ٢٥٥.

(٤) آل عمران ٣: ٢٦.

(٥) الدهر ٧٦: ٣٠.

إلى الواجب (سبحانه وتعالى) في كلّ آنٍ من آنات حياته، كما هو مقتضى إمكانه؛ إذ معنى إمكان الممكن هو تعلّق ذاته بالغير، بل هو عين التعلّق، لا شيء له التعلّق، وبالتالي فإنّه لا يمكن أن يتحقّق ذهناً ولا خارجاً إلّا بالغير، وإذا كان الأمر كذلك فلا يمكن القول بالتفويض الاستقلالي؛ لأنّ حاصله: أنّ الله قد فوّض الأمور إلى المعصومين عليهم السلام، وهو (سبحانه وتعالى) لا علاقة له بما يفعلون ويتصرّفون في أمور الخلق، بينما قام الدليل المبرهن عليه في علمي الفلسفة والكلام على احتياج الممكنات إليه تعالى في كلّ الآنات الزمانيّة، وإلّا يلزم أن يكون عين التعلّق بالغير غير متعلّق به.

ولبطلان هذا المعنى من التفويض نهى عنه الأئمّة عليهم السلام وبيّنوا فساده، وهو التفويض المقصود في بعض الروايات التي تنهى عن التفويض وتذمّ المفوّضين، كالرواية التي أوردها الشيخ الصدوق رحمه الله في كتابه (عيون أخبار الرضا عليه السلام)، عن ياسر الخادم، قال: «قلت للرضا عليه السلام: ما تقول في التفويض؟

فقال: إنّ الله (تبارك وتعالى) فوّض إلى نبيّه صلى الله عليه وآله أمر دينه فقال: ﴿**وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا**﴾[١]، فأمّا الخلق والرزق فلا»[٢].

وفي رواية أُخرى أوردها الشيخ الصدوق في نفس الكتاب، عن أبي هاشم الجعفري (رضوان الله عليه)، قال: «سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الغلاة والمفوّضة، فقال: الغلاة كفّار، والمفوّضة مشركون، مَن جالسهم أو خالطهم أو آكلهم أو شاربهم أو واصلهم أو زاوجهم أو تزوّج إليهم أو آمنهم أو ائتمنهم على أمانة أو صدّق حديثهم أو أعانهم ولو بشطر كلمة، خرج من ولاية الله (عزّ وجلّ) وولاية

---

(١) الحشر ٥٩: ٧.

(٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام: ٢: ٢٠٢.

رسوله ﷺ وولايتنا أهل البيت »[١].

وعلى ضوء ما أوضحناه يُعلم أنّه لو تمّ استظهار أنّ الولاية التكوينيّة من قبيل التفويض ـ في كلمات بعض الأعلام ـ فقطعاً ليس هذا النحو من أنحاء التفويض مقصوداً، لوضوح بطلانه ومحاذيره الفاسدة.

الاتّجاه الثاني: التفويض الإفاضي المطلق.

وهو بمعنى: أنّ الله (سبحانه وتعالى) فوّض أُمور العالم للمعصومين عليهم السلام ولكن لا على نحو الاستقلال، وإنّما على نحو الإفاضة الدائمة منه سبحانه وتعالى، فهم عليهم السلام يتصرّفون في أُمور العالم بإمداد منه سبحانه وتعالى وتفويضه، فأمر الإحياء بيدهم، وأمر الخلق بيدهم، وأمر الإماتة بيدهم، وأمر الرزق بيدهم، بل كلّ أُمور العالم بيدهم (صلوات الله وسلامه عليهم)، فهم المحيون والمميتون والرازقون وما شاكل ذلك. غاية الأمر أنّهم لا يتصرّفون في تلك الأُمور استقلالاً، كما هو مفاد الاتّجاه السابق، وإنّما بإفاضة الله تعالى عليهم في كلّ آنات التصرّف.

وهذا المعنى لا محذور فيه ثبوتاً، وإنّما نقطة الإشكال فيه عدم قيام الدليل عليه إثباتاً، بل قام الدليل على خلافه؛ لما ثبت آنفاً من خلال الروايات المتقدّمة من عدم تفويض الأُمور التكوينيّة للمعصومين عليهم السلام بشكل عامّ ومطلق، كما هو مفاد رواية ياسر الخادم عن الرضا عليه السلام، قال: « فأمّا الخلق والرزق فلا ».

ويستدلّ أصحاب هذا الاتّجاه على مدّعاهم بما يظهر من بعض الروايات الشريفة، كما جاء في دعاء العديلة في حقّ مولانا صاحب العصر والزمان عجّل الله فرجه الشريف: **«الَّذِي بِبَقائِهِ بَقِيَت الدُّنيا، وَبِيُمْنِهِ رُزِقَ الْوَرىٰ، وَبِوُجُودِهِ ثَبَتَتِ الْأَرْضُ وَالسَّماءُ»**[٢].

---

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام: ٢: ٢٠٣.

(٢) مفاتيح الجنان ـ دعاء العديلة: ١٢٩.

وكذلك ما جاء في الزيارة الجامعة: «**بِكُمْ فَتَحَ اللهُ، وَبِكُمْ يَخْتِمُ، وَبِكُمْ يُنَزِّلُ الْغَيْثَ، وَبِكُمْ يُمْسِكُ السَّماءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَبِكُمْ يُنَفِّسُ الْهَمَّ، وَيَكْشِفُ الضُّرَّ**»[١].

وظاهر هذه النصوص: أنّ أُمور العالم بيدهم (صلوات الله وسلامه عليهم)، فأي مانع من القول بأنّهم هم الرازقون، والمحيون، والمميتون، على نحو التفويض الإفاضي لا الاستقلالي.

ولكنّ الصحيح هو: عدم دلالة مثل هذه النصوص على التفويض بالمعنى المذكور، فإنّ غاية ما تدلّ عليه، هو: أنّ المعصومين (صلوات الله وسلامه عليهم) هم الواسطة في الفيض، بمعنى أنّه لا يوجد فيض إلهي في الكون: من رزق، وإحياء، وإماتة إلّا بواسطتهم عليهم السلام، وهذا لا ربط له بالتفويض بالمعنى المذكور، لا من قريب ولا من بعيد، وبما ذكرناه يُوفّق بين هذه النصوص الشريفة وتلك التي تنفي التفويض لهم عنهم عليهم السلام[٢].

---

(١) من لا يحضره الفقيه: ٢: ٣٨٥.

(٢) وممّا يجدر ذكره: أننا رغم مزيد الفحص والتتبّع في كلمات الأعلام (أعلى الله كلمتهم) ـ وستوافيك كلمات أكثرهم في بداية البحث السادس ـ لم نجد مَن يفسّر الولاية التكوينيّة بهذا النحو من التفويض، ومن هنا يظهر وهن ما أجاب به بعض المعاصرين عن السؤال التالي: (عند تحدّثكم عن الولاية التكوينيّة نجد أنّكم تنتقدون هذه النظريّة ربّما بشدّة، ولكنّكم تعتقدون كما يعتقد الآخرون أنّ الله منحهم قدرات خاصّة في ظروف معيّنة، أرجو إيضاح الأمر)، حيث قال جواباً عن هذا السؤال: «هذا يختلف عن ذاك: فإنّ المراد من الولاية التكوينيّة هو أنّ الله تعالى جعل لبعض عباده أمر إدارة الكون والتصرّف في شؤونه، وهذا يختلف عن المعجزات التي هي حدث طارئ واستثنائي يجريه الله تعالى على يد الأنبياء لغرض إثبات نبوّتهم، فهو ليس حالة دائمة كما هو مدّعى القائلين بالولاية التكوينيّة التي ينافيها القرآن الكريم». «

الاتّجاه الثالث: التفويض الإفاضي المقيّد.

وهو بمعنى: أنّ الله (سبحانه وتعالى) منح المعصومين عليهم السلام قدرةً وولاية من خلالها يستطيعون التصرّف في الأمور الكونيّة ولكن لا بشكل مطلق، بحيث لا يرزق ولا يميت غيرهم عليهم السلام، بل متى ما شاءوا، كإقدارهم على الإحياء والإماتة مثلاً، متى ما أرادوا ذلك، بحيث تكون قدرتهم قدرة إشائيّة، بمعنى أنّهم عليهم السلام متى ما شاؤوا أن يتصرّفوا في شيء من الأمور الكونيّة: إحياءً، أو إماتةً، أو رزقاً، أو خلقاً، فالأمر بيدهم (صلوات الله وسلامه عليهم).

والنقطة الفارقة بين هذا الاتّجاه وسابقه: أنّ أصحاب الاتّجاه السابق يقولون: إنّ جميع أُمور الخلق قد فُوّضت إلى المعصومين عليهم السلام بصورة دائمة ومطلقة، والمعصوم هو المتصرّف فيها دون سواه، بينما أصحاب هذا الاتّجاه يذهبون إلى أنّ الأُمور الكونيّة وإن وُكّلت إلى المعصومين عليهم السلام بشكل فعلي ومطلق، بحيث تكون أزمّة أُمور الخلق ـ كالإحياء والرزق والإماتة ـ كلّها بيدهم عليهم السلام، إلّا أنّهم لا يستفيدون من هذا التفويض إلّا في بعض الأحيان، كما لو اقتضت المصلحة ذلك.

وبعبارة أوضح:

» وأصرّ على تفسير الولاية التكوينيّة بهذا المعنى في إجابة أُخرى، حيث قال: «يراد بمصطلح الولاية التكوينيّة ما مفاده: أنّ الله تعالى قد أعطى الأئمّة ولاية على تدبير شؤون الكون أو قسم منه للنبيّ محمّد صلى الله عليه وآله وآله عليهم السلام».

ووجه الوهن في هذه الإجابة تفسيره للولاية التكوينيّة بـ(ولاية تدبير شؤون الكون وإدارته)، وهذا التفسير ظاهر في كون الولاية التكوينيّة من قبيل التفويض الاستقلالي، أو التفويض الإفاضي المطلق، وقد عرفت وستعرف من كلمات القائلين بالولاية التكوينيّة أنّه لا يوجد مَن يقول بها بهذا المعنى، فهذا ادّعاء عليهم لا نفهم الهدف من ورائه.

إنّ جهة الفرق بين الاتّجاهين تكمن في استعمال المعصوم عليه السلام لولايته بشكل مطلق ، أو بنحو مقيّد ، فأصحاب الاتّجاه السابق يقولون : إنّ أمر الرزق ـ مثلاً ـ قد فُوضَ إلى المعصوم عليه السلام بشكل مطلق ، بمعنى أنّه هو الرازق مطلقاً بمدد الله تعالى ، بينما أصحاب هذا الاتّجاه يقولون : إنّ المعصوم عليه السلام ليس هو الرازق مطلقاً ، وإن كان قادراً على الرزق متى ما شاء وأراد ، وهكذا في جميع الأُمور الكونيّة الأُخرى ، كالإحياء والإماتة وما شاكلهما.

وبذلك يتّضح : أنّ الإطلاق والتقييد ليسا وصفين لنفس التفويض ؛ إذ التفويض فعلي ومطلق على كلا الاتّجاهين ، غاية الأمر أنّ الاتّجاه السابق يصوّر استفادة المعصوم عليه السلام بأنّها استفادة مطلقة ، بينما هذا الاتّجاه يفترضها استفادة مقيّدة ، مع التحفّظ على كون أصل التفويض مطلقاً غير مقيّد.

والتفويض بهذا المعنى لا مانع منه ، ولا محذور فيه ، بل لعلّه هو المعنى الذي ينبغي أن تحمل عليه روايات أهل البيت عليهم السلام .

من قبيل رواية ابن سنان ، قال : كنت عند أبي جعفر الجواد عليه السلام فذكرتُ اختلاف الشيعة ، فقال : «إنّ الله لم يزل فرداً متفرّداً في الوحدانيّة ، ثمّ خلقَ محمّداً وعليّاً وفاطمة عليهم السلام ، فمكثوا ألف دهر ، ثمّ خلقَ الأشياء ، وأشهدهم خلقها ، وأجرى عليها طاعتهم ، وجعل فيهم ما شاء ، وفوّض أمر الأشياء إليهم في الحكم ، والتصرّف ، والإرشاد ، والأمر ، والنهي في الخلق ؛ لأنّهم الولاة ، فلهم الأمر ، والولاية ، والهداية ، وهم أبوابه ، ونُوّابه ، وحجّابه ، يحلّلون ما شاء ، ويحرّمون ما شاء ، ولا يفعلون إلّا ما شاء ، عبادٌ مكرمون ، لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون»[1].

وكذلك أيضاً رواية أبي نعيم : محمّد بن أحمد الأنصاري ، قال : «وجّه قومٌ

---

(١) بحار الأنوار : ٢٥ : ٣٣٩.

من المفوِّضةِ والمقَصِّرَةِ كامل بن إبراهيم المدني إلى أبي محمّد العسكري عليه السلام.
قال كامل: فقلتُ في نفسي أسأله: لا يدخل الجنّة إلّا مَن عرف معرفتي، وقال بمقالتي.

قال: فلمّا دخلت على سيّدي أبي محمّد عليه السلام نظرتُ إلى ثيابٍ بيضٍ ناعمة، فقلتُ في نفسي: وليّ الله وحجّته يلبس الناعم من الثياب، ويأمرنا نحن بمواساة الإخوان، وينهانا عن لبس مثله!! فقال متبسّماً: يا كامل ـ وحسر ذراعيه، فإذا مسح أسود خشن على جلده، فقال: ـ هذا لله، وهذا لكم.

فسلّمتُ وجلستُ إلى بابٍ عليهِ سترٌ مُرخَى، فجاءت الريح فكشفت طرفه، فإذا أنا بفتى كأنّه فلقة قمر، من أبناء أربع سنين أو مثلها، فقال لي: يا كامل بن إبراهيم، فاقشعررتُ من ذلك، وأُلهمت أنْ قلتُ: لبّيكَ يا سيّدي.

فقال: جئتَ إلى وليّ الله، وحجّته، وبابه، تسأله: هل يدخل الجنّة إلّا من عرف بمعرفتك، وقال بمقالتك؟

فقلت: إيّ والله.

قال: إذن والله يقلُّ داخلُها، والله إنّه ليدخلها قومٌ يقال لهم: الحقيّة.

قلتُ: يا سيّدي، ومَنْ هُمْ؟

قال: قومٌ مِن حبّهم لعليّ عليه السلام يَحلفون بحقّهِ، ولا يدرون ما حقّه وفضله، ثمّ سكت عليه السلام عنّي ساعة، ثمّ قال: وجئتَ تسأل عن مقالة المفوّضة؟ كذبوا، بل قلوبنا أوعية لمشيئة الله، فإذا شاء شئنا، والله يقول: ﴿ وَمَا تَشَاؤُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللهُ ﴾[1]، ثمّ رجع السترُ إلى حالته، فلم أستطع كشفه»[2].

---

(١) الإنسان ٧٦: ٣٠.

(٢) بحار الأنوار: ٢٥: ٣٣٦، الحديث ١٦.

وهذه الروايات قريبة الدلالة من تفويض أمور العالم إلى المعصومين عليهم السلام تفويضاً إشائيّاً، بمعنى كونهم عليهم السلام يستطيعون التصرّف في قضايا الخلق، والرزق، والإماتة، والإحياء، بما أقدرهم الله (سبحانه وتعالى) عليه، متى ما شاؤوا؛ لأنّ قلوبهم أوعية مشيئة الله (سبحانه وتعالى) وهذا هو الاتّجاه الصحيح، الذي دلّت عليه الروايات من بين الاتّجاهات الثلاثة.

إشكال ودَفعٌ:

وقد أشكل على هذا المعنى بعض المعاصرين، حيث قال: «أمّا لو أراد القائلون بالولاية التكوينيّة: أنّ المعصوم عليه السلام يتمكّن دائماً أن يفعل ما يريد، أي: لا يعجز عن شيء، فهذا خلاف صريح القرآن. يقول تعالى: ﴿ **وَقَالُوا لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنبُوعاً * أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَعِنَبٍ فَتُفَجِّرَ الْأَنْهَارَ خِلَالَهَا تَفْجِيراً * أَوْ تُسْقِطَ السَّمَاءَ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسَفاً أَوْ تَأْتِيَ بِاللهِ وَالْمَلَائِكَةِ قَبِيلاً * أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِّن زُخْرُفٍ أَوْ تَرْقَىٰ فِي السَّمَاءِ وَلَن نُّؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَاباً نَّقْرَؤُهُ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَراً رَّسُولاً * وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَن يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ إِلَّا أَن قَالُوا أَبَعَثَ اللهُ بَشَراً رَّسُولاً** ﴾[1]»[2].

وحاصل كلامه: أنّ هذه الآيات الشريفة تدلّ على أنّ المشركين عندما طلبوا من النبيّ الأعظم صلى الله عليه وآله أن يتصرّف في بعض الأمور الكونيّة، أجابهم النبيّ بأنّه ما هو إلّا بشر، فلو كان المعصومون عليهم السلام لهم القدرة على التصرّف في الأمور الكونيّة متى ما شاؤوا وأرادوا، لما كان معنى لعدم استجابة النبيّ صلى الله عليه وآله لطلبهم.

ولهذا الإشكال جذور في كلمات بعض المعاصرين، حيث يقول: «بل ربّما

---

(١) الإسراء ١٧: ٩٠ ـ ٩٣.

(٢) الإمامة وقيادة المجتمع: ١٢٧.

نجد الدليل على خلافها من خلال الآيات التي تدلّ على أنّ النبيّ لا يملك شيئاً من ذلك كلّه، وأنّ مهمّته الأولى والأخيرة هي الرسالة في حركتها في الإبلاغ والتبشير والإنذار وهداية الناس إلى سبل السلام في الطريق إلى الله، بل إنّ القرآن يؤكّد وجود عناصر الضعف البشري في ذات الرسول، ولكن في المستوى الذي لا ينافي العصمة، فنقرأ في سورة الإسراء قوله تعالى: ﴿ **وَقَالُوا لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنبُوعاً * أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَعِنَبٍ فَتُفَجِّرَ الْأَنْهَارَ خِلَالَهَا تَفْجِيراً * أَوْ تُسْقِطَ السَّمَاءَ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسَفاً أَوْ تَأْتِيَ بِاللهِ وَالْمَلَائِكَةِ قَبِيلاً * أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِّن زُخْرُفٍ أَوْ تَرْقَىٰ فِي السَّمَاءِ وَلَن نُّؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَاباً نَّقْرَؤُهُ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَراً رَّسُولاً * وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَن يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ إِلَّا أَن قَالُوا أَبَعَثَ اللهُ بَشَراً رَّسُولاً** ﴾[(١)]، فنحن نلاحظ أنّ النبيّ ﷺ لم يتحدّث عن رفضه للمعجزات الاقتراحيّة التي يوجّهها الناس الكافرون للأنبياء كوسيلة للتحدّي والتعجيز ممّا يرفضه الأنبياء، لأنّ مهمّة النبيّ ليست هي إشغال نفسه بتنفيذ هذه الطلبات التي لا معنى لها بعد إقامة الحجّة عليهم من قبله بل تحدّث عن أنّ ذلك لا يدخل في مهمّته الرساليّة، كما أنّه لا يملك هذه القدرة باعتبار بشريّته التي تختزن في داخلها الضعف البشري.

وإذا كان بعض الناس يتحدّثون عن أنّ القائلين بالولاية التكوينيّة يؤكّدون أنّ النبيّ لا يختزن في مضمون بشريّته أيّة قدرة ذاتيّة، بل إنّ الله هو الذي يمنحه ذلك، فإنّنا نجيب أنّ النبيّ ﷺ إنّما كان يتحدّث عن الواقع الفعلي الذي تمثّله طاقته في دوره، فإنّ الله أعطاه الطاقة المرتبطة بحركيّة الرسالة في الناس، ولم يعطه الطاقة ـ حتّى بإذنه ـ لمثل هذه الطلبات الصعبة»[(٢)].

---

(١) الإسراء ١٧: ٩٠ ـ ٩٣.

(٢) من وحي القرآن: ٦: ٣١. ويستمرّ هذا المعاصر في إصراره على طرح فكرة الضعف «

ولكنّ هذا الطرح ليس تامّاً؛ إذ قد يناقش فيه من خلال ثلاث نقاط:

النقطة الأُولى: أنّ هذه الآيات الشريفة لا تدلّ بنحو الإطلاق على أنّ النبيّ ﷺ لا يستطيع التصرّف في الأمور الكونيّة، وإنّما هي تتحدّث عن عدم قيام النبيّ ﷺ بالتصرّف في الأمور الكونيّة في ظروف خاصّة لا يحتاج فيها إلى ذلك.

وذلك لأنّ موقف القوم من النبيّ ﷺ كان موقفاً عنادياً، كما تحكي ذلك نفس الآية: ﴿ وَلَن نُّؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَاباً نَّقْرَؤُهُ ﴾، ممّا يعني أنّهم كانوا في موقع المكابرة والعناد، وفي مثل هذه الحالة ستكون التصرّفات التكوينيّة بالنسبة لهم عديمة الفائدة.

النقطة الثانية: إنّ الآيات المباركات تحكي أنّ القوم كانوا يطلبون من النبيّ ﷺ أن يقوم بالتصرّف التكويني في المستحيلات الذاتيّة، التي لا يمكن أن يتعلّق بها

» البشري عند الأنبياء عليهم السلام فيقول: «وتلتقي في آيات أُخرى ببعض مظاهر الضعف البشري الفعلي للأنبياء، وذلك كما في قصّة موسى الذي خرج من المدينة خائفاً يترقّب، وكان يعيش الخوف من قتل فرعون وقومه له: ﴿ وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنبٌ فَأَخَافُ أَن يَقْتُلُونِ ﴾ [الشعراء ٢٦: ١٤]، والخوف في ساحة التحدّي مع السحرة: ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَىٰ * قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنتَ الْأَعْلَىٰ ﴾ [طه ٢٠: ٦٧ و ٦٨]، ونجد ذلك في قصّة إبراهيم عليه السلام عندما دخل عليه الملائكة ﴿ فَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُوا لَا تَخَفْ ﴾ [الذاريات ٥١: ٢٨].

ونلاحظ ذلك في خطاب الله للنبيّ محمّد ﷺ كيف يقدّم نفسه للناس: ﴿ قُل لَّا أَقُولُ لَكُمْ عِندِي خَزَائِنُ اللهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ ﴾ [الأنعام ٦: ٥٠]، وقد ورد هذا المضمون في سورة هود في آية: ﴿ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ عِندِي خَزَائِنُ اللهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ إِنِّي مَلَكٌ وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِي أَعْيُنُكُمْ لَن يُؤْتِيَهُمُ اللهُ خَيْراً ﴾ [هود ١١: ٣١]، فإنّ هذه الآية ظاهرة في تأكيد بشريّة الرسول ﷺ، وبأنّ كلّ ما لديه إنّما هو من الله سبحانه وتعالى يمنحه إيّاه بقدر حاجة الرسالة إليه في حركتها في الحياة». من وحي القرآن: ٦: ٣٣.

الإعجاز أبداً، كأن يأتي لهم بالله (سبحانه وتعالى) مع كونه من المستحيلات الذاتيّة والعقليّة، التي لا يمكن تعلّق الإعجاز بها، كما أوضحناه من خلال بحثنا حول الاحتمال الأوّل الذي ذكرناه تفسيراً لحقيقة الولاية التكوينيّة؛ ولذلك فإنّ النبيّ الأعظم ﷺ لم يستجب لطلبهم؛ لعدم إمكانه في حدّ ذاته.

النقطة الثالثة: إنّ التأمّل في صياغة الآيات القرآنيّة يكشف عن أنّ القوم إنّما طلبوا ما طلبوا من النبيّ ﷺ بما هو بشر، لا بما هو مرتبط بالله (سبحانه وتعالى) من خلال منصبه الإلهي، وإلّا لو كان طلبهم منه بما هو كذلك لاختلفت الصياغة، كما نبّهَ على ذلك صاحب الميزان ﵀[1]، فعوض قولهم: ﴿**وَقَالُوا لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تفجر**﴾ كانوا سيقولون مثلاً: لن نؤمن لك حتّى تسأل ربّك أن يفجر لنا كذا؛ ولأنّ طلبهم منه ﷺ كان بما هو بشر، لذلك فإنّ النبيّ ﷺ أجابهم: ﴿**قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَراً**﴾، أي: بما أنّني بشر لا ارتباط لي بالله (سبحانه وتعالى)، فلا قدرة لي على الإتيان بمثل هذه الأمور.

والخلاصة: فإنّ الآية لا دلالة فيها على أنّ النبيّ ﷺ مطلقاً لا يستطيع التصرّف في الأمور الكونيّة متى ما أراد، بل الآية ناظرة إلى وضع خاصّ لا يجدي فيه التصرّف التكويني، **إمّا** لمكابرة قريش، **وإمّا** لطلبهم ما هو مستحيل بذاته، **وإمّا** لتركيزهم على الجنبة البشريّة، ولو نوقش في هذه النقاط الثلاث بمخالفتها للظاهر، فسيأتي منّا بيان ما يمكن الخدشة به في الإشكال المذكور، ويكون أكثر ملائمة لظاهر النصّ القرآني[2].

وبما ذكرناه ظهر عدم ورود هذا الإشكال، فيبقى المعنى الثالث من معاني التفويض معنىً صحيحاً وتامّاً، ولا يرد عليه محذور لا في مقام الثبوت ولا الإثبات.

---

(١) تفسير الميزان: ١٣: ٢٠٣.

(٢) لاحظ الصفحة: ١٦٥، ٣٣٤.

عودٌ على بدء:

وبعد أن عرضنا الاتّجاهات الثلاثة في توجيه حقيقة التفويض، نعود إلى محور البحث، وهو: هل أنّ الولاية التكوينيّة ـ مفهوماً ـ نحوٌ من أنحاء التفويض، أم لا؟

والصحيح: أنّ الولاية التكوينيّة ناشئة عن التفويض، ولكنّها ليست هي التفويض؛ إذ التفويض من قبيل الجعل، بينما الولاية التكوينيّة من قبيل المجعول، ولا يصحّ تفسير المجعول بالجعل في مقام التعريف، حتّى ولو قلنا بكون الفرق بينهما اعتبارياً، وللتوضيح نقول: (الإمامة) ـ مثلاً ـ من جملة المجعولات الإلهيّة: ﴿قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً﴾[1]، ولكنّنا عندما نريد استجلاء حقيقتها، وتحديد مفهومها، لا يصحّ تعريفها بأن نقول: الإمامة: جعل إلهي، من غير إضافة أيّ قيد آخر؛ لأنّ ذلك لن يكون تفسيراً للإمامة (المجعول) بحسب المفهوم، وإنّما هو تفسير لها بحسب المنشأ والجعل، وهذا لا يجدي نفعاً في مقام التعريف وإيضاح المفاهيم؛ إذ كما أنّ الإمامة جعلٌ إلهي، كذلك النبوّة والرسالة أيضاً وسائر المجعولات الإلهيّة، تكوينيّة كانت أم تشريعيّة، فيبقى مفهوم الإمامة لو اقتصرنا على تعريفها بـ(الجعل الإلهي) على ما هو عليه من الغموض والإبهام، مع أنّ الغرض من التعريف ليس إلّا كشف حقيقة المعرَّف أو تمييزه عمّا سواه كلّاً أو بعضاً، ولذلك ذكروا أنّ من جملة شرائط التعريف ـ كما هو مقرّر في علم المنطق ـ أن يكون المعرِّف أجلى وأوضح من المعرَّف.

والكلام هو الكلام بالنسبة إلى التفويض والولاية التكوينيّة، فالتفويض التكويني ـ هنا ـ عبارة عن: جعل الله (سبحانه وتعالى) أزمّة الأمور ومقاليد الكون بيد المعصومين عليهم السلام، والولاية التكوينيّة عبارة عن: المجعول، وبالتالي فلا يصحّ

---

(١) البقرة ٢: ١٢٤.

تفسير الولاية التكوينيّة بأنّها تفويض من غير إضافة قيد آخر.

وبهذا يتّضح لدينا: أنّ تفسير الولاية التكوينيّة بالتفويض ليس على تمامه، وإن كنّا نقبل التفويض بالمعنى الثالث، ولكنّه لا يصحّ أن يكون تفسيراً للولاية التكوينيّة، بل الصحيح هو: عدم قصر الولاية في مقام التعريف على التفويض، وإن كانت ناشئةً عنه.

ويتأكّد الإشكال فيما لو بنينا على ما بنى عليه جماعة من المحقّقين ﷺ من كون الولاية التكوينيّة من لوازم ذوات المعصومين ﷺ النوريّة؛ إذ التفويض من سنخ القضايا الجعليّة، واللوازم الذاتيّة لا تقبل أن تُجعل بالجعل التأليفي[1]، فلا يتّجه تفسير الولاية التكوينيّة بالتفويض إطلاقاً.

الولاية التكوينيّة من مقتضيات الذوات النوريّة للمعصومين ﷺ:

وجدير بنا هنا أن نقف عند ما أشرنا إليه من كون الولاية التكوينيّة لازماً ذاتيّاً للوجود النوري للمعصوم ﷺ، وقبل الخوض في ذلك ينبغي عرض كلمات

---

(1) الجعل قسمان:

الأوّل: **الجعل البسيط**، ويراد به: جعل الشيء، أو فقل: الجعل المتعلّق بمفعول واحد.

الثاني: **الجعل المركّب**، ويراد به جعل شيء لشيء، أو فقل: الجعل المتعلّق بمفعولين، ويعبّر عنه بالجعل التأليفي أو التركيبي.

وقد التزموا بأنّ ذاتيّات الشيء لا يمكن جعلها له بالجعل التركيبي، كما لا يمكن رفعها عنه أيضاً، أمّا لا يمكن رفعها فللزوم التفكيك بين الشيء ولوازمه، وهو من المحالات، وأمّا لا يمكن جعلها: فلأنّها ما دامت ذاتيّة فهذا يعني أنّ الذات لا تتحقّق إلّا بها.

وعليه فمتى ما تحقّقت الذات فإنّه لا يمكن جعل ذاتيّاتها لها؛ إذ الفرض أنّها منجعلة بجعلها، ولذا لا يصحّ جعل الإنسان إنساناً أو حيواناً أو ناطقاً، وإنّما تجعل هذه الذاتيّات بنفس الجعل البسيط، ومن هنا اشتهر عن ابن سينا قوله: «ما جعل الله المشمشة مشمشة، ولكن أوجدها».

الأعلام المصرّحة بذلك.

فمن جملة من اختار كون الولاية التكوينيّة من لوازم ذوات المعصومين عليهم السلام النوريّة: شيخ المحقّقين الأصفهاني قدس سره حيث قال: «إلّا أنّ هذه الولاية [أي الولاية على التكوين والتشريع] غير الولاية الظاهريّة التي هي من المناصب المجعولة، دون الأُولى التي هي لازم ذواتهم النوريّة، نظير ولايته تعالى، فإنّها من شؤون ذاته تعالى لا من المناصب المجعولة، بنفسه لنفسه»(١).

وأفاد قدس سره في كتاب آخر قائلاً: «إنّ الولاية العامّة للإمام عليه السلام على وجهين: فتارة ولاية باطنيّة معنويّة لازمة لذاته القدسيّة، وبها له السلطان على التصرّف في العالم، وهذه غير مجعولة تشريعاً، بل مجعولة تكويناً بجعل وجوده عليه السلام»(٢).

وكذلك أيضاً المحقّق الأعظم الميرزا النائيني قدس سره، حيث قال: «وهذه المرتبة من الولاية التكوينيّة مختصّة بهم، وليست قابلة للإعطاء إلى غيرهم؛ لكونها من مقتضيات ذواتهم النوريّة، ونفوسهم المقدّسة، التي لا يبلغ إلى دون مرتبتها مبلغ»(٣).

وقد تبعهما في ذلك تلميذهما المعظّم الشيخ محمّد تقي الآملي قدس سره حيث قال: «وهذه المرتبة مجعولة لهم بالجعل التكويني البسيط، بمعنى أنّها لازم وجودهم الغير المنفكّ عنهم، وقد تقرّر في محلّه أنّ لوازم الشيء غير قابلة لأن يتعلّق بها الجعل المركّب، بل الجعل المركّب في عَرَضٍ قد بدا مفارقاً لا غير بالجعل المؤلّف انطقا، فَجَعلُ تلك المرتبة لهم هو بجعل وجوداتهم النوريّة الشريفة،

(١) حاشية المكاسب: ٢: ٣٧٩.

(٢) الأُصول على النهج الحديث: ٥٣ و ٥٤.

(٣) المكاسب والبيع: ٢: ٢٣٢.

كما أنّ مرتبة الولاية الختميّة من النبوّة ، بل أصل النبوّة أيضاً كذلك ، فإنّه (سبحانه) ما جعل سيّد المرسلين ﷺ حاكماً بالجعل المؤلّف تكويناً وتشريعاً ، بل جعل وجوده الشريف ، ولازم تلك المرتبة من الوجود أن يكون فاتحاً لما استقبل وخاتماً لما سبق»[١].

واختار ذلك المحقّق السيّد المروّج ﷺ أيضاً ، حيث جاء في كلامه : «[الولاية] التكوينيّة... هي من لوازم ذواتهم النوريّة ، وليست من المناصب المجعولة»[٢].

وسئل سيّدنا الأستاذ المعظّم المحقّق السيّد محمّد صادق الروحاني (دام ظلّه) السؤال التالي : «هل ولاية أهل البيت عليهم السلام التكوينيّة من المقامات الذاتيّة للمعصوم عليه السلام ، أم من المقامات العرضيّة ؟

فأجاب (دامت بركاته) : «إن كان المراد من كون الولاية التكوينيّة مقاماً ذاتيّاً : أنّ المعصومين عليهم السلام يمتلكونها بأنفسهم استقلالاً ، فهذا مقطوع بطلانه ، وإن كان المراد كونها ثابتة لهم عليهم السلام بمقتضى خلقتهم النوريّة ، فهي من ذاتيّاتهم بهذا اللّحاظ ، فهذا صحيح ولا إشكال فيه»[٣].

إذا عرفت ذلك ، فإنّ المراد من كون الولاية التكوينيّة للمعصومين عليهم السلام من مقتضيات ذواتهم النوريّة : أنّهم ما دامت ذواتهم قد خلقت من نور الله تعالى ، ونور الله علمه وقدرته وحكمته وسائر صفات ذاته ، فلازم هذا أن يكون العلم والحكمة والعصمة والقدرة التكوينيّة من مقتضيات ذواتهم ، ومجعولة بنفس جعلها لا بجعلٍ تركيبي.

---

(١) مصباح الهدى : ١٠ : ٣٧٠.

(٢) هدى الطالب : ٦ : ١٥٢.

(٣) أجوبة المسائل : ١ : ٥٧.

ويشهد لذلك تفريع الروايات الشريفة لصفات المعصومين عليهم السلام الملكوتيّة على خلقتهم من نور الله تعالى ، ومنها: معتبرة محمّد بن مسلم ، قال: «سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: إنّ لله عزّ وجلّ خلقاً خلقهم من نوره ورحمته ، فهم عين الله الناظرة ، وأُذنه السامعة ، ولسانه الناطق في خلقه بإذنه»[١].

---

(١) الإمامة والتبصرة: ١٣٢.

الاحتمال الرابع: الولاية التكوينيّة وساطة الفيض.

وهذا الاحتمال يظهر من كلمات غير واحد من الأعلام (قدّس الله أسرارهم):

منهم: سماحة آية العظمى، مفخرة العلم والتقى، الفقيه المحقّق، والأُصولي المدقّق، السيّد محمّد هادي الميلاني (طاب ثراه) حيث يقول: «الولاية التكوينيّة من حيث الإفاضة مخصوصة بالله تعالى، ومن حيث الوساطة في الفيض مخصوصة بالمخلوق بجعل الله تعالى، والوساطة في الفيض هي إحدى الأسباب الموجودة في عالم التكوين»(١).

وقال في موضع آخر: «الولاية التكوينيّة قسمان: قسم عبارة عن كون الشخص مجرى الفيض للكائنات في الجملة، وهو ثابت لعموم الأنبياء والأوصياء عليهم السلام، والقسم الآخر ـ وهو الولاية التكوينيّة الكلّيّة ـ عبارة عن كون الشخص مجرى الفيض بالنسبة لجميع عالم الإمكان، وهذا ثابت للنبيّ الأعظم صلى الله عليه وآله والأئمّة الأطهار عليهم السلام، وقد ورد عنهم ما يدلّ على ثبوته لهم بما يفوق حدّ التواتر، وحاشاهم أن ينطقوا بخلاف الواقع، إذ هم الصادقون المصدّقون، وهذا واضح لكلّ مَن راجع كتب الحديث المعتبرة الواردة عن النبيّ الأعظم صلى الله عليه وآله والأئمّة الأطهار عليهم السلام.

مضافاً إلى أنّ الأدلّة العقليّة الدالّة على المقام المذكور غيرُ قابلةٍ للردّ، وإنكاره ـ بنظر المذهب الجعفري ـ يُعدّ نقصاً»(٢).

---

(١) ديدگاههای علمی آیة الله عظمی میلانی: ٢٧٢.

(٢) المصدر المتقدّم: ١٣٩.

ومنهم: الأُستاذ الشهير، والفيلسوف الخبير، سماحة آية الله الشيخ صدرا البادكوبي (أعلى الله درجته)، حيث يقول: «وهنا بحث آخر، وهو: هل يكون للإمام عليه السلام الولاية التكوينيّة، أم لا ؟ وبعبارة أُخرى: هل يكون واسطة في الفيض أم لا ؟ إذا كان له هذه الولاية فهو قادر بإذن الله على التصرّف في الأرض والسماء»(١).

وهذا المسلك في تفسير الولاية التكوينيّة هو الظاهر من كلمات المحقّق البارع، سماحة آية الله السيّد محمّد حسين الطهراني (طيّب الله مثواه)، حيث يقول: «ومعنى الولاية التكوينيّة: أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله -حقّاً- هو الواسطة والحجاب بين العبد وربّه، وأنّ جميع الفيوضات تفاض من الله على العباد -كالحياة والعلم والقدرة وغيرها- بواسطته، حيث يمثّل مرآة الحقّ، وهو في مقام الولاية وبدون واسطة»(٢).

وقال تحت عنوان: (دلالة «إرادة الربّ في مقادير أُموره تهبط إليكم» على الولاية التكوينيّة) ما هذا نصّه: **«وَبِكُمْ تُنبِتُ الْأَرْضُ أَشْجارَها، وَبِكُمْ تُخرِجُ الْأَشْجارُ أَثْمارَها، وَبِكُمْ تُنزِلُ السَّماءُ قَطْرَها وَرِزْقَها، وَبِكُمْ يَكْشِفُ اللهُ الْكَرْبَ، وَبِكُمْ يُنَزِّلُ اللهُ الْغَيْثَ، وَبِكُمْ تُسَبِّحُ اللهَ الْأَرْضُ الَّتي تَحْمِلُ أَبْدانَكُمْ، وتَسْتَقِلُّ جِبالُها عَلىٰ مَراسيها. إرادَةُ الرَّبِّ في مَقاديرِ أُمُورِهِ تَهْبِطُ إِلَيْكُمْ، وَتَصْدُرُ مِنْ بُيُوتِكُمْ، وَالصّادِرُ عَمّا فصلَ مِنْ أَحْكامِ الْعِبادِ»**(٣).

---

(١) هداية الأُصول: ٣: ٢٧٨.

(٢) معرفة الإمام: ٥: ٩٧.

(٣) كامل الزيارات: ٣٦٥، باب ٧٩، الحديث ٢. الكافي: ٤: ٥٧٥، الحديث ٢. من لا يحضره الفقيه: ٢: ٥٩٤، الحديث ٣٢٠٢. تهذيب الأحكام: ٦: ٥٤، الحديث ١ و: ١٠٣، الحديث ٢. وسائل الشيعة: ١٤: ٤٩٠، الحديث ١. بحار الأنوار: ٩٨: ‹‹

ومن الجليّ في هذه الفقرات أنّ المراد بتأثير النفوس القدسيّة لأئمّة الدين (سلام الله عليهم أجمعين) في الكائنات، يعني كونها واسطة فيض الرحمة الإلهيّة، وأنّ نفوسهم مرآة ونافذة لتلقّي الرحمة من مقام العزّ الإلهي، وبثّها ونشرها في عالم الإمكان»[١].

وحتّى تتّضح الصورة كاملة حول هذا الاحتمال لا بدّ أن نقف عنده من خلال عدّة محاور:

المحور الأوّل: بيان المقصود من الواسطة في الفيض.

هناك خمسة مصطلحات مترابطة، لا بدّ من بيانها جميعاً حتّى يتّضح المقصود من مصطلح (الواسطة في الفيض)، وهي:

المصطلح الأوّل: المبدأ الفيّاض، ويراد به: الله (سبحانه وتعالى)، فهو المفيض الذي يرجع إليه كلّ فيض، ولذا يُعبر عنه بأنّه مبدأه، وبما أنّ الفيض الذي يصدر منه لا يمكن إحصاؤه لعدم محدوديّته، لذلك لا يُعبّر عنه بالمفيض فحسب، بل يعبّر عنه بـ(الفيّاض) بصيغة المبالغة.

المصطلح الثاني: الإفاضة، وهي تعني: الإيجاد والإعطاء، وكلاهما ـ بناءً على تغايرهما ـ فعلان من أفعال الله تعالى، كالخالقيّة والرازقيّة.

ومن الجدير بالذكر: أنّ الإفاضة منه تعالى شأنه ليست على نحو التوليد، بحيث يصدر شيء منه وينفصل عنه، كما يحصل في انفصال الندى عن البحر رغم كونه مفاضاً منه، بل الإفاضة تعني صدور المُفاض من المُفيض بحيث لا ينقص من كماله شيء إذا صدر عنه، ولا يزيد في كماله شيء إذا رجع إليه،

» ١٥١، الحديث ٣ و: ٣٧٠، الحديث ١٤.

(١) معرفة المعاد: ٣: ١١٤.

وهذا أشبه بوقوع الظلّ من ذي الظلّ.

المصطلح الثالث: الفيض، والمراد منه: العطاء الإلٰهي، وهو يصدق على جميع ما سوى الله تعالى، إذ أنّ كلّ شيء سواه (تعالى) ممكن بالذات، لانحصار الوجوب بالذات به (تعالى شأنه)، وبما أنّ كلّ ممكن له ماهيّة تستوي نسبتها إلى الوجود والعدم، فإنّه يحتاج في وجوده إلى علّةٍ يجبُ بها وجوده فيوجد، وليست هذه العلّة إلّا الواجب بالذات (تعالى شأنه)، وهذا يعني أنّه هو الذي يفيض عنه وجود كلّ ذي وجود من الماهيّات الممكنة، وليس هو مفيضاً لوجود غيره فحسب، بل هو مفيض لكلّ آثاره القائمة به(١).

المصطلح الرابع: المستفيض، ويراد به: المتلقّي للفيض الإلٰهي من الموجودات الممكنة، وجديرٌ بالذكر أنّ كلّ موجودٍ من الموجودات يتلقّى من الفيض بمقدار استعداده، إذ أنّ الفيض الإلٰهي مطلق لا انقطاع ولا حدّ له ﴿**وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُوراً**﴾(٢)؛ ضرورة أنّ منع الفيض إمّا أن يرجع إلى الجهل أو إلى البخل أو إلى العجز، وكلّ ذلك ممتنعٌ عليه تعالى، وعليه فإنّ المانع عن تجلّي الفيوضات الإلٰهيّة ليس من ناحية الفاعل (تبارك وتعالى)، وإنّما هو من ناحية القصور في قابليّة القابل.

المصطلح الخامس: الواسطة في الفيض، ويراد بها: الموجود الذي لا يصل الفيض إلى بقيّة الموجودات الإمكانيّة إلّا بواسطته.

ويعبّر عن (الواسطة في الفيض) ـ والتي نعتقد أنّها منحصرة بمحمّدٍ وآل

---

(١) لا يخفى أنّ الإفاضة والفيض متّحدان بالذات، ولكنّهما متفاوتان بالاعتبار، فمن حيث قيام الصادر الفائض بالماهيّة يسمّى فيضاً، ومن حيث قيامه بالجاعل قيام الفعل بالفاعل يسمّى إفاضة.

(٢) الإسراء ١٧: ٢٠.

محمّد (عليهم آلاف التحيّة والسلام) ـ بتعبيرات مختلفة ، منها : (الوجود المنبسط) و (الفيض المقدّس) و (النفس الرحماني) و (الرقّ المنشور) و (الهيكل الإمكاني) و (الرحمة الفعليّة).

المحور الثاني : تحليل حقيقة الوساطة في الفيض.

لا يخفى أنّ مسألة الوساطة في الفيض تكاد أن تكون من المسلّمات عند أعلام الطائفة (أنار الله برهانهم) ، ولم أعثر على مَن ينكرها ممّن يعتدّ بقوله[1] ، وإنّما اختلفوا في كيفيّة تحليل حقيقة الوساطة في الفيض على أحد وجوهٍ ثلاثة :

---

(١) من جملة القائلين بها : المحقّق الآخند ﷺ في كفاية الأُصول : ٣٧٨ ، والمحقّق الشيخ محمّد تقي الأصفهاني المعروف بـ(آغا نجفي) ﷺ في العنايات الرضويّة : ٢١ ، والمحقّق الآخند الملّا زين العابدين الگلپايگاني ﷺ في أنوار الولاية : ٣٥٢. والمحقّق العراقي ﷺ في نهاية الأفكار : ٣ : ١٨٩ ، والمحقّق الشيخ الأصفهاني ﷺ في حاشية المكاسب : ١ : ٣٩ ، والمحقّق المشكيني ﷺ في حاشية الكفاية : ٣ : ٥٠٣ ، والسيّد الحكيم ﷺ في حقائق الأُصول : ٢ : ٢١٣ ، والسيّد الخوئي ﷺ في مصباح الفقاهة : ٥ : ٣٣ ، والسيّد الخميني ﷺ في كتاب البيع : ٣ : ٢١ ، والسيّد الميلاني ﷺ في محاضرات في فقه الإماميّة ـ الخمس : ٢٧٣ ، والسيّد البجنوردي ﷺ في منتهى الأُصول : ٢ : ٢١٠ ، والسيّد السبزواري ﷺ في مواهب الرحمن : ٣ : ٧٦ ، والشيخ محمّد علي الأراكي ﷺ في كتاب البيع : ٢ : ١٥ ، والميرزا هاشم الآملي ﷺ في المعالم المأثورة : ٥ : ١١٨ ، والسيّد المروّج ﷺ في هدى الطالب : ٦ : ١٣٦ ، والشيخ الوحيد الخراساني (دام ظلّه) في الحقّ المبين : ٩٥.

وفي قبال هؤلاء الأعلام (أعلى الله كلمتهم ، وأنار برهانهم جميعاً) يرى السيّد محمّدحسين فضل الله في كتابه (نظرة إسلاميّة حول الولاية التكوينيّة) : ٧٠ : أنّ فكرة الوساطة في الفيض (بعيدة عن صفاء العقيدة التوحيديّة) ، و (مخالفة لظواهر آيات القرآن الكريم) ، وفي ذلك اتّهام جريء لهؤلاء الأعلام ـ الذين شيّدوا معالم الدين ، وأرسوا دعائم التوحيد ـ بعدم صفاء عقيدتهم التوحيديّة ، فاعجب لما تقرأ ، وما عشت أراك الدهر عجباً.

الوجه التحليلي الأوّل: أن تتلقّى الواسطة الفيض الإلهي بشكل مباشر، ومنها يجري الفيض لبقيّة الموجودات الإمكانيّة، بحيث يكون المبدأ الفيّاض هو (ما منه الوجود) وواسطة الفيض هو (ما به الوجود). ويراد بالأوّل: مَن يفيض عنه الوجود بذاته واستقلاله، وهو منحصر بواجب الوجود (تعالى شأنه)، ويراد بالثاني: مَن يكون مجرىً للفيض، بحيث يمرّ منه فيض الوجود إلى غيره من الموجودات، وهو منحصر بغيره تعالى.

ويمكن تشبيه الواسطة في الفيض -على مسامحة في التعبير- بالأنبوب الرئيسي الذي يستلم المياه من مصدرها، وبدوره يوصلها إلى جميع النقاط، كما ويُمكن تقريب فكرة الواسطة في الفيض بكوكب الشمس، فإنّه من مجاري فيض الحياة والنماء والصحّة لكثير من الموجودات، بحيث لولا أشّعته -التي جعلها الله تعالى مصدراً للنموّ والحياة والشفاء من كثير من الأمراض- لتوقّف نموّ الكثير من الموجودات الإمكانيّة.

ويظهر هذا الوجه من كلام عدّةٍ من الأعلام، منهم: العلّامة المجلسي (أعلى الله درجته)، حيث يقول: «فهم المادة القابلة لجميع الفيوضات، وكلّ فيض يفيض عليهم أوّلاً وبالذات، ثمّ يسري بفضل وجودهم إلى غيرهم، كلٌّ بحسب استعداده.. وهذا معنى الشفاعة الكبرى، حيث اُفيضت وتُفاض جميع الخيرات والكمالات بهم إلى الخلق من الأزل إلى الأبد»[1].

ومنهم: شيخ المحقّقين الأصفهاني (طيّب الله تربته الزكيّة)، حيث يقول: «وممّا ذكرنا يظهر أنّ كيفيّة ولاية النبيّ ﷺ والأئمّة (صلوات الله عليهم) وسلطنتهم المعنويّة على جميع الموجودات من هذا القبيل، نظراً إلى أنّهم وسائط

---

(١) عين الحياة: ١: ٢٢٢.

الفيض ومجاريها ، وفي رتبة فاعل ما به الوجود لا ما منه الوجود ، وبهذا الاعتبار بهم يتحرّك المتحرّكات وتسكن السواكن»[١].

ومنهم: أُستاذ أساتذتنا ، المحقّق السيّد محمّد هادي الميلاني (أعلى الله درجته) ، كما يظهر من كلماته المتقدّمة ، ومن قوله أيضاً: «وهم الواسطة والمجرى للفيض الإلٰهي ، بحيث أنّ فيض الوجود ينتقل من تلك الذوات الطاهرة ويصل ـ بإذن الله ـ إلى غيرهم ، وهذا يسمّى بـ(الفاعل ما به الوجود) وهو يختلف عن (الفاعل ما منه الوجود) الذي هو بمعنى الخالق والموجد ، الذي ينحصر في ذات الله تعالى ، إذ الخلق مختصّ به جلّت أسماؤه ، وعلى سبيل المثال: فالشمس واسطة في إنبات الزرع ونموّ الأجسام ، فهي (ما به الوجود) والموجد هو الله فحسب»[٢].

ومنهم: الفقيه المقدّس السيّد السبزواري (أعلى الله مقامه) ، حيث يقول: «كونهم واسطة الفيض والبركات التي تنزل عليهم ، ثمّ منهم إلى غيرهم»[٣].

ويظهر هذا أيضاً من كلمات المرجع الولائي الأكبر ، الشيخ الوحيد الخراساني (دامت بركات وجوده الشريف) ، حيث يقول: «هذا مع قطع النظر عمّا ثبت بالبرهان من أنّ الإنسان الكامل ـ وهو خليفة الله في كلّ زمان ـ واسطة الفيض في عالم التكوين ، وأنّ الله سبحانه هو من منه الوجود ، وخليفته وحجّته من به الوجود ، وبه ينزل الغيث ، وبه يمسك السماء أن تقع على الأرض إلّا بإذنه ، وبه ينفّس الهمّ ويكشف الضرّ ، وللكلام عن مقام العباد الذي لا يسبقونه بالقول وهم

---

(١) حاشية المكاسب: ١: ٣٩ و ٤٠.

(٢) محاضرات في فقه الإماميّة (كتاب البيع): ٥: ٣٢.

(٣) مواهب الرحمن: ٤: ١٨٤.

بأمره يعملون، وأنّهم ولاة الأمر في التكوين والتشريع مجال آخر»[١].

دليل الوجه الأوّل:

وأصحاب هذا الوجه لا يقولون: بكون مقام الوساطة في الفيض مقاماً تشريفيّاً فحسب، بل يرونها أحد الأسباب اللّابديّة التي بُني عليها عالم التكوين، ووجه ضرورتها يتّضح من خلال الالتفات إلى ثلاث جهات:

الجهة الأُولى: إنّ الفيض الإلـهي لا يقبل الانقطاع، إذ أنّ المبدأ الفيّاض ـ كما تقدّم ـ هو الجواد المطلق والمعطي الكريم، الذي لا تزيده كثرة العطاء إلّا جوداً وكرماً، كما يشهد بذلك قوله تعالى: ﴿ **وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُوراً** ﴾، بل العقل قاضٍ بذلك بالضرورة، باعتبار أنّ منع الفيض إمّا أن يرجع إلى الجهل أو إلى البخل أو إلى العجز، وكلّ ذلك ممتنع عليه تعالى، فيمتنع أن يمسّ البخل ساحة سخائه وجوده وكرمه.

الجهة الثانية: إنّ كلّ ما سوى الله (سبحانه وتعالى) من الموجودات الإمكانيّة في غاية الاحتياج لفيض المبدأ الفيّاض (تعالى شأنه)؛ إذ أنّ كلّ ما سوه مفتقرٌ إليه، بل هو عين الفقر والتعلّق به، كما يشهد بذلك قوله تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللهِ** ﴾[٢].

الجهة الثالثة: إنّ الممكنات لا طاقة لها ولا قابليّة عندها لتلقّي الفيض الإلـهي بالمباشرة، ويمكن تقريب ذلك بأحد بيانين:

البيان الأوّل: إنّ الفرق بين الواجب (سبحانه وتعالى) والممكن: أنّ الواجب لا حدّ له إلّا أنّه لا حدّ له، وهو فوق ما يتناهى بما لا يتناهى، وهذا يقتضي عدم

---

(١) مقدّمة في أُصول الدين: ٤٧١.

(٢) فاطر ٣٥: ١٥.

محدوديّة فيضه وعدم تناهيه ، بينما الممكن ـ مهما بلغَ من الكمال ـ فهو منقطعٌ متناهٍ محدودٌ ، وإذا كان الأمر هكذا فمن الواضح جدّاً أنّ المحدود لا يمكن أن يستوعب الفيض اللّا محدود ، والمتناهي يستحيل أن يستوعب العطاء اللّامتناهي .

ويمكن تقريب ذلك بمثالٍ حسّي ، وهو الكأسُ الصغير فيما لو أراد أحد الأشخاص أن يفرغ فيه قارورة ماءٍ ذات سعةٍ كبيرةٍ ، فإنّه من الواضح أنّ الكأس الصغير لا يمكن أن يستوعب القارورة الكبيرة ، لأنّه محدودٌ بحدٍّ معيّن ، وماءُ القارورة فوق سعة حدوده ، فلا قابليّة له لاستيعاب ماء القارورة كلّه .

البيان الثاني : إنّ المستفيضَ الممكنَ المخلوق ينتمي إلى عالم النقص ، بل إلى أدنى عوالم النقص ، وهو عالم المادّيات والشهوات ، بينما الفيض الإلـٰهي ينتمي إلى عالم الكمال المطلق ، وباختصار : فإنّ الفيض الإلـٰهي كمالٌ مطلقٌ والمخلوق نقصٌ مطلقٌ ، ومن البديهيّ أنّ النقص المطلق لا يتحمّلُ الكمال المطلق .

ويمكن تقريب هذا البيان بمثالٍ حسّيّ أيضاً ، وهو : النباتات الضعيفة الصغيرة والبحر الهادر الكبير ، فإنّ النباتات الصغيرة تمثّل أدنى مراتب الضعف والنقص ، بينما البحر الهادر يمثّل ـ في قبالها ـ أعلى مراتب القوّة والكمال ، وعليه فلو أنّك قمتَ بغرسها في بستان بجانب البحر ، ثمّ قمت بهدم جدار البستان الملاصق للبحر ، وفتحتَ عليها مياه البحر الهادر بصورة مباشرة ، لأبدتها بل أبدتَ البستان كلّه في ظرف لحظة ، وما هذا إلّا لأنّ الضعيف الناقص لا قابليّة له لتلقّي الفيض القويّ الكامل بصورةٍ مباشرة .

ومن خلال هذين البيانين يتّضح : أنّ مسألة عجز الموجودات الإمكانيّة عن تلقّي الفيض الإلـٰهي بطريق مباشر ، لا تعود إلى عجز الفاعل (سبحانه وتعالى) ، وإنّما ترجع إلى قصور القابل ؛ لمحدوديّة ذاته ونقصها ، وهذا نظير مسألة هل أنّ

الله تعالى قادرٌ على جعل الدنيا في بيضةٍ من غير أن تصغر الدنيا أو تكبر البيضة ؟ فإنّ الامتناع فيها ليس لعجز في الفاعل (سبحانه وتعالى)، وإنّما هو لقصورٍ في القابل، إذ أنّ نفس البيضة لا استعداد لها ـ على صغرها ـ أن تكون ظرفاً مستوعباً للدنيا بسعتها، لنقصٍ فيها لا لعجز في القادر المطلق (تعالى شأنه).

الوحي شاهدٌ على قصور الممكنات عن تقبّل الفيض المباشر:

ويمكن استيضاح فكرة قصور المستفيض عن تلقّي الفيض من المبدأ الفيّاض بمسألة الوحي الإلـهي، وحتّى يتمّ الاستيضاح لا بدّ من ذكر مقدّمتين:

المقّدمة الأُولى: وجهُ الحاجة إلى بعث الأنبياء عليهم السلام.

ومحصّل الكلام فيها: أنّ الله (سبحانه وتعالى) لمّا خلق الخلقَ لم يخلقهم عبثاً، وإنّما خلقهم لغرض يعود لهم؛ لأنّ ساحة ذي الجلال منزّهة عن العبث، وهذا الغرض هو وصولهم إلى الكمال، وقد أشار إلى ذلك قوله تعالى: ﴿**وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ**﴾[1]، فإنّ العبادة هي أداة الوصول إلى منتهى الكمال الممكن.

ومن الواضح أنّ الإنسان وحده ليس بإمكانه أن يحقّق هذا الغرض، إذ كيف له أن يدرك أنّ عبادة الله تعالى تتحقّق بالحجّ تارة وبالصيام تارة أُخرى وبالصلاة تارة ثالثة، كما أنّها لا تتحقّق فجراً إلّا بصلاة ركعتين، بينما تتحقّق ظهراً بصلاة أربع ركعات، وهكذا، ممّا يعني أنّ الإنسان لو تُركَ وحده لم يتجاوز نقطة الصفر.

وهذا ما فرض بعثة الأنبياء والرسل والأوصياء عليهم السلام، فإنّه بعد أن كان من الممتنع عليه تعالى أن يتّصل بخلقه بشكل مباشر؛ لذا لزم أن يهيّء مَن يكون واسطة بينهم وبينه، وهذا ما أشار إليه الإمام الصادق عليه السلام حين سأله الزنديق: من

---

(١) الذاريات ٥١: ٥٦.

أين أثبتَّ الأنبياء والرسل ؟

حيث أجابه بقوله: «إنّا لَمّا أثْبَتْنا أنَّ لَنا خالِقاً، صانِعاً، مُتَعالِياً عَنّا وَ عَنْ جَمِيعِ ما خَلَقَ... لَمْ يَجُزْ أَنْ يُشاهِدَهُ خَلْقُهُ وَلَا يُلَامِسُوهُ، فَيُباشِرَهُمْ وَيُباشِرُوهُ، وَيُحاجَّهُمْ وَيُحاجُّوهُ، ثَبَتَ أَنَّ لَهُ سُفَرَاءَ في خَلْقِهِ يُعَبِّرُونَ عَنْهُ إِلىٰ خَلْقِهِ وَعِبادِهِ، وَيَدُلُّونَهُمْ عَلىٰ مَصالِحِهِمْ وَمَنافِعِهِمْ، وَما بِهِ بَقاؤُهُمْ، وَفي تَرْكِهِ فَناؤُهُمْ»[1].

ولو لم يرسل الله تعالى أنبياء ورسلاً لنقضَ غرضه (سبحانه وتعالى عن ذلك)؛ إذ أنّ غرضه من إيجاد الخلق جميعاً ليس إلّا الوصول إلى الكمال، وبما أنّه تعالى يعلم بعدم إحاطة عباده بطرق الكمال، فإنّه لو تركهم سدى من غير أن يعرّفهم بطرق الكمال بواسطة رسله، لم يتحقّق غرضه من إيجادهم، وبذلك يكون ناقضاً لغرضه، فيكون فعله عبثاً ولغواً، وحاشا ساحته المقدّسة اللّهو واللّعب والعبث.

المقدّمة الثانية: فلسفة عدم الوحي المباشر للخلق جميعاً.

قد يقول بعضهم: إنّ ما ذُكر في ثنايا المقدّمة السالفة لا يعيّن لزوم إرسال الرسل والأنبياء عليهم السلام، لوجود خيار آخر، وهو أن يوحي الله تعالى إلى كلّ شخصٍ بالمباشرة كما أوحى إلى سائر الحجج والأنبياء عليهم السلام.

ولكنّ الصحيح عدم إمكان ذلك؛ لا لعجز في الفاعل تعالى، بل لقصور في القابل، وسرّه المرتبط بما نحن فيه: أنّ الوحي نوعٌ من أنواع الفيض الإلٰهي، والفيض الإلٰهي لا يقوى كلُّ أحدٍ على تحمّله، وفي القرآن الكريم والروايات المطهّرة ما يشهد بذلك، فلنقف هنا عند بعضها.

وأوّل ما نلتقي به قوله تعالى مخاطباً النبيّ الأعظم صلى الله عليه وآله: ﴿ إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلاً

(١) الكافي: ١: ١٦٨.

ثَقِيلاً﴾[١]، حيث وصف القول المُلقى للنبيّ ﷺ بالثقيل، فكيف هو يا تُرى هذا الثقل الذي يتحمّله النبيّ ﷺ من أجل أن يوصل إلينا وحي السماء؟!

إنّ القرآن الكريم يجيب عن هذا التساؤل فيقول: ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هٰذَا الْقُرْآنَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَرَأَيْتَهُ خَاشِعاً مُتَصَدِّعاً مِن خَشْيَةِ اللهِ﴾[٢]، وهو بهذا يكشف عن حقيقة مذهلة، وهي: أنّ الجبل الصلب الذي يتحدّى السيول الجارفة لا يستطيع أن يتحمّل نزول آية من القرآن الكريم عليه، ولو نزلت عليه لتصدّع من خشية الله تعالى.

وليس هذا أثر الوحي فحسب، بل هو أشدّ من ذلك، كما يشهد بذلك قوله تعالى: ﴿كَذٰلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ اللهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ * لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ * تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِن فَوْقِهِنَّ وَالْمَلَائِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾[٣]، فعند حصول حالة الوحي تكاد أن تصيب السماوات حالة من الرجفان والتفطّر.

وعن هذه الحقيقة تتحدّث الروايات الشريفة أيضاً، فمنها: ما ورد عن النبيّ ﷺ أنّه قال: «إذا أراد الله أن يوحي بأمر تكلّم بالوحي، فإذا تكلّم بالوحي أخذت السماء رجفة شديدة من خوف الله تعالى، فإذا سمع بذلك أهل السماوات صعقوا وخرّوا سجّداً»[٤].

والمذهل أنّ القرآن الكريم عندما يتحدّث عن السماء يصفها: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ

---

(١) المزّمّل: ٧٣: ٥.

(٢) الحشر ٥٩: ٢١.

(٣) الشورى ٤٢: ٣ ـ ٥.

(٤) الدرّ المنثور: ٥: ٢٣٦.

خَلْقاً أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا﴾[١]، وفي الوقت نفسه يحدّثنا ـ وتحدّثنا الروايات ـ عن عدم قدرتها على تحمّل الوحي، ممّا يلفت أنظارنا إلى أن ثقل الوحي ـ الذي كان يتحمّله قلب أشرف الكائنات صلى الله عليه وآله ـ كان بهذا المستوى من الثقل الذي لا تتحمّله السماء مع ما هي عليه من استحكام بنائها، والجبال مع ما هي عليه من قوّتها وصلابتها.

وممّا ينبّه على ثقل الوحي قول أمير المؤمنين عليه السلام مصوّراً حالة النبيّ صلى الله عليه وآله حين نزوله عليه: «فقد نزلت عليه وهو على بغلته الشهباء، وثقل عليها الوحي، حتّى وقف، وتدلّى بطنها حتّى رأيت سرّتها تكاد تمسّ الأرض، وأُغمي على رسول الله صلى الله عليه وآله»[٢].

ومن مجموع هذه الشواهد القرآنيّة والروائيّة نستطيع أن نفهم مدى ثقل الوحي.

وجديرٌ بالذكر أنّ تلك الإغماءة التي كانت تعتري رسول الله صلى الله عليه وآله لم تكن تعتريه حين نزول الوحي عليه من طريق جبرائيل عليه السلام، وإنّما كانت تحدث له حين كان يصل إليه الوحي بشكل مباشر.

فعن زرارة، قال: «قلت لأبي عبدالله عليه السلام: جُعلت فداك، الغشية التي كانت تصيب رسول الله صلى الله عليه وآله إذا نزل عليه الوحي؟

فقال: ذلك إذا لم يكن بينه وبين الله أحد، ذاك إذا تجلّى الله له»[٣].

وبهذا يتبيّن زيف ما تصوّره مدرسة الخلاف من حالة الخوف التي كانت تعتري النبيّ صلى الله عليه وآله حين نزول جبرائيل عليه السلام عليه، نظير ما يرويه البخاري في صحيحه عن عائشة من أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله حين نزل الملك عليه رجف فؤاده، ودخل

(١) النازعات ٧٩: ٢٧.

(٢) بحار الأنوار: ١٨: ٢٧١.

(٣) بحار الأنوار: ١٨: ٢٥٦.

على خديجة بنت خويلد عليها السلام وهو يقول: زمّلوني زمّلوني، فزمّلوه حتّى ذهب عنه الروع[١].

وقد أكّدت الروايات كثيراً على زيف ذلك، ومنها: قول الإمام الصادق عليه السلام عندما سئل عن الغشية التي كانت تأخذ النبيّ صلى الله عليه وآله: أكانت تكون عند هبوط جبرائيل؟

فقال: لا، إنّ جبرائيل عليه السلام إذا أتى النبيّ صلى الله عليه وآله لم يدخل عليه حتّى يستأذنه، فإذا دخل عليه قعد بين يديه قعدة العبد، وإنّما ذلك عند مخاطبة الله عزّ وجلّ إيّاه بغير ترجمان وواسطة»[٢].

ومن خلال جميع ما ذكرناه ظهرَ لنا جيّداً: أنّ الوحي -بما هو فيضٌ إلـهيّ- لا يمكن أن يفاض على أيّ أحدٍ، بل لا بدّ أن تكون لدى المستفيض قابليّة واستعدادٌ لتلقّيه، إذ أنّ أشرف الكائنات وسيّدهم صلى الله عليه وآله إذا كان هذا هو حاله حين نزول الوحي عليه، فما بالك بمَن دونه من الممكنات؟! ولذا حتّى الأنبياء عليهم السلام كانوا يتفاوتون في كيفيّة تلقّي الوحي، كما يشير لذلك قوله تعالى: ﴿ **وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللهُ إِلَّا وَحْياً أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ** ﴾[٣].

وما هذا -بحسب الظاهر- إلّا لتفاوت المراتب، كما يتّضح ذلك لمَن يقارن بين قوله تعالى متحدّثاً عن النبيّ صلى الله عليه وآله: ﴿ **ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ * فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ * فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ * مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَىٰ** ﴾[٤]، وبين قوله عندما يتحدّث

---

(١) صحيح البخاري: ١: ٣.

(٢) بحار الأنوار: ١٨: ٢٦٠.

(٣) الشورى ٤٢: ٥١.

(٤) النجم ٥٣: ٨ - ١١.

عن النبيّ موسى عليه السلام: ﴿فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِن شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَن يَا مُوسَىٰ إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾[١]، فهنا نبيّ الله موسى عليه السلام رغم كونه مدعوّاً من قِبل الله تعالى لمناجاته، إلّا أنّه لم يتلقّ الوحي إلّا من خلال الصوت الذي خلقه الله تعالى في الشجرة، بينما رسول الله الأعظم صلى الله عليه وآله يتجلّى الله تعالى له، ويوحي له ما يشاء بالوحي المباشر.

المحصّلة النهائيّة:

ومن كلّ ما ذكرناه نتهي إلى ما ابتدأنا به من أنّ المخلوق لا قدرة له على تحمّل الفيض الإلٰهي بالمباشرة، وقد استشهدنا بالوحي كمفردةٍ من مفردات الفيض التي تؤكّد على أنّ الفيض الإلٰهي لا يمكن أن يتحمّله كلّ مخلوق بالمباشرة، لأنّ المخلوق ناقصٌ محدودٌ بينما الفيض الإلٰهي كمالٌ غيرُ محدودٍ، والمحدود لا قابليّة له لاستيعاب اللّامحدود، وهذا ما ينهينا إلى القول بلزوم وجود واسطة في الفيض بين المبدأ الفيّاض والمستفيض، تكون لها القابليّة لتلقّي الفيض بشكل مباشر، ومنها يجري الفيض إلى غيرها، بأن تكون هذه الواسطة ذات جنبتين: إحداهما: جنبة ملكوتيّة نوريّة تتحمّل الفيض المطلق، والثانية: جنبة بشريّة، تتمكّن من خلالها من إيصال الفيض إلى الموجودات الناقصة المحدودة، وهذا هو أحد وجوه التعبير عن المعصومين عليهم السلام بأنّهم **«أولياء النعم»**[٢]، كما في

---

(١) القصص ٢٨: ٣٠.

(٢) ومن جميع ما ذكرناه وسنذكره من أنّ الوساطة في الفيض هي مقتضى النظام الأصلح، يتّضح وجه الخدشة في قول بعض المعاصرين: «إذا كان الله سبحانه وتعالى قد رتّب الكون كلّه من أصغر ذرّة إلى أكبر ذرّة بشكل دقيق ليس فيه أي خلل، فأيّة حاجة للوليّ بالمعنى المذكور؟! فإذا قلنا إنّ الأنبياء عليهم السلام هم أولياء الكون، وأولياء النعم، والأئمّة عليهم السلام أيضاً أولياء الكون وأولياء النعم، فذلك يعني الإيمان بالنقص في هذا الخلق، مع أنّه ليس »

الزيارة الجامعة الكبيرة الواردة عن الإمام الهادي عليه السلام.

إشكالٌ ودفعٌ:

ولكن قد يقال: إنّ ما ذُكر لا يكفي لإثبات ضرورة وجود الواسطة في الفيض، وذلك لوجود خيار آخر يمكن أن تحلّ به المشكلة المتقدّمة من غير أن نحتاج إلى افتراض واسطة الفيض، وهو: أن يفيض الله (تعالى شأنه) فيضه على كلّ مستفيض بمقدار ما عنده من الاستعداد، من غير أن تتوسّط واسطة بينه وبين المستفيض.

إلّا أنّ هذا الخيار قد منعه القائلون بلا بدّيّة الواسطة، وبنوا على عدم إمكان المصير إليه، منطلقين من إحدى قواعد ثلاث:

القاعدة الأُولى: قاعدة السنخيّة بين العلّة والمعلول.

ومعنى هذه القاعدة: أنّ المعلول لا يمكن أن يصدر من أي علّةٍ، بل لا بدّ أن تكون هناك مناسبة خاصّة وجهةُ مسانخةٍ بين العلّة والمعلول، ولولا هذه المناسبة والرابطة التكوينيّة للزمَ أن يصدر كلُّ شيء من كلّ شيء، فيصدر الإحراق من الثلج، ويصدر التثليج من النار، وهكذا، وهذا اللازم واضح البطلان، وبما أنّه باطلٌ فالملزوم ـ وهو عدم السنخيّة ـ مثله، فيكون نقيضه ـ وهو وجود السنخيّة بين العلّة والمعلول ـ صحيحاً، ونظراً لشدّة وضوح هذا البرهان فقد قيل بأنّ هذه القاعدة من القضايا القريبة إلى البداهة، وسيأتي الكلام حولها.

القاعدة الثانية: قاعدة (أنّ الواحد لا يصدر عنه إلّا الواحد).

وهذه القاعدة وإن ذكرت لها مجموعة من الأدلّة، إلّا أنّ أقواها قاعدة السنخيّة بين العلّة والمعلول، فهي متفرّعة عليها؛ إذ مع اعتبار المسانخة بين العلّة

هناك نقص حتّى يكملوه بالولاية». نظرة إسلاميّة حول الولاية التكوينيّة: ١٤ و ١٥.

والمعلول يلزم أن يكون المعلول واحداً فيما لو كانت العلّة واحدة، وهذا يعني أنّ الواحد لا يصدر عنه إلّا الواحد.

ومن هنا قيل -بناءً على تعميم هذه القاعدة للفاعل المختار- إنّ الكثرة في الخارج والمعاليل الكثيرة لم تصدر عن الواحد من جميع الجهات، والبسيط من كلّ الحيثيّات (تعالى شأنه) بشكل مباشر، بل ليس الصادر من ذاته الأحديّة بالمباشرة إلّا العقل الأوّل فقط، وهو مرتبة العقل المحمّدي أو الحقيقة المحمّديّة، والتي أشار إليها النبيّ الأعظم ﷺ بقوله: «إنّ أوّل ما خلق الله نوري»[١]، وهذا العقل وإن كان واحداً ولم يصدر إلّا عن الواحد، إلّا أنّه لمّا كان ممكناً ومعلولاً وحادثاً ومتعدّد الجهات والحيثيّات اعتبرت فيه ثلاث جهات:

الأُولى: جهة وجوبه الغيري، وهي الثابتة له من حيث نسبته إلى علّته.

والثانية: جهة وجوده الإمكاني، وهي الثابتة له من حيث ذاته ووجوده.

والثالثة: جهة ماهيّته الإمكانيّة، وهي الثابتة له من حيث ماهيّته وحقيقته.

وبلحاظ كلّ واحدةٍ من هذه الجهات والحيثيّات صدر نحوٌ من الفيض الإلٰهي، وبهذا تحقّقت الكثرة في الخارج على تفصيل مذكور في محلّه[٢].

فهي من خلال الجهة الملكوتيّة تتّصل بالخالق تعالى، وتتلقّى الفيض منه، ومن خلال الجهة المِلكيّة تتّصل بالمخلوق، ويجري منها الفيض إليه، ولا تتوفّر هاتان الجهتان إلّا في الموجودات النوريّة التي أعدّها الله تعالى لأداء دور الوساطة في الفيض تحقيقاً لغرضه من إيجاد العالم، وإلى ذلك يشير الإمام الصادق عليه السلام بقوله:

---

(١) بحار الأنوار: ١٥: ٢٤.

(٢) لاحظ على سبيل المثال: (الفردوس الأعلى) للشيخ كاشف الغطاء قدس سره: ٧١.

«إنّا لمّا أثبتنا أنّ لنا خالقاً، صانِعاً، مُتَعالِياً عَنّا وَعَنْ جَميعِ ما خَلَقَ،.. لَمْ يَجُزْ أنْ يُشاهِدَهُ خَلْقُهُ وَلَا يُلامِسُوهُ؛ فَيُباشِرَهُمْ وَيُباشِرُوهُ، وَيُحاجَّهُمْ وَيُحاجُّوهُ، ثَبَتَ أنَّ لَهُ سُفَرَاءَ في خَلْقِهِ يُعَبِّرُونَ عَنْهُ إلىٰ خَلْقِهِ وَعِبادِهِ، وَيَدُلُّونَهُمْ عَلىٰ مَصالِحِهِمْ وَمَنافِعِهِمْ وَما بِهِ بَقاؤُهُمْ وَفي تَرْكِهِ فَناؤُهُمْ.. وَهُمُ الأَنْبِياءُ عليهم السلام وَصَفْوَتُهُ مِنْ خَلْقِهِ،.. غَيْرَ مُشارِكِينَ لِلنّاسِ ـ عَلىٰ مُشارَكَتِهِمْ لَهُمْ في الخَلْقِ وَ التَّرْكِيبِ ـ في شَيْءٍ مِنْ أحْوالِهِمْ»[1].

فتدلّ هذه الرواية الشريفة على أنّ الأنبياء عليهم السلام لهم جهتان، بإحداهما ـ وهي جهة الخلقة والتركيب ـ يشاركون الناس، وبالجهة الأُخرى ـ وليست إلّا الجهة الملكوتيّة ـ لا يشاركون الناس في شيء من أحوالهم، فهم من خلال هذه الجهة الملكوتيّة يتّصلون بالله تعالى، ويتلقّون فيضه، ومن خلال الجهة المِلكيّة البشريّة يتّصلون بالخلق.

ومن هنا نفهم فلسفة خلق النبيّ الأعظم والأئمّة الهداة عليهم السلام من نور الله تعالى، فإنّ هذا ليس مجرّد تكريم وتشريف لهم فحسب، بل هو من أجل تأسيس الجنبة الملكوتيّة في ذواتهم، والتي يتّصلون من خلالها بالخالق (سبحانه وتعالى)، ويتلقّون بها الفيض الإلهي، حتّى يوصلوه بدورهم إلى بقيّة الموجودات الإمكانيّة.

وإلى هذا يشير النبيّ صلى الله عليه وآله حين سأله الصحابي الجليل جابر بن عبدالله الأنصاري رضي الله عنه: أوّل شيء خلقَ اللهُ تعالى ما هو؟

فأجابه بقوله: نور نبيّك يا جابر، خلقه الله ثمّ خلق منه كلّ خير»[2].

ولعلّ روايات عالم الأنوار تلفت إلى هذا المعنى كثيراً حين تربط بين وجودهم

---

(١) الكافي: ١: ١٦٩.

(٢) بحار الأنوار: ١٥: ٢٤.

النوري والفيض الإلـهي ، كرواية محمّد بن مسلم ، عن الإمام الصادق عليه السلام : « إنّ لله خلقاً خلقهم من نوره ورحمته ، فهم عينُ الله الناظرةُ ، وأُذنه السامعة ، ولسانه الناطقُ في الخلق بإذنه .. فبهم يمحو الله السيّئات ، وبهم يدفع الضيم ، وبهم يُنْزِلُ الرحمة ، وبهم يحيي ميّتاً ، ويميتُ حيّاً .

قلت : جُعلت فداك ، مَن هم ؟

قال : الأوصياء »[1] .

القاعدة الثالثة : قاعدة إمكان الأشرف .

ومحصّلها : أنّ ممكن الوجود ينقسم إلى قسمين :

أحدهما : الممكن الأشرف ، ويراد به الموجود الأكمل .

وثانيهما : الممكن الأخسّ ، ويراد به الموجود الأدنى .

ومن الجدير بالذكر أنّ الأشرفيّة نسبيّة ، إذ كلّما كان الموجود أجمع للكمالات كان هو الأشرف بالنسبة إلى جميع ما سواه ، ومَن كان منه أقلّ جامعيّة للكمالات كان هو الأدنى بالإضافة إليه ، والأشرف بالنسبة إلى مَن دونه في الجامعيّة ، وهكذا .

وعلى ضوء فهمنا للفرق بين القسمين ، فإنّ معنى قاعدة إمكان الأشرف : أنّه مع إمكان وجود الموجود الأكمل فإنّه يكون أسبق وجوداً من الموجود الأخسّ في تسلسل العوالم الوجوديّة ، بل من وجود الثاني يُستكشف وجود الأوّل سابقاً عليه ، وقد ذكر بعض الحكماء : أنّ هذا بديهيّ في الجملة ، فإنّ النور الذي يكون أقرب إلى النيّر لا شكّ في كونه أشدّ من الأبعد منه ، ومن وجود النور البعيد يُستكشف وجود النور القريب .

---

(١) الإمامة والتبصرة : ١٣٢ .

وقد برهنوا على هذه القاعدة: بأنّ الموجود الأشرف -الذي يمكن وجوده- لو لم يوجده موجده قبل الموجود الأخسّ، للزم نسبة إمّا العجز عن إيجاد الأشرف إلى المُوجد، وإمّا الجهل به، وإمّا البخل فيما لو كان المُوجد قادراً على إيجاده وعارفاً به، ومع ذلك امتنع عن إيجاده، ومن الواضح أنّ كلّ هذه المحاذير ممتنعة على واجب الوجود (سبحانه وتعالى) ومستحيلة عليه.

ومن هنا ذهب بعض الأعلام (طيّب الله ثراه)[١] في مسألة هل أنّ الروح روحانيّة الحدوث أم جسمانيّة؟ إلى كونها روحانيّة الحدوث[٢]، وتمسّك لإثبات ذلك بقاعدة الأشرف، إذ أنّ الروح -بالإضافة إلى الجسم- تمثّل الموجود الأشرف، والجسد يمثّل الموجود الأدنى؛ إذ هي مجمع الصفات والملكات الفاضلة، وأمّا الجسد فما هو إلّا مجرّد آلةٍ وقالبٍ لها، وعليه فبمقتضى قاعدة إمكان الأشرف لا بدّ وأن يتقدّم وجودُ الروح على وجود الجسد.

ومن منطلق هذه القاعدة رفضَ بعض الأعلام (أعلى الله درجته)[٣] نظريّة الارتقاء الداروينيّة، والتي تذهب إلى كون الإنسان مرتقياً من حيوان آخر، حيث قال: «صريح الكتب السماويّة وفي مقدّمتها القرآن العظيم، وجميع الفلاسفة الإلـهيّين من المسلمين وغيرهم، على بديع صنع الله في الإنسان، وأنّه مخلوق حادث خلقه الله تعالى من الطين بهذه الهيئة المتميّزة عن سائر المخلوقات استقلالاً، من دون أن يكون مرتقياً من مخلوق آخر -نباتاً أو حيواناً- وتقتضي

---

(١) وهو الحجّة المجاهد الشيخ محمّد جواد الجزائري في كتابه الجليل: فلسفة الإمام الصادق عليه السلام: ١٤٩.

(٢) تعرّضنا للمسألة مفصّلاً في كتابنا (قبسات من رسالة الحقوق): ٨٤.

(٣) هو الفقيه الكبير، والمفسّر الخبير، والعارف الحكيم، سماحة آية الله العظمى، السيّد عبدالأعلى السبزواري قدس سره.

ذلك قاعدة (إمكان الأشرف) التي أسّسها الفلاسفة في سلسلة الخليقة ، فإنّ أقرب الموجودات إليه تعالى وأشرفها لديه لا بدّ وأن يقع في سلسلة الفيوضات الإلـٰهيّة الأوّل فالأوّل عند نزول الفيض منه (عزّ وجلّ) حتّى يصل المستفيض إلى أدنى مرتبة الحضيض ، إذ لا ريب في أنّه تعالى كامل بذاته وصفاته وفعله ، فلا يتصوّر نقص في جهة من جهاته (عزّ وجلّ)»[١].

ومن منطلق هذه القاعدة أيضاً نفهم فلسفة السلسلة الطوليّة للعوالم الوجوديّة ، حيث بدأها الله تعالى بعالم الأنوار الذي لم يكن يتواجد فيه إلّا نور محمّدٍ وآله عليهم السلام فقط ، ثمّ خلق عالم الأرواح ، والمعبّر عنه بعالم الذرّ وعالم الظلال وعالم الصور وعالم الأشباح وعالم المثال ، ثمّ خلق عالم الأجسام والمعبّر عنه بعالم الدنيا وعالم المادّة وعالم العناصر وعالم الكون والفساد ، وما منشأ هذا التسلسل الوجودي إلّا قاعدة إمكان الأشرف ؛ إذ أنّها تقتضي أن يكون الموجود الأكمل والأشرف ـ الممكن وجوده بحسب الفرض ـ هو الأقرب إلى نبع الوجود ؛ لذلك تحقّق أوّلاً عالم الأنوار الذي هو العالم الأكمل ، ثمّ صدر العالم الذي يتلوه في الكمال ، ثمّ صدر العالم الأدنى ، فهذا التسلسل الوجودي قد اقتضته هذه القاعدة.

وعلى ضوء هذه القاعدة انتهى غيرُ واحدٍ من الأعلام (أعلى الله كلمتهم) إلى ضرورة وجود الواسطة في الفيض ، كما يظهر ذلك من كلمات شيخ المحقّقين الأصفهاني (طيّب الله تربته) ، حيث يقول : «الوساطة في الفيض.. بنحو العلّة الفاعليّة : أي فاعل ما به الوجود ، لا ما منه الوجود ، فلمّا تقرّر في محلّه من وساطة العلوم الطوليّة من الفواعل الجبروتيّة والملكوتيّة لعالم الملك والطبيعة بمقتضى قاعدة الإمكان الأشرف»[٢].

---

(١) مواهب الرحمن : ١ : ١٩٩.

(٢) نهاية الدراية : ٣ : ٤١٨.

وتقريب التمسّك بقاعدة إمكان الأشرف في المقام يتوقّف على بيان مقدّمات ثلاث:

المقدّمة الأُولى: إنّ هناك فرقاً بين اصطلاح (فاعل ما منه الوجود) واصطلاح (فاعل ما به الوجود)، فالأوّل يراد به: الموجد للمعلول ومعطيه الوجود بذاته، أو فقل: مَن يكون المعلول أثره ومقتضاه، وهو منحصر بواجب الوجود تعالى شأنه، والثاني يراد به: «مَن يباشر الفعل الذي يُفاض على الوجود، ويكون مجرى فيضه بحيث يمرّ فيضُ الوجود منه إلى غيره»[1]، وهو منحصرٌ بغيره تعالى.

المقدّمة الثانية: إنّ هنالك طوليّة في سلسلة العوالم، حيث تبدأ بعالم

(١) ممّا يجدر ذكره: ضرورة التمييز بين اصطلاح (ما به الوجود) واصطلاح (فاعل ما به الوجود)، فالثاني يراد به ما ذكرناه في المتن، والأوّل يراد به: «كلّ ما لهُ نحو دَخلٍ في الوجود بأيّ نحوٍ من أنحاء الدخل»، كما يستفاد ذلك من كلمات سيّد الأساطين السيّد البروجردي (طاب ثراه) حيث يقول: «(به الوجود) وهو إمّا يكون بوجوده دخيلاً في تحقّق المعلول، أو بعدمه، أو بوجوده وعدمه، فالأوّل الشرط، والثاني المانع، والثالث المُعدّ، ولا يخفى: أنّ المقصود من كون العدم دخيلاً هو: مضادّة وجود المانع وممانعته للوجود، ولمّا كان كذلك يقال: إنّ عدمه دخيل، وإلّا فليس العدم دخيلاً حقيقة في شيء، كما أنّ المراد من كون العدم والوجود دخيلين في المُعِدّ - مثل الأقدام لتحقّق الكون على السطح، فإنّها بوجودها وعدمها تكون معدّة - هو أنّ الحركة بوجودها الاستمراري مُعِدّة، لا أنّ العدم دخيل، وفي الحقيقة أنّ الشرط إن كان من قبيل الحركة يقال له: المُعِدّ، ويمكن إرجاع غير السبب إلى الشرط، والأمر سهل». لمحات الأُصول: ١١٨.

ومع ذلك فإنّ مصطلح (ما به الوجود) قد يُراد به في بعض الاستعمالات: خصوص الفاعل، لا مطلق ما له الدخل في المعلول، كما أشار لذلك العلّامة الطباطبائي في بداية الحكمة: ١١٢.

الجبروت، فعالم الملكوت إلى عالم الناسوت إلى أن تنتهي إلى قوّة القوى والهيولى الأولى.

وبيان ذلك: أنّه بعد تجاوز المرتبتين الوجوديّتين المعبّر عنهما بـ(الهاهوت) و (اللّاهوت)، حيث تشير الأولى إلى وجود ذات الله تعالى، وهو الوجود المستقلّ غير المحدود بقطع النظر عن الصفات، وتشير الثانية إلى وجوده تعالى مع أخذ صفاته الكماليّة التي هي عين ذاته.

بعد تجاوزهما، فإنّ سلسلة العوالم الوجوديّة تكون على النحو التالي:

الأوّل: عالم الجبروت، والمعبّر عنه بعالم العقول أيضاً، وهو الوجود المتأخّر عن ذات الله وصفاته.

الثاني: عالم الملكوت، وهو عالم النفوس الكلّيّة.

الثالث: عالم الناسوت، وهو عالم الطبيعة والمادّة.

ولهذا العالم -كما يذكر العلماء- مرتبتان، يعبّر عن إحداهما بـ(مرتبة الفعليّة) وعن الأخرى بـ(مرتبة القوّة والاستعداد)، والمراد من الأولى: صور العناصر والمركّبات، نحو: المعادن والنباتات والحيوانات والإنسان، والتي يظهر كلّ واحد منها في حدّ خاصّ، ويكون له أثر مخصوص، والمراد من الثانية: مادّة الموادّ والهيولى الأولى ممّا ليس له كمال وفعليّة إلّا حيثيّة تقبّل الفعليّة، فتقبل جميع الصور بفعل الحركة والتغيير، وهي أدنى موجود في العالم؛ لأنّها واقعة في حاشية الوجود وحدّ العدم، كما يقولون.

وهذه العوالم عوالم طوليّة، والمتأخّر منها أدنى رتبة من المتقدّم، وسرّ هذه الطوليّة -كما أوضحناه سابقاً- هو أشرفيّة العالم السابق على اللّاحق، فيلزم تقدّمه عليه بمقتضى قاعدة إمكان الأشرف، كما سبق وأن أوضحناه.

المقدّمة الثالثة: إنّ المعصومين الأربعة عشر عليهم السلام -كما هو صريح الروايات

القطعيّة ـ ينتمون بوجوداتهم النوريّة إلى أوّل العوالم الوجوديّة، وهو عالم العقول، والمعبّر عنه بعالم الجبروت.

وبمقتضى هذه المقدّمات الثلاث يقال: إنّ كلّ عالم بالنسبة لما دونه من العوالم الوجوديّة يكون من قبيل فاعل (ما به الوجود)، لكونه ممرّ الفيض إليه، ولولاه لما ناله فيضُ الوجود بمقتضى قاعدة إمكان الأشرف، وهذا يعني أنّ وساطة المعصومين عليهم السلام في الفيض من قبيل فاعل (ما به الوجود)؛ إذ أنّ أوّل العوالم الوجوديّة يتمثّل في وجوداتهم، وبما أنّه لولاه لم يتحقّق شيء من العوالم ـ بمقتضى قاعدة إمكان الأشرف ـ ولم يشمّ رائحة الوجود، فهذا يعني أنّهم واسطة الفيض بالمعنى المذكور، ووساطتهم لازمة بمقتضى القاعدة المذكورة.

الوجه التحليلي الثاني: أنّ حقيقة الوساطة في الفيض هي كون الواسطة علّة غائيّة لما سواها من الموجودات الإمكانيّة، فإنّ كون شيء علّة غائيّة لوجود غيره يقتضي أن لا يصل الفيض الإلـهي إلى المستفيض إلّا بسببه، إذ لولاه لم يتحقّق المستفيض ولم يصله الفيض، لما قالوه: من أنّ العلّة الغائيّة هي: ما لأجلها تصدر الحركة من الفاعل، بل هي إحدى علّتي الوجود[1].

وهذا الوجه يختلف عن سابقِهِ اختلافاً كلّيّاً، فإنّ ذاك يصوّر الواسطة في الفيض مجرى حقيقيّاً للفيض، بحيث يتلقّاه أوّلاً، ومنه يجري إلى غيره، بينما هذا لا يصوّره كذلك، وإنّما يصوّره مجرّد سبب لوصول الفيض للمستفيض، من غير أن يكون من مجاريه، وهذا نظير البستاني الذي يغرس مجموعة من

(١) إنّ التقسيم الرباعي للعلّة وإن كان لا يخفى، إلّا أنّ الذي قد يخفى هو الميز بينها؛ إذ اثنتان منها من علل الوجود، وهما: العلّة الفاعليّة والعلّة الغائيّة، بينما اثنتان منها من علل القوام، وهما: المادّة والصورة، وهذا ما يسترعي الالتفات.

النباتات، ويهتمّ برعايتها وسقيها، فإنّ الغاية له ليست إلّا الحصول على الثمرة الجيّدة أو الورود الجميلة، وهذا ما يحرّكه نحو سقي جميع النباتات المجاورة لنبتاته الصغيرة من أجل تحقيق هدفه وغايته، ولولا الثمرة الجيّدة التي يطمح إليها لم يصل فيضه لغيرها، فتكون واسطة الفيض بالنسبة لها من غير أن تكون من مجاريه.

وقد أشار شيخ المحقّقين الأصفهاني (طيّب الله ثراه) إلى هذا الوجه، حيث قال: «وأمّا وساطة الأنبياء والأوصياء (عليهم أفضل التحيّة والثناء) للنعم والآلاء، سواء كانت بمعنى فاعل ما به الوجود، بأن يكونوا مجاري فيض الوجود أوّلاً وبالذات، أو بمعنى العلّة الغائيّة، بأن يكونوا الغاية المقصودة من الوجود والإيجاد»(١).

وبنى عليه الشيخ المقدّس الأراكي (طيّب الله تربته) صريحاً، حيث قال: «وبالجملة فالثابت من مذهب المتشرّعة ليس بأزيد من كونهم عللاً غائيّة لإفاضة المفيض الحقيقي، مع كونهم بمعزل عن الإفاضة رأساً»(٢).

الوجه التحليلي الثالث: أنّ حقيقة الوساطة في الفيض هي كون الواسطة شرطاً(٣) لقابليّة ما سواها من الموجودات الإمكانيّة للفيض الإلـهي.

---

(١) نهاية الدراية: ٣: ٤١٠.

(٢) كتاب البيع: ٢: ١٦.

(٣) ذكروا: أنّ العلّة التامّة مركّبة من أجزاء ثلاثة، وبانتفاء أحدها تنتفي العلّة التامّة، وهي:

١ ـ **المقتضي**، وهو: الذي بذاته يقتضي التأثير في مقتضاه.

٢ ـ **الشرط**، وهو: الذي يصحّح فاعليّة المقتضي (الفاعل)، أو يتمّم قابليّة (المُقتضى) القابل.

٣ ـ **عدم المانع**، وهو: الذي له دخل في فعليّة المقتضي. «

وبعبارة أُخرى: إنّ الموجود الذي لولاه لم تكن للمستفيض قابليّة لتلقّي الفيض من المبدأ الفيّاض، يسمّى واسطة في الفيض لدخالته في قابليّة القابل.

ويمكن توضيح الفكرة وتقريبها بالمثال الذي أفاده اُستاذنا المحقّق السيّد الشمس (دامت بركات وجوده)، وهو بعض الأدوية التي تصيّر الأجزاء الباطنيّة من جسم الإنسان قابلة لتصويرها من خلال الأشعّة، فإنّها شرط لصيرورة الأجزاء الباطنيّة ذات قابليّة للتصوير، إذ لولاها لم تكن الأجزاء قابلة للتصوير[1].

ولم أعرف مَن فسّر مقام الوساطة في الفيض بهذا المعنى إلّا سماحة سيّدي الأُستاذ الشمس (دام ظلاله الوارفة) كما استفدته منه بالمشافهة، واطّلعتُ عليه مؤخّراً في كلمات الفقيه الراحل، الشيخ محمّد أمين زين الدين (طيّب الله ثراه) حيث يقول: «ومنتهى ما يصل إليه الأمر -إذا أردنا أن نعبّر عن ذلك بالتعبير الاصطلاحي- أن يكونوا (صلوات الله عليهم) شروطاً لقابليّة القابل، لا علّة

» وحتّى يتّضح المقصود منها جيّداً، لا بدّ من إلقاء الضوء على جهة التأثير في كلّ واحدٍ منها، فيقال: إنّ تأثير المقتضي في مقتضاه بمعنى ترشّحه منه، بحيث يكون منه الأثر والوجود، كالنار بالنسبة للإحراق، فإنّ الإحراق يترشّح من النار، وهي فاعل ما منه الوجود والأثر.

وأمّا تأثير الشرط فهو إمّا بمعنى تصحيحه لفاعليّة المقتضي وتأثيره أثره، حيث إنّ النار لا تؤثّر في الإحراق بدون مماسّة النار للجسم المحترق، وإمّا بمعنى تتميمه لقابليّة القابل، نظير الأدوية التي لا يمكن أن تكون لأجزاء الجسم الباطنيّة قابليّة تصويرها إلّا بها، وممّا ذكرناه يتّضح أنّ الشرط بنفسه ليس مؤثّراً في المقتضى، إذ التأثير يختصّ بالمقتضي فقط، ولكن لولاه لا يمكن للمقتضي أن يؤثّر أثره.

وأمّا تأثير عدم المانع فإنّما هو بلحاظ أنّ وجوده يزاحم المقتضي في تأثيره، وقد أوضحنا معنى دخالة العدم في بعض الحواشي القريبة، فليراجع.

(١) مشكاة الأُصول: ١: ١٥٢.

فاعليّة، ولا علّة غائيّة، بل ولا شروطاً لفاعليّة الفاعل»[١].

المحور الثالث: عرض أدلّة الوساطة في الفيض.

وسوف نستعرض من خلال هذا المحور ما استدلّ أو يمكن الاستدلال به على ثبوت مقام الوساطة في الفيض للمعصومين عليهم السلام، مع محاولة استنطاقه لمعرفة المعنى الذي يثبته الدليل من المعاني الثلاثة المتقدّمة.

وبما أنّ الأدلّة مختلفة اللّسان، لذلك سوف نقسّمها إلى ثلاث طوائف، وكلّ طائفة منها تشتمل على عدّة من الروايات الشريفة، كما سيتّضح.

الطائفة الأُولى: ما دلّت على تنزّل الفيض بهم عليهم السلام.

وهي روايات كثيرة جدّاً، ولكنّنا نكتفي بذكر بعضها:

الأُولى: معتبرة محمّد بن مسلم، وقد رواها الشيخ الصدوق رحمه الله، عن أبيه رحمه الله، عن سعد بن عبدالله، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيّوب، عن أبان بن عثمان، عن محمّد بن مسلم، قال: «سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: «إنّ لله عزّ وجلّ خلقاً خلقهم من نوره ورحمته من رحمته لرحمته، فهم عينُ الله الناظرةُ، وأُذنه السامعة، ولسانه الناطقُ في الخلقه بإذنه، وأُمناؤه على ما أُنزل من عذر أو نذر أو حجّة، فبهم يمحو السيّئات، وبهم يدفع الضيم، وبهم يُنْزِلُ الرحمة، وبهم يحيي ميّتاً، ويميتُ حيّاً، وبهم يبتلي خلقه، وبهم يقضي في خلقه قضيّته.

قلت: جُعلت فداك، مَن هؤلاء؟

قال: الأوصياء»[٢].

---

(١) بين السائل والفقيه: ٩٦.

(٢) التوحيد: ١٦٧، وكلّ الرواة الواقعين في سند الرواية ابتداءً بالشيخ الصدوق (طيّب »

الثانية: ما ورد في الزيارة الجامعة الكبيرة، عن الإمام عليّ الهادي عليه السلام: «**بِكُمْ فَتَحَ اللهُ، وَبِكُمْ يَخْتِمُ، وَبِكُمْ يُنَزِّلُ الْغَيْثَ، وَبِكُمْ يُمْسِكُ السَّماءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَبِكُمْ يُنَفِّسُ الْهَمَّ، وَيَكْشِفُ الضُّرَّ**»(١).

الثالثة: ما رواه الشيخ الصدوق رحمه الله، عن أبيه رحمه الله، قال: حدّثنا سعد بن عبدالله، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن حمّاد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني، عن أبي الطفيل، عن الإمام الباقر عليه السلام، عن آبائه عليهم السلام، قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله لأمير المؤمنين عليه السلام: اكتب ما أُملي عليك.

فقال: يا نبيّ الله، أتخاف علَيَّ النسيان؟

فقال صلى الله عليه وآله: لست أخاف عليك النسيان، وقد دعوت الله لك أن يحفظك ولا ينسيك، ولكن اكتب لشركائك.

قال: قلت: ومَن شركائي، يا نبيّ الله؟

قال: الأئمّة من ولدك، بهم تسقى أُمّتي الغيث، وبهم يُستجاب دعاؤهم، وبهم يصرف الله عنهم البلاء، وبهم ينزل الرحمة من السماء، وهذا أوّلهم، وأومى بيده إلى الحسن بن عليّ عليه السلام، ثمّ أومى بيده إلى الحسين عليه السلام، ثمّ قال: الأئمّة من ولده»(٢).

الرابعة: ما عن محمّد بن أبي عبدالله، عن محمّد بن إسماعيل، عن الحسين

» الله ثراه) وانتهاءً بمحمّد بن مسلم رحمه الله ثقاة أجلّاء، لا تشوب وثاقة أحدهم شائبة، فالرواية من حيث السند معتبرة، وهذا يغنينا عن البحث في أسانيد الأدلّة اللّاحقة المتّحدة معها مضموناً.

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام: ١: ٣٠٨.

(٢) الأمالي: ٤٨٥، وليس يوجد في سند هذه الرواية مَن يمكن أن يُغمز فيه سوى أبي الطفيل (عامر بن واثلة) بتهمة الكيسانيّة، ولكنّ نسبته إليها إمّا غير صحيحة، وإمّا أنّه قد تراجع عنها، وهذه الرواية المرويّة عنه بسند معتبر تُعدّ واحداً من الشواهد على عدم اعتقاده بعقيدة الكيسانيّة، كما لا يخفى.

ابن الحسن، عن بكر بن صالح، عن الحسن بن سعيد، عن الهيثم بن عبدالله، عن مروان ابن صباح، قال: «قال أبو عبدالله عليه السلام: **إنّ اللهَ خَلَقَنا، فَأَحْسَنَ خَلْقَنا؛ وَصَوَّرَنا فَأَحْسَنَ صُوَرَنا؛ وَجَعَلَنا عَيْنَهُ في عِبادِهِ، وَلِسانَهُ النّاطِقَ في خَلْقِهِ، وَيَدَهُ الْمَبْسُوطَةَ عَلىٰ عِبادِهِ بِالرَّأْفَةِ وَالرَّحْمَةِ، وَوَجْهَهُ الَّذِي يُؤْتىٰ مِنْهُ، وَبابَهُ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَخُزّانَهُ في سَمائِهِ وَأَرْضِهِ؛ بِنا أَثْمَرَتِ الْأَشْجارُ، وَأَيْنَعَتِ الثِّمارُ، وَجَرَتِ الْأَنْهارُ؛ وَبِنا يَنْزِلُ غَيْثُ السَّماءِ، وَيَنْبُتُ عُشْبُ الْأَرْضِ؛ وَبِعِبادَتِنا عُبِدَ اللهُ، وَلَوْ لا نَحْنُ ما عُبِدَ اللهُ**»(١).

الخامسة: ما رواه فرات الكوفي بسنده عن الحسين بن عبدالله بن جندب، قال: «أخرج إلينا صحيفة، فذكر أنّ أباه كتب إلى أبي الحسن عليه السلام: جُعلت فداك، إنّي قد كبرت وضعفت وعجزت عن كثير ممّا كنت أقوى عليه، فأحبّ ـ جُعلت فداك ـ أن تعلّمني كلاماً يقرّبني من ربّي، ويزيدني فهماً وعلماً.

فكتب إليه: قد بعثت إليك بكتاب فاقرأه وتفهّمه، فإنّ فيه شفاء لمَن أراد الله شفاه، وهدى لمَن أراد الله هداه، فأكثر من ذكر بسم الله الرحمن الرحيم، لا حول ولا قوّة إلّا بالله العليّ العظيم، واقرأها على صفوان وآدم.

قال عليّ بن الحسين عليهما السلام: إنّ محمّداً صلى الله عليه وآله كان أمين الله في أرضه، فلمّا قبض محمّد صلى الله عليه وآله كنّا أهل البيت أُمناء الله في أرضه، عندنا علم البلايا والمنايا وأنساب العرب ومولد الإسلام، وإنّا لنعرف الرجل إذا رأيناه بحقيقة الإيمان وبحقيقة النفاق، وإنّ شيعتنا لمكتوبون بأسمائهم وأسماء آبائهم، أخذ الله الميثاق علينا وعليهم، يردون مواردنا، ويدخلون مداخلنا، ليس على ملّة إبراهيم خليل الرحمن غيرنا وغيرهم، إنّا يوم القيامة آخذين بحجزة نبيّنا ونبيّنا آخذ بحجزة ربّه، وإنّ الحجزة النور، وشيعتنا

---

(١) الكافي: ١: ١٤٤. بصائر الدرجات: ١٠٥، الحديث ٩ و ١٣. الوافي: ١: ٤١٩، الحديث ٣٤٦.

آخذين بحجزتنا ، مَن فارقنا هلك ، ومَن تبعنا نجا ، والجاحد لولايتنا كافر ، وشيعتنا وتابع ولايتنا ومتّبعنا وتابع أوليائنا مؤمن ، لا يحبّنا كافر ، ولا يبغضنا مؤمن ، مَن مات وهو محبّنا كان حقّاً على الله أن يبعثه معنا . نحن نور لمَن تبعنا ، ونور لمَن اقتدى بنا . مَن رغب عنّا ليس منّا ، ومَن لم يكن منّا فليس من الإسلام في شيء . بنا فتح الله وبنا يختمه ، وبنا أطعمكم الله عشب الأرض ، وبنا آمنكم الله من الغرق في بحركم ، وبنا نفعكم الله أنزل الله في حياتكم وفي قبوركم وفي محشركم ، وعند الصراط وعند الميزان وعند دخولكم الجنان »[1] .

السادسة : ما رواه محمّد بن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام ، قال : « نحن جنب الله ، ونحن صفوة الله ، ونحن خيرة الله ، ونحن مستودع مواريث الأنبياء ، ونحن أُمناء الله ، ونحن وجه الله ، ونحن آية الهدى ، ونحن العروة الوثقى ، وبنا فتح الله وبنا ختم ، ونحن الأوّلون ونحن الآخرون ، ونحن أخيار الدهر ونواميس العصر ، ونحن سادة العباد وساسة البلاد ، ونحن النهج القويم والصراط المستقيم ، **ونحن علّة الوجود** وحجّة المعبود ، لا يقبل الله عمل عامل جهل حقّنا ، ونحن قناديل النبوّة ومصابيح الرسالة ، ونحن نور الأنوار وكلمة الجبّار ، ونحن راية الحقّ التي مَن تبعها نجا ومَن تأخّر عنها هوى ، ونحن أئمّة الدين وقائد الغرّ المحجّلين ، ونحن معدن النبوّة وموضع الرسالة وإلينا تختلف الملائكة ، ونحن سراج لمَن استضاء والسبيل لمَن اهتدى ، ونحن القادة إلى الجنّة ، ونحن الجسور والقناطر ، ونحن السنام الأعظم ، وبنا ينزل الغيث ، وبنا ينزل الرحمة ، وبنا يدفع العذاب والنقمة .

فمَن سمع هذا الهدى فليتفقّد قلبه حبّنا ، فإن وجد فيه البغض لنا والإنكار لفضلنا فقد ضلّ عن سواء السبيل ، لأنّا حجّة المعبود ، وترجمان وحيه ، وعيبة علمه ، وميزان قسطه ، ونحن فروع الزيتونة ، وربائب الكرام البررة ، ونحن مصباح المشكاة التي

---

(١) تفسير فرات الكوفي : ٢٨٣ و ٢٨٤ . ورواها عليّ بن إبراهيم القمّي في تفسيره ، عن أبيه ، عن ابن جندب ، وهو سند قليل الوسائط ، ورواته ثقاة .

فيها نور النور، ونحن صفوة الكلمة الباقية إلى يوم الحشر المأخوذ لها الميثاق والولاية من الذرّ»[١]

السابعة: ما رواه الشيخ الكليني ﷺ، عن عدّة من الأصحاب، عن أحمد بن محمّد، عن القاسم بن يحيى، عن جدّه الحسن بن راشد، عن الحسين بن ثوير، عن الإمام الصادق ﷺ في زيارة جدّه سيّد الشهداء الحسين ﷺ، قال: «**وَبِكُمْ تُنْبِتُ الْأَرْضُ أَشجارَها، وَبِكُمْ تُخرِجُ الْأَشْجارُ أَثْمارَها، وَبِكُمْ تُنْزِلُ السَّماءُ قَطْرَها وَرِزْقَها. وَبِكُمْ يَكْشِفُ اللهُ الْكَرْبَ، وَبِكُم يُنَزِّلُ اللهُ الْغَيْثَ، وَبِكُمْ تُسَبِّحُ اللهَ الْأَرْضُ الَّتي تَحمِلُ أَبْدانَكُمْ، وتَسْتَقِلُّ جِبالُها عَلىٰ مَراسيها. إرادَةُ الرَّبِّ في مَقاديرِ أُمُورِهِ تَهْبِطُ إِلَيْكُمْ، وَتَصْدُرُ مِنْ بُيُوتِكُمْ، وَالصّادِرُ عَمّا فصلَ مِنْ أَحْكامِ الْعِبادِ**»[٢].

الثامنة: ما رواه جابر بن يزيد الجعفي، قال: «قلت لأبي جعفر محمّد بن عليّ الباقر ﷺ: لأيّ شيء يحتاج إلى النبيّ ﷺ والإمام؟

فقال: لبقاء العالم على صلاحه، وذلك أنّ الله عزّ وجلّ يرفع العذاب عن أهل الأرض إذا كان فيها نبيّ أو إمام. قال الله عزّ وجلّ: ﴿**وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ**﴾[٣].

وقال النبيّ ﷺ: النجوم أمان لأهل السماء، وأهل بيتي أمان لأهل الأرض، فإذا ذهبت النجوم أتى أهل السماء ما يكرهون، وإذا ذهب أهل بيتي أتى أهل الأرض ما يكرهون، يعني بأهل بيته الأئمّة الذين قرن الله عزّ وجلّ طاعتهم بطاعته، فقال:

---

(١) بحار الأنوار: ٢٦: ٢٥٩ و ٢٦٠.

(٢) كامل الزيارات: ٣٦٥، باب ٧٩، الحديث ٢. الكافي: ٤: ٥٧٥، الحديث ٢. من لا يحضره الفقيه: ٢: ٥٩٤، الحديث ٣٢٠٢. تهذيب الأحكام: ٦: ٥٤، الحديث ١ و: ١٠٣، الحديث ٢. وسائل الشيعة: ١٤: ٤٩٠، الحديث ١. بحار الأنوار: ٩٨: ١٥١، الحديث ٣ و: ٣٧٠، الحديث ١٤.

(٣) الأنفال ٨: ٣٣.

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾[١]، وهم المعصومون المطهّرون الذين لا يذنبون ولا يعصون، وهم المؤيّدون الموفّقون المسدّدون، بهم يرزق الله عباده، وبهم تعمر بلاده، وبهم ينزل القطر من السماء، وبهم يخرج بركات الأرض، وبهم يمهل أهل المعاصي ولا يعجل عليهم بالعقوبة والعذاب، لا يفارقهم روح القدس ولا يفارقونه، ولا يفارقون القرآن ولا يفارقهم صلوات الله عليهم أجمعين»[٢].

التاسعة: ما ورد عن الناحية المقدّسة في الزيارة الرجبيّة المعروفة، حيث جاء فيها: «**أَنَا سائِلُكُمْ وَآمِلُكُمْ فيما إِلَيْكُمُ التَّفْويضُ، وَعَلَيْكُمُ التَّعْويضُ؛ فَبِكُمْ يُجْبَرُ الْمَهيضُ، وَيُشْفَى الْمَريضُ، وَعِنْدَكُم ما تَزْدادُ الْأَرْحامُ وَما تَغيضُ**»[٣].

وقفة عند مضامين الطائفة الأُولى:

والظاهر من مجموع هذه الروايات: أنّ السادة المعصومين عليهم السلام لهم نحو دخالةٍ في وصول الفيض الإلٰهي إلى المستفيض، إذ أنّها جميعاً قد استخدمت حرف (الباء)، فقالت: بكم كذا، وبكم كذا، وليس يخفى ظهور الحرف المذكور -في مثل المقام- في السببيّة، بحيث يكون ما بعدها سبباً لما قبلها، فلاقصور في هذه الطائفة من الروايات من ناحية دلالتها على أصل الوساطة في الفيض، ولكنّها غير ظاهرة في بيان حقيقتها، وأنّها هل هي على نحو فاعل ما به الوجود، أم على نحو شرط القابل، أم على نحو العلّة الغائيّة؟ وإن كانت دلالتها على الأخير أبعد من دلالتها على الأوّلين، إذ أنّ الحرف المناسب لإفادة الغاية هو (اللام) لا (الباء)،

---

(١) النساء ٤: ٥٩.

(٢) علل الشرائع: ١: ١٢٣ و ١٢٤.

(٣) مصباح المتهجّد: ٨٢١. المزار الكبير: ٢٠٣ - ٢٠٥. مصباح الزائر: ٤٩٣. إقبال الأعمال: ٣: ١٨٣. بحار الأنوار: ٩٩: ١٩٥.

فكان ينبغي لأجل إيصال هذا المعنى أن تستخدم الروايات الشريفة ما يفيد الغائيّة، فتقول: لكم ينزل الله الغيث، ولكم تنبت الأرض أشجارها، وهكذا، ولكن عدولها عن استخدام هذا الحرف إلى استخدام حرف الباء يجعل هذا المعنى أبعد عن مفادها من المعنيين الأوّلين.

فيدور المقصود منها بين المعنيين الأوّلين، والظاهر أنّ المعنى الأوّل أكثر ظهوراً من المعنى الثاني، بضميمة ما يذكره البلاغيّون من ظهور إسناد الفعل إلى فاعل معيّن في كونه مباشراً له، وليس مجرّد سببٍ من أسبابه، فيقتضي ذلك أن تكون الوساطة في الفيض على نحو فاعل ما به الوجود، كما هو مختار المحقّق الأصفهاني (أعلى الله مقامه الشريف)[1].

الطائفة الثانية: ما دلّت على أنّ الخلق صنائعهم عليهم السلام.

وهذه الطائفة عبارة عن خمس روايات:

---

(١) ومن الغريب جدّاً ما يعلّقه بعض المعاصرين على هذه الروايات حيث يقول: «بأنّ هذه الروايات.. على وزان قوله: ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ ـ الأنفال ٨: ٣٣ ـ، فإنّ الله رفع العذاب عن أُمّة محمّد صلى الله عليه وآله بسبب كونه فيهم وموجوداً معهم، وهذا لا يدلّ إلّا على مدى الرحمة الإلـٰهيّة التي اختصّ بها هذه الأُمّة، ولا يثبت شيئاً زائداً للمعصوم إلّا كونه سبباً لهذا الفيض الإلـٰهي العميم، لا بأنّه واسطة في الفيض». نظرة إسلاميّة حول الولاية التكوينيّة: ٧٦.

ووجه الغرابة: أنّه قد جمع بين الالتزام بسببيّة النبيّ صلى الله عليه وآله للفيض ـ بمقتضى الآية القرآنيّة ـ وإنكار الوساطة في الفيض في الآن نفسه، مع أنّه من الواضحات جدّاً أنّ انتفاء السبب يقتضي انتفاء المسبّب قهراً، وهذا يقتضي وساطة السبب للمسبّب جزماً. اللّهمّ إلّا أن يكون مقصود هذا المعاصر أنّ السببيّة لا تثبت الوساطة في الفيض على نحو فاعليّة ما به الوجود فقط، ولكنّ المشكلة أنّ إطلاق النفي في كلامه يأبى عن هذا التوجيه، لظهوره في نفي مبدأ الوساطة في الفيض نفياً مطلقاً، وعلى ضوء جميع المسالك في تحليل حقيقتها.

الرواية الأُولى: ما أوردها الشريف الرضي ﵀ في كتابه الشريف نهج البلاغة عن أمير المؤمنين ﵇، وهي قوله: «فإنّا صنائع ربّنا، والناس بعد صنائع لنا»(١).

الثانية: ما نقلها السيّد المرعشي (أعلى الله درجته) عن أحمد بن حنبل والديلمي، عن رسول الله الأعظم ﷺ، قال: «كنت وعليّ نوراً بين يدي الرحمن، قبل أن يخلق عرشه بأربع عشر ألف عام، فلم يزل يتمحّض في النور حتّى إذا وصلنا إلى حضرة العظمة في ثمانين ألف سنة، ثمّ خلق الله الخلائق من نورنا، فنحن صنائع الله، والخلق كلّهم صنائع لنا»(٢).

الثالثة: رواية المعالم: عن النبيّ الأعظم ﷺ: «قبل آدم بأربعين ألف عام، فلم نزل نتمحّض في النور، حتّى إذا وصلت إلى حضرة العظمة في ثمانين ألف سنة، ثمّ خلق الله الخلائق من نورنا، فنحن صنائع الله، والخلق كلّهم صنائع لنا»(٣).

الرابعة: ما رواه الشيخ البرسي (طاب ثراه) عن النبيّ الأعظم ﷺ: «أوّل ما خلق الله نوري، ثمّ فتق منه نور عليّ، فلم نزل نتردّد في النور حتّى وصلنا حجاب العظمة في ثمانين ألف سنة، ثمّ خلق الخلائق من نورنا، فنحن صنائع الله، والخلق من بعد صنائع لنا، أي: مصنوعين لأجلنا»(٤).

الخامسة: ما رواها شيخ الطائفة الطوسي (أعلى الله مقامه) بسنده عن إمام العصر والزمان ﷻ: «ونحن صنائع ربّنا، والخلق بعد صنائعنا»(٥).

---

(١) نهج البلاغة: ٣: ٣٢. الاحتجاج: ١: ٢٦٠.

(٢) شرح إحقاق الحقّ: ٥: ٢٤٦.

(٣) اللّمعة البيضاء: ٦٤. الخصائص الفاطميّة: ٢: ٦٠٩، وممّا يجدر ذكره أنّ الرواية لم تنقل مسندة عن النبيّ ﷺ، ولكنّ سياقها ظاهرٌ في روايتها عنه.

(٤) مشارق أنوار اليقين: ٥٧.

(٥) الغيبة: ٢٨٥.

وقفةٌ عند مضامين الطائفة الثانية:

وابتداءً لا بدّ من الالتفات إلى أنّ جميع الروايات الخمس لا سندَ لها، ما خلا الرواية الرابعة، على أنّ سندها غير نقي عن الإشكال، لوقوع عدّةٍ من المجاهيل فيه، كما أنّ الأولى وإن كانت من نصوص كتاب نهج البلاغة، إلّا أنّنا ـ وفاقاً لما عليه التحقيق عند أعلام المتأخّرين ـ لا نلتزم بصحّة كلّ مرويّاته.

وأمّا دلالتها: فلا يخفى أنّ لها ثلاثة ألسنة:

اللّسان الأوّل: «والناس بعد صنائع لنا» ـ كما هو نصّ نهج البلاغة ـ ولا ظهور لهذا النصّ في الوساطة في الفيض، بل هو محتملٌ لأحد ثلاثة احتمالات:

الاحتمال الأوّل: ما أفاده المولى الشيخ محمّد صالح المازندراني (أعلى الله درجته)، ومحصّله: أنّ المراد بالصنع هو صنع التربية لا صنع الخلق والإيجاد، حيث قال: «ومراده عليه السلام: أنّ مَن طلب العلم والحكمة وأسرار الشريعة فليرجع إلينا وليسأله عنّا، فإنّا موارده، والناس بتعليمنا يعلمون، وبهدايتنا يهتدون»[1].

وتبعه في ذلك المحقّق الشيخ أبو الحسن الشعراني (أعلى الله مقامه) حيث علّق في الهامش بقوله: «وأمّا قوله: صنائع ربّنا فالصنيع ليس بمعنى المخلوق، بل الخاصّ بالتربية والعناية، وصنيعك من ربّيته، وعلّمته، وأحسنت إليه، وعنيت بمصالحه من خواصّك ومواليك وأولادك وغيرهم».

الاحتمال الثاني: ما أفاده المرجع الديني الكبير، الشيخ التبريزي (أعلى الله درجته)، ومحصّله: أنّ المصنوع بمعنى الخادم المطيع، وقد تحدّث عنه بقوله: «أي: نحن مطيعون لما أمر الله سبحانه، حيث أنّ الصانع لشخص ـ أي: الخادم له ـ يطيعه، والناس يجب عليهم إطاعتنا، حيث أنّ للأئمّة عليهم السلام الولاية على الناس

(١) شرح أُصول الكافي: ٢: ٢١٠.

فيما يأمرون وينهون عنه»[١].

الاحتمال الثالث: ما أفاده الحجّة الشيخ المظفرّ (طيّب الله ثراه) من حمل كلام أمير المؤمنين عليه السلام على التعليل الغائي، وقد أوضح هذا بقوله: «وتحليله أن يقال: إنّ الله تعالى شأنه لمّا أحبّ أن يُعرف خلق الخلق ليُعرف، ولمّا أحسّ البشر أنّ لهم خالقاً خلقهم، ومصوّراً أوجدهم، أرادوا أن يعرفوه، وكيف بعد أن أوصلهم الحسّ إلى وجود الخالق لهم لا تندفع نفوسهم إلى عرفانه، والمعرفة أساس الاتّصال بين الخالق والمخلوق، فكان ظهوره جلّ وعزّ أكشف للسرّ وأجلى للغشاء، ولمّا استحال ظهوره تعالى بنفسه لزم أن يظهر لعباده بصفاته، ولقصور العقول عن الإحاطة بعالي تلك الصفات، ولتقريب الأمر إليهم عن كثب، خلقَ لهم بشراً منهم يمثّل لهم تلك الصفات السامية لذاته تعالى بما اتّصفوا به من جميل الخصال.

وهل -يا تُرى- خلق خلقاً أفضل في الصفات، وأجمل في الخصال من نبيّنا الأكرم وأوصيائه الأُمناء؟! فكانوا أحقّ البشر في أن يمثّلوا صفاته القدسيّة، ولولا هؤلاء لما حصل الغرض من خلق الخلق، لعدم معرفتهم به تلك المعرفة المطلوبة، بدون أن يكونوا ممثّلين لصفاته، فلذا كان خلق الخلق لأجل أُولئك الذين مثّلوه، ليحصل بذلك عرفانه، فكان الناس الصنائع لأجلهم»[٢].

والذي يظهر أنّ الاحتمال الأوّل هو الأقرب، وذلك لقرينتين:

القرينة الأُولى: سياق النصّ؛ إذ أنّ الفقرة المذكورة واردة في جواب أمير المؤمنين عليه السلام لمعاوية، حين بعث له خطاباً يدّعي فيه تقديم غير أمير المؤمنين عليه السلام

---

(١) صراط النجاة: ٢: ٦٢١.

(٢) علم الإمام: ٣٠.

عليه ، وأنّ فلاناً وفلاناً أفضل الناس في الإسلام ، فردّ عليه أمير المؤمنين عليه السلام بقوله في جملة ما قال:

«وَلَوْلَا ما نَهَى اللهُ عَنْهُ مِنْ تَزْكِيَةِ الْمَرْءِ نَفْسَهُ ، لَذَكَرَ ذاكِرٌ فَضائِلَ جَمَّةً ، تَعْرِفُها قُلُوبُ الْمُؤْمِنِينَ ، وَلَا تَمُجُّها آذانُ السّامِعِينَ. فَدَعْ عَنْكَ مَنْ مالَتْ بِهِ الرَّمِيَّةُ ، فَإِنّا صَنائِعُ رَبِّنا ، وَالنّاسُ بَعْدُ صَنائِعُ لَنا»[١].

ومفاد كلامه عليه السلام : أنّه لا وجه لإعمال المقارنة بيني وبين غيري ممّن تقدّم عليَّ ، بعد أن كانت لي من الفضائل ما لا يمكن لغيري مجاراتي في واحدةٍ منها ، ولكن تمنعني من سردها وبيانها كراهة تزكية المرء لنفسه ، وهذا ما يفرض عليك الابتعاد عمّن مالت به الرميّة ـ وهو مثل يُضرب لمَن اعوجّ غرضه فمال عن الاستقامة لطلبه ـ ولزوم اتّباعي والأخذ بهداي ، إذ أنّي وآلي الكرام قد اختارنا الله واصطفانا وعلّمنا وربّانا ، فنحن صنائع الله تعالى[٢] ، ولأنّنا صنائعه فنحن الذين نربّي الناس ونعلّمهم ونهديهم ، كما ربّانا الله تعالى وعلّمنا ، فهم صنائعنا.

القرينة الثانية : مفردة «الناس» الواردة في النصّ ، فإنّها قرينة اُخرى على أنّ المراد بالصنعة صنعة التربية ؛ إذ لو كان المراد بها صنعة الخلقة والإيجاد ، وكون المعصومين عليهم السلام واسطة الفيض الإلـهي ، لم يكن وجه لتخصيص «الناس» بالذكر ، بل كان ينبغي إبدالها بمفردة «الخلق» لإفادة صنعة الإيجاد.

اللّسان الثاني : «والخلق كلّهم صنائع لنا» ـ وهذا هو لسان الروايات الثانية والثالثة والرابعة ـ واختلافه عن اللّسان السابق بتجرّده عن القرينتين المتقدّمتين ،

---

(١) نهج البلاغة : ٣ : ٣٢.

(٢) وهذا نظير قوله تبارك وتعالى مخاطباً نبيّه موسى عليه السلام : ﴿ وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي ﴾ طه ٢٠ : ٤١.

وعلى هذا فهو يحتمل احتمالين:

الاحتمال الأوّل: أن تكون اللام في قوله عليه السلام: «لنا» للغاية، فيكون معنى النصّ أنّ محمّداً وآله عليهم السلام هم الغاية لصنع المصنوعات، وهذا نظير ما جاء في الحديث القدسي خطاباً للنبيّ الأعظم صلى الله عليه وآله: «خلقتُ الأشياء لأجلك، وخلقتُك لأجلي»(١).

الاحتمال الثاني: أن تكون اللام في قوله عليه السلام: «لنا» للتعليل، وهي: ما تفيد السببيّة، سواء سببيّة ما قبلها لما بعدها أم العكس، فيكون معنى النصّ أنّ محمّداً وآله المعصومين عليهم السلام أحد أسباب صنع الخلق، وبما أنّ سببيّتهم ليست على نحو فاعل ما منه الوجود، فتكون إمّا بمعنى فاعل ما به الوجود، وهو المعنى الأوّل للوساطة في الفيض، وإمّا بمعنى شرط القابل، وهو المعنى الثالث للوساطة في الفيض، كما تقدّم إيضاحه.

اللّسان الثالث: «والخلق بعد صنائعنا» ـ وهذا هو لسان الرواية الخامسة ـ واختلافه عن اللّسان الأوّل من جهة تعبيره بمفردة «الخلق» دون مفردة «الناس»، واختلافه عن اللّسانين السابقين من جهة تجرّدهِ عن حرف «اللام»، وعلى هذا فهو يحتمل احتمالاً واحداً فقط، وهو الوساطة في الفيض، بمعنى فاعل ما بهِ الوجود؛ إذ أنّ الحمل على العلّة الفاعليّة ـ بمعنى فاعل ما منه الوجود ـ ممتنعٌ إثباتاً، وتؤكّد هذا الحمل قرينة المقابلة بين شقّي الرواية، حيث قالت: «ونحن صنائع ربّنا، والخلق بعد صنائعنا»؛ إذ من المقطوع به أنّ العلاقة في صدر الرواية بين الصنائع والربّ من قبيل علاقة المفعول بالفاعل، فكذا الظاهر من ذيلها، والأوّل فاعل ما منه الوجود، والثاني فاعل ما به الوجود.

---

(١) رياض السالكين: ١: ٣٦٣.

الطائفة الثالثة: ما دلّت على أنّ الخلق مخلوقون لأجلهم عليهم السلام.

وهي رواياتٌ مستفيضة، بل متواترة ولو تواتراً إجماليّاً، ونظراً لذلك فقد استغنينا عن النظر في أسانيدها، وتتبّع أحوال رواتها.

فمنها: ما جاء في الحديث القدسي خطاباً للنبيّ الأعظم صلى الله عليه وآله: «يا عبدي أنت المراد والمريد، وأنت خيرتي من خلقي، وعزّتي وجلالي، لولاك ما خلقت الأفلاك. مَن أحبّك أحببته ومَن أبغضك أبغضته»(١).

وفي الحديث القدسي ـ المعروف بحديث المعراج ـ: «فلولاكم ما خلقت الدنيا والآخرة، ولا الجنّة ولا النار»(٢).

وفي الحديث القدسي خطاباً للملائكة الكرام: «هذا نور من نوري، أصله نبوّة، وفرعه إمامة، أمّا النبوّة فلمحمّد عبدي ورسولي، وأمّا الإمامة فلعليّ حجّتي ووليّي، ولولاهما ما خلقت خلقي»(٣).

وعن رسول الله الأعظم صلى الله عليه وآله: «يا عليّ، لولا نحن ما خلق الله آدم ولا حوّاء، ولا الجنّة ولا النار، ولا السماء ولا الأرض، فكيف لا تكون أفضل من الملائكة»(٤).

وعنه صلى الله عليه وآله: «ولولانا لم يخلق الله الجنّة والنار، ولا الأنبياء، ولا الملائكة»(٥).

وعن جابر الجعفي، عن الإمام الباقر عليه السلام، قال: «يا جابر، إنّا من الله بمكان ومنزلة رفيعة، فلولا نحن ما خلق الله تعالى سماءاً ولا أرضاً، ولا جنّة ولا ناراً،

---

(١) بحار الأنوار: ١٥: ٢٨.
(٢) بحار الأنوار: ٣٦: ٣٠٢.
(٣) علل الشرائع: ١: ١٧٤.
(٤) علل الشرائع: ١: ٥.
(٥) بحار الأنوار: ٣٦: ٣٣٧.

ولا شمساً ولا قمراً ، ولا جنّيّاً ولا إنسيّاً »[١].

وأمثال هذه الروايات ـ كما ذكرنا ـ كثير جدّاً.

وهذه الطائفة من الروايات تحتمل معنيين:

المعنى الأوّل: بيان الغاية من الخلق ، وأنّ الله تعالى قد أوجدَ جميع الموجودات في عالم الملك والملكوت لأجل محمّد وآل محمّد عليهم السلام .

المعنى الثاني: بيان شرط القابل ، بمعنى أنّه لولا وجود محمّد وآل محمّد لم يوجد الله تعالى شيئاً من الموجودات ، لنقص في قابليّتها لا يُتمّم إلّا بوجودهم عليهم السلام .

ويمكن تقريب ذلك بأن يقال: إنّ «لولا» في مثل المقام حرفٌ يتضمّن معنى الشرط ، ويفيد امتناع وجود الجواب لوجود الشرط[٢]، كما في قوله (تبارك وتعالى): ﴿ **فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ * لَلَبِثَ فِي بَطْنِهِ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ** ﴾[٣]، حيث يستفاد منه امتناع اللّبث في بطن الحوت ـ وهو الجواب ـ لوجود التسبيح ، وهو الشرط.

وعليه: فعندما يقول النصّ ـ مثلاً ـ: يا أحمد ، لولاك لما خلقتُ الأفلاك ، يُستفاد منه أنّ امتناع عدم خلق الأفلاك ـ والمساوق لوجوب وجودها بالغير ـ إنّما هو لتحقّق الشرط ، وهو وجود محمّد وآل محمّد عليهم السلام ، ولولا وجودهم لم يمتنع

---

(١) نوادر المعجزات: ٢٦٧.

(٢) المراد من الشرط معناه الأدبي ، وهو: «ما لا يمكن تحقّق غيره إلّا بعد تحقّقه» ، والشرط الأدبي أعمُّ من الشرط الفلسفي ، لأنّه يشمله ويشمل كلّ أجزاء العلّة ، كالعلّة الغائيّة.

(٣) الصافّات ٣٧: ١٤٣ و ١٤٤.

عدم الوجود الكوني، وشرطيّتهم عليهم السلام يمكن تصوّرها على نحوين:

النحو الأوّل: أن تكون من قبيل الشرط المتمّم لقابليّة القابل، لا من قبيل الشرط المصحّح لفاعليّة الفاعل، لكون الفاعل (تعالى شأنه) كمالاً مطلقاً لا نقصَ يشوبه.

النحو الثاني: أن تكون من قبيل العلّة الغائيّة، وهي: «الدخيلة في ترجيح إعمال القدرة لجانب الإيجاد أو الإمساك»، فإنّ هذه العلّة أيضاً ممّا يمتنع تحقّق المعلول ما لم تتحقّق.

ولعلّ الاحتمال الثاني أرجح الاحتمالين، إذ يوجد هنالك أُسلوبان ينبغي التمييز بينهما:

الأُسلوب الأوّل: أن يرتبط الشرط الأدبي بالفعل، كأن يقال: «لولا اقترابُ الجسم من النار لما أحرقته».

الأُسلوب الثاني: أن يرتبط الشرط الأدبي بنتيجة الفعل، كأن يقال: «لولا الجفاف لما احترق الخشب».

ولا شكّ أنّ الأُسلوب الأقرب للتعبير عن شرط القابل هو الأُسلوب الثاني، دون الأُسلوب الأوّل، وبما أنّ روايات هذه الطائفة ـ كما يظهر لمَن دقّق فيها ـ قد ربطت الشرط بنفس الفعل، لا بنتيجته، كما في «لولاك لما خلقتُ الأفلاك»، فهذا ممّا يباعدها عن الحمل على شرط القابل، ويعيّن حملها على التعليل الغائي.

نتيجة البحث حول الروايات:

والذي انتهينا إليه من جميع ما ذكرناه: أنّ المعتبر من الروايات المذكورة ـ على مختلف طوائفها ـ لا يستفاد منه تفسير الوساطة في الفيض إلّا على نحو فاعل ما به الوجود، أو على نحو العلّة الغائيّة، والظاهر أنّه لا مانع من الالتزام بوساطتهم عليهم السلام

للفيض بكلا المعنيين، فهم العلّة الغائيّة لفعل (فاعل ما منه الوجود)، وهم أيضاً مجرى الفيض و (فاعل ما به الوجود) (١).

وأمّا كونهم شرط قابليّة القابل فهو وإن أمكن ثبوتاً، إلّا أنّ الأدلّة قاصرة عنه إثباتاً (٢).

---

(١) ولعلّ هذا الذي ذكرناه هو ما انتهى إليه المحقّق الخوئي ﷺ، حيث قال: «وبهم الوجود، وهم السبب في الخلق؛ إذ لولاهم لما خُلِقَ الناس كلّهم، وإنّما خُلِقوا لأجلهم، وبهم وجودهم، وهم الواسطة في الإفاضة». مصباح الفقاهة: ٥: ٣٣.

(٢) ومن جميع ما ذكرناه يظهر وهن ما طرحه بعض المعاصرين في كتابه (نظرة إسلاميّة حول الولاية التكوينيّة) لنفي فكرة الوساطة في الفيض، حيث قال: «وأمّا الحديث عن كون الأنبياء والأولياء وسطاء في الفيض، فهو حديثٌ مخالفٌ لظواهر آيات القرآن، لأنّها تتحدّث عن إفاضة الله النعمة على عباده، وعن الرزق الذي ينزله عليهم، وعن العافية التي يسبغها عليهم، وعن الهداية التي يلقيها في عقولهم، والتي ظاهرها أن لا توسّط لأحد فيها بينه وبين عباده، بل يتحقّق الفيض الإلـهي في كلّ الأُمور بالوسائل الطبيعيّة التي أودعها في الحياة بشكل مباشر، فلا دخل لأحد من عباده مهما كانوا قريبين منه في عمليّة الإفاضة.

وإليك بعض الآيات القرآنيّة التي تؤكّد الفكرة، قال تعالى: ﴿ قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ الْعَالِينَ ﴾ [ص ٣٨: ٧٥]، فهذه الآية واضحة الدلالة على أنّ الله تعالى قد خلق الخلق بيديه، وهو كناية عن مباشرته للخلق دون وسائط من غيره، لأنّ من المعلوم تنزّهه تعالى عن كلّ عوارض الجسميّة.

وهكذا، فإنّ ظاهر غير واحدة من الآيات القرآنيّة، أنّه تعالى هو الذي يباشر الخلق والرزق وإنزال الغيث، وغير ذلك من الظواهر التكوينيّة، وتجاوز هذا الظاهر يحتاج إلى دليل وهو مفقود.

وقال تعالى في آية أُخرى: ﴿ قُلْ مَن رَّبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللهُ قُلْ أَفَاتَّخَذْتُم مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ لَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ نَفْعاً وَلَا ضَرّاً قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللهُ »

المحور الرابع: علاقة الوساطة في الفيض بالولاية التكوينيّة.

مرّ علينا من خلال ما سبق: أنّ بعض الأعلام قد تبنّى تفسير (الولاية التكوينيّة) بالوساطة في الفيض، وهنا نريد أن نفهم وجه العلاقة بين الولاية التكوينيّة

﴿ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ﴾ [الرعد ١٣: ١٦].

وقال سبحانه أيضاً: ﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ ﴾ [الأعراف ٧: ١٢].

وفي آية أخرى: ﴿ إِنَّ اللهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَداً وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ [لقمان ٣١: ٣٤].

ونقرأ أيضاً قوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ اللهُ الَّذِي خَلَقَ السَّماوَاتِ والْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثاً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الأعراف ٧: ٥٤]، إلى غير ذلك من الآيات التي تؤكّد الفيض المباشر بما ينفي الوسائط إلّا الوسائطَ التكوينيّة.

وفي ضوء ذلك، فإنّنا نرفض محاولات تأويل القرآن الكريم أو إخضاعه في ظواهره البيّنة الواضحة، لبعض التعقيدات الفلسفيّة التي أثارها البعض في تفكيرهم الفلسفي التجريدي»، انتهى.

ولا أظنّ القارئ ـ بعد الإلمام بما عرضناه ـ بحاجة إلى تعليقي على هذا الكلام، إذ أنّ كلّ الآيات الكريمة التي حاول الاستناد إليها لنفي فكرة الوساطة في الفيض تتحدّث عن فعل فاعل ما منه الوجود، وليست تتحدّث عن فعل فاعل ما به الوجود، وإذا كانت بصدد الحديث عن الأوّل، فمن الواضح أنّه منحصر بالله تعالى، كما قد أوضحناه.

ثمّ إنّه لا يخفى على كلّ عارف بأساليب اللّغة العربيّة والقرآن الكريم أنّ تعدّد الإسناد ليس عزيزاً فيها، وقضيّة الإماتة في القرآن الكريم تكفي مثالاً لذلك، حيث أسندت الإماتة تارة لله تعالى وتارة لملائكة الموت، ممّا يعني أنّ إسناد الفيض إلى الله تعالى لكونه فاعل ما منه الوجود، لا يتنافى مع إسناده لواسطة الفيض لكونه فاعل ما به الوجود.

والوساطة في الفيض، بحيث يصحّ تفسير الأُولى بالثانية، والذي نحتمله وجهاً للعلاقة: أنّ كون المعصومين عليهم السلام واسطة للفيض، يعني أن لا فيضَ يصل إلى المستفيض إلّا بواسطتهم، وإذا كانت وساطة الفيض بمعنى أنّهم عليهم السلام مجاري الفيض وفاعل ما به الوجود، كما أثبتته الأدلّة، فهذا يقتضي بالضرورة ولايتهم التكوينيّة على المستفيض، لأنّهم في رتبة الفاعل.

وإلى ذلك أشار شيخ المحقّقين الأصفهاني (طيّب الله مثواه) حيث قال: «وممّا ذكرنا يظهر أنّ كيفيّة ولاية النبيّ صلى الله عليه وآله والأئمّة (صلوات الله عليهم)، وسلطنتهم المعنويّة على جميع الموجودات من هذا القبيل، نظراً إلى أنّهم وسائط الفيض ومجاريها، وفي رتبة فاعل ما به الوجود لا ما منه الوجود، وبهذا الاعتبار بهم يتحرّك المتحرّكات وتسكن السواكن»[١].

إلّا أنّ غاية ما يثبته هذا المقدار هو ارتباط الوساطة في الفيض بالولاية التكوينيّة، وكون الثانية ناشئة عن الأُولى، وهذا لا يصحّح تفسير الولاية التكوينيّة بالوساطة في الفيض، كما لا يخفى؛ إذ المنشأ غير الناشئ منه، فلا يصحّ تفسير أحدهما بالآخر.

---

(١) حاشية المكاسب: ١: ٣٩ و ٤٠.

الاحتمال الخامس: الولاية التكوينيّة فعل طبيعي للمعصوم عليه السلام.

بعد أن ثبت لدينا أنّ حقيقة الولاية التكوينيّة ليست هي: الإعجاز ولا الدعاء المستجاب ولا التفويض ولا الوساطة في الفيض، نقول: إنّ الولاية التكوينيّة بحسب الحقيقة والمفهوم، هي: قدرة المعصوم عليه السلام الطبيعيّة على التصرّف في الأمور الكونيّة بتفويض من الله (سبحانه وتعالى) في وقت التحدّي وغيره من الأوقات.

وهذا ما يستفاد من روايات أهل البيت عليهم السلام، وهي في غاية الكثرة، ولكن سوف نكتفي بذكر بعضها تيمّناً:

منها: ما رواه محمّد بن الحسن الصفّار، قال: حدّثني أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم، عن مثنّى الحنّاط، عن أبي بصير[1]، قال: «دخلتُ على أبي عبدالله عليه السلام وأبي جعفر عليه السلام وقلتُ لهما: أنتما ورثة رسول الله صلى الله عليه وآله؟ قال: نعم.

---

(١) الرواية معتبرة سنداً؛ إذ يرويها محمّد بن الحسن الصفّار، وهو الثقة الثبت، عن أحمد بن محمّد، وهو: إمّا (ابن خالد)، أو (ابن عيسى)، بقرينة رواية محمّد بن الحسن الصفّار، وكلاهما ثقتان، عن عليّ بن الحكم، وهو: ثقة جليل القدر، عن مثنّى الحنّاط، و «لا بأس به» كما قال ابن فضّال، بل ثقة لرواية ابن أبي عمير عنه، وعنه قال المحقّق الخوئي قدس سره في المعجم: ١٤: ١٨٥: «المثنّى الحنّاط.. يحتمل انطباقه على ابن راشد، وابن عبدالسلام، وابن الوليد المتقدّمين، ولكن مع ذلك يحكم بوثاقته بهذا العنوان (مثنّى الحنّاط)، وقد ورد في سند كثير من الروايات». عن أبي بصير، وهو: إمّا (ليث بن البختري) أو (يحيى بن القاسم الحذّاء الأسدي)؛ لعدم معروفيّة غيرهما بهذه الكنية، وكلاهما ثقتان، كما نبّه على ذلك المحقّق الخوئي قدس سره في معجم رجال الحديث: ٢١: ٤٧.

قلتُ: فرسول الله وارث الأنبياء؟ عَلِمَ كُلَّ ما علموا؟ قال لي: نعم.

فقلت: أنتم تقدرون على أن تحيوا الموتى، وتبرؤا الأكمه والأبرص؟

قال: نعم، بإذن الله. ثمّ قال لي: ادنُ منّي يا أبا محمّد، فمسَح يدَهُ على عيني ووجهي، وأبصرتُ الشمسَ، والسماءَ، والأرضَ، والبيوتَ، وكُلَّ شيءٍ في الدار. قال: أتحبُّ أن تكونَ هكذا، ولكَ ما للنّاس، وعليكَ ما عليهم يوم القيامة، أو تعود كما كنتَ، ولك الجنّة خالصاً؟

قلتُ: أعودُ كما كنتُ. قال: فمسح على عيني، فعدتُ كما كنتُ.

قال عليٌّ: فحدّثتُ به ابن أبي عمير، قال: أشهدُ أنّ هذا حقّ، كما أنّ النهار حقّ»[١].

ويمكن تأييد هذه الرواية بعدّة نصوص أُخرى:

منها: ما عن سماعة بن مهران، قال: «قال أبو عبدالله عليه السلام: إنّ الدنيا تَمثَّلُ للإمامِ في مِثل فلقةِ الجَوزِ، فما يَعرضُ لشيءٍ منها، وإنّهُ ليتناولها من أطرافها، كما يتناولُ أحدُكُمْ مِن فَوقِ مائدتهِ ما يشاءُ، فلا يعزبُ عنهُ منها شيءٌ»[٢].

ومنها: رواية ابن شهرآشوب، قال: «أصاب النّاس زلزلة على عهد أبي بكر، فَفَزَعَ إلى عليٍّ عليه السلام أصحابُهُ، فقعد عليّ عليه السلام على تلعة، وقال: كأنّكم قد هالكم، وحرّكَ شفتيه، وضرب الأرض بيده، ثمّ قال: ما لَكِ اسكني، فسكنت»[٣].

ومنها: ما عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «يا جابرُ، ما سَتَرْنا عَنْكُمْ أكثر مِمّا أظْهَرْنا

---

(١) بصائر الدرجات: ٦: ٢٨٩، الباب ٣، الحديث ١.

(٢) بحار الأنوار: ٢٥: ٣٦٧، الحديث ١١.

(٣) مناقب آل أبي طالب: ٢: ٣٦٢.

لكم... إنّ الله قَدْ أَقْدَرَنا على ما نُريدُ، فَلو شِئنا أَنْ نَسوقَ الأرضَ بأزِمَّتِها لَسُقْناها»[١].

ومثل هذه الروايات كثيرٌ جدّاً، والمستفاد منها: أنّ الولاية التكوينيّة عند المعصوم عليه السلام عبارة عن: قدرة طبيعيّة أعطاه الله إيّاها للتصرّف في الأمور الكونيّة في وقت التحدّي وغيره، كما أعطاهُ القوةَ والقدرةَ على الأكل والشرب والنوم والمشي وسائر الأمور الطبيعيّة.

ولعلّ ما اخترناه هو ما عناه سيّدنا الأستاذ الروحاني (دامت إفاداته الشريفة) بقوله: «الولاية التكوينيّة ـ أي: ولاء التصرّف التكويني ـ والمراد بها: كون زمام أمر العالم بأيديهم، ولهم السلطنة على جميع الأمور بالتصرّف فيها، كيفما شاؤوا، إعداماً وإيجاداً، وكون عالم الطبيعة منقاداً لهم لا بنحو الاستقلال، بل في طول قدرة الله تعالى وسلطنته واختياره، بمعنى أنّ الله تعالى أقدرهم وملكهم، كما أقدرنا على الأفعال الاختياريّة»[٢].

وعلى ضوء ما ذكرناه على مدى الأبحاث والاحتمالات المتقدّمة، يصحّ لنا تعريف الولاية التكوينيّة ـ مفهوماً وحقيقة ـ بأنّها: **«قدرة المعصوم عليه السلام على التصرّف في الأمور الكونيّة، إيجاداً وإعداماً، على خلاف القوانين الطبيعيّة، بتفويض من الله سبحانه وتعالى، في وقت التحدّي وغيره من الأوقات»**[٣].

---

(١) بحار الأنوار: ٤٦: ٢٤٠.

(٢) منهاج الفقاهة: ٤: ٢٦٨.

(٣) والغريب من بعض المعاصرين أنّه رغم إقراره بأنّ مراد القائلين بالولاية التكوينيّة هو ما ذكرناه، حيث قال: «إنّ الله جعل لهم الولاية على الكون، بمعنى أنّ زمام أمر العالم التكويني بأيديهم، ولهم السلطة التامّة على جميع الكائنات بالتصرّف فيها كيفما شاؤوا إعداماً وإيجاداً، ولهم أن ينقلوا الشمس من المشرق إلى المغرب، وأن يزيلوا الجبال». نظرة إسلاميّة حول الولاية التكوينيّة: ٢١. «

» إلّا أنّه في موضع آخر ـ حيث كان في مقام تبريره لشدّة انتقاده لمسألة الولاية التكوينيّة ـ فسّر الولاية التكوينيّة بأنّها (إدارة شؤون الكون)، فحينما سئل السؤال التالي: «بعد تحدّثكم عن الولاية التكوينيّة، نجد أنّكم تنتقدون هذه النظريّة ربّما بشدّة، ولكنّكم تعتقدون كما يعتقد الآخرون، أنّ الله منحهم قدرات خاصّة في ظروف معيّنة، أرجو إيضاح الأمر؟».

فأجاب: «هذا يختلف عن ذاك، فإنّ المراد من الولاية التكوينيّة هو أنّ الله تعالى جعل لبعض عباده أمر إدارة الكون والتصرّف في شؤونه، وهذا يختلف عن المعجزات التي هي حدث طارئ واستثنائي يجريه الله تعالى على يد الأنبياء لغرض إثبات نبوّتهم». المصدر المتقدّم: ٩٨ و ٩٩.

وقال في موضع آخر: «يراد بمصطلح الولاية التكوينيّة ما مفاده: إنّ الله تعالى قد أعطى الأئمّة ولاية على تدبير شؤون الكون، أو قسم منها، للنبيّ محمّد صلى الله عليه وآله وآله عليهم السلام، وقد ذهب فريق من العلماء إلى القول بها والاعتقاد بصحّتها، فيما ذهب فريق آخر إلى القول ببطلانها، والأقوى عندنا هو القول ببطلانها». المصدر المتقدّم: ٧٧.

ومن الواضح أنّ المسافة شاسعة جدّاً بين تفسير الولاية التكوينيّة ـ الذي نسبه للقائلين بها ـ وتفسيرها الذي برّر به شدّة انتقاده لها، ممّا يثير علامة استفهام ملحّة جدّاً حول وجه الخلط بين التفسيرين.



البحث الثالث

العلّة الفاعليّة للولاية التكوينيّة

بناءً على ما نقّحناه في البحث السابق من كون الولاية التكوينيّة عبارة عن: قدرة المعصوم عليه السلام على التصرّف التكويني، ينبغي البحث حول هذه القدرة للمعصوم، هل هي خاضعة لقانون العلّيّة والسببيّة؟ أم هي خاضعة للقدرة والسلطنة الإلهيّة على الكائنات؟

ولبيان ذلك نحتاج أن نبحث ـ أوّلاً ـ بحثاً كبرويّاً حول المحرّك وراء الظواهر الكونيّة، وهنا عندنا اتّجاهان:

الاتّجاه الأوّل:

ما عليه مشهور الفلاسفة والحكماء، ومفاده: أنّ المحرّك وراء الظواهر الكونيّة هو قانون العلّيّة؛ وذلك لأنّ جميع ما في الكون مبنيٌّ على قانون العلّيّة والسببيّة، وما من ظاهرةٍ إلّا ومن وراءها سببٌ وعلّة في نظام التكوين.

وقرّبوا ذلك بالقانون العقلي، الذي ينصّ على استحالة الترجّح من غير مرجّح، حيث يقولون: إنّ كلّ الكونيّات الموجودة في عالم التكوين موجوداتٌ إمكانيّة، والمقصود من الموجودات الإمكانيّة: الموجودات التي يكون الوجود والعدم بالنسبة لها على حدّ سواء، في قبال وجود الواجب (سبحانه وتعالى) ووجود الممتنع.

فالإنسان ـ مثلاً ـ بما هو إنسان، يكون الوجود والعدم بالنسبة له على حدّ

سواء، وبالتالي فوجوده في الخارج يعني رجحان أحد طرفيه، وهو طرف الوجود في قبال طرف العدم، وهذا الرجحان إمّا أن يكون بمرجّح أو بغير مرجّح، فإن كان بغير مرجّح، فهو مستحيل، بحسب البرهان العقلي؛ لأنّه ترجّح من غير مرجّح، فيتعيّن ـ حينئذٍ ـ وجود المرجّح لتحقّق (الإنسان) في الخارج، كظاهرة كونيّة من بين ملايين الظواهر الكونيّة في الوجود، وليس هناك مرجّح لوجود الظاهرة الكونيّة إلّا علّة وجودها، فيلزم القول: بأنّ الظواهر الكونيّة وليدة العلل والأسباب التي أوجدها الله (سبحانه وتعالى) في الكون وفق نظام الأسباب والمسبّبات.

الاتّجاه الثاني:

ما أثاره بعض المحقّقين المتأخّرين ﴿رحمه الله﴾[1] على سبيل الاحتمال والفرض، ومفاده: أنّ من الممكن تصوّر أنّ الظواهر الكونيّة ليست خاضعه لقانون العلّيّة، وإنّما هي خاضعة للإرادة الإلهيّة.

وتقريب ذلك: أنّ من جملة الظواهر الكونيّة: (النار محرقة)، وهي تعني على ضوء الاتّجاه الأوّل: أنّ الإحراق من ذاتيّات النّار، بمعنى: أنّ الله تعالى خلق النّار، وجعلها علّة للإحراق، وعليه: فالإحراق ظاهرة كونيّة، وعلّتها هي: النّار.

ولكنّ هذه الظاهرة على ضوء الاتّجاه الثاني تعني: أنّ الإحراق ليس وليد قانون العلّيّة، بمعنى: أنّ الله تعالى قد جعل النّار علّة للإحراق، بل إنّ الباري (سبحانه وتعالى) اقتضت حكمته وسلطته أنّه كلّما وُجدت النّار وتحقّقت الملاقاة بينها وبين شيء آخر، فإنّه (تبارك وتعالى) يخلقُ الإحراق مقارناً لوجود النّار، بحيث

---

(١) نُسبَ هذا الرأي إلى السيّد الصدر ﴿رحمه الله﴾ كما في كلمات بعض تلامذته في كتابه (الإمامة وقيادة المجتمع): ١٢٢.

لا يكون الإحراق ـ كظاهرة كونيّة ـ وليداً لمبدأ العلّيّة وقانون السببيّة، بل هو: وليد المشيئة الإلهيّة.

وبعد بيان هذين الاتّجاهين لتفسير المحرّك وراء الظاهرة الكونيّة، يتسنّى لنا أن نقول: إنّ المشهور عند علمائنا (رضي الله عنهم): أنّ الظواهر الكونيّة خاضعة لقانون العلّيّة، وأنّ الله تعالى خلق الكون على نظام الأسباب والمسبّبات، فجعل لكلّ شيء سبباً.

وهذا ما يستفاد من القرآن الكريم وروايات أهل البيت عليهم السلام، فالقرآن الكريم في العديد من آياته دائم التنبيه على وجود وسائط وأسباب في عالم الوجود، كقوله تعالى: ﴿ **اللهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ** ﴾[1]، وقوله تعالى في مقابل ذلك: ﴿ **فَتَبَارَكَ اللهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ** ﴾[2]، ممّا يعني وجود الوسائط بالنسبة إلى ظاهرة (الخلق) كظاهرة كونيّة.

وكذلك قوله سبحانه وتعالى: ﴿ **وَاللهُ هُوَ الْغَنِيُّ** ﴾[3] في مقابل قوله تعالى: ﴿ **أَنْ أَغْنَاهُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ** ﴾[4] للتأكيد على وجود سبب آخر للغنى، كظاهرة كونيّة، وهو الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله.

وأيضاً قوله تبارك وتعالى: ﴿ **إِنَّ اللهَ هُوَ الرَّزَّاقُ** ﴾[5] وفي قباله قوله سبحانه وتعالى: ﴿ **خَيْرُ الرَّازِقِينَ** ﴾[6]، ممّا يؤكّد وجود الوسائط في عالم الأرزاق، الذي

---

(١) الرعد ١٣: ١٦.

(٢) المؤمنون ٢٣: ١٤.

(٣) فاطر ٣٥: ١٥.

(٤) التوبة ٩: ٧٤.

(٥) الذاريات ٥١: ٥٨.

(٦) المائدة ٥: ١١٤.

هو من جملة الظواهر الكونيّة.

وكذلك قوله تعالى: ﴿ **اللهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا** ﴾[١]، وفي قباله قوله تعالى: ﴿ **الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ** ﴾[٢] فيه تنبيه على وجود الوسائط والأسباب، حتّى في ظاهرة (الموت) كظاهرة كونيّة.

ومن خلال مجموع ما عرضناه من الآيات القرآنيّة، ومقابلة بعضها بالبعض الآخر، نستنتج أنّ الله (سبحانه وتعالى) قد خلق نظام التكوين على وفق نظام الوسائط والأسباب.

هذا، مضافاً إلى الآيات القرآنيّة الأُخرى الصريحة في هذا المعنى، كقوله تعالى: ﴿ **فَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْراً** ﴾[٣]، وما شابهها، ممّا هو صريح في وجود الوسائط والأسباب في النظام الكوني.

وإلى جنب ذلك أيضاً جاءت روايات أهل البيت عليهم السلام لتؤكّد على نفس تلك الحقيقة، من قبيل ما اشتهر عن الإمام الصادق عليه السلام: «**أَبَى اللهُ أَنْ يُجْرِيَ الْأَشْيَاءَ إِلَّا بِأَسْبَابٍ، فَجَعَلَ لِكُلِّ شَيْءٍ سَبَباً**»[٤].

وبما ذكرناه اتّضح: أنّ قانون العلّيّة ونظام الوسائط والأسباب من القوانين القارّة والثابتة في عالم الوجود، ويمكن إثباته من خلال آيات القرآن وروايات أهل البيت عليهم السلام، ممّا يؤكّد أنّ السبب المحرّك وراء الظواهر الكونيّة الموجودة في عالم التكوين هو قانون العلّيّة.

وبما أنّ الولاية التكوينيّة ـ التي هي محور البحث ـ من جملة الظواهر الكونيّة،

---

(١) الزُّمر ٣٩: ٤٢.

(٢) النحل ١٦: ٢٨.

(٣) النازعات ٧٩: ٥.

(٤) الكافي: ١: ١٨٣.

فلا بدّ من الالتزام بأنّها خاضعة ككلّ الظواهر الكونيّة لقانون العلّيّة والسببيّة، واستثناء الولاية التكوينيّة من هذا القانون الشامل يحتاج إلى دليل وإثبات على الاستثناء، ولا يوجد ثمّة دليل على ذلك.

وعلى ضوء ما ذكرناه يقع البحث حول تحديد العلّة التي تخضع لها ظاهرة الولاية التكوينيّة.

العلّة وراء الولاية التكوينيّة:

ولدينا أربع نظريات في تحديد العلّة وراء الولاية التكوينيّة:

النظرية الأُولى:

إنّ العلّة وراء الظاهرة الكونيّة هو: الله (سبحانه وتعالى)؛ لأنّه سبحانه وتعالى هو مسبّب الأسباب، وعلّة العلل، فكلّ ما في ساحة الكون من الظواهر الكونيّة، سيّما الظواهر التي تظهر على يد الأنبياء والأولياء ترجع إلى مشيئة الله (سبحانه تعالى) وقدرته، وهذا هو مفاد الآيات القرآنية:

كقوله تعالى: ﴿ يَا نَارُ كُونِي بَرْداً وَسَلَاماً عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ ﴾[1]؛ إذ الظاهر منه: أنّ الظاهرة الكونيّة التي تحقّقت، وهي عدم إحراق النّار، لم تكن مستندة إلى إبراهيم عليه السلام، أو إلى علّة طبيعيّة أُخرى، وإنّما هي مستندة إلى الله (سبحانه وتعالى).

وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَآتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ ﴾[2]؛ إذ الظاهر منه: أنّ الناقة المنبعثة من بين صخور الجبل، والتي كانت ظاهرة كونيّة إعجازيّة، كانت العلّة من ورائها

---

(١) الأنبياء ٢١: ٦٩.

(٢) الإسراء ١٧: ٥٩.

هي الله سبحانه وتعالى.

ويمكن أن يستفاد هذا المعنى أيضاً من قوله تعالى في قصّة النبيّ موسى عليه السلام: ﴿أَلْقِهَا يَا مُوسَىٰ * فَأَلْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾[١]، حيث أصبحت تلك العصا حيّة تسعى بعد أمر الله (سبحانه وتعالى) بإلقائها.

فظاهر مجموع هذه الآيات القرآنية: أنّ العلّة وراء المعاجز والكرامات هي مشيئة الله وإرادته (سبحانه وتعالى).

ويلاحظ على هذه النظريّة:

أنّ الآيات القرآنيّة المذكورة لا دلالة لها على أنّ الفاعل المباشر من وراء المعجزة هو الله سبحانه وتعالى، بل غاية ما تدلّ عليه الآيات أنّ هذه المعاجز راجعة إليه، وبإرادته ومشيئته، نظير قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللهِ﴾[٢]، وكذلك نظير قوله تعالى: ﴿أَنِّي أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْراً بِإِذْنِ اللهِ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِ الْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ اللهِ﴾[٣].

وعليه فهذه الآيات ناظرة إلى لزوم الإذن الإلهي في التصرّفات التكوينيّة التي تكون على نحو الإعجاز، وفي موقع التحدّي، ولا دلالة لها على أنّ الفاعل المباشر للمعجزة هو: الله (سبحانه وتعالى).

هذا مضافاً إلى كون هذه النظريّة خروجاً عن دائرة الاتّجاه الأوّل، الذي يتبنّى قانون العلّيّة في تفسير الظواهر الكونيّة، ودخولاً في الاتّجاه الثاني الرافض لاعتبار كون المحرّك هو: قانون العلّيّة، ونظام الأسباب والمسبّبات.

---

(١) طه ٢٠: ١٩ و ٢٠.

(٢) الرعد ١٣: ٣٨.

(٣) آل عمران ٣: ٤٩.

النظرية الثانية:

وهي النظرية التي يطرحها العلّامة الطباطبائي (أعلى الله مقامه الشريف) في تفسيره الميزان، حيث يقول: «فالأمور جميعاً، سواء كانت عادية أو خارقة للعادة، وسواء كان خارق العادة في جانب الخير والسعادة، كالمعجزة والكرامة، أو في جانب الشرّ، كالسحر والكهانة، كلّ هذه الأمور مستندة في تحقّقها إلى أسباب طبيعيّة»(١).

ويقول في موضع آخر: «إنّ المعجزة كسائر الأمور الخارقة للعادة، لا تفارق الأسباب العادية في الاحتياج إلى سبب طبيعي»(٢).

والمستفاد من مجموع كلامه‌ﷺ: أنّ العلّة وراء الولاية التكوينيّة، أو وراء الإعجاز، هي: من سنخ العلل الماديّة الطبيعيّة.

غاية ما في الأمر: أنّها خفيت علينا، وأطلَعَ اللهُ الأنبياء والأئمّة عليهم السلام عليها، ومن خلال اطّلاعهم على تلك العلل الماديّة الطبيعيّة الخفيّة يُحدثون الظاهرة الكونيّة في عالم التحقّق والوجود.

فمثلاً: قد يقال: إنّ عِلّة وجود الثعبان هي البيضة، ولكن قد تكون هناك علّة مادية أُخرى موجودة في عالم الطبيعة لم يطّلع عليها البشر، وقد أطلع الله تعالى نبيّه موسى عليه السلام عليها، فاستطاع من خلالها أن يوجد الثعبان في عالم التحقّق والطبيعة، من غير الاحتياج إلى العلّة الطبيعيّة المعروفة.

ويستدلّ السيّد الطباطبائي صاحب الميزان قدس سره على إثبات نظريّته بدليل يتركّب من مقدّمتين:

---

(١) تفسير الميزان: ١: ٨١.

(٢) المصدر المتقدّم: ٨٢.

المقدّمة الأُولى:

إنّ الله أبى أن يجري الأُمور إلّا بأسبابها، وهذا قانون عامّ كلّي في النظام الكوني، فعلى ضوئه لا بدّ أن نلتزم بأنّ هناك عللاً وأسباباً وراء الظاهرة الكونيّة الخارقة للعادة، قد أطلع اللهُ المعصوم عليه السلام عليها، وخفيت على بقيّة المخلوقات؛ وذلك لأنّ الظاهرة الكونيّة الخارقة للعادة كغيرها من الظواهر لا بدّ أن تخضع للنظام الكوني العامّ.

المقدّمة الثانية:

لزوم المسانخة بين العلّة والمعلول، وبما أنّ الأُمور الخارقة للعادة ـ كالأُمور الناتجة عن الولاية التكوينيّة، أو الإعجاز ـ أُمور طبيعيّة موجودة في عالم الطبيعة، فلا بدّ أن تكون علّتها علّة طبيعيّة؛ للزوم المسانخة بين العلّة والمعلول، فمتى ما كان المعلول طبيعياً فلا بدّ أن تكون علّته طبيعيّة، وبذلك لا بدّ أن نلتزم بوجود علّة طبيعيّة ماديّة للظواهر الكونيّة الخارقة للعادة، ولكنّها خفيت علينا، وأطلع اللهُ المعصوم عليه السلام عليها.

مناقشة السيّد السبزواري للعلّامة الطباطبائي قدس سره:

وناقشه السيّد السبزواري قدس سره بمناقشتين:

المناقشة الأُولى: إنّ هذه القاعدة، إنّما هي مطّردة فيما سوى الله سبحانه وتعالى، فإنّه إذا كان المعلول طبيعياً تحتّم أن تكون علّته طبيعيّة، وأمّا إذا كان الأمر يرجع إلى الله (سبحانه وتعالى) فالمسانخة ليست بلازمة؛ إذ هو قادر (سبحانه) على أن يوجد المعلول الطبيعي، ولو من علّة غير طبيعيّة، وهذا لا مانع منه.

المناقشة الثانية: وهي ترتكز على عدم التسليم بكون الظواهر الكونيّة الخارقة

للعادة من الأمور الطبيعيّة ؛ إذ من الممكن أن تكون تلك الظواهر من عالم آخر ، ولكن قد أوجدها الله في عالم الطبيعة ، فقلبُ العصا ثعباناً ، أو تحويل الجمادات إلى متحرّكات ، ليس من الأمور الطبيعيّة ، وإنّما هي قضايا من عالم آخر ، أوجدها الله في عالم الأرض والطبيعة.

والخلاصة: فإنّه لا دليل على أنّ الظواهر التكوينيّة التي يوجدها المعصوم عليه السلام بشكل خارق للعادة هي من سنخ عالم الطبيعة ، حتّى يلزم القول بلزوم كون علّتها طبيعيّة ، بل يحتمل كونها من عالم آخر ، ولكنّ الله أوجدها في عالم الطبيعة.

وإليك نصّ عبارته قدس سره قال: «إنّ أصل القاعدة موردها العلل الطبيعيّة ، لا الفاعل المختار ، الذي هو محيط بكلّ شيء ، ويفعل ما يشاء ، مع أنّ جعل المعجزة وخارق العادة من عالم الطبيعة ممنوع ، بل هما من عالم آخر يظهران في ظلمات الأرض ، ولم يقم دليل على أنّ كلّ ما يظهر في عالم الطبيعة من العالم الآخر لا بدّ أن يكون من الطبيعة ، بل الدليل على خلافه ، كما سيأتي إن شاء الله تعالى»[1].

والإنصاف: أنّ هذه المناقشة منه قدس سره غير برهانيّة ، فتبقى مجرّد دعوى في قبال دعوى العلّامة قدس سره، ولكنّ المناقشة الأولى التي أفادها تامّة ومتينة ، فإنّ لزوم المسانخة بين العلّة والمعلول ـ كما استفدنا ذلك من بعض أساتذتنا المحقّقين ـ لا يقتضي أكثر من كون العلّة ذات خصوصيّة مؤثّرة في المعلول ، وأمّا ما زاد على ذلك كالاتّحاد في المادّة والتجرّد ، فلا يقتضيه قانون المسانخة ؛ لعدم قيام الدليل عليه.

والخلاصة: فإنّ ما اختاره السيّد صاحب الميزان قدس سره من كون العلّة وراء الظواهر التكوينيّة الخارقة للعادة من سنخ العلل الماديّة الطبيعيّة ، ولكنّها خفيّة قد اطّلع

(١) مواهب الرحمن في تفسير القرآن: ١: ١١٧.

عليها المعصوم عليه السلام ، وأخفاها الله عن غيره ، لم ينهض دليل على إثباته .

النظرية الثالثة :

ومفادها : أنّ العلّة الفاعلة وراء الظاهرة التكوينيّة الخارقة للعادة ، هي : الملائكة ، حيث يستفاد من آيات القرآن الكريم أنّ الملائكة هم العلل وراء الظواهر التكوينيّة .

فمثلاً قوله تعالى : ﴿ **فَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْراً** ﴾ (١) ظاهر في أنّ الله سبحانه وتعالى قد فوّض وأوكل تدبير الأمور إلى الملائكة ، الذين عبّر عنهم بالمدبّرات ، ولكن لا بنحو الاستقلال ، كما تقدّم بيان بطلانه ، وإنّما بنحو الإفاضة .

والاستدلال بهذه الآية الشريفة يتّكئ على ثبوت الإطلاق في لسانها بأن يُقال : إنّ الآية قد أطلقت وظيفة التدبير بالنسبة للملائكة فيما يتعلّق بكلّ أمرٍ وجودي ولم تقيّد ذلك ، ممّا يعني أنّ الملائكة هم العلل وراء تدبير الأمور الوجوديّة ، ومن جملة الأمور الوجوديّة والكونيّة : الظواهر الخارقة للعادة ، فيتحتّم أن تكون العلّة من ورائها هم الملائكة .

وأصرح من الآية المتقدّمة في الدلالة على المطلوب ، الآيات التي تحدّثت عن سيّدتنا مريم عليها السلام ، حيث قال تعالى : ﴿ **وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَاناً شَرْقِيّاً * فَاتَّخَذَتْ مِن دُونِهِمْ حِجَاباً فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَراً سَوِيّاً * قَالَتْ إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمٰنِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيّاً * قَالَ إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَاماً زَكِيّاً** ﴾ (٢) ، فإنّ المستفاد منها أنّ تحقّق عيسى بن مريم عليهما السلام في عالم الوجود

---

(١) النازعات ٧٩ : ٥ .

(٢) مريم ١٩ : ١٦ - ١٩ .

بالشكل الإعجازي، إنّما كان عن طريق الملك، ممّا يؤكّد كونه العلّة وراء هذه الظاهرة الكونيّة.

وهذه النظرية بهذا المقدار لا توجد عليها أيّة ملاحظة، ولكنّ الشأن في إثبات الإطلاق في دليلها الأوّل، وإلغاء خصوصيّة المورد في الدليل الثاني، بحيث يتسنّى إثبات أنّ جميع الظواهر الكونيّة، سيّما الخارقة للعادة، ليست هنالك علّة من ورائها إلّا الملائكة، وهو كماترى.

النظرية الرابعة:

ومفادها: أنّ العلّة الفاعلة وراء الظاهرة الكونيّة الخارقة للعادة هي: نفس روح المعصوم عليه السلام. فالمعصوم عليه السلام في مقام إيجاد الظاهرة الكونيّة لا يحتاج إلى توسيط العلل الماديّة الخفيّة، ولا إلى توسيط الملائكة، بل المعصوم عليه السلام بنفسه قادر على إيجاد الظاهرة الكونيّة من غير واسطة، فيكون هو العلّة بشكل مستقلّ إلّا عن مدد الله سبحانه وتعالى.

وتقريب الدليل على هذه النظرية، بعد أن تبيّن فساد أدلّة النظريات الثلاث، أن يقال: إنّ أصل القدرة عند المعصوم عليه السلام على التصرّف التكويني ممّا لا سبيل لإنكاره؛ لقيام الدليل القطعي على ذلك. غاية الأمر: أنّ قدرة المعصوم عليه السلام قدرة مفاضة عليه من قِبل الله (سبحانه وتعالى) ومن سنخ قدرته تعالى، وبما أنّ قدرة الله على إيجاد الأشياء لا تتوقّف على وجود الأسباب والوسائط، بل يقول للشيء كن فيكون، فكذلك قدرة المعصوم عليه السلام، التي هي من سنخ قدرة الله تعالى شأنه، ممّا يعني أنّ المعصوم عليه السلام قادر على إيجاد الأشياء من غير وسائط وأسباب.

وما ذكرناه لا شبهة فيه بحسب مقام الثبوت، وإنّما الكلام ـ إثباتاً ـ في أنّ المعصوم عليه السلام في مقام إحداث الظاهرة الكونيّة من خلال سلطنته التكوينيّة، هل يستند إلى القدرة المباشرة لديه؟ أم يلجأ إلى إعمال بعض الأسباب، كالملائكة

وبعض العلل الطبيعيّة الخفيّة، والتي تكون بمثابة الوسائط بينه وبين الظاهرة الكونيّة؟

وأعتقد أنّ الجواب في غاية الوضوح لمن تأمّل ولاحظ لسان الأدلّة القرآنيّة والمعصوميّة التي تحدّثت عن الولاية التكوينيّة، سواء على مستوى المفهوم أم على مستوى المصاديق، فإنّ الظاهر من لسان النصوص هو: أنّ المعصوم عليه السلام لا يُعمِل شيئاً لإحداث الظاهرة التكوينيّة سوى قدرته التي وهبه الله (سبحانه وتعالى) إيّاها.

فمثلاً: قوله تعالى: ﴿ **أَنِّي أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْراً بِإِذْنِ اللهِ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِ الْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ اللهِ...** ﴾[1] إذا تأمّلنا في المفردات التي اشتمل عليها: ﴿ **أَخْلُقُ** ﴾، ﴿ **فَأَنفُخُ** ﴾، ﴿ **أُبْرِئُ** ﴾، ﴿ **أُحْيِ** ﴾، ولاحظنا كيفيّة إصرار القرآن الكريم، وفي آية واحدة، على نسبة الفعل إلى نبيّ الله عيسى عليه السلام، سنطمئنّ بأنّ التصرّفات المذكورة قد صدرت عنه بالمباشرة، ومن غير توسّط أسباب ووسائط، ويتأكّد هذا الظهور مع ما ثبت لدينا آنفاً من بطلان أدلّة النظريّات الثلاث.

وكذلك عندما نعطف النظر على الروايات أيضاً، فإنّنا سنخرج بنفس النتيجة، فمثلاً: لو رجعنا إلى معتبرة أبي بصير رحمه الله، قال: «دخلتُ على أبي عبدالله عليه السلام وأبي جعفر عليه السلام وقلتُ لهما: أنتما ورثة رسول الله صلى الله عليه وآله؟ قال: نعم.

قلتُ: فرسول الله وارث الأنبياء؟ عَلِمَ كُلَّ ما علموا؟ قال لي: نعم.

فقلت: أنتم تقدرون على أنّ تحيوا الموتى، وتبرؤا الأكمه والأبرص؟ قال: نعم، بإذن الله. ثمّ قال لي: ادنُ منّي يا أبا محمّد، فمسَح يدَهُ على عيني ووجهي،

---

(١) آل عمران ٣: ٤٩.

وأبصرتُ الشمسَ ، والسماءَ ، والأرضَ ، والبيوتَ ، وكُلَّ شيءٍ في الدار . قال : أتحبُّ أن تكونَ هكذا ، ولكَ ما للنّاس ، وعليكَ ما عليهم يوم القيامة ، أو تعود كما كنتَ ، ولك الجنّة خالصاً ؟

قلتُ : أعودُ كما كنتُ . قال : فمسح على عيني ، فعدتُ كما كنتُ .

قال عليٌّ : فحدّثتُ به ابن أبي عمير ، قال : أشهدُ أنّ هذا حقّ ، كما أنّ النهار حقّ »[١].

وبعد الرجوع إليها ، لو تدبّرنا في فقراتها : « فسمح يدَهُ على عيني ووجهي ، وأبصرتُ الشمسَ » ، وكذلك : « فمسح على عيني ، فعدتُ كما كنتُ » ، فسوف يتحقّق لدينا الاطمئنان بأنّ الإمام عليه السلام قد أحدث تلك الظاهرة الكونيّة بنفسه ، ومن غير وسائط بينه وبينها ، سيّما مع عدم قيام الدليل على توسّط شيء منها ، وليس يصحّ الخروج عن أمثال هذه الظهورات إلّا بما هو أقوى ظهوراً منها من الأدلّة .

وخلاصة الكلام في هذا البحث :

أوّلاً : إنّ ظاهرة الولاية التكوينيّة ، كغيرها من الظواهر الكونيّة ، من جملة مظاهر قانون العلّيّة وصغرياته ، وليست خرقاً له .

ثانياً : إنّ العلّة الفاعلة وراء الظاهرة الكونيّة الخارقة للعادة ، على ضوء قانون العلّيّة والسببيّة ، هي روح المعصوم عليه السلام وقدرته ، من غير حاجة إلى توسّط الأسباب بينه وبين الحدث التكويني .

---

(١) بصائر الدرجات : ٦ : ٢٨٩ ، الباب ٣ ، الحديث ١ .



البحث الرابع

العلاقة الطرديّة بين

العلم و الطاعة و الولاية التكوينية

بعد أن أثبتنا في البحث السابق: أنّ المعصوم عليه السلام بنفسه ويقدرته المستمدّة من القادر تعالى، هو العلّة الفاعليّة للولاية التكوينيّة، يقع البحث حول الشرط الذي تتمّ به فاعليّةُ الفاعل[1].

والمستفاد من الآيات القرآنيّة الكريمة والروايات الشريفة: أنّ فعليّة الولاية التكوينيّة لها شرطان على نحو منع الخلو:

الشرط الأوّل: العلم.

ويعني هذا الشرط أنّ كلّ مَن ملك العلم بشيء يملك السيطرة عليه، فمن ملك العلم بعالم الملك والملكوت كما هو الحال بالنسبة للسادة المعصومين عليهم السلام كانت

---

(١) تنقّح لدينا من خلال البحث السابق: أنّ الفاعل للولاية التكوينيّة، والعلّة المحدثة للحدث التكويني هي: نفس المعصوم عليه السلام، وهنا يقع البحث حول الشرط الذي به تتمّ فاعليّة الفاعل، والذي يعبّر عنه في علم الحكمة: بشرط المقتضي، أو شرط الفاعل.

والذي يقتضيه الدليل: أنّ الشرط الذي تتمّ به فاعليّة الفاعل للولاية التكوينيّة ـ كما سيتّضح ـ هو: العلم، أو الطاعة والقرب، وعليه: فالفاعل للولاية التكوينيّة نظير: النّار بالنسبة للإحراق، والعلم الذي هو شرط المقتضي نظير: اقتراب الجسم القابل للاحتراق ـ كالورقة ـ من النّار التي هي علّة للإحراق، فكما أنّ النّار من غير اقترابها من الجسم، أو اقتراب الجسم منها، لا يمكن أن يتحقّق منها الإحراق، كذلك صاحب الولاية التكوينيّة، فإنّه من غير العلم أو الطاعة المقرّبة لا يمكن أن تتحقّق آثار ولايته.

له السيطرة على كلا العالمين.

ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال ثلاثة أدلّة:

الدليل الأوّل: القرآن الكريم.

بتقريب: أنّ الظاهر من الآيات القرآنية أنّ الولاية التكوينيّة إنّما أُعطيت لبعض الأشخاص دون غيرهم، لوجود العلم عندهم، ويمكن استفادة ذلك من عدّة آيات قرآنيّة، منها:

١ ـ قوله تعالى: ﴿ **قَالَ يَا أَيُّهَا الْمَلَؤُا أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا قَبْلَ أَن يَأْتُونِي مُسْلِمِينَ * قَالَ عِفْرِيتٌ مِّنَ الْجِنِّ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ * قَالَ الَّذِي عِندَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ** ﴾[(١)].

فإنّ هذه الآية الشريفة عندما تحدّثت عن أحد أصحاب الولاية التكوينيّة وهو آصف بن برخيا، وصفته بأنّ لديه علماً من الكتاب، فقالت: ﴿ **الَّذِي عِندَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ** ﴾، وهذا الوصف يشعر بأنّ العلم هو علّة قدرة صاحبه وسيطرته على الكونيّات، طبقاً للقاعدة البلاغية القائلة: إنّ «الإسناد للوصف مشعر بالعلّيّة»[(٢)]؛ إذ على ضوء هذه القاعدة نستفيد أنّ العلم دخيل في القدرة والولاية التكوينيّة.

٢ ـ قوله تعالى: ﴿ **يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ**

---

(١) النمل ٢٧: ٣٨ ـ ٤٠.

(٢) أشار البلاغيّون لهذه القاعدة إشارة عابرة في مبحث: الفصل والوصل من علم المعاني، عند تعرّضهم لبيان أقسام الاستئناف، وبحثهم حول أبلغيّة الاستئناف المبنيّ على صفة ما استؤنف عنه. فلاحظ ما أفاده التفتازاني في كلا شرحيه الشهيرين على تلخيص المفتاح: المطوّل: ٤٥٠، والمختصر: ١٥٣.

السَّماوَاتِ وَالْأَرْضِ فَانفُذُوا لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ﴾[١].

فإنّ الظاهر من هذه الآية أيضاً: أنّ اختراق السماوات والأرضين، والذي هو عبارة عن مظهر من مظاهر الولاية التكوينيّة، لا يتمّ إلّا بسلطان، بناءً على أنّ المراد من السلطان في مثل المقام هو: العلم أو البرهان والحجّة، اللّذان هما أمران علميّان ـ كما احتمل ذلك العلّامة الطباطبائي ﵀[٢] ـ وهذا يعني أنّ العلم دخيل في امتلاك القدرة على التصرّف في الظواهر الكونيّة، إيجاداً وإعداماً.

٣ ـ قوله تعالى: **﴿وَلَوْ أَنَّ قُرآناً سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَىٰ﴾**[٣]، وهو ظاهر في أنّه من خلال القرآن الكريم يمكن تسيير الجبال، وتقطيع الأرض، والتكلّم مع الموتى، وهذه ظواهر كونيّة لا تتحقّق إلّا لمن كان صاحب سلطة تكوينيّة على عالم الوجود.

وقد جاء في الرواية عن الإمام أبي الحسن الكاظم ﵇ تفسيراً لهذه الآية المباركة أنّه قال: «**إنّ الله يقولُ في كِتابِهِ: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرآناً سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَىٰ﴾**»، ثمّ قال: «**وَقَدْ وَرِثْنا نَحْنُ هـٰذَا الْقُرآنَ الَّذِي فِيهِ ما تُسَيَّرُ بِهِ الْجِبالُ، وَتُقَطَّعُ بِهِ الْبُلْدَانُ، وَتُحْيا بِهِ الْمَوْتَىٰ**»[٤].

وظاهر كلام الإمام ﵇: أنّ الأمر الذي يتمّ من خلاله إحياء الموتى، وتسيير الجبال هو أمر علمي مستفاد من القرآن الكريم.

٤ ـ قوله تعالى: **﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ وَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ عُلِّمْنَا مَنطِقَ الطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شَيْءٍ إِنَّ هٰذَا لَهُوَ الْفَضْلُ الْمُبِينُ * وَحُشِرَ لِسُلَيْمَانَ جُنُودُهُ مِنَ الْجِنِّ**

---

(١) الرحمن ٥٥: ٣٣.

(٢) تفسير الميزان: ١٩: ١٠٧.

(٣) الرعد ١٣: ٣١.

(٤) الكافي: ١: ٢٢٦.

﴿وَالْإِنسِ وَالطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾[1].

وكذلك قوله تعالى: ﴿فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلّاً آتَيْنَا حُكْماً وَعِلْماً وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُدَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ وَكُنَّا فَاعِلِينَ﴾[2].

والذي تشعر به الآيتان الكريمتان هو التركيز على وجود ثمّة علاقة وربط بين علم سليمان عليه السلام بمنطق الطير وكون الطير داخلاً تحت هيمنته وسلطته.

والحاصل: من مجموع هذه الآيات القرآنيّة، والتي تتفاوت في قوّة ظهور دلالتها على المطلوب، أنّ شرطَ فاعليّة فاعل الولاية التكوينيّة هو العلم، وهذا يعني وجود علاقة واضحة بين زيادة العلم الإلهي عند الإنسان واتّساع دائرة قدرته وولايته التكوينيّة.

ومن هنا أصبح المعصومون عليهم السلام هم الأجلى الأتمّ للولاية التكوينيّة؛ لأنّ سعة العلم عندهم ليست عند غيرهم، وأصبح غيرهم أضيق حدوداً في دائرة ولايته التكوينيّة؛ إذ بمقدار العلم الـمُفاض تتّسع دائرة الولاية التكوينيّة وتضيق.

الدليل الثاني: النصوص الروائيّة.

فمنها:

١ - ما رواه في بصائر الدرجات، عن محمّد بن عبدالجبّار، عن أبي عبدالله البرقي، عن فضالة بن أيّوب، عن عبدالصمد بن بشير، عن أبي عبدالله الصادق عليه السلام، قال: «كان مع عيسى بن مريم حرفان يعمل بهما، وكان مع موسى عليه السلام أربعة أحرف، وكان مع إبراهيم ستّة أحرف، وكان مع آدم خمسة وعشرون حرفاً،

---

(١) النمل ٢٧: ١٦ و ١٧.

(٢) الأنبياء ٢١: ٧٩.

وكان مع نوح ثمانية، وجمع ذلك كلّه لرسول الله ﷺ»[١].

وتؤيّد هذه الرواية المعتبرة عدّة روايات أُخرى:

٢ ـ ما رواه ثقة الإسلام الكليني: عن الحسين بن محمّد الأشعري، عن معلّى ابن محمّد، عن أحمد بن محمّد بن عبدالله، عن عليّ بن محمّد النوفلي، عن أبي الحسن صاحب العسكر عليه السلام، قال: «سمعته يقول: **اسْمُ اللهِ الْأَعْظَمُ ثَلَاثَةٌ وَسَبْعُونَ حَرْفاً، كانَ عِنْدَ آصَفَ حَرْفٌ، فَتَكَلَّمَ بِهِ، فانْخَرَقَتْ لَهُ الْأَرْضُ فِيما بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَبأ، فَتَنَاوَلَ عَرْشَ بِلْقِيسَ حَتّىٰ صَيَّرَهُ إِلىٰ سُلَيْمَانَ، ثُمَّ انْبَسَطَتِ الْأَرْضُ في أَقَلَّ مِنْ طَرْفَةِ عَيْنٍ، وَعِنْدَنا مِنْهُ اثْنانِ وَسَبْعُونَ حَرْفاً، وَحَرْفٌ عِنْدَ اللهِ مُسْتَأْثِرٌ بِهِ في عِلْمِ الْغَيْبِ**»[٢].

وهي صريحة في أنّ علم آصف بن برخيا بالاسم الأعظم كان موجباً لفعليّة سلطته التكوينيّة على حدود الزمان والمكان.

٣ ـ ما عن أمير المؤمنين عليه السلام، قال: «يا سليمان ويا جندب، قالا: لبّيك يا أمير المؤمنين.

قال عليه السلام: لقد أعطانا الله رُبّنا ما هو أجلّ وأعظم وأعلى وأكبر من هذا كلّه.

قلنا: يا أمير المؤمنين، ما الذي أعطاكم؟ ما هو أعظم وأجلّ من هذا كلّه؟

قال: قد أُعطانا ربّنا عزّ وجلّ عِلْمَنا للاسم الأعظم، الذي لو شئنا خرق السماوات والأرض، والجنّة والنار، ونعرج به إلى السماء، ونهبط به إلى الأرض، ونغرب ونشرق، وننتهي به إلى العرش فنجلس عليه بين يدي الله (عزّ وجلّ)، ويطيعنا

---

(١) بصائر الدرجات: الجزء ٤، الباب ١٢، الحديث ٤. وسند الرواية معتبر؛ إذ يرويها صاحب البصائر وهو الثقة الثبت، عن محمّد بن عبدالجبّار، وهو: الشيباني الثقة، عن أبي عبدالله البرقي، وهو محمّد بن خالد بن عبدالرحمن الثقة، عن فضالة بن أيّوب، وهو الأزدي الثقة، عن عبدالصمد بن بشير، وهو العرامي العبدي، الذي قيل في حقّه: ثقة ثقة.

(٢) الكافي: ١: ٢٨٨، كتاب الحجّة ـ الباب ٣٦، الحديث ٣.

كلّ شيء ، حتّى السماوات والأرض والشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب والبحار والجنّة والنّار.

أعطانا الله ذلك كلّه بالاسم الأعظم ، الذي علّمنا وخصّنا به ، ومع هذا كلّه نأكل ونشرب ، ونمشي في الأسواق ، ونعمل هذه الأشياء بأمر ربّنا ، ونحن عباد الله المكرمون ، الذين لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون »[١].

٤ـ ما جاء عن الإمام الصادق عليه‌السلام ، قال : « إنّ الله عزّ وجلّ جعلَ اسمه الأعظم على ثلاثة وسبعين حرفاً .. وأعطى عيسى منها حرفين ، وكان يحيي بهما الموتى ، ويبرئ بهما الأكمه والأبرص ، وأعطى محمّداً صلى‌الله‌عليه‌وآله اثنين وسبعين حرفاً »[٢].

وهذه الرواية أيضاً كسابقاتها ، صريحة في أنّ العلم هو شرط فعليّة الولاية التكوينيّة ، وكأنّ هذا المعنى ـ لكثرة تركيز الروايات عليه ـ قد أصبح مرتكزاً في أذهان أصحاب المعصومين عليهم‌السلام ، ولذلك عندما دخل أبو بصير على الإمامين الصادقين عليهما‌السلام ـ كما في الرواية المتقدّمة عنه بسند معتبر ـ قال : « قلتُ لهما : أنتما ورثة رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله ؟ قال : نعم.

قلت : فرسول الله وارث الأنبياء ؟ عَلِمَ كُلّ ما علموا ؟ قال لي : نعم.

فقلت : أنتم تقدرون على أنّ تحيوا الموتى ، وتبرؤا الأكمه والأبرص ؟

قال : نعم ، بإذن الله.

ثمّ قال لي : ادنُ منّي يا أبا محمّد ، فمسَح يدَهُ على عيني ووجهي ، وأبصرتُ الشمسَ ، والسماءَ ، والأرضَ ، والبيوتَ ، وكُلّ شيءٍ في الدار »[٣].

إذ الذي يظهر من تفريع أبي بصير سؤاله عن القدرة على سؤاله عن العلم ،

---

(١) بحار الأنوار : ٤ : ٢١١.

(٢) بصائر الدرجات : ٢٨٨.

(٣) بصائر الدرجات : ٢٨٩ ، الباب ٣ ، الحديث ١.

هو: وجود الارتكاز لديه بأنّ العلم الإلـهي متى ما توفّر فقد تحقّق شرط اقتضاء الولاية التكوينيّة.

الدليل الثالث: الوجدان.

وتقريبه: أنّ الواقع الوجداني شاهد على أنّ الولاية التكوينيّة ذات ارتباط وثيق بالعلم والمعرفة المتعلّقة بالمولّى عليه، ولنا أن نبيّن هذا المعنى ـ كما استفدناه من كلمات بعض الأساتيذ ـ بمثالين:

المثال الأوّل: السيطرة على عالم الفضاء؛ إذ قبل التطوّر العلمي لم يكن الإنسان صاحب سيطرة وهيمنة على عالم الفضاء، ولكنّه بعد تطوّر العلم استطاع إخضاع الفضاء لهيمنته وسيطرته في الجملة.

المثال الثاني: السيطرة على عالم الأجنّة، فإنّ العارف بعلم الأجنّة في زماننا المعاصر يستطيع من خلال معرفته أن يسيطر ويتحكّم في صفات الجنين وهو في بطن اُمّه في الجملة.

والخلاصة: فإنّ العلم له نحوٌ من الدخل في تحقّق الولاية التكوينيّة عند صاحبه، وإذا كان العلم البسيط يوجب للإنسان نوعاً من السيطرة والهيمنة على متعلّقه، فكيف بالعلم الموجود عند محمّد وآله عليهم السلام، وهو: العلم الذي لا حدّ له إلّا أنّه لا حدّ له، وبمقداره كانت ولايتهم على الكائنات، فكانت شاملة لجميع العوالم؛ لإحاطتهم العلميّة بجميعها.

الشرط الثاني: الطاعة والقرب.

وتشهد لدخالة هذا الشرط الروايات المستفيضة الدالّة على أنّ طاعة الله تعالى والموجبة للقرب منه، ترتقي بصاحبها إلى درجة القيمومة على الغير، أو القدرة على التدبير والتصرّف في بقيّة الموجودات بعضاً أو كلاًّ، والتي قد يُعبّر عنها في لسان اللّغة العربيّة بالربوبيّة[١]، كما يشير إلى ذلك قول الإمام الصادق عليه السلام: «العبوديّة جوهرة كنهها الربوبيّة»[٢].

ومن تلك الروايات معتبرة أبان بن تغلب، عن أبي جعفر عليه السلام في حديث قدسي عن الله عزّ وجلّ: «ما يتقرّب إليّ عبد من عبادي بشيء أحبُّ إليّ ممّا افترضت عليه، وإنّه ليتقرّب إليّ بنافلة حتّى أُحبّه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ولسانه الذي ينطق به، ويده التي يبطش بها. إن دعاني أُجبته، وإن سألني أعطيته»[٣].

ومنها: ما رواه حمّاد بن بشير، قال: «سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: **قالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله: قالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: مَنْ أهانَ لِي وَلِيّاً فَقَدْ أَرْصَدَ لِمُحارَبَتِي، وَما تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدٌ**

---

(١) وجدير بالذكر أنّ القرآن الكريم قد استخدم نفس اللّفظ للتعبير عن تلك الرتبة، حيث قال على لسان يوسف عليه السلام معبّراً عن حاكم مصر: ﴿إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ﴾ يوسف ١٢: ٢٣.

(٢) مصباح الشريعة: ٧.

(٣) الكافي: ٢: ٣٥٤، وقد رواه الشيخ الكليني (طابت نفسه) عن عدّة من الأصحاب، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن إسماعيل بن مهران، عن أبي سعيد القمّاط، عن أبان بن تغلب، وكلّ مفردات هذا السند لا شائبة تشوب وثاقتها.

بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، وَإِنَّهُ لَيَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنّافِلَةِ حَتّىٰ أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَ لِسانَهُ الَّذِي يَنْطِقُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِها، إِنْ دَعانِي أَجَبْتُهُ، وَإِنْ سَأَلَنِي أَعْطَيْتُهُ»[١].

ومنها: ما عن حنّان بن سدير، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: قال الله: ما تحبّب إليَّ عبدي بشيء أحبُّ إليَّ ممّا افترضته عليه، وإنّه ليتحبّب إليَّ بالنافلة حتّى أُحبّه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ولسانه الذي ينطق به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، إذا دعاني أجبته، وإذا سألني أعطيته»[٢].

وفي الحديث القدسي: «يابن آدم، أنا حيّ لا أموت، أطعني فيما أمرتك، أجعلك حيّاً لا تموت.

يابن آدم، أنا أقول للشيء كن فيكون، أطعني فيما أمرتك، أجعلك تقول للشيء كن فيكون»[٣].

وجاء في الحديث القدسي أيضاً: «عبدي أطعني أجعلك مثلي، أنا حيّ لا أموت أجعلك حيّاً لا تموت، أنا غنيّ لا أفتقر أجعلك غنيّاً لا تفتقر، أنا مهما أشاء يكون أجعلك مهما تشاء يكون»[٤].

وفي الحديث القدسي أيضاً: «إنّ لله عباداً أطاعوه فيما أراد فأطاعهم فيما أرادوا، يقولون للشيء كن فيكون»[٥].

---

(١) الكافي: ٢: ٣٥٢.

(٢) المحاسن: ١: ٢٩١.

(٣) مستدرك الوسائل: ١١: ٢٥٨.

(٤) و(٥) الجواهر السنيّة: ٣٦١.

وفي الحديث القدسي أيضاً: « يابن آدم ، أنا غنيّ لا أفتقر ، أطعني فيما أمرتك أجعلك غنيّاً لا تفتقر.

يابن آدم ، أنا حيّ لا أموت ، أطعني فيما أمرتك أجعلك حيّاً لا تموت ، أنا أقول للشيء كن فيكون ، أطعني فيما أمرتك أجعلك تقول للشيء كن فيكون »[١].

وفي الحديث القدسي أيضاً: « عبدي أطعني حتّى أجعلك مثلي ، أقول للشيء كن فيكون ، وتقول للشيء كن فيكون »[٢].

والمتحصّل من مجموع هذه الأحاديث: أنّ طاعة الله سبحانه وتعالى موجبة للتقرّب منه ، والقرب منه يقتضي أن يكون العبد كالربّ ـ مع الفارق بينهما ـ في القدرة على التصرّف في الكائنات ، تفضّلاً من الله سبحانه وتعالى ، ويحلو للبعض أن يقرّب هذا المعنى بمثالٍ حسّيّ ، وهو عبارة عن الحديدة المحميّة بالنار ، فإنّها كلّما زادت قرباً من النار واشتعالاً بها اكتسبت خصائصها وآثارها ، وفعلت فعلها ، مع أنّها ليست بنار ، وهكذا كلّما استشرقت النفس بنور الله تعالى واستضاءت به ، وتخلّقت بأخلاقه ، وتأدّبت بآدابه ، كانت لها القدرة على التأثير والتصرّف بإمداد الله تعالى.

وممّا ذكرناه يتّضح أيضاً: أنّ القدرة على التصرّف التكويني تتفاوت تبعاً لتفاوت مستوى القرب ؛ إذ كلّما كان العبد أكثر انقياداً وطاعة لربّه تعالى كان أشدّ قرباً ، وكلّما كان أشدّ قرباً كان أقوى تأثيراً.

---

(١) الجواهر السنيّة : ٣٦٣.

(٢) شجرة طوبى : ١: ٣٣.



البحث الخامس

حدود دائرة الولاية التكوينيّة

وهذا البحث يقع في جهتين:

الجهة الأُولى: جهة المتعلّق.

الجهة الثانية: جهة الزمان.

الجهة الأُولى: جهة المتعلّق

والبحث في هذه الجهة يدور حول: سعة الولاية التكوينيّة من ناحية المتعلّق الذي تتعلّق به، بمعنى أنّ محور البحث هو: هل أنّ الولاية التكوينيّة تشمل كلّ المتعلّقات الكونيّة والخارجيّة ؟ أم تشمل بعض المتعلّقات الوجوديّة دون بعضها الأخر ؟ وبعبارة أُخرى: هل يمكن أن تتعلّق الولاية التكوينيّة بكلّ أمر وجودي في الكون، إحداثاً وإعداماً، أم لا ؟

وتحقيق المطلب يتمّ ببيان نقطتين:

النقطة الأُولى: بيان الأدلّة الدالّة على ضيق المتعلّق.

قد يستدلّ على ضيق حدود دائرة الولاية التكوينيّة من ناحية المتعلّق بقوله تبارك تعالى: ﴿ **قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكاً لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِن بَعْدِي إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ** ﴾(1).

---

(1) ص ٣٨: ٣٥.

بتقريب: أنّ قوله: ﴿لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِن بَعْدِي﴾ صريح في طلب النبيّ سليمان عليه السلام عدم إعطاء الملك الذي أُعطيه لأحد من بعده، ولازم ذلك أن تكون ولاية محمّد وآل محمّد عليه السلام التكوينيّة في دائرة أضيق من الدائرة التي كان عليها ملك النبيّ سليمان عليه السلام وسلطته، وهذا يعني أنّ متعلّق الولاية التكوينيّة عند الأئمّة عليهم السلام لا يشمل جميع الأمور الوجوديّة، وإلّا للزم أن تكون سلطتهم على الكون أوسع من سلطنة سليمان عليه السلام، وهو ما نفاه القرآن.

ولكن يلاحظ على هذا الاستدلال:

أنّ المقصود من البعديّة في الآية المباركة: ﴿لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِن بَعْدِي﴾ إمّا البعديّة الزمانيّة، وإمّا البعديّة الرتبيّة.

أمّا البعديّة الزمانيّة: فهي بمعنى: أنّ كلّ من يأتي من بعد النبيّ سليمان عليه السلام بحسب التسلسل الزمني، لا يتيسّر له أن يصل إلى ملكه.

وأمّا البعديّة الرتبيّة: فهي بمعنى أنّ هذه الرتبة من الملك والولاية، لا تتيسّر لمن هو أدنى مرتبة وفضلاً من النبيّ سليمان عليه السلام.

فإن كان المقصود من البعديّة في الآية، هي: البعديّة الرتبيّة، فالآية لا تشمل محمّداً وآل محمّد عليهم السلام؛ لأنّهم فوقه في الرتبة، كما سيأتي بيانه مبرهناً في البحث السادس، فتكون الآية -حينئذٍ- لا دلالة لها على المطلوب من هذه الناحية.

وإن كان المقصود من البعديّة: البعديّة الزمانيّة، فولاية آل محمّد عليهم السلام الكلّيّة كانت قبل ولاية النبيّ سليمان عليه السلام وسلطته بحسب التسلسل الزمني، وهذا ما تؤكّده الأحاديث الكثيرة الآتي ذكرها في طيّ البحث اللّاحق، والتي تؤكّد على أنّ النبوّة ما تكاملت لنبيّ إلّا بعد الإقرار بولايتهم عليهم السلام، ممّا يعني أنّ ولاية آل محمّد عليهم السلام متقدّمة على ولاية سليمان عليه السلام زماناً، كما هي متقدّمة رتبة، وإذا كانت ولايتهم التكوينيّة متقدّمة كذلك، فإنّها لا تكون مشمولة لدعاء النبيّ سليمان عليه السلام.

وعليه: فسواء كان المراد من البعديّة: البعديّة الرتبية، أو البعديّة الزمانيّة، فإنّ الآية لا تشمل ولاية محمّد وآل محمّد عليهم السلام؛ لأنّها متقدّمة على ولاية سليمان رتبة وزماناً[١].

والذي يؤكّد ما ذكرناه من ضيق دائرة ولاية سليمان عليه السلام بالنسبة إلى حدود دائرة الولاية عند المعصومين عليهم السلام: أنّ القرآن الكريم في قوله: ﴿**قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكاً لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِن بَعْدِي إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ**﴾ بعد أن انتهى من بيان طلب سليمان عليه السلام شرع في بيان حدود ملك النبيّ سليمان عليه السلام، فقال: ﴿**فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ رُخَاءً حَيْثُ أَصَابَ * وَالشَّيَاطِينَ كُلَّ بَنَّاءٍ وَغَوَّاصٍ * وَآخَرِينَ مُقَرَّنِينَ فِي الْأَصْفَادِ * هٰذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ**﴾[٢]، فركّز على بيان مظهرين لملك النبيّ سليمان عليه السلام وسلطنته، وهما:

المظهر الأوّل: السلطنة على الرياح، بحيث كان سليمان عليه السلام يجلس على الريح، وهي كانت تقلّه من مكان إلى آخر، بل كان يأمرها فكانت تتحرّك خضوعاً لأمره كيفما أراد، وهذا كان مظهراً من مظاهر سلطنته وملكه الذي لا ينبغي لأحد من بعده.

المظهر الثاني: السلطنة على الجنّ والشياطين.

فغاية ما ذكره القرآن الكريم لنبي الله سليمان عليه السلام من الملك، هو عبارة عن سلطنته على الرياح، وسلطنته على الشياطين والجنّ، مضافاً إلى سلطنته على

---

(١) واحتمل بعض أساتذتنا (دام علاه) أنّ الملكيّة التي تعلّق بنفيها دعاء النبيّ سليمان عليه السلام هي الملكيّة العرضيّة، بينما الملكيّة والسلطنة التكوينيّة عند أهل البيت عليهم السلام من مقتضيات ذواتهم المقدّسة عليهم السلام، فهي ملكية ذاتيّة، وبهذا لا يشملها طلب النبيّ سليمان عليه السلام، وهو احتمال وجيه.

(٢) ص ٣٨: ٣٦ ـ ٣٩.

الطير وبعض الحيوانات، كما يستفاد من آيات أُخرى، وعند المقارنة بين هذا الملك والملك الذي أُعطيَ لمحمّد وآل محمّد عليهم السلام، سنكتشف أنّ ملك النبيّ سليمان عليه السلام لا يضاهي جزء ملكهم عليهم السلام، وهذا ما نطقت به الكثير من النصوص الواردة عنهم عليهم السلام:

فمنها: ما رُويَ عن الإمام الكاظم عليه السلام، قال: «قد والله أُوتينا ما أُوتي سليمان وما لم يؤت سليمان، وما لم يؤت أحد من العالمين، قال الله عزّ وجلّ في قصّة سليمان: ﴿ **هٰذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ** ﴾، وقال عزّ وجلّ في قصّة محمّد صلى الله عليه وآله: ﴿ **وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا** ﴾[1]»[2].

ومنها: ما عن زيد الشحّام، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام في قوله تعالى: ﴿ **هٰذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ** ﴾، قال: «أُعطي سليمان ملكاً عظيماً، ثمّ جرت هذه الآية في رسول الله صلى الله عليه وآله، وكان له أن يعطي ما يشاء مَن يشاء، ويمنع مَن يشاء، وأعطاه الله أفضل ممّا أعطى سليمان؛ لقوله تعالى: ﴿ **وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا** ﴾»[3].

ومنها: ما روي عن سلمان الفارسي رضي الله عنه، قال: «كنّا جلوساً عند أمير المؤمنين عليه السلام بمنزله لمّا بويع عمر بن الخطّاب، قال: كنت أنا والحسن والحسين عليهما السلام ومحمّد بن الحنفيّة ومحمّد بن أبي بكر وعمّار بن ياسر والمقداد بن الأسود الكندي (رضي الله عنهم)، قال ابنه الحسن عليه السلام: يا أمير المؤمنين، إنّ سليمان سأل ربّه ملكاً لا ينبغي لأحد من بعده، فأعطاه ذلك، فهل ملكت ممّا ملك سليمان بن داود عليه السلام؟

---

(١) الحشر ٥٩: ٧.

(٢) تفسير البرهان: ٦: ٤٨٠.

(٣) تفسير البرهان: ٦: ٤٨٣.

فقال عليه السلام : والذي فلق الحبّة وبرأ النسمة ، إنّ سليمان بن داود سأل الله عزّ وجلّ الملك وأعطاه ، وإنّ أباك ملك ما لم يملكه بعد جدّك رسول الله صلى الله عليه وآله أحد قبله ، ولا يملكه أحد بعده.

فقال له الحسن عليه السلام : نريد أن ترينا عليه السلام ممّا فضّلك الله به من الكرامة ؟

فقال عليه السلام : أفعلُ إن شاء الله...

فقال الحسن عليه السلام : يا أمير المؤمنين ، إنّ سليمان بن داود عليه السلام كان مطاعاً بخاتمه ، وأمير المؤمنين بماذا يُطاع ؟

فقال عليه السلام : أنا عين الله في أرضه ، أنا لسان الله الناطق في خلقه ، أنا نور الله الذي لا يُطفأ ، أنا باب الله الذي يؤتى منه ، وحجّته على عباده »[١].

ومن هنا وصف القرآن الكريم ملك آل محمّد عليهم السلام بالملك العظيم ، ولم يصف ملك النبيّ سليمان عليه السلام بذلك ، حيث تحدّث عن ملكه بقوله: ﴿ **وَهَبْ لِي مُلْكاً لَا يَنْبَغِي** ﴾ ، بينما تحدّث عن ملك آل محمّد عليهم السلام بقوله: ﴿ **أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَىٰ مَا آتَاهُمُ اللهُ مِن فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُم مُلْكاً عَظِيماً** ﴾[٢] ، وقد استفاضت الروايات بأنّ آل إبراهيم في الآية المباركة يراد بهم المعصومون الأربعة عشر عليهم السلام ، والكثير منها معتبر السند ، فلتراجع[٣].

وكلّ هذه الروايات تؤكّد ما أوضحناه من: أنّ ما طلبه النبيّ سليمان عليه السلام لا يشمل محمّداً وآل محمّد عليهم السلام ؛ لخروجهم تخصّصاً عن موضوع طلبه؛ إذ عرفتَ بأنّ موضوع طلبه هو: عدم تيسّر سلطنةٍ كسلطنته لأحد من بعده ، بينما

---

(١) تفسير البرهان: ٦: ٤٨٣.

(٢) النساء ٤: ٥٤.

(٣) بصائر الدرجات: ٥٥ (باب في أئمّة آل محمّد عليهم السلام ، وأنّ الله تعالى أوجب طاعتهم ومودّتهم ، وهم المحسودون على ما آتاهم الله من فضله).

سلطنة آل محمّد عليهم السلام وولايتهم متقدّمة رتبةً وزماناً على ولايته وسلطنته، ممّا يعني أنّ الآية الشريفة لا دلالة لها على ضيق متعلّق ولايتهم التكوينيّة عليهم السلام.

النقطة الثانية: بيان الأدلّة الدالّة على سعة المتعلّق.

والأدلّة التي يمكن الاستدلال بها على سعة متعلّق ولايتهم عليهم السلام عبارة عن الروايات الواردة عنهم عليهم السلام، والتي تؤكّد على سعة متعلّق الولاية التكوينيّة، وإليك بعض هذه الروايات:

منها: ما عن أبي جعفر عليه السلام: «إنّ الله أقدرنا على ما نريد، فلو شئنا أن نسوق الأرض بأزمّتها لسقناها»[١].

ومنها: ما عن سماعة بن مهران، قال: «قال أبو عبدالله عليه السلام: إنّ الدنيا تمثّل للإمام في فلقة الجوز، فما تعرض لشيء منها، وإنّه ليتناولها من أطرافها كما يتناول أحدكم من فوق مائدته ما يشاء، فلا يعزب عنه منها شيء»[٢].

ومنها: ما جاء عن المفضّل بن عمر، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «وروح القدس ثابت، يرى به ما في شرق الأرض وغربها، وبرّها وبحرها.

قلت: جعلتُ فداك، يتناول الإمام ما ببغداد بيده؟

قال: نعم، وما دون العرش»[٣].

ومنها: ما عن أمير المؤمنين عليه السلام في حديثه لحبّابة الوالبيّة:

«**وَالْإِمامُ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ شَيْءٌ يُرِيدُهُ**»[٤].

---

(١) بحار الأنوار: ٤٦: ٢٤٠، الحديث ٢٣.

(٢) بصائر الدرجات: الجزء ٨، الباب ١٤.

(٣) بحار الأنوار: ١٧: ١٠٦، الحديث ١٦.

(٤) الكافي - كتاب الحجّة: الباب ٨١، الحديث ٣.

والمستفاد من مجموع هذه الروايات، ومثلها كثير: أنّ ولاية آل محمّد عليهم السلام من جهة المتعلّق في غاية السعة، ولكن تبقى هذه السعة في حدود عبوديّتهم لله تعالى، وفقرهم إلى غناه، وفنائهم في مطاوي ربوبيّته.

الجهة الثانية: جهة الزمان

والبحث في هذه الجهة يقع في نقطتين:

النقطة الأُولى: فعليّة الولاية التكوينيّة وإطلاقها.

ويدور البحث فيها حول: أنّ الولاية التكوينيّة، هل هي ولاية فعليّة مطلقة؟ أم هي ولاية مقيّدة محدودة؟ فإنّ الولاية التكوينيّة إن كان يتّسع لها فعل المعصوم عليه السلام في كلّ آن من آنات الزمان، فهي ولاية فعليّة، وإن كان لا يتّسع لها فعل المعصوم عليه السلام إلّا في بعض الآنات الزمانيّة فقط، فهي ولاية مقيّدة.

وعلى كلا التصويرين تختلف حدود دائرة الولاية التكوينيّة سعة وضيقاً من ناحية الفعل؛ إذ على القول بأنّ الولاية التكوينيّة ولاية فعليّة، يلزم أن تكون دائرة الولاية التكوينيّة واسعة الحدود بالمستوى الذي لا يعجز فيه المعصوم عليه السلام عن شيء، في مختلف الأوقات والأزمان، وأمّا على القول بأنّ الولاية التكوينيّة ولاية مقيّدة، فلازم ذلك أن تكون الولاية التكوينيّة ضيّقة الحدود.

ويوجد لدينا في المسألة اتّجاهان:

الاتّجاه الأوّل:

وهو الذي يرى أنّ الولاية التكوينيّة ولاية إشائيّة، وليست ولاية فعليّة، وقد تبنّى هذا الاتّجاه بعض المعاصرين في كتابه: (الإمامة وقيادة المجتمع)، ويمكن الاستدلال على هذا الاتّجاه وتأييده بدليلين:

الدليل الأوّل: ما أشار إليه بعض المعاصرين ـ وقد تقدّم بيانه، وتقدّمت

مناقشته ـ وهو: عبارة عن قوله (تبارك وتعالى): ﴿ **وَقَالُوا لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنبُوعاً * أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَعِنَبٍ فَتُفَجِّرَ الْأَنْهَارَ خِلَالَهَا تَفْجِيراً * أَوْ تُسْقِطَ السَّمَاءَ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسَفاً أَوْ تَأْتِيَ بِاللهِ وَالْمَلَائِكَةِ قَبِيلاً * أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِّن زُخْرُفٍ أَوْ تَرْقَىٰ فِي السَّمَاءِ وَلَن نُّؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَاباً نَّقْرَؤُهُ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَراً رَّسُولاً * وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَن يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ إِلَّا أَن قَالُوا أَبَعَثَ اللهُ بَشَراً رَّسُولاً** ﴾[1]، حيث يعلّق على هذه الآيات الكريمة بقوله: أمّا لو أراد القائلون بالولاية التكوينيّة: أنّ المعصوم عليه السلام يتمكّن دائماً أن يفعل ما يريد (كما هو مبنى القائلين بأنّ الولاية التكوينيّة ولاية فعليّة)، أي: لا يعجز عن شيء، فهذا خلاف صريح القرآن[2].

مناقشة الاستدلال:

ولكنّ ما أفاده لا يخلو عن نظر؛ لما أثرناه سابقاً حول عدم دلالة الآيات الشريفة على نفي فعليّة الولاية التكوينيّة[3]، ونضيف إلى ذلك، وهو المهمّ: أنّ الآية اللاحقة لهذه الآيات، وهي قوله تعالى: ﴿ **وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَن يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ إِلَّا أَن قَالُوا أَبَعَثَ اللهُ بَشَراً رَّسُولاً * قُل لَّوْ كَانَ فِي الْأَرْضِ مَلَائِكَةٌ يَمْشُونَ مُطْمَئِنِّينَ لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ مَلَكاً رَّسُولاً** ﴾[4] ظاهرة في أنّ المشركين كانوا يعتقدون بأنّ المرسل عن الله لا يمكن أن يكون منهم، بل لا بدّ أن يكون شخصاً يختلف عنهم، كأن يكون من الملائكة مثلاً.

---

(١) الإسراء ١٧: ٩٠ ـ ٩٣.

(٢) الإمامة وقيادة المجتمع: ١٢٧.

(٣) راجع: الصفحة ٧٠ من هذا الكتاب.

(٤) الإسراء ١٧: ٩٤ و ٩٥.

ومن هذا المنطلق؛ فإنّ المشركين إنّما طلبوا تلك الأمور التي عرضتها الآيات من النبيّ ﷺ ولكن لا بما هو ﷺ من سنخ البشر، وإنّما بما هو من غيرهم، ولذلك فإنّ النبيّ ﷺ لم يستجب لهم، وركّز على صفة البشريّة الموجودة لديه ﷺ، وهذا يستفاد من ملاحظة الآية التي تتلو تلك الآيات، وهي قوله تعالى: ﴿ **قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَراً رَسُولاً** ﴾.

والدليل على وجود ذلك التصوّر عندهم هو قوله تعالى: ﴿ **وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَن يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ إِلَّا أَن قَالُوا أَبَعَثَ اللهُ بَشَراً رَسُولاً * قُل لَوْ كَانَ فِي الْأَرْضِ مَلَائِكَةٌ يَمْشُونَ مُطْمَئِنِّينَ لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِم مِنَ السَّمَاءِ مَلَكاً رَسُولاً** ﴾، فبيّن النبيّ ﷺ خطأ هذا الاعتقاد في قوله تعالى: ﴿ **قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَراً رَسُولاً** ﴾.

وخلاصة الكلام: فإنّ النبيّ ﷺ لم يستجب لهم في طلبهم، ولكن لا لعدم قدرته على ذلك، وإنّما لأنّ استجابته معناها تقريرهم على اعتقادهم الخاطئ، فكان عليه ﷺ أن يبيّن لهم خطأ اعتقادهم، وأنّه ليس يختلف عن البشر، بل هو رسول من الجنس البشري.

وعليه: فالآية ليست بصدد نفي الولاية التكوينيّة الفعليّة عن النبيّ الأعظم ﷺ، وإنّما هي بصدد إثبات صفة البشريّة للرسول ﷺ، وإثبات خطأ المعتقد الذي كان يعتقده المشركون، وهذا ما يفهم من مجموع الآيات القرآنيّة، فالاستدلال بهذه الآيات غير تامّ.

الدليل الثاني: قوله تعالى: ﴿ **قُل لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعاً وَلَا ضَرّاً إِلَّا مَا شَاءَ اللهُ** ﴾[1]؛ إذ المستفاد من هذه الآية المباركة أنّ النبيّ ﷺ لا يتّسع فعله لكلّ ما يريد، بل هو لا يملك لنفسه نفعاً ولا ضرّاً إلّا ما شاءه الله له، وهذا يعني أنّ

(١) الأعراف ٧: ١٨٨.

ولايته ﷺ التكوينيّة ولاية إشائيّة، وليست ولاية فعليّة.

والجواب عن هذا الدليل:

أنّ النفي في الآية: ﴿ **قُل لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعاً وَلَا ضَرّاً** ﴾ يحتمل أن لا يكون نفياً للفعليّة، وإنّما هو نفي للاستقلاليّة، بمعنى: أنّ النبيّ ﷺ لا يملك لنفسه استقلالاً نفعاً ولا ضرّاً، وإنّما يملك ذلك بمشيئة الله سبحانه وتعالى.

ويستفاد ذلك من كلمات المحقّق الخميني ﴿﴾، حيث يقول: «إنّ آية ﴿ **قُل لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعاً وَلَا ضَرّاً** ﴾[1] لا تريد أن تنفي المعجزات التي هي آية النبوّة، وآية صدق النبيّ، بل هي في صدد إسماع العالمين إحدى آيات التوحيد وقدرة خالق العالم بأن لا أحد يملك القيام بأي عمل على نحو الاستقلال، ولا يمكن لأحد أن ينفّذ شيئاً من نفسه من دون إمداد غيبي واستناد إلى الله، والأنبياء الذين هم مثل الإنسان الأعلى هم أيضاً لا يملكون لأنفسهم نفعاً ولا ضرّاً.

إذا أرادت الآية ـ حسب قولكم ـ أن تقول: إنّي لا أملك لنفسي نفعاً ولا ضرّاً بأي وجه من الوجوه، فسوف يكون أقلّ من الجماد، وهذا يهزّ أدمغة البشر، وتبقى آثاره حتّى يوم القيامة؛ لأنّ الجماد أيضاً له قوّة تماسك تنفعه، وجميعنا يعلم أنّ الإنسان مهما كان فهو بمعنى يمكنه أن ينفع نفسه بالأعمال الحسنة والأفكار الصحيحة والآراء المتينة، كما يمكنه أن يضرّ نفسه بالأعمال السيّئة والأفكار القبيحة والآراء الفاسدة»[2].

وفي هذا الصدد أيضاً يقول الشهيد الشيخ المطهّري ﴿﴾: «أمّا ما جاء في بعض آيات القرآن: ﴿ **قُل لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعاً وَلَا ضَرّاً** ﴾، فإنّه يعني أنّ الذي يملك أصلاً كلّ نفع وضرّ هو الله، وإنّ قدرتي على نفعي وضرري هي أيضاً من الله وليست من

---

(١) الأعراف ٧: ١٨٨.

(٢) كشف الأسرار: ٧٠.

عندي، وإلّا فكيف يمكن أن يملك النّاس إلى حدٍّ مّا نفعهم وضرّهم، ثمّ يكون النبيّ ﷺ أدنى من أولئك في ذلك»[١].

وهنا كلام علمي متين لسيّدنا العلّامة الطباطبائي (أعلى الله مقامه) ينبغي ذكره في المقام لمزيد نفعه، جاء فيه: «فالكتاب الإلٰهي وإن كان ناطقاً باختصاص بعض الصفات والأفعال به تعالى، كالعلم بالمغيّبات والإحياء والإماتة والخلق، كما في قوله: ﴿وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾[٢].

وقوله: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾[٣].

وقوله: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾[٤].

وقوله: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾[٥]، ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَداً * إِلَّا مَنِ ارْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾، ﴿قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ﴾[٦].

﴿وَأُحْيِ الْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾[٧].

﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي﴾[٨]، إلى غير ذلك من الآيات.

وانضمام الآيات إلى الآيات لا يدع شكّاً في أنّ المراد بالآيات النافية اختصاص هذه الأمور به تعالى بنحو الأصالة والاستقلال، والمراد بالآيات المثبتة إمكان

---

(١) الولاء والولاية: ٥٩.

(٢) الأنعام ٦: ٥٩.

(٣) النجم ٥٣: ٤٤.

(٤) الزمر ٣٩: ٤٢.

(٥) الزمر ٣٩: ٦٢.

(٦) السجدة ٣٢: ١١.

(٧) آل عمران ٣: ٤٩.

(٨) المائدة ٥: ١١٠.

تحقّقها في غيره تعالى بنحو التبعيّة وعدم الاستقلال.

فمَن أثبت شيئاً من العلم المكنون أو القدرة الغيبيّة ـ أعني العلم من غير طريق الفكر، والقدرة من غير مجراها العادي الطبيعي ـ لغيره تعالى من أنبيائه وأوليائه، كما وقع كثيراً في الأخبار والآثار، ونفى معه الأصالة والاستقلال، بأن يكون العلم والقدرة مثلاً له تعالى، وإنّما ظهر ما ظهر منه بالتوسيط، ووقع ما وقع منه بإفاضته وجوده، فلا حجر عليه»[1].

عودٌ على بدء:

وعليه فإذا كان المقصود من النفي في الآية، هو: نفي الاستقلاليّة، فإنّها لا ربط لها حينئذٍ بمورد الكلام؛ إذ الآية إنّما تنفي عن النبيّ ﷺ وعن غيره الاستقلال في امتلاك النفع والضرّ، وهذا مسلّم عند الجميع بما فيهم القائلون بالولاية التكوينيّة.

الاتّجاه الثاني:

وهو الذي يرى أنّ الولاية التكوينيّة ولاية فعليّة عند المعصوم عليه السلام، سواء احتاج إليها أم لا، فهي موجودة عنده عليه السلام بصورة فعليّة دائماً.

ويمكن تأييد هذا الاتّجاه بثلاثة مؤيّدات:

الأوّل: القرآن الكريم؛ وذلك في قوله تعالى: ﴿ **هَٰذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ** ﴾[2]، بتقريب: أنّ الآية الكريمة ظاهرة في أنّ الولاية التكوينيّة التي كانت عند سليمان عليه السلام ـ من باب الإعجاز ـ كانت ولاية مطلقة وفعليّة، وهذه الولاية التي كانت عنده عليه السلام أعطاها الله لمحمّد وآل محمّد مع الزيادة، فلزم أن تكون الولاية الموجودة عندهم عليهم السلام ولاية فعليّة ومطلقة.

---

(١) تفسير الميزان: ١٠: ٢١٢.

(٢) ص ٣٨: ٣٩.

الثاني: وهو يبتني على ما نقّحناه في الأبحاث السابقة، من أنّ شرط فاعليّة الفاعل للولاية التكوينيّة هو: العلم، بمعنى: أنّه متى ما وُجدَ العلم تحقّقت الولاية التكوينيّة، وكلّ من ملك العلم بشيء ملك القدرة عليه، وبما أنّ علم محمّد وآل محمّد عليهم السلام علم فعلي، كما هو مبرهن عليه في محلّه، فولايتهم التكوينيّة المنبعثة عن ذلك العلم لا بدّ أن تكون ولاية فعليّة؛ لأنّها تتحقّق بتحقّقه، فإذا كان هو فعليّاً، كانت هي كذلك، سواء احتاجوا إليها أم لم يحتاجوا.

الثالث: الروايات الخاصّة التي مرّ ذكر بعضها، ومنها: الرواية المرويّة عن أبي جعفر عليه السلام: «إنّ الله أقدرنا على ما نريد، ولو شئنا أن نسوق الأرض بأزمّتها لسقناها»، فإنّها ظاهرة في أنّ الله (عزّ وجلّ) أعطاهم القدرة الفعليّة على التصرّف، غاية الأمر أنّهم عليهم السلام يتصرّفون بهذه القدرة متى ما أرادوا.

ومثل هذه الرواية روايات كثيرة، مرّ ذكر بعضها، ويأتيك ذكر البعض الآخر، ومن خلال مجموعها يُستظهر قوياً: أنّ الولاية التكوينيّة ولاية فعليّة مطلقة وليست ولاية مقيّدة.

النقطة الثانية: امتداد الولاية التكوينيّة لعالم البرزخ.

ويدور البحث هنا حول أنّ الولاية التكوينيّة الموجودة عند محمّد وآله عليهم السلام هل هي مقصورة على حال حياتهم عليهم السلام فقط؟ أم أنّها مستمرّة معهم حتّى بعد موتهم؟[1]

---

(١) جاء في كتاب (الندوة): ١: ٩١ ما هذا نصّه: «أنا مع السائل فيما يطرح؛ لأنّ هذه الأبحاث هي أبحاث جدليّة، وقد لا تكون فيها فائدة، فسواء كانت لدى النبيّ صلى الله عليه وآله ولاية تكوينيّة، أم لم تكن فلقد ذهب إلى ربّه، وهو لا يعيش بيننا الآن»، وكلامه ظاهر في أنّ الولاية التكوينيّة إنّما هي مقتصرة على حال الحياة، وبما أنّ المعصومين عليهم السلام قد فارقوا »

اختار **المحقّق الآشتياني** ﴿ الثاني، حيث قال: «إن كان المراد منها ـ أي: الولاية المطلقة على الآفاق والأنفس ـ الملكات الثابتة للنبيّ ﷺ القائمة بنفسه الشريفة، الموجبة لسلطنة تصرّفه في الآفاق والأنفس، واستحقاقه الرئاسة الكلّيّة الإلـهيّة، فإنّها باقية لا زوال لها أصلاً ببقاء نفسه المطمئنّة في جميع عوالمه، وكذا إن كان المراد منها تصرّفه الفعلي في الآفاق والأنفس وولايته على النفوس الخلقيّة»[١].

وصرّح بذلك **السيّد السبزواري** ﴿ حيث ذكر في مقام بيان جهات التفاضل بين الأنبياء ﴿: تفاوتهم واختلافهم في التصرّف في هذا العالم وهم في عالم البرزخ، ثمّ عقّب على ذلك بقوله: «وكيف كان، فإنّ جميع تلك الجهات موجودة في نبيّنا الأعظم ﷺ الذي جعله خاتماً لما سبق، وفاتحاً على أبواب المعارف على اللّاحقين»[٢].

وجاء في كلام آخر له ﴿: «فلا شبهة عند كلّ عاقل أنّ أهل السعادة والأبرار ممّن يتبرّك الناس بهم في حياتهم، وتلك البركات لا تنقطع بموتهم بل تزداد، لورودهم إلى معدن الخيرات والبركات، وانقطاع نفوسهم الشريفة عن عالم المادّيّات والشهوات، والعقل يحكم بحسن التماس تلك البركات والسعي في عدم الحرمان منها»[٣].

وكذا أفاد **سيّدنا الأُستاذ الروحاني** (دام ظلّه الشريف)، حيث قال: «وعليه: فالروايات المتواترة المتضمّنة للمعجزات والكرامات، الصادرة عن

» الدنيا فلا وجه للبحث عن ولايتهم التكوينيّة.

(١) بحر الفوائد: ٨: ٢١٩.

(٢) مواهب الرحمن: ٤: ١٨٤ و ١٨٥.

(٣) مهذّب الأحكام: ١٥: ٣٤.

المعصومين عليهم السلام، كالتصرّف الولائي في الفرش، وصيرورته أسداً مفترساً، وما شاكل، إنّما نلتزم بها ونعتقد من غير التزام بالتأويل، كيف! ونرى أنّهم عليهم السلام بعد موتهم، تصدر عنهم كراماتٌ من: إبراء المريض الذي عجز الأطباء عن إبرائه، وحلّ معضلات الأمور، وما شاكل. وليس ذلك إلّا لما ذكرناه ـ أي لثبوت الولاء التكويني لهم عليهم السلام ـ[1].

وما أفادوه ظاهر في أنّ الولاية التكوينيّة من جهة الزمان، كما أنّها ثابتة للمعصومين عليهم السلام في عالم الدنيا، كذلك هي ثابتة لهم بعد الموت والانتقال عن عالم المادة.

ويمكن الاستدلال لما أفاده هؤلاء الأعلام (أعلى الله كلمتهم) وتأييده بثلاثة أمور:

الأمر الأوّل: لقد ثبت في علم الحكمة: أنّ النفس البشريّة لا علاقة لها بالبدن في مرحلة البقاء، ممّا يعني أنّ موت البدن لا يعني موت النفس، بل هناك ثمّة انفكاك بينهما، فالنفس ـ حتّى وإن لم نقل بالتجريد ـ لها بقاءٌ وامتدادٌ حتّى بعد موت البدن، وتوقّفه عن الحركة، وإذا كان الأمر كذلك واقعاً، فنفوس الأئمّة عليهم السلام باقية بعد موتهم، ومع بقائها فكما كانت لها الولاية التكوينيّة حال تعلّقها بالبدن، كذلك لها الولاية التكوينيّة بعد انفصالها عن البدن.

وبكلمة مختصرة: إنّ الولاية التكوينيّة ثابتة لنفس المعصوم عليه السلام، سواء أثناء تعلّقها بالبدن، أو بعد انفصالها عنه.

ولا يقال: إنّ مجرّد ثبوت بقاء نفوسهم الشريفة عليهم السلام بعد الموت لا يستلزم بقاء ولايتهم التكوينيّة؛ إذ لعلّها من شؤون نفوسهم الشريفة بشرط تعلّقها

---

(١) منهاج الفقاهة: ٤: ٢٦٩.

بالبدن.

فإنّه يقال: إنّ النفس هي مالكة القوى والمسيطرة عليها، وليس البدن إلّا مجرّد آلة قد تستعين بها النفس وقد لا تحتاج إليها؛ ولذلك فإنّها تؤثّر أحياناً في نفوس الآخرين وأبدانهم، من غير توسّط بدنها إطلاقاً، وهذا ما أكّد عليه الفلاسفة، وإليك كلام (ابن سينا) حول ما ذكرناه، حيث قال:

«وكثيراً ما تؤثّر النفس في بدن آخر، كما تؤثّر في بدن نفسها تأثير العين العائنة والوهم العامل، بل النفس إذا كانت قويّة شريفة شبيهة بالمبادئ، أطاعها العنصر الذي في العالم وانفعل عنها، ووجد في العنصر ما يتصوّر فيها؛ وذلك لأنّ النفس الإنسانيّة سنبيّن أنّها منطبعة في المادة التي لها، لكنّها منصرفة الهمّة إليها.

فإن كان هذا الضرب من التعلّق يجعل لها أن تحيل العنصر البدني عن مقتضى طبيعته، فلابدّ أن تكون النفس الشريفة القويّة جدّاً تجاوز بتأثيرها ما يختصّ بها من الأبدان إذا لم يكن انغماسها في الميل إلى ذلك البدن شديداً قويّاً، وكانت مع ذلك عالية في طبقتها، قويّة في ملكتها جدّاً، فتكون هذه النفس تبرئ المرضى، وتمرض الأشرار، ويتبعها أن تهدم طبائع، وأن تؤكّد طبائع، وأن تستحيل لها العناصر، فيصير غير النّار ناراً، وغير الأرض أرضاً، وتحدث بإرادتها أيضاً أمطار وخصب، كما يحدث خسف ووباء»[١].

ويقول الشيخ المطهّري ﷺ: «الروح في مراحل القوّة والقدرة والربوبيّة والولاية تصل إلى مرحلة تكون فيها في كثير من الحالات غنيّة عن الجسد، في الوقت الذي يكون فيه الجسد محتاجاً للروح مائة بالمائة.

إنّ الروح والجسد لا يستغني أحدهما عن الآخر عادة، فحياة الجسد بالروح،

---

(١) النفس في كتاب الشفاء: ٢٧٤.

والروح صورة الجسد وحافظة له... أمّا استغناء الروح عن الجسد فيكون في بعض الحالات التي لا تحتاج فيها الروح إلى الجسد.

وهذا الاستغناء قد يكون للحظة، وقد يتكرّر، وقد يكون دائمياً، وهذا ما يُعرف باسم (التجرّد)»(١).

وبالالتفات لهذه النقطة تنحلّ إشكاليّة طلب الحوائج من المعصومين عليهم السلام بعد الموت، والتي ترى أنّهم عليهم السلام لا نفع لهم ولا ضرر، فلا يصحّ طلب الحوائج منهم عليهم السلام؛ إذ بعد الالتزام ببقاء نفوسهم الشريفة يتّجه الطلب منها من غير أيّ محذور.

وهذا ما تنبّه إليه السيّد الخميني قدس سره في إجابته عن هذه الإشكاليّة، حيث قال: «نحن نستمدّ من أرواح الأنبياء والأئمّة عليهم السلام المقدّسة، التي منحها الله القدرة، وقد ثبت بالبراهين القطعيّة والأدلّة العلميّة المحكمة في الفلسفة العليا أنّ الروح باقية بعد الموت، وإحاطة الأرواح الكاملة بهذا العالم هي بعد الموت أرقى، ويعتقد الفلاسفة باستحالة تلف الروح، وهي من مسلّمات الفلسفة الثابتة من أوّل ظهور الفلسفة لدى العلماء وأعاظم الفلاسفة قبل الإسلام وبعد الإسلام، وتسالمت عليها جميع الملل من اليهود والنصارى والمسلمين، واعتبرتها من ضروريّات أديانها وبديهيّاتها، بل إنّ بقاء الروح وإحاطتها مسلّم عند الفلاسفة الروحيّين والإلٰهيّين الأوربيّين أيضاً»(٢).

الأمر الثاني: المستفاد من روايات أهل البيت عليهم السلام: أنّ الموت للمعصومين عليهم السلام إنّما هو من قبيل تبديل الملبس، بمعنى أنّهم لبسوا لباس الحياة، ثمّ لبسوا لباساً

---

(١) الولاء والولاية: ٨٥.

(٢) كشف الأسرار: ٥٦.

آخر، وهو لباس الموت والانعتاق من قيود البدن، مع كونهم أحياءً عند ربّهم يرزقون.

وحياتهم بعد الموت أكّدت عليها النصوص، إمّا بالدلالة المطابقيّة، وإمّا بالدلالة الالتزاميّة.

فمن قبيل الأُولى: المقطع الوارد في أدعية الاستئذان، وهو: «وَأَعْلَمُ أَنَّ رَسُولَكَ وَخُلَفاءَكَ عَلَيْهِمُ السَّلامُ أَحْياءٌ عِنْدَكَ يُرْزَقُونَ، يَرَوْنَ مَقامي وَيَسْمَعُونَ كَلامي»؛ إذ هو نصّ مطابقي في أنّ المعصومين عليهم السلام أحياء بعد موتهم.

ومن قبيل الثانية: النصوص الكثيرة التي أوردها صاحب الكافي وغيره، والتي تدلّ على أنّ للأئمّة عليهم السلام مقام الشاهديّة على أعمال الخلق، بمعنى أنّهم عليهم السلام تعرض عليهم جميع أعمال الخلق، وهذا يدلّ بالالتزام على أنّهم يعيشون حياتهم بعد موتهم، وإلّا لما صحّ عرض أعمال العباد عليهم عليهم السلام، وإليك بعض تلك النصوص:

منها: ما أورده الكليني، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «سمعته يقول: ما لكم تسؤون رسول الله صلى الله عليه وآله؟!

فقال رجل: كيف نسوؤه؟

فقال: أما تعلمون أنّ أعمالكم تعرض عليه، فإذا رأى فيها معصية ساءه ذلك، فلا تسوؤوا رسول الله وسرّوه»[1].

---

(١) الكافي ـ كتاب الحجّة: الباب ٢٩، الحديث ٣، والرواية حسنة، وإليك تفصيل الكلام في سندها: إذ يرويها ثقة الإسلام الكليني عن: عليّ بن إبراهيم، وهو القمّي الثقة، عن: أبيه إبراهيم بن هاشم، وهو ممّن لا ينبغي الشكّ في وثاقته، عن: عثمان بن عيسى. «

ومنها: ما رواه الكليني ﷺ عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن الوشّاء، قال: «سمعت الرضا ﷺ يقول: إنّ الأعمال تُعرض على رسول الله ﷺ أبرارها وفجّارها»(١).

ومنها: ما رواه الشيخ الكليني ﷺ عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمّد بن أبي عمير، عن ابن أُذينة، عن بريد العجلي، قال: قلتُ لأبي جعفر ﷺ: قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً﴾(٢).

قال: «نحن الأُمّة الوسط، ونحن شهداء الله تبارك وتعالى على خلقه»(٣).

ومع ثبوت الحياة لهم ﷺ بعد الموت، منضماً لما ذكرناه قريباً من ثبوت

» وهو الرؤاسي شيخ الواقفيّة، الذي وثّقة الشيخ في العدّة، والنجاشي في ترجمة (محمّد بن الحسن بن أبي سارة)؛ إذ قال: بيت الرؤاسي كلّهم ثقات، عن: سماعة، وهو سماعة بن مهران، الذي قيل في حقّه: ثقة، ثقة، بقرينة رواية عثمان بن عيسى عنه.

(١) الكافي - كتاب الحجّة: الباب ٢٩، الحديث ٦. والرواية صحيحة؛ إذ يرويها ثقة الإسلام الكليني ﷺ عن: عدّة من أصحابنا، وأحدهم محمّد بن يحيى، وهو الثقة الثبت أبو جعفر العطّار، بقرينة الراوي والمروي عنه، عن: أحمد بن محمّد، وهو إمّا ابن عيسى، أو ابن خالد، وكلاهما ثقة، وإن كان الأصحّ كونه ابن عيسى، عن: الوشّاء، وهو الحسن بن عليّ بن زياد الوشّاء، وقد قيل في حقّه: إنّه ممّن لا ينبغي الشكّ في وثاقته.

(٢) البقرة ٢: ١٤٣.

(٣) الكافي - كتاب الحجّة: الباب ٩، الحديث ٤. والرواية حسنة؛ إذ يرويها ثقة الإسلام الكليني، عن: عليّ بن إبراهيم، عن: أبيه إبراهيم بن هاشم، وقد تقدّم الكلام حول وثاقتهما قريباً فلا نعيد، عن: محمّد بن أبي عمير، وهو بيّاع السابري الثقة المعروف، بقرينة رواية إبراهيم بن هاشم عنه، عن: ابن أُذينة، وهو عمر بن أُذينة الثقة، عن: بريد العجلي، وهو بريد بن معاوية البجلي، الثقة المعروف.

الولاية التكوينيّة لنفوسهم الشريفة عليهم السلام لا بشرط من ناحية البدن، فتثبت ولايتهم التكوينيّة عليهم السلام بالضرورة بعد الموت.

الأمر الثالث: الوجدان؛ إذ لا أدلّ على الإمكان من الوقوع، حيث قد ثبتت لهم بالوجدان الولاية التكوينيّة بعد موتهم عليهم السلام، فإنّ المعاجز والكرامات التي تصدر عند قبورهم، من إبراء المرضى وغيرها، دليل على أنّ الولاية التكوينيّة ثابتة لهم حتّى بعد الموت، كما نبّه على ذلك السيّد الأُستاذ (دام ظلّه) في كلامه المتقدّم.

لا يُقال: لعلّ صدور الأُمور الخارقة عند مراقدهم المطهّرة عليهم السلام من جهة كونها بقاعاً مقدّسة لا يحجب فيها الدعاء، وليس من جهة كونهم مهيمنين على شؤون التكوين.

فإنّه يقال: إنّ التأكيد المكثّف في الزيارات والنصوص المأثورة عنهم عليهم السلام؛ على ضرورة التوسّل والاستغاثة بهم، وطلب الحوائج منهم؛ لكونهم أبواب الله التي منها يؤتى[1]، ممّا ينبّه على كون نفوسهم الشريفة ذات قدرة على التأثير حتّى

---

(١) ومن ذلك ما جاء في (مستدرك الوسائل): الباب ٢٢ من أبواب بقيّة الصلوات المندوبة، الحديث ٣، عن الإمام الصادق عليه السلام، قال: **«إذا كانت لك حاجة إلى الله، وضقت بها ذرعاً، فصلّ ركعتين، فإذا سلّمت كبّر الله ثلاثاً، وسبّح تسبيح فاطمة عليها السلام، ثمّ اسجد وقل مائة مرّة: يا مولاتي يا فاطمة، أغيثيني، ثمّ ضع خدّك الأيمن على الأرض، وقل مثل ذلك، ثمّ عد إلى السجود، وقل ذلك مائة مرّة وعشر مرّات، واذكر حاجتك، فإنّ الله يقضيها»**.

وكذلك أيضاً جاء في (مستدرك الوسائل): الباب ٤٤ من أبواب بقيّة الصلوات المندوبة، الحديث ٣، عن الإمام الصادق عليه السلام، قال: **«تصلّي ركعتين، وتسلّم، وتسجد، وتثني على الله تعالى وتحمده، وتصلّي على النبيّ محمّد وآله، وتقول: يا محمّد يا جبرئيل، يا جبرئيل يا محمّد، اكفياني ممّا أنا فيه فإنّكما كافيان، احفظاني بإذن الله فإنّكما حافظان»**. »

بعد مفارقة البدن ، وإلّا لما كان وجه لطلب الحوائج منهم ، والاستعانة بهم بشكل مباشر ، بل كان المشرّع يكتفي بالأمر بالتضرّع عند مراقدهم المقدّسة ، فما ذلك إلّا للتأكيد على استمرار ولاية أهل البيت عليهم السلام التكوينيّة ، وعدم انقطاعها عنهم

» وجاء في (وسائل الشيعة) : الباب ٢٨ من أبواب بقيّة الصلوات المندوبة ، الحديث ٥ ، عن عبدالرحيم القصير ، قال : « دخلت على أبي عبدالله عليه السلام فقلت : جعلت فداك ، إنّي اخترعت دعاء .

فقال : دعني من اختراعك ، إذا نزل بك أمر فافزع إلى رسول الله صلى الله عليه وآله .

قلت : كيف أصنع ؟

قال : تغتسل ، وتصلّي ركعتين تستفتح بهما افتتاح الفريضة ، وتشهّد تشهّد الفريضة ، فإذا فرغت من التشهّد وسلّمت قلت : اللّهمّ أنت السلام ، ومنك السلام ، وإليك يرجع السلام ، اللّهمّ صلّ على محمّد وآل محمّد ، وبلغ روح محمّد صلى الله عليه وآله منّي السلام ، وأرواح الأئمّة الصالحين سلامي ، واردد علَيّ منهم السلام ، والسلام عليهم ورحمة الله وبركاته .

اللّهمّ إنّ هاتين الركعتين هدية منّي إلى رسول الله صلى الله عليه وآله فأثبني عليهما ما أمّلت ، ورجوت فيك وفي رسولك ، يا وليّ المؤمنين .

ثمّ تخرّ ساجداً وتقول : يا حيّ يا قيّوم ، يا حيّ لا يموت ، يا حيّ لا إلـه إلّا أنت ، يا ذا الجلال والإكرام ، يا أرحم الراحمين ، أربعين مرّة .

ثمّ ضع خدّك الأيمن فتقولها أربعين مرّة ، ثمّ ضع خدّك الأيسر فتقولها أربعين مرّة .

ثمّ ترفع رأسك وتمدُّ يدك فتقول أربعين مرّة ، ثمّ تردّ يدك إلى رقبتك ، وتلوذ بسبّابتك ، وتقول ذلك أربعين مرّة .

ثمّ خذ لحيتك بيدك اليسرى ، وابكِ أو تباكَ ، وقل : يا محمّد ، يا رسول الله ، أشكو إلى الله وإليك حاجتي ، وبكم أتوجّه إلى الله في حاجتي ، ثمّ تسجد وتقول : يا الله يا الله، حتّى ينقطع نفسك ، صلّ على محمّد وآل محمّد ، وافعل بي كذا وكذا .

قال أبو عبدالله عليه السلام : « فأنا الضامن على الله (عزّ وجلّ) أن لا يبرح حتّى تقضى حاجته » .

حتّى بعد الموت.

والخلاصة: فإنّ الأمور الثلاثة التي ذكرناها، تدلّ على أنّ الولاية التكوينيّة من جهة الزمان ليست مقتصرة على حال الحياة الدنيويّة، بل تشمل الحياة البرزخيّة أيضاً.

وعلى ذلك: فقد ثبت أنّ حدود الولاية التكوينيّة في غاية السعة، فهي دائرة واسعة الحدود من ناحية المتعلّق، ومن ناحية الزمان، وهذا يعني أنّ ولاية المعصومين عليهم السلام التكوينيّة من مجموع النواحي ولاية مطلقة الحدود.



البحث السادس

أدلّة الولاية التكوينيّة الثبوتيّة و الإثباتيّة

تمهيد:

الولاية التكوينيّة في كلمات أعلام الطائفة

جرياً على منهج الأعلام -في معالجة المسائل العلميّة- من عرض كلمات علماء الطائفة في المسألة المحرّرة قبل الدخول في عرض أدلّتها الثبوتيّة والإثباتيّة، نشرع أوّلاً بعرض كلمات العلماء المحقّقين المتعلّقة بمسألة الولاية التكوينيّة قبل الدخول في البحث حول أدلّتها، وسوف نبدأ بعرض كلمات الأعلام الماضين، ونردفها بكلمات الأعلام المعاصرين.

كلمات الأعلام الماضين حول الولاية التكوينيّة

١ ـ **كلمة المحقّق النائيني** ﴿﴾ : «فاعلم أنّ لولايتهم مرتبتين : **إحداهما** : الولاية التكوينيّة ، التي هي عبارة عن تسخير المكوّنات تحت إرادتهم ومشيئتهم بحول الله وقوّته ، كما ورد في زيارة الحجّة (أرواحنا له الفداء) بـأنّه: «**فَما مِن شَيْءٍ إلّا وَأَنْتُمْ لَهُ السَّبَبُ**»؛ وذلك لكونهم عليهم السلام مظاهر أسمائه وصفاته تـعالى ، فـيكون فعلهم فعله ، وقولهم قوله ، وهذه المرتبة من الولايـة التكـوينيّة مـختصّة بـهم ، وليست قـابلة للإعـطاء إلى غـيرهم؛ لكـونها مـن مـقتضيات ذواتـهم النـوريّة ، ونفوسهم المقدّسة ، التي لا يبلغ إلى دون مرتبتها مبلغ»[١].

وقال في بعض أجوبته: «ومقتضى بعض الروايـات المـعتبرة الصـحيحة: أنّ جميع العالم بما فيه من المجرّدات بمراتـبها والمـادّيّات بـأنواعـها عـند الإمـام (صلوات الله عليه) كحلقة في يد أحدنا يقلّبها كيف يشاء ، ومضمون هذه الرواية المباركة ومحصّل مفادها هو المستفاد من عدّة من الروايات الأُخر البـالغة حـدّ الاستفاضة ، وهو المنطبق على مضامين جملة ممّا تضمّنته الزيارة الجامعة الكبيرة وغيرها من الزيارات المعتبرة أسانيدها والمتلقّاة بالقبول عند وجوه العصابة»[٢].

وقال في جواب آخر: «لكن لا يخفى أنّ ما استقرّ عليه مذهبنا المقدّس مـن ولاية أئمّتنا الطاهرين (صلوات الله عليهم أجمعين) على تمام ما في العالم هـو أعظم من جميع ذلك. وهـل مـخاطبة الشـمس والقـمر والجـمادات والنـباتات

---

(١) المكاسب والبيع: ٢: ٣٣٢.

(٢) الفتاوى: ٣: ٥٥٣.

والحيوانات معهم إلّا من فروع تلك الولاية المطلقة»[١].

النتائج المستفادة من كلمات المحقّق النائيني ﴿ره﴾ :

النتيجة الأُولى: أنّ الولاية التكوينيّة تعني قدرة المعصوم ﴿ع﴾ باختياره وإرادته على التصرّف في عالم التكوين ـ بكلّ ما فيه ـ بإذن الله تعالى.

النتيجة الثانية: أنّ منشأ هذه الولاية هو كون المعصوم ﴿ع﴾ مظهراً لصفات الله تعالى وأفعاله، فيكون فعله فعله، وقوله قوله.

النتيجة الثالثة: أنّ هذه المرتبة من الولاية ـ بسعتها الوجوديّة ـ لا يمكن إعطاؤها لأحد، بل هي من مقتضيات الذات النوريّة للمعصوم ﴿ع﴾، والتي لا يمكن أن يرقى إليها أحد.

النتيجة الرابعة: أنّ محصّل الروايات الدالّة على ثبوت الولاية التكوينيّة للمعصوم ﴿ع﴾ قد ورد في رواياتٍ بلغت حدّ الاستفاضة، وزياراتٍ معتبرة الأسانيد ومتلقّاة بالقبول.

النتيجة الخامسة: أنّ عقيدة الولاية التكوينيّة ممّا استقرّ عليه مذهب التشيّع المقدّس.

٢ ـ **كلمة المحقّق الأصفهاني ﴿ره﴾ :** «فالولاية حقيقتها كون زمام أمر شيء بيد شخص، من وليَ الأمر ويليه، والنبيّ ﴿ص﴾ والأئمّة ﴿عليهم السلام﴾ لهم الولاية المعنويّة، والسلطنة الباطنيّة، على جميع الأُمور التكوينيّة والتشريعيّة، فكما أنّهم مجاري الفيوضات التكوينيّة، كذلك مجاري الفيوضات التشريعيّة، فهم وسائط التكوين والتشريع»[٢].

---

(١) الفتاوى: ٣: ٥٥٤.

(٢) حاشية المكاسب: ٢: ٣٧٩.

وقال في كتاب آخر: «إنّ الولاية العامّة للإمام عليه السلام على وجهين: فتارة ولاية باطنيّة معنوية لازمة لذاته القدسيّة، وبها له السلطان على التصرّف في العالم، وهذه غير مجعولة تشريعاً بل مجعولة تكويناً بجعل وجوده عليه السلام»[١].

النتائج المستفادة من كلمات المحقّق الأصفهاني ﷺ:

النتيجة الأُولى: أنّ المعصوم عليه السلام كما أنّ ولايته تشمل جميع الأُمور التكوينيّة، كذلك هي نفسها تشمل جميع الأُمور التشريعيّة، والمراد من ولايته التكوينيّة: سلطانه على التصرّف في جميع العالم.

النتيجة الثانية: أنّ الولاية التكوينيّة -والتي عبّر عنها ﷺ بالولاية المعنويّة والسلطنة الباطنيّة- من لوازم ذات المعصوم عليه السلام القدسيّة؛ ولذا لا تقبل الجعل بالجعل التشريعي، بل هي مجعولة تكويناً بنفس جعل وجوده.

النتيجة الثالثة: يظهر من كلامه ﷺ أنّ منشأ ثبوت الولاية التكوينيّة للمعصوم عليه السلام هو: كونه واسطة الفيض التكويني ومجراه.

٣- **كلمة السيّد الخوئي ﷺ:** «فالظاهر أنّه لا شبهة في ولايتهم على المخلوقات بأجمعهم، كما يظهر من الأخبار؛ لكونهم واسطة في الإيجاد، وبهم الوجود، وهم السبب في الخلق؛ إذ لولاهم لما خُلِقَ النّاس كلّهم، وإنّما خلقوا لأجلهم، وبهم وجودهم، وهم الواسطة في الإفاضة، بل لهم الولاية التكوينيّة لما دون الخالق، فهذه الولاية نحو ولاية الله تعالى على الخلق»[٢].

وقال في كتاب آخر: «أمّا الولاية التكوينيّة: فلا إشكال في ثبوتها، وأنّ المخلوقات بأجمعها راجعة إليهم، وإنّما خلقت لهم، ولهم القدرة على التصرّف

---

(١) الأُصول على النهج الحديث: ٥٣.

(٢) مصباح الفقاهة: ٥: ٣٣.

فيها، فهم وسائط التكوين»(١).

وقال في كتاب ثالث: «مَن يعتقد بأنّ الأئمّة عليهم السلام عباد مكرمون، وهم أشرف المخلوقات على الإطلاق، ولذلك كرّمهم الله تعالى، فجعلهم وسائل للفيض، فيسند إليهم أُمور التشريع والتكوين على ضرب من الإسناد، كما يسند الإماتة إلى ملك الموت، والرزق إلى ميكائيل، والمطر إلى ملك المطر، بل في الكتاب العزيز إسناد الخلق وشفاء المرضى وإحياء الموتى إلى عيسى بن مريم عليهما السلام في قوله تعالى: ﴿ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْراً بِإِذْنِ اللهِ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِ الْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ اللهِ... ﴾(٢).

فالاعتقاد بأنّهم عليهم السلام رازقو الخلق ومحيوهم ومميتوهم بهذا المعنى، أي: بمعنى قدرتهم على ذلك بإقدار من الله تعالى، بحيث لا يرجع إلى الاعتقاد بربوبيّتهم، ولا بتفويض الأمر إليهم لا محذور فيه، ولا يوجب الكفر، بل هو من الغلوّ الحسن(٣) الذي لا بدّ من الالتزام به في الجملة؛ إذ لا تنافي بين النسبتين، أي: نسبة الخلق والرزق والموت والحياة إليه (تعالى وتقدّس) وإليهم عليهم السلام بالمعنى المذكور، أعني: التوسيط في الأمر لا الاستقلال، فإنّ إثبات شيء من أوصاف الباري تعالى لبعض مخلوقاته لا يوجب الخروج عن حدّ الإسلام، بعد الاعتراف بكون الموصوف بتلك الصفة من مخلوقاته تعالى، فإن كان هذا معنى الغلوّ فليس تجاوزاً عن الحدّ في حقّ حقّ الأنبياء والأئمّة عليهم السلام، كما قد

---

(١) التنقيح في المكاسب: ٢: ١٥٧.

(٢) آل عمران ٣: ٤٩.

(٣) لا شكّ أنّ الغلوّ ـ بمعنى الزيادة على الحدّ ـ لا حسن فيه إطلاقاً، فليس مراده قدس سره من وصف الغلوّ بالحسن ما يظهر في بادئ الأمر من العبارة، بل مراده قدس سره أنّ ما يراه الغير غلوّاً هو أمر حسن ولا بدّ من الالتزام به، ويشهد لذلك ذيل كلامه، فتدبّر فيه جيّداً.

يفسّر الغلوّ بذلك»[١].

النتائج المستفادة من كلمات المحقّق الخوئي ﵀:

النتيجة الأُولى: أنّ ثبوت منصب الولاية التكوينيّة للمعصومين ﵈ على جميع المخلوقات ممّا (لا شبهة ولا إشكال فيه)، وهذا تعبيرٌ يستخدمه العلماء للإشارة إلى جلاء الأمر وكونه فوق الشبهات والإشكالات.

النتيجة الثانية: إنّ منشأ ثبوت الولاية التكوينيّة للمعصومين ﵈ كونهم العلّة الغائيّة لخلق الخلق، وواسطة الفيض، ومَن بهم الوجود.

ولا ينبغي التوقّف عند قوله ﵀: «بهم الوجود»، فإنّه من الاصطلاحات الفلسفيّة التي تشير إلى مقام الوساطة في الفيض؛ إذ يوجد هناك اصطلاحان:

الاصطلاح الأوّل: فاعل ما مِنه الوجود.

والاصطلاح الثاني: فاعل ما به الوجود.

والأوّل يراد به: مَن بذاته يُفيض الوجود على الموجودات، وهو منحصر في واجب الوجود (تعالى شأنه)، والمراد بالثاني مَن يباشر الفعل المُفاض على الوجود، ومجرى الفيض، بحيث يمرّ فيض الوجود منه إلى غيره، وهو منحصر في غيره تعالى؛ لإباء صرافة وجود الله تعالى عن الاتّحاد مع الممكنات، بحيث يكون مباشراً للممكنات، ومعدّاً بالمباشرة لجميع المستعدّات.

النتيجة الثالثة: إنّ إسناد اُمور التشريع والتكوين للمعصومين ﵈ ـ والاعتقاد بقدرتهم على التصرّف فيها بإقدار الله تعالى ـ ليس إسناداً استقلاليّاً، بحيث يلزم منه عزل الله تعالى عزّه، بل هو نحوٌ من الإسناد بلحاظ توسّطهم بين الخالق

---

(١) فقه الشيعة: ٣: ١٣٠.

والمخلوق، كما هو الحال في توسّط الملائكة بين الله تعالى ومخلوقاته في إفاضة بعض الشؤون الكونيّة عليهم، كالحياة والموت والرزق والمطر.

النتيجة الرابعة: إنّ الاعتقاد المذكور لا محذور فيه، ولا يستلزم كفراً وخروجاً عن حدّ الإسلام، ولا غلوّاً؛ إذ الغلوّ هو تجاوز الحدّ، وليس هذا من تجاوز الحدّ في حقّ الأنبياء والأئمّة عليهم السلام.

تنبيه مهمّ حول التحريفات الخطيرة لكلام المحقّق الخوئي رحمه الله:

ومن أعجب ما اطّلعت عليه أنّ بعض المعاصرين في كتابه (الولاية التكوينيّة والتشريعيّة في ضوء الكتاب والسنّة)[1] قد ذكر السيّد الخوئي رحمه الله ضمن العلماء الذين ينكرون ثبوت الولاية لغير الله تعالى، رغم جميع الكلمات المتقدّمة عنه، وقد تمسّك لذلك بالنصّ التالي:

«ومنهم مَن ينسب إليه الاعتراف بألوهيّته سبحانه، إلّا أنّه يعتقد أنّ الأمور الراجعة إلى التشريع والتكوين كلّها بيد أمير المؤمنين أو أحدهم عليهم السلام... واعتقادهم هذا وإن كان باطلاً واقعاً، وعلى خلاف الواقع حقّاً، حيث إنّ الكتاب العزيز يدلّ على أنّ الأمور الراجعة إلى التكوين والتشريع كلّها بيد الله سبحانه... وعليه فهذا الاعتقاد إنكار للضروري، فإنّ الأمور الراجعة إلى التكوين والتشريع مختصّة بذات الواجب تعالى، فيبتني كفر هذه الطائفة على ما قدّمناه من إنكار الضروريّ».

وقد تعرّض هذا النصّ على يد هذا المعاصر إلى تحريف شديد جدّاً، وسوف نعرض النصّ هنا أوّلاً، ثمّ سنضع يدنا على مواضع التحريف الخطير فيه، لتتّضح الحقيقة للقارئ العزيز.

---

(١) الولاية التكوينيّة والتشريعيّة في ضوء الكتاب والسنّة وأقوال العلماء: ٢٤.

قال سيّدنا الخوئي (أعلى الله مقامه): «ومنهم مَن ينسب إليه الاعتراف بألوهيّته سبحانه، إلّا أنّه يعتقد أنّ الأُمور الراجعة إلى التشريع والتكوين كلّها بيد أمير المؤمنين أو أحدهم عليهم السلام، فيرى أنّه المحيي والمميت، وأنّه الخالق والرازق، وأنّه الذي أيّد الأنبياء السالفين سرّاً، وأيّد النبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله جهراً[1]، واعتقادهم هذا وإن كان باطلاً واقعاً، وعلى خلاف الواقع حقّاً، حيث إنّ الكتاب العزيز يدلّ على أنّ الأُمور الراجعة إلى التكوين والتشريع كلّها بيد الله سبحانه، إلّا أنّه ليس ممّا له موضوعيّة في الحكم بكفر الملتزم به.

نعم، الاعتقاد بذلك عقيدة التفويض، لأنّ معناه أنّ الله سبحانه كبعض السلاطين والملوك قد عزل نفسه عمّا يرجع إلى تدبير مملكته، وفوّض الأُمور الراجعة إليها إلى أحد وزرائه، وهذا كثيراً ما يتراءى في الأشعار المنظومة بالعربيّة أو الفارسيّة، حيث ترى أنّ الشاعر يسند إلى أمير المؤمنين عليه السلام بعضاً من هذه الأُمور.

وعليه: فهذا الاعتقاد إنكار للضروريّ، فإنّ الأُمور الراجعة إلى التكوين والتشريع مختصّة بذات الواجب تعالى، فيبتني كفر هذه الطائفة على ما قدّمناه من أنّ إنكار الضروريّ هل يستتبع الكفر مطلقاً أو أنّه إنّما يوجب الكفر فيما إذا رجع إلى تكذيب النبيّ صلى الله عليه وآله، كما إذا كان عالماً بأنّ ما ينكره ثبت بالضرورة من الدين؟ فنحكم بكفرهم على الأوّل، وأمّا على الثاني فنفصّل بين مَن اعتقد بذلك لشبهة

---

(١) إن كان المقصود تأييده عليه السلام للأنبياء عليهم السلام سرّاً بوجوده الدنيوي ـ كما يرى ذلك بعض الغلاة ـ فهو مقطوع البطلان، ولا شكّ في كونه من أجلى مصاديق الغلوّ الباطل، وأمّا إن كان المقصود تأييده عليه السلام للأنبياء عليهم السلام بوجوده النوريّ، فلا حزازة في الالتزام به، بل هو فحوى الروايات الكثيرة التي تصرّح بتوسّل الأنبياء عليهم السلام به وبآله الطاهرين عليهم السلام، وعليه فلا ينبغي الخلط بين الاعتقادين.

حصلت له بسبب ما ورد في بعض الأدعية وغيرها ممّا ظاهره أنّهم عليهم السلام مفوّضون في تلك الأمور من غير أن يعلم باختصاصها لله سبحانه، وبين مَن اعتقد بذلك مع العلم بأنّ ما يعتقده ممّا ثبت خلافه بالضرورة من الدين بالحكم بكفره في الصورة الثانية دون الأولى»(١).

وهنا مقطعان مهمّان في كلامه (طاب ثراه) قد تعرّضا للتصرّف المتعمّد رغم دخالتهما في بيان مقصوده:

المقطع الأوّل: قوله: «نعم، الاعتقاد بذلك عقيدة التفويض؛ لأنّ معناه أنّ الله سبحانه كبعض السلاطين والملوك قد عزل نفسه عمّا يرجع إلى تدبير مملكته، وفوّض الأمور الراجعة إليها إلى أحد وزرائه».

ولا تخفى أهمّيّة هذا المقطع في معرفة مقصود السيّد الخوئي (أعلى الله درجته)، فإنّه يوضّح أنّه يتحدّث عن التفويض الباطل، والذي يعني عزل الله تعالى عن إدارة الكون، وتفويض ذلك لبعض حججه، وأين هذا من الولاية التكوينيّة التي تعني القدرة على التصرّف في الموجودات الإمكانيّة بإذن الله تعالى، ولكنّ الكاتب المعاصر قد حذف هذا المقطع بتمامه ليوهم القارئ الكريم أنّ السيّد الخوئي (طاب ثراه) يتحدّث عن الولاية التكوينيّة.

المقطع الثاني: قوله رحمه الله: «فيبتني كفر هذه الطائفة على ما قدّمناه من أنّ إنكار الضروريّ هل يستتبع الكفر مطلقاً أو أنّه إنّما يوجب الكفر فيما إذا رجع إلى تكذيب النبيّ صلى الله عليه وآله، كما إذا كان عالماً بأنّ ما ينكره ثبت بالضرورة من الدين؟ فنحكم بكفرهم على الأوّل، وأمّا على الثاني فنفصّل بين مَن اعتقد بذلك لشبهة حصلت له بسبب ما ورد في بعض الأدعية وغيرها ممّا ظاهره أنّهم عليهم السلام مفوّضون

---

(١) التنقيح في شرح العروة الوثقى: ٣: ٦٨.

في تلك الأمور من غير أن يعلم باختصاصها لله سبحانه، وبين مَن اعتقد بذلك مع العلم بأنّ ما يعتقده ممّا ثبت خلافه بالضرورة من الدين بالحكم بكفره في الصورة الثانية دون الأولى».

وقد تعرّض هذا المقطع إلى تحريف شنيع جدّاً، حيث اقتصر الكاتب المعاصر على نقل عبارة: «فيبتني كفر هذه الطائفة على ما قدّمناه من أنّ إنكار الضروريّ» ويا ليتها سلمت من مقصّه، حيث حذف منها حرف «أنّ» الواقع بين كلمتي «من» و «إنكار» ليوهم القارئ أنّ عبارة السيّد الخوئي ﷺ قد تمّت واكتملت، ويتراءى له أنّ السيّد الخوئي ﷺ ليس ينكر الولاية التكوينيّة فحسب، بل يرى كفر معتقدها أيضاً لكونه إنكاراً للضروريّ.

والحال أنّ مصبّ كلام السيّد الخوئي ﷺ -كما اتّضح- هو الاعتقاد بالتفويض الباطل، ومع ذلك فإنّه لم يكفّر المعتقد به مطلقاً، بل ذكر التفصيل المعروف في مسألة إنكار الضروريّ، من أنّه هل أنّه يستتبع الكفر مطلقاً، أم لا يستوجبه إلّا عند استلزامه تكذيب النبيّ ﷺ؟

٤ - **كلمة السيّد البجنوردي** ﷺ: «الولاية المطلقة مخصوصة بنبيّنا ﷺ والأئمّة المعصومين ﷺ، فيتصرّفون في جميع الأشياء بإذن الله، حتّى في الحيوانات والنباتات كلّها بإذن الله.

وهذه الولاية المطلقة لهم ﷺ موهبة إلـهيّة لاستعدادهم الذاتي، ونفاسة جوهرهم، وكونه من علّيّين، فوصلوا إلى أعلى مراتب الكمال، وإلى أقرب مدارج القرب إلى ذي الجلال، بحيث يكونون سمعه الذي يسمعون به، وبصره الذي يبصرون به، ويده التي يبطشون بها.

وهذه الولاية هي التي يبرأ بها الأكمه والأبرص بإذن الله، ويحيى الموتى بها بإذنه تعالى، وكذلك في سائر التصرّفات المنقولة عنهم ﷺ المرويّة في الكتب

المعتبرة، التي اعتمد عليها العلماء الأبرار في هذا الموضوع، ككتاب (مدينة المعاجز) للسيّد البحراني ﷺ، وغيره ممّا هو مثله»[١].

وقال ﷺ في أُصوله: «أمّا التكوينيّة منها: فهي بلوغ النفس بواسطة العلم والعمل، أو بواسطة الموهبة الإلٰهيّة من دون سبق عمل، بل لاستعدادها الذاتي ونفاسة جوهرها وعلوّ طينتها أعلى مراتب الكمال، ووصولها إلى أقرب مدارج القرب إلى ذي الجلال، بحيث يكون سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها.

وهذه المرتبة من الولاية هي التي قارنها الله في كتابه العزيز بولاية نفسه، حيث قال عزّ من قائل: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ**﴾[٢].

وهذه الولاية عبارةعن كون الوليّ متصرّفاً في جميع الكون، سمائه وأرضه بإذن الله (جلّ جلاله) وهي التي بها يُبرئ الأكمه والأبرص ويحيي الموتى بإذن الله (تعالى شأنه) وبها يشقّ القمر ويجعله نصفين، كلّ ذلك وما شابهها بإذن الله (عظم سلطانه)»[٣].

النتائج المستفادة من كلمات المحقّق البجنوردي ﷺ:

النتيجة الأُولى: إنّ الولاية المطلقة المقتضية لقدرة صاحبها على التصرّف في جميع الأشياء بإذن الله تعالى، تختصّ بالنبيّ الأعظم ﷺ وخلفائه المعصومين ﷺ.

(١) القواعد الفقهيّة: ٧: ٣٣٨.
(٢) المائدة ٥: ٥٥.
(٣) منتهى الأُصول: ٢: ٥٣٣.

النتيجة الثانية: إنّ هذه الولاية موهبة إلـهيّة وهبها الله تعالى للمعصومين عليهم السلام لأجل استعدادهم الذاتي، ونفاسة جوهرهم، وكونه من علّيّين.

النتيجة الثالثة: إنّ هذه الولاية التكوينيّة هي منشأ المعاجز والكرامات الصادرة عن المعصومين عليهم السلام، كإحياء الموتى، وإبراء الأكمه والأبرص، وشقّ القمر إلى نصفين.

النتيجة الرابعة: إنّ الولاية التكوينيّة قد تكون نتيجة العلم، وقد تكون نتيجة العمل والطاعة، وقد تكون بواسطة الموهبة الإلـهيّة من غير سبق عمل؛ لعلم الله تعالى باستعداد ذات صاحبها ونفاسة جوهرها.

٥ ـ كلمة السيّد الخميني قدس سره: «وثبوت الولاية والحاكميّة للإمام عليه السلام لا تعني تجرّده عن منزلته التي هي له عند الله، ولا تجعله مثل من عداه من الحكّام، فإنّ للإمام مقاماً محموداً، ودرجة سامية، وخلافة تكوينيّة تخضع لولايتها وسيطرتها جميع ذرّات هذا الكون»[١].

وبتعريب آخر: «للإمام مقامات معنويّة مستقلّة عن وظيفة الحكومة، وهي مقام الخلافة الإلـهيّة الكلّيّة التي ورد ذكرها على لسان الأئمّة عليهم السلام أحياناً، والتي تكون بموجبها جميع ذرّات الوجود خاضعة أمام ولي الأمر..، ومن ضروريّات مذهبنا أنّه لا يصل أحد إلى مراتب الأئمّة عليهم السلام المعنويّة حتّى الملك المقرّب والنبيّ المرسل، وفي الأساس فإنّ الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله والأئمّة عليهم السلام ـ بحسب رواياتنا ـ كانوا أنواراً في ظلّ العرش قبل هذا العالم، وهم يتميّزون عن سائر الناس في انعقاد النطفة والطينة، ولهم من المقامات ما شاء الله، وذلك كقول جبرائيل في روايات المعراج: لو دنوت أنملة لاحترقت، أو قولهم: إنّ لنا مع الله حالات

---

(١) الحكومة الإسلاميّة: ٥٢.

لا يسعها ملك مقرّب، ولا نبيّ مرسل، فوجود مقامات كهذه للأئمّة عليهم السلام من أُصول مذهبنا.. كما أنّ هذه المقامات ثابتة للزهراء عليها السلام»[١].

وقال في كتاب آخر: «وكما إنّنا العباد الضعاف قادرون على الأعمال البسيطة، مثل الحركة والسكون وأفعال أُخرى صغيرة، فإنّ العباد المخلصين لله سبحانه والملائكة المجرّدين قادرون على أعمال عظيمة من الإحياء والإماتة والرزق والإيجاد والإعدام، وكما أنّ ملك الموت يقوم بالإماتة، وعمله هذا لا يكون من قبيل استجابة الدعاء والتفويض الباطل، فكذلك الوليّ الكامل والنفوس الزكيّة القويّة ـ مثل نفوس الأنبياء والأولياء ـ قادرة على الإعدام والإيجاد، والإماتة والإحياء، بقدرة الحقّ المتعال، وليس هذا من التفويض المحال، ويجب أن لا نعتبره باطلاً، ولا مانع من تفويض أمر العباد إلى روحانيّة كاملة، تكون مشيئته فانية في مشيئة الحقّ، ولا يروم إلّا ما يريده الحقّ، ولا يتحرّك إلّا إذا كان موافقاً للنظام الأصلح، سواء كان في الخلق والتكوين أو التشريع والتربية»[٢].

النتائج المستفادة من كلمات المحقّق الخميني قدس سره:

النتيجة الأُولى: إنّ للإمام المعصوم عليه السلام خلافة تكوينيّة تخضع لسيطرتها جميع ذرّات الكون.

النتيجة الثانية: إنّ مقام الخلافة الإلهيّة الكلّيّة الذي تخضع بموجبه جميع ذرّات الكون لصاحبه ـ ومثله مقام وجود الأئمّة عليهم السلام في عالم الأنوار قبل خلق العالم ـ من أُصول المذهب، ولا يمكن أن يصل إليه أحد من الرسل والأنبياء عليهم السلام.

النتيجة الثالثة: إنّ المقامات المعنويّة الثابتة للإمام عليه السلام ثابتة أيضاً للصدّيقة

(١) ولاية فقيه (حكومت اسلامى): ٥٣.

(٢) الأربعون حديثاً: ٥٦٦.

الطاهرة الزهراء عليها السلام.

النتيجة الرابعة: إنّ الولاية التكوينيّة ليست من قبيل التفويض الباطل، ولا من قبيل الدعاء المستجاب؛ إذ كما أنّ ملك الموت يقوم بالإماتة، ولا يكون عمله من ذلك القبيل، كذلك الإمام عليه السلام قادرٌ على الإحياء والإماتة والإعدام والإيجاد - بقدرة الله تعالى - من غير أن يكون ذلك بنحو التفويض الباطل أو الدعاء المستجاب.

٦ - **كلمة السيّد الميلاني** قدس سره: «وأمّا أنّ مجاري الأمور بيدهم، فهو من حيث أنّهم لهم الولاية الكلّية على الأمور كلّها، فإنّهم وسائط فيضه المقدّس، وحاصل الرواية أنّ لهم الولاية التكوينيّة والتشريعيّة»[١].

وقال قدس سره أيضاً: «معنى الولاية الكلّيّة التكوينيّة: كون الشخص مجرى للفيض الإلهي بالنسبة إلى جميع الممكنات، والدليل على ثبوتها لهم هو أقوال أصحاب الولاية أنفسهم فيما تجاوز حدّ التواتر، ولم يدّعوا جزافاً أو كذباً، لأنّهم صادقون مصدّقون»[٢].

وقال أيضاً في بعض أجوبته: «الولاية التكوينيّة من حيث الإفاضة مخصوصة بالله تعالى، ومن حيث الوساطة في الفيض مخصوصة بالمخلوق بجعل الله تعالى، والوساطة في الفيض هي إحدى الأسباب الموجودة في عالم التكوين»[٣].

كما قال في موضع آخر: «الولاية التكوينيّة قسمان: قسم عبارة عن كون الشخص مجرى الفيض للكائنات في الجملة، وهو ثابت لعموم الأنبياء والأوصياء عليهم السلام، والقسم الآخر - وهو الولاية التكوينيّة الكلّيّة - عبارة عن كون

---

(١) محاضرات في فقه الإماميّة (كتاب الخمس): ٢٧٣.

(٢) محاضرات في فقه الإماميّة (كتاب البيع): ٥: ٣٢.

(٣) ديدگاههاى علمى آية الله عظمى ميلانى: ٢٧٢.

الشخص مجرى الفيض بالنسبة لجميع عالم الإمكان، وهذا ثابت للنبيّ الأعظم ﷺ والأئمّة الأطهار عليهم السلام، وقد ورد عنهم ما يدلّ على ثبوته لهم بما يفوق حدّ التواتر، وحاشاهم أن ينطقوا بخلاف الواقع؛ إذ هم الصادقون المصدّقون، وهذا واضح لكلّ مَن راجع كتب الحديث المعتبرة الواردة عن النبيّ الأعظم ﷺ والأئمّة الأطهار عليهم السلام.

مضافاً إلى أنّ الأدلّة العقليّة الدالّة على المقام المذكور غيرُ قابلةٍ للردّ، وإنكاره -بنظر المذهب الجعفري- يُعدّ نقصاً»[1].

النتائج المستفادة من كلمات المحقّق الميلاني قدس سره:

النتيجة الأُولى: إنّ للمعصومين عليهم السلام ولايتين: تكوينيّة وتشريعيّة، وهما تعنيان: أنّ لهم عليهم السلام الولاية الكلّيّة على الأُمور كلّها، وكلّ مجاري الأُمور بأيديهم.

النتيجة الثانية: إنّ معنى الولاية التكوينيّة هو كون المعصومين عليهم السلام واسطة الفيض الإلٰهي.

النتيجة الثالثة: إنّ الدليل على ثبوت الولاية التكوينيّة للمعصومين عليهم السلام - مضافاً للأدلّة العقليّة- أقوالهم التي تجاوزت حدّ التواتر، ولم يدّعوا جزافاً أو كذباً، لأنّهم صادقون مصدّقون.

النتيجة الرابعة: إنّ الفرق بين الولاية التكوينيّة للمعصومين الأربعة عشر عليهم السلام والولاية التكوينيّة للأنبياء عليهم السلام: أنّ ولاية هؤلاء تعني وساطتهم في الفيض في الجملة، بينما ولاية أُولئك تعني وساطتهم في الفيض لجميع عالم الإمكان.

النتيجة الخامسة: إنّ إنكار الولاية التكوينيّة يعدّ نقصاً بحسب معايير المذهب الجعفري.

---

(١) ديدگاههاى علمى آية الله عظمى ميلانى: ١٣٩.

٧ ـ كلمة المحقّق الآملي ﵀: «إنّ لولايتهم (صلوات الله عليهم أجمعين) مرتبتين: أُولاهما الولاية التكوينيّة على أنفس الأناسي وأموالهم بحكم ﴿**النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ**﴾[١]، وهي عبارة عن تسخير الكائنات الإمكانيّة تحت إرادتهم ومشيئتهم بحول الله تعالى ومشيئته، كما ورد في زيارة الحجّة (أرواحنا فداه) بأنّه: **فما مِن شَيْءٍ إلَّا وَأَنْتُمْ لَهُ السَّبَبُ**، وهذه المرتبة مجعولة لهم بالجعل التكويني البسيط، بمعنى أنّها لازم وجودهم الغير المنفكّ عنهم، وقد تقرّر في محلّه أنّ لوازم الشيء غير قابلة لأن يتعلّق بها الجعل.. فجعل تلك المرتبة من الولاية لهم هو بجعل وجوداتهم النوريّة الشريفة»[٢].

النتائج المستفادة من كلمات المحقّق الآملي ﵀:

النتيجة الأُولى: إنّ الولاية التكوينيّة هي: تسخير الكائنات الإمكانيّة تحت إرادة المعصوم ﵇ ومشيئته، بحول الله تعالى.

النتيجة الثانية: إنّ الولاية التكوينيّة مجعولة للمعصومين ﵈ بالجعل التكويني البسيط؛ لأنّها من لوازم ذواتهم التي لا تنفكّ عنهم، فهي مجعولة بجعل وجوداتهم المقدّسة.

٨ ـ كلمة السيّد السبزواري ﵀: «الولاية إمّا ذاتيّة عامّة تكوينيّة وتشريعيّة معاً، فوق ما نتعقّله من معنى الولاية، وهي مختصّة بالقيّوم المطلق على كلّ شيء، وهو الله جلّ جلاله.

وإمّا غيريّة إفاضيّة، وهي مختصّة بإفاضة الله تعالى على مَن يشاء من عباده بما يشاء كيفيّة وكمّية، تكوينيّة كانت أو تشريعيّة، وهي مختصّة بالأنبياء والمرسلين،

---

(١) الأحزاب ٣٣: ٦.

(٢) مصباح الهدى: ١٠: ٣٧٠.

وفي رأسهم سيّدنا خاتم الأنبياء ﷺ وخلفاؤه المعصومون عليهم السلام، فقد أفاض لهم الله تعالى من الولايتين بما شاء وأراد عزّ وجلّ»(١).

وقال في موضع آخر: «الولاية التكوينيّة والتشريعيّة الإفاضيّة من الله تعالى بحسب ما يراه عزّ وجلّ من المصالح والمقتضيات، وعلمه الأزلي بتمام الجهات والخصوصيّات، وهذا حقّ واقع لهم عليهم السلام ولا ريب فيه، ويمكن إثباته بالأدلّة الأربعة»(٢).

النتائج المستفادة من كلمات الفقيه السبزواري قدس سره:

النتيجة الأُولى: إنّ الولاية التكوينيّة قسمان: ذاتيّة استقلاليّة لا حدّ لها، وهي مختصّة بالله تعالى، وغيريّة إفاضيّة، يفيضها الله تعالى على مَن يشاء من عباده كيفاً وكمّاً، وقد أفاضها الله تعالى على خاتم الأنبياء وخلفائه عليهم السلام بما شاء وأراد.

النتيجة الثانية: إنّ ثبوت الولاية التكوينيّة للمعصومين عليهم السلام حقّ لا ريب فيه، ومن الممكن إثباتها بالأدلّة الأربعة، وهي الكتاب والسنّة والعقل والإجماع.

٩ـ كلمة المحقّق السيّد محمّد الروحاني قدس سره: «التصرّف في الأُمور التكوينيّة بالإرادة، من غير أسبابها العادية يسمّى الولاية التكوينيّة، وحضرات الأئمّة عليهم السلام ـبإذن اللهـ لهم هذه الولاية الكلّيّة»(٣).

---

(١) مهذّب الأحكام: ١٦: ٣٦٢.

(٢) مهذّب الأحكام: ٣: ٣٧٠.

(٣) ونصّ إجابته بالفارسيّة ـكما جاء في الاستفتاء رقم ٧٣١ـ هو: «تصرّف در تكوينيّات بدون اسباب عادى و در حال با اراده را ولايت تكوينى گويند، و حضرات ائمّه عليهم السلام به اذن خداوند دارى ولايت كلّيّه هستند».

النتيجة المستفادة من كلمات المحقّق السيّد الروحاني ﴿﴾ :

إنّ حقيقة الولاية التكوينيّة هي: التصرّف في الأُمور التكوينيّة من غير طريق الأسباب العادية، بإذن الله تعالى وبإرادة صاحبها معاً؛ إذ أنّها بما أنّها ولاية إعطائيّة، فهي وإن كانت فعلاً مباشريّاً للمعصوم عليه السلام وخاضعة لإرادته، إلّا أنّها تتوقّف على الإذن الإلٰهي، وهي ثابتة للأئمّة عليهم السلام .

١٠ - **كلمة الشيخ الميرزا التبريزي** ﴿﴾ : «الولاية التكوينيّة التي (هي) عبارة عن: تأثير مشيئة النبيّ صلى الله عليه وآله أو الإمام عليه السلام في أمر كوني بمجرّدها أو مع فعل مّا، يكون ذلك التأثير من قبيل خرق العادة، كإحياء عيسى على نبيّنا وآله وعليه الصلاة والسلام، وتفجير موسى عليه السلام العيون بضرب عصاه، إلى غير ذلك.

وثبوت هذه الولاية التكوينيّة للأئمّة عليهم السلام يظهر من الروايات المختلفة الواردة في الحوادث المتفرّقة والشواهد التاريخيّة، بحيث يحصل للمتتبّع الجزم به»(١).

ويقول ﴿﴾ أيضاً: «وبالجملة: فالولاية التكوينيّة بالمعنى الذي ذكرناه من العقائد الواضحة، التي لا مجال للتشكيك فيها عند المتدبّر في الآيات، والمتتبّع لحالات الأنبياء والأئمّة (صلوات الله عليهم أجمعين) في الأحاديث والأخبار»(٢).

النتائج المستفادة من كلمات الفقيه الشيخ التبريزي ﴿﴾ :

النتيجة الأُولى: إنّ الولاية التكوينيّة عبارة عن تأثير مشيئة النبيّ أو الإمام عليه السلام في الأُمور الكونيّة بنحو خارقٍ للعادة، سواء كان هذا التأثير بمحض مشيئة المعصوم عليه السلام، أم بانضمام أمر آخر إليها.

النتيجة الثانية: إنّ الولاية التكوينيّة بالمعنى المذكور من العقائد الواضحة التي

---

(١) إرشاد الطالب إلى التعليق على المكاسب: ٣: ٢٠.

(٢) الأنوار الإلهيّة في المسائل العقائديّة: ٨٠.

لا مجال للتشكيك فيها لدى المتدبّر للقرآن الكريم، والمتتبّع للأحاديث والأخبار، بل لا يسعه إلّا الجزم بها.

١١ ـ كلمة الشيخ بهجت ﵀: «لا مانع من وساطة مثل جبرائيل وميكائيل ﵉ في أُمور خاصّة في عالم الأسباب، فكذا الأنبياء والأوصياء لا مانع من جريان الأمور بإذنهم وإمضائهم ليلة القدر، ولا مانع من هذا الأمر ثبوتاً، والدليل عليه قائم عند أهله إثباتاً، والولاية التشريعيّة مربوطة بالأحكام التشريعيّة الجعليّة، والولاية التكوينيّة مربوطة بسائر المقدّرات الخارجيّة غير الجعليّة، ولا يلزم التعطيل منها كما لا يلزم في وساطة الملائكة، وثبوت الولاية الكاملة الكلّيّة لغير المعصوم ﵇ ممنوع عقلاً، وأمّا كون الإنسان مختاراً فلا ينافي أقدريّة بعض أفراد البشر بالنسبة إلى البعض الآخر، وأمّا فعليّة القدرة فلا كلام فيها في المعصوم، وأمّا غير المعصوم فالله تعالى غالب، وله أن ينصر المظلوم لمصلحة، وأن لا ينصر لمصلحةٍ علم بها، كما وقع ذلك كثيراً»(١).

النتائج المستفادة من كلمات الشيخ بهجت ﵀:

النتيجة الأُولى: إنّ ثبوت الولاية الكلّيّة الكاملة لغير المعصوم ﵇ ممتنع عقلاً، ولكنّ ثبوتها للمعصوم ممكن ثبوتاً، كما أنّ الدليل قائمٌ عليه عند أهله إثباتاً.

النتيجة الثانية: إنّ الظاهر من كلمات الشيخ (أعلى الله درجته) أنّ الولاية التكوينيّة بنظره على نحو الوساطة في الفيض في عالم الأسباب؛ إذ لهم الحقّ ـ بإذن الله ـ في القبض والبسط.

النتيجة الثالثة: إنّ الالتزام بالولاية التكوينيّة لا يلزم منه محذور التعطيل ولا محذور الجبر.

---

(١) في مدرسة الشيخ بهجت: ٢: ٢٢٥.

أمّا الأوّل: فلأنّه لو لزم من وساطة أهل البيت عليهم السلام للزم من وساطة الملائكة، وبما أنّ هذه لم يلزم منها فكذا تلك. وأمّا الثاني: فلأنّ أقدريّة بعض البشر بالنسبة للبعض الآخر لا تتنافى مع الاختيار، بناءً على الطوليّة بينهما.

١٢ ـ كلمة الشهيد السيّد محمّد الصدر قدس سره: «إنّما ثبتت الولاية التكوينيّة العامّة للمعصومين الأربعة عشر عليهم السلام دون غيرهم، بصفتهم خير من الخلق أجمعين، والفهم الفلسفي متعاضد مع الأخبار المتواترة في ذلك، كقولهم عليهم السلام: الأرض كلّها للإمام. وقولهم عليهم السلام: ولو خليت لقلبت، وقول النبيّ صلى الله عليه وآله: خلق الله السماوات والأرض من نوري، وغير ذلك، بإقدار الله سبحانه لهم ذلك، أمّا سائر الأنبياء فلهم من الولاية التكوينيّة بمقدار التخويل الإلـهي لهم»[1].

النتائج المستفادة من كلمات الشهيد الصدر قدس سره:

النتيجة الأُولى: إنّ الولاية التكوينيّة قسمان، فهنالك ولاية تكوينيّة عامّة، وهي تختصّ بالمعصومين الأربعة عشر عليهم السلام، لكونهم خير الخلق، وهنالك ولاية تكوينيّة خاصّة، وهي الثابتة للأنبياء عليهم السلام بمقدار ما خوّله الله لهم، ووصف الأُولى بالعموم والثانية بالخصوص إنّما هو بلحاظ سعة المتعلّق وضيقه.

النتيجة الثانية: إنّ ثبوت الولاية التكوينيّة للمعصومين عليهم السلام هو مقتضى الفهم الفلسفي لحقيقة الوجود، أي: هو مقتضى البراهين العقليّة المحكمة، وهو أيضاً ما تعضده الأخبار المتواترة.

١٣ ـ كلمة الحجّة الشيخ مرتضى الأردكاني قدس سره: «اعلم أنّ للنبيّ الخاتم والأئمّة (عليهم الصلاة والسلام)، مضافاً إلى الولاية المطلقة الظاهريّة المقتضية

---

(١) الشبهات البيروتيّة: ٩.

لاستقلالهم في التصرّف، ونفوذه في الأنفس والأموال، الولاية المعنوية والسلطنة الباطنيّة على كافّة الأنام والمخلوقات، تكويناً وتشريعاً؛ لأنّهم وسائط الفيوضات التكوينيّة والتشريعيّة، وتدلّ عليها الروايات المتواترة»[١].

النتائج المستفادة من كلمات الشيخ الأردكاني ﷺ:

النتيجة الأُولى: للنبيّ الخاتم ﷺ والأئمّة الأطهار ﷺ نحوان من الولاية:

النحو الأوّل: الولاية الظاهريّة المطلقة، والمقتضية لاستقلالهم في التصرّف، ونفوذ تصرّفهم في الأموال والأنفس.

النحو الثاني: الولاية الباطنيّة المعنويّة، وهي: سلطنتهم على كافّة الأنام والمخلوقات، تكويناً وتشريعاً.

النتيجة الثانية: إنّ المنشأ لثبوت الولاية الباطنيّة للمعصومين ﷺ: كونهم وسائط الفيوضات التكوينيّة والتشريعيّة.

النتيجة الثالثة: إنّ الولاية المعنوية الباطنيّة ـ والمعبّر عنها بالولاية التكوينيّة ـ ممّا تدلّ عليها الروايات المتواترة.

١٤ ـ كلمة سماحة آية الله السيّد محمّد حسين الطهراني (طيّب الله مثواه):

«ومعنى الولاية التكوينيّة: أنّ رسول الله ﷺ ـ حقّاً ـ هو الواسطة والحجاب بين العبد وربّه، وأنّ جميع الفيوضات تفاض من الله على العباد، كالحياة والعلم والقدرة وغيرها بواسطته، حيث يمثّل مرآة الحقّ، وهو في مقام الولاية وبدون واسطة»[٢].

وقال تحت عنوان: (دلالة «إرادة الربّ في مقادير أُموره تهبط إليكم» على

---

(١) غنية الطالب في التعليق على المكاسب: ١٨٠.

(٢) معرفة الإمام: ٥: ٩٧.

الولاية التكوينيّة) ما هذا نصّه : « **وَبِكُمْ تُنْبِتُ الْأَرْضُ أَشجارَها ، وَبِكُمْ تُخرِجُ الْأَشجارُ أَثْمارَها ، وَبِكُمْ تُنْزِلُ السَّماءُ قَطْرَها وَرِزْقَها.**

وَبِكُمْ يَكْشِفُ اللهُ الْكَرْبَ ، وَبِكُمْ يُنَزِّلُ اللهُ الْغَيْثَ ، وَبِكُمْ تُسَبِّحُ اللهَ الْأَرْضُ الَّتي تَحْمِلُ أَبْدانَكُمْ ، وتَسْتَقِلُّ جِبالُها عَلىٰ مَراسيها. إرادَةُ الرَّبِّ في مَقاديرِ أُمُورِهِ تَهْبِطُ إِلَيْكُمْ ، وَتَصْدُرُ مِنْ بُيُوتِكُمْ ، وَالصّادِرُ عَمّا فصلَ مِنْ أَحْكامِ الْعِبادِ».

ومن الجليّ في هذه الفقرات أنّ المراد بتأثير النفوس القدسيّة لأئمّة الدين (سلام الله عليهم أجمعين) في الكائنات ، يعني كونها واسطة فيض الرحمة الإلٰهيّة ، وأنّ نفوسهم مرآة ونافذة لتلقّي الرحمة من مقام العزّ الإلٰهي ، وبثّها ونشرها في عالم الإمكان »(١).

وقال في موضع ثالث: «إنّ الولاية التكوينيّة هي من الأُمور الضروريّة ، واللوازم الحتميّة في طريق المعرفة والعرفان وشهود الحقّ ، **والمنكرون لها أيديهم خالية من المعارف الإلهيّة ، ولم تترطّب شفاههم بماء حياة الولاية ، ولم ينهلوا من الماء المعين للشهود والوجدان ، مَثَلُهم كالكلاب العاوية في البيداء القاحلة ، حائرة في تيه الجهل وأرضه الحصباء**»(٢).

النتائج المستفادة من كلمات العلّامة الطهراني ﴿ :

النتيجة الأُولى : إنّ معنى الولاية التكوينيّة أنّ جميع الفيوضات تفاض من الله على العباد ـ كالحياة والعلم والقدرة وغيرها ـ بواسطة صاحبها ، فالمعصوم عليه السلام واسطة فيض الرحمة الإلٰهيّة ، ونفسه نافذة تلقّي الرحمة من مقام العزّ الإلٰهي ، وبثّها ونشرها في عالم الإمكان.

---

(١) معرفة المعاد : ٣: ١١٤.

(٢) معرفة الإمام : ٥: ٩٢.

النتيجة الثانية : إنّ الولاية التكوينيّة من الأُمور الضروريّة ، واللوازم الحتميّة في طريق المعرفة ، ومَن أنكرها فإنّ يده خالية من المعارف الإلٰهيّة ، ولم تترطّب شفتاه بماء الولاية .

كلمات الأعلام المعاصرين حول الولاية التكوينيّة:

١ - **كلمة الأُستاذ المحقّق السيّد الروحاني (دام ظلّه)**: «الولاية التكوينيّة -أي: ولاء التصرّف التكويني- والمراد بها: كون زمام أمر العالم بأيديهم، ولهم السلطنة على جميع الأمور بالتصرّف فيها، كيفما شاؤوا إعداماً وإيجاداً، وكون عالم الطبيعة منقاداً لهم لا بنحو الاستقلال، بل في طول قدرة الله تعالى وسلطته واختياره، بمعنى أنّ الله تعالى أقدرهم وملّكهم، كما أقدرنا على الأفعال الاختياريّة»[١].

وقال (دام ظلّه) في موضعٍ آخر: «الروايات الدالّة على صدور بعض الأفعال من المعصومين عليهم السلام بمقتضى ولايتهم التكوينيّة فوق حدّ الإحصاء، ومنها إحياء الموتى، بل قد صدر عنهم ما هو أعظم من ذلك، ومن ذلك ما صنعه الإمام الرضا عليه السلام حيث إنّه أشار لصورة الأسد فصار أسداً حقيقيّاً بمجرّد الإشارة»[٢].

وقال أيضاً: «الولاية التكوينيّة عبارة عن كون أزمّة أُمور العالم بيد المعصومين عليهم السلام يتصرّفون فيها كما يشاؤون إعداماً وإيجاداً بإذن الله تعالى، وليست هي التفويض، وإن كانت ناشئة عنه، لأنّ التفويض فعله (سبحانه وتعالى)، وهي ملازمة للمعصوم عليه السلام دائماً، لأنّها من مقتضيات نوريّة ذاته، وحكم إنكارها هو حكم إنكار غيرها من مقامات أهل البيت عليهم السلام»[٣].

---

(١) معرفة الإمام: ٥: ٩٢.

(٢) أجوبة المسائل: ١: ٥٧.

(٣) المصدر المتقدّم: ٥٨.

النتائج المستفادة من كلمات السيّد الأُستاذ الروحاني (دام ظلّه) :

النتيجة الأُولى : إنّ الولاية التكوينيّة تعني كون زمام العالم بيد المعصوم عليه السلام ، وقدرته على التصرّف فيه متى ما شاء بإقدار الله تعالى .

النتيجة الثانية : إنّ الولاية التكوينيّة في طول ولاية الله تعالى ، لا في عرضه ، وبالتالي فهي خاضعة لحاكميّة الله تعالى .

النتيجة الثالثة : إنّ الولاية التكوينيّة ليست هي التفويض ؛ إذ التفويض فعله تعالى ، ولكنّها ناشئة عن التفويض .

النتيجة الرابعة : إنّ الروايات الدالّة على استعمال المعصوم عليه السلام لولايته التكوينيّة فوق حدّ الإحصاء ، ومن جملتها : إحياؤه للموتى ، بل إيجاده للمعدوم ، كما في إيجاد الإمام الرضا عليه السلام لأسدٍ بمجرّد الإشارة .

النتيجة الخامسة : إنّ حكم منكر الولاية التكوينيّة ـ لشدّة وضوحها ـ كحكم المنكر لغيرها من مقامات أهل البيت عليهم السلام الثابتة لهم بالقطع واليقين .

٢ ـ **كلمة الأُستاذ المحقّق السيّد الشمس (دام ظلّه) :** « الولاية ويراد بها : إعطاء زمام الأُمور بيد شخصٍ ما ، وهذا قد يكون في الأُمور الكونيّة ، فتكون الولاية تكوينيّة ، وهي التي يراد بها : القدرة على التصرّف في الأُمور الكونيّة كلّاً كولاية الله تعالى ، أو بعضاً كولاية أوليائه عليهم السلام ، وقد يكون في الأُمور الشرعيّة ، فتكون الولاية تشريعيّة »[١] .

النتائج المستفادة من كلمات السيّد الشمس (دام ظلّه) :

النتيجة الأُولى : إنّ الولاية قسمان : تكوينيّة وتشريعيّة ، والأُولى تعني إعطاء

---

(١) مشكاة الأُصول : ٢ : ٢٠٩ .

زمام الأمور لأولياء الله تعالى في مجال الأمور الكونيّة، والثانية تعني ذلك في مجال الأمور الشرعيّة، وعلى ذلك فمن الممكن تعريف الولاية التكوينيّة بأنّها: القدرة على التصرّف في الأمور الكونيّة.

النتيجة الثانية: إنّ الفرق بين ولاية الله وولاية المعصوم عليه السلام التكوينيّة: أنّ الأولى تعني القدرة على التصرّف في الأمور الكونيّة كلّاً، بينما الثانية تعني القدرة على التصرّف بعضاً، وفي هذا إيماءٌ إلى أنّ ولاية الله تعالى لا حدّ يحدّها، بينما ولاية المعصوم عليه السلام مهما اتّسعت، فإنّها تبقى محدودة ومتناهية، بمقتضى كونها ولاية للممكن المتناهي.

٢ - كلمة السيّد تقي القمّي (دام ظلّه): «لا إشكال في الولاية التكوينيّة للأنبياء والأئمّة عليهم السلام، بل للأولياء المقرّبين، والقرآن أكبر شاهد على ذلك، حيث تعرّض لموارد كثيرة في معاجز الأنبياء، كما ورد في سورة آل عمران (الآية ٤٩): ﴿**أَنِّي أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْراً بِإِذْنِ اللهِ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِ الْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ اللهِ...**﴾ إلى غير ذلك من الآيات الدالّة على الولاية التكوينيّة بالصراحة، وأمّا الروايات فحدِّث ولا حرج، ولا يكون ذلك إلّا بإذنه عزّ وجلّ، كما صرّحت الآية الشريفة بذلك، والذي ينكر الولاية التكوينيّة إمّا جاهل - والجاهل عذره جهله - وإمّا استحوذ عليه الشيطان فأنساه ذكر الله عزّ وجلّ»[١].

النتائج المستفادة من كلمات السيّد القمّي (دام ظلّه):

النتيجة الأُولى: إنّ ثبوت الولاية التكوينيّة للأنبياء والأئمّة عليهم السلام، بل حتّى للأولياء المقرّبين، ممّا لا إشكال فيه.

---

(١) الردود العقائديّة: ٢٠.

النتيجة الثانية: إنّ الولاية التكوينيّة ممّا أثبتها القرآن الكريم في العديد من آياته، وأمّا الأحاديث التي تناولتها فحدّث عنها ولا حرج، في إشارة منه (دام ظلّه) إلى كثرتها وصعوبة إحصائها.

النتيجة الثالثة: إنّ منكر الولاية التكوينيّة إمّا جاهلٌ -والجاهل عذره جهله- وإمّا قد استحوذ عليه الشيطان، فأنساه ذكر الله عزّ وجلّ.

٤ـ كلمة السيّد الشاهرودي (دام ظلّه): «لا مانع من أن يتصرّفوا في الكون بالقدرة التي أودعها الله تعالى فيهم، لكن لا على نحو الاستقلال، بل بإرادة الله تعالى، فالله تعالى منحهم هذه القدرة فيقولون للشيء: كن فيكون، لكن بإرادة الله، ومع وجود هذه القدرة فيهم لا يتمكّنون من إعمالها إلّا بأمر من الله تعالى وإرادته.. والمتتبّع للآيات القرآنيّة والروايات والحوادث التاريخيّة يجد نماذج كثيرة من خوارق العادات والمعجزات صدرت على يد الأنبياء والأوصياء عليهم السلام وبقدرتهم وإرادتهم، بحيث يعجز عنها غيرهم»[١].

النتائج المستفادة من كلمات السيّد الشاهرودي (دام ظلّه):

النتيجة الأُولى: إنّ الولاية التكوينيّة تعني: القدرة على التصرّف في الكون من خلال القدرة التي أودعها الله تعالى عند صاحب الولاية، ممّا يعني أنّ تصرّفه في الكون ليس تصرّفاً استقلاليّاً، بل هو بإرادة الله تعالى.

النتيجة الثانية: إنّ تتبّع الآيات القرآنيّة والروايات والحوادث التاريخيّة يفضي للعثور على نماذج كثيرة تشهد بثبوت القدرة على التصرّفات الخارقة للعادة للأنبياء والأوصياء عليهم السلام، وهو ما يعبّر عنه بالولاية التكوينيّة.

---

(١) أجوبة المسائل الاعتقاديّة: ٦٦.

وبعد أن عرضنا كلمات علماء الطائفة المحقّة حول مسألة الولاية التكوينيّة، نشرع في البحث حول الأدلّة الثبوتيّة والإثباتيّة، التي تصلح للبرهنة على هذه المسألة، فيقع الكلام في مرحلتين:

المرحلة الأُولى: مرحلة الثبوت والإمكان

ويقع البحث من خلال هذه المرحلة في نقطتين:

النقطة الأُولى:

وهي عبارة عن مقدّمة تتركّب من ثلاثة أُمور:

الأمر الأوّل: تحرير محلّ البحث.

لا شكّ ولا ريب في ثبوت الولاية التكوينيّة للخالق (سبحانه وتعالى)، وقد قامت على ذلك الأدلّة العقليّة والنقليّة، وركّز عليها القرآن الكريم في العديد من آياته الشريفة:

فمنها: قوله تعالى: ﴿**وَاعْلَمُوا أَنَّ اللهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ**﴾[1].

ومنها: قوله تعالى: ﴿**وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّماءِ مَاءً فَيُحْيِي بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ * وَمِنْ آيَاتِهِ أَن تَقُومَ السَّماءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ**﴾[2].

---

(١) الأنفال ٨: ٢٤.

(٢) الروم ٣٠: ٢٤ و ٢٥.

ومنها: ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾[١].

وكلّ هذه الآيات القرآنيّة، ومثلها كثير، تدلّ بوضوح على ثبوت مقام الولاية التكوينيّة للخالق سبحانه وتعالى، وهذا ممّا لا كلام فيه، وإنّما الكلام في أنّ هذه الولاية التكوينيّة الثابتة للخالق (سبحانه وتعالى) هل يمكن إعطاؤها لغيره تبارك وتعالى أم لا؟ ممّا يعني أنّ بحثنا في هذه المرحلة يدور حول إمكان إعطاء الولاية التكوينيّة لغيره سبحانه وتعالى وعدم إمكانه.

الأمر الثاني: إثبات ونفي الولاية التكوينيّة يحتاج إلى الدليل.

إنّ مسألة الاعتقاد بالولاية التكوينيّة من المباحث العقائديّة، التي لا بدّ في الاعتقاد بها من تحصيل الحجّة المعتبرة عليها، وكما أنّ المُثبت مطالب بالدليل على إثباتها، كذلك النافي أيضاً مطالبٌ بالدليل والبرهان على نفيها[٢]،

---

(١) الزُّمر ٣٩: ٦٧.

(٢) وقد نبّه على ذلك السيّد الصدر ﴿قدس سره﴾ في كتابه (فلسفتنا)، عند بحثه حول الخلاف بين الإلهيّين والمادّيّين في وجود القضايا الميتافيزيقيّة، وطبيعة الدليل الذي يمكن إثباتها به أو نفيها، فقال: «وقد يحلو لبعض المادّيّين في هذا المجال أن يتخلّص من مسؤوليّة الاستدلال، ويعتبر الإلهي هو المسؤول عن التدليل على مدّعاه؛ لأنّ الإلهي هو صاحب الموقف الإيجابي، أي: مدعي الثبوت، فيجب عليه أن يبرّر موقفه ويبرهن على وجود ما يدّعيه.

ولكنّ الواقع: أنّ كلّاً منهما مكلّف بتقديم الأدلّة والمدارك لاتّجاهه الخاصّ، فكما أنّ الإلهي يجب عليه أن يبرهن على الإثبات، كذلك المادي هو مسؤول ـ أيضاً ـ عن الدليل على النفي؛ لأنّه لم يجعل القضيّة الميتافيزيقيّة موضع شكّ، وإنّما نفاها نفياً قاطعاً، والنفي القاطع كالإثبات القاطع يفتقر إلى الدليل». فلسفتنا: ٢٣٧.

وإلّا فوظيفته التوقّف ـ كما هو الشأن في سائر القضايا العقائديّة ـ لا الإثبات ولا النفي، ولذلك فلا بدّ أن نعرض أدلّة المثبتين والنافين؛ لملاحظة أنّها هل هي وافية بإثبات الولاية التكوينيّة أو نفيها، أم ليست بوافية؟ لتكون النتيجة هي التوقّف، فلا النفي ولا الإثبات.

الأمر الثالث: تحديد الأصل في المسألة.

والمراد من الأصل الذي يُحرر البحث عنه في بداية كلّ مسألة، هو: الأساس والقاعدة الأوّليّة، فحين يقال ـ مثلاً ـ: الأصل في الأشياء الطهارة، فهذا يعني أنّ القاعدة الأوّليّة التي خُلقت عليها الأشياء هي الطهارة، وما النجاسة إلّا حالة طارئة عليها.

وهنا نريد أن نتعرّف على الأصل في مسألة الولاية التكوينيّة، فهل هو ثبوتها أم عدم ثبوتها؟

وهنا نلتقي بما ذكره بعض المعاصرين، حيث يقول: «إنّ الأصل في المقام هو مع النافين لِلولاية التكوينيّة، وأقصد بالأصل: كلّما دلّ من أدلّة عقليّة ونقليّة على أنّ الله سبحانه وتعالى هو الذي خلق الكون ولم يترك فيه فراغاً، بل كلّ شيء قدّره تقديراً، وخلق في داخله خصائصه وعناصره، فليس فيه خلل أو نقص»[١].

ويلاحظ عليه: أنّ الأصل وإن كان هو مع النافين للولاية، إلّا أنّه ليس عبارة عن الأدلّة العقليّة والنقليّة التي أشار إليها، بل هو عبارة عن أصالة العدم، لكون الحالة الأوّليّة للحوادث قبل حدوثها هي العدم، وبما أنّ الولاية التكوينيّة من الحوادث، فالأصل عدمها.

---

(١) نظرة إسلاميّة حول الولاية التكوينيّة: ٣٧.

وأمّا ما أشار إليه هذا المعاصر من الأدلّة ، فإنّه لا يصلح للتأصيل ، بداهة أنّه في عرض ما يدّعيه القائلون بالولاية التكوينيّة ؛ إذ أنّ مدّعاهم أنّ الله تعالى قد قدّر الكون تقديراً ، فلانقص ولا خلل فيه ، لكون الله تعالى ـ بمقتضى علمه وقدرته وحكمته ـ قد أوجده وفقاً للنظام الأصلح ، وهذا النظام الأصلح مبنيّ على السببيّة والمسبّبيّة والوساطة في الفيض ، بمقتضى البراهين العقليّة والنقليّة ، وهو ما يستلزم ثبوت الولاية التكوينيّة لبعض مخلوقاته.

والحاصل : فإنّ الأصل ـ الذي تمّ الخروج عنه بالأدلّة القطعيّة الجازمة ـ وإن كان يقتضي نفي الولاية التكوينيّة ، إلّا أنّه الأصل العدمي ، وليس الأدلّة العقليّة والنقليّة التي أشار إليها ، لعدم كونها متمرحلة في مرحلة سابقة على ما يدّعيه القائلون بالولاية التكوينيّة ، بل مفادها ومفاد ما يبني عليه القائلون بالولاية في رتبة واحدة ، فلا تصلح لجعلها أصلاً.

النقطة الثانية : إثبات الإمكان الوقوعي للولاية التكوينيّة.

لا يخفى أنّ الطريقة المنهجيّة الصحيحة في تحقيق المسائل العلميّة في مختلف المجالات والفنون المعرفية ، كالفقه والأصول والفلسفة وغيرها ، هو ملاحظة المسألة من خلال مرحلتين :

المرحلة الأولى : مرحلة الإمكان ، ويعبّر عنها بمرحلة الثبوت.

المرحلة الثانية : مرحلة الوقوع ، ويعبّر عنها بمرحلة الإثبات.

فإذا ثبت لدى الباحث أنّ القضيّة ممكنه في مرحلة الثبوت ، حينئذٍ يبحث عن الدليل على وقوعها وإثباتها في مرحلة الإثبات ، وأمّا إذا كانت القضيّة في مرحلة الإمكان والثبوت غير ممكنة ، فلا حاجة للبحث عنها في مرحلة الإثبات والوقوع.

وعلى ضوء ما ذكرناه يقع البحث أوّلاً حول : الإمكان الوقوعي لمقام الولاية

التكوينيّة، والمراد من الإمكان الوقوعي كما يعرفه العلّامة الطباطبائي ﷺ: «كونُ الشيء بحيث لا يلزم من فرض وقوعه محال، أي ليس ممتنعاً بالذات أو بالغير»(١).

والذي يظهر من تعريف العلّامة الطباطبائي ﷺ بأنّه يعرّف الإمكان الوقوعي بنحوين:

النحو الأوّل: الإمكان الوقوعي بمعنى: كون الشيء لا يلزم من وجوده محال، ممّا يعني أنّ كلّ شيء لا يلزم من وجوده محال من المحالات العقليّة، فهو ممكن الوقوع.

النحو الثاني: الإمكان الوقوعي بمعنى: أنّ الشيء ليس ممتنعاً بالذات، وليس ممتنعاً بالغير.

وتوضيح ذلك: أنّ الشيء تارة يكون ممتنعاً بذاته، كاجتماع النقيضين، فإنّه ممتنع بالذات، وأخرى يكون ممتنعاً بالغير، كحركة السيارة مثلاً من غير وقود، فإنّ حركتها وإن كانت ممكنة بالذات، ولكنّها من غير وقود ممتنعة، إلّا أنّ هذا الامتناع ليس ذاتياً؛ لإمكان حركتها ذاتاً، وإنّما هو امتناع بالغير؛ لأنّ حركتها من غير وقود تعني وجود المعلول من غير علّة طبيعيّة أو تامّة، وهذا محال.

إذا عرفتَ ذلك تعرف أنّ كلّ ما لم يكن ممتنعاً بالذات ولا بالغير، فهو ممكن الوقوع، ولهذا صحّ تعريف الإمكان الوقوعي بأنّه عبارة عن: «عدم الامتناع بالذات أو بالغير».

وعلى ضوء ما ذكرناه من تعريف الإمكان الوقوعي، نبحث حول الإمكان الوقوعي لمقام الولاية التكوينيّة في عالم الثبوت، وهل يترتّب على القول

---

(١) بداية الحكمة: ٦٤.

بإمكانها محذور، أو محال من المحالات أم لا ؟

ولتحقيق ذلك ينبغي لحاظ المسألة من ثلاث جهات:

الجهة الأُولى: جهة الفاعل.

وهو: الله (سبحانه وتعالى)، فيكون البحث حول قدرته (سبحانه وتعالى) على إفاضة شيء من ولايته التكوينيّة على المعصومين عليهم السلام وعدمها، وممّا لا إشكال فيه والمبرهن عليه بالأدلّة القطعيّة عموم القدرة له (سبحانه وتعالى)، فهو القادر على كلّ شيء.

وإذا كان كذلك فالله سبحانه وتعالى قادر على إقدار المعصومين عليهم السلام على التصرّف في الأمور الكونيّة، بإذنه وإفاضته، ممّا يعني عدم وجود القصور من ناحيته، وهذا ما نبّهت عليه الآية الكريمة: ﴿**وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعْجِزَهُ مِن شَيْءٍ فِي السَّماوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيماً قَدِيراً**﴾[1]، وعليه: فالولاية التكوينيّة من ناحية الفاعل ممكنة ثبوتاً، ولا مانع منها.

وقد اعترف بذلك حتّى بعض مَن اشتهر عنه إنكار الولاية التكوينيّة، حيث قال: «ولا إشكال في إمكان هذا الجعل من ناحية المبدأ؛ لأنّ الله القادر على الوجود كلّه والكون كلّه، يملك ـ في مضمون أُلوهيّته المطلقة ـ أن يمكّن بعض خلقه من بعض مواقع القدرة ووسائلها»[2].

وقال في كتابه الآخر: «لا إشكال في إمكان أن يجعل الله تعالى من حيث المبدأ لأيّ من عباده، أو سائر مخلوقاته، هذه القدرة على التصرّف في شؤون الكون،

---

(١) فاطر ٣٥: ٤٤.

(٢) من وحي القرآن: ٦: ٢٦.

كما أنّ بإمكانه أن يحدّدها بحدود معيّنة، لأنّ الله القادر على الوجود كلّه والكون كلّه، يملك في مضمون ألوهيّته المطلقة أن يمكّن بعض خلقه من بعض مواقع القدرة ووسائلها، فهوالذي جعل لهم القدرة في دائرة إنسانيّتهم في أوضاعهم الخاصّة والعامّة، من خلال ما أوكل الله إليهم من مهمّات تتّصل بالمسؤوليّات الملقاة على عواتقهم، والحوافز المرتبطة بتطلّعاتهم وحاجاتهم، ولا بدّ من أن يكون له القدرة على توسيع هذه الإمكانات لأكثر من مهمّة جديدة في الكون، ويبقى الله مسيطراً ومهيمناً على الأمر كلّه، فله أن يبقيها لهم في مدى حكمته، وله أن يسلبها عنهم في مدى قدرته»[١].

الجهة الثانية: جهة القابل.

وهو عبارة عن: الذوات الطاهرة لمحمّد وآل محمّد عليهم السلام، فهل هي ذاتُ استعداد لتقبّل الفيض الإلهي منه (سبحانه وتعالى) بالولاية التكوينيّة، أم هي قاصرة عن ذلك؛ لترتّب بعض المحاذير في ثبوتها لهم؟

والصحيح: أنّ ذواتهم المقدّسة عليهم السلام على أتمّ الاستعداد لإفاضة الولاية التكوينيّة عليها، من غير أي قصور فيها، بل إنّ القابليّة ـ في الجملة ـ موجودة حتّى عند الفرد العادي من بني الإنسان، غايةُ الأمر أنّه لا توجد قابليّة في عالم الممكنات لإفاضة الولاية التكوينيّة المطلقة إلّا قابليّة محمّد وآل محمّد عليهم السلام؛ لأنّهم أكمل الخلق وأشرفهم في ذواتهم وصفاتهم.

وهذا ما أشار إليه الميرزا النائيني قدس سره، حيث قال: «وهذه المرتبة من الولاية التكوينيّة مختصّة بهم، وليست قابلة للإعطاء إلى غيرهم؛ لكونها من مقتضيات

---

(١) نظرة إسلاميّة حول الولاية التكوينيّة: ٢٩.

ذواتهم النوريّة ونفوسهم»[١].

وأشار إليه المحقّق الأصفهاني ﷺ أيضاً، حيث قال: «إلّا أنّ هذه الولاية غير الولاية الظاهريّة التي هي من المناصب المجعولة، دون الأُولى التي هي لازم ذواتهم النوريّة، نظير ولايته تعالى، فإنّها من شؤون ذاته تعالى لا من المناصب المجعولة بنفسه لنفسه»[٢].

وبالجملة: فإنّ الولاية التكوينيّة كما لا محذور في ثبوتها من جهة الفاعل، كذلك لا محذور في ثبوتها من جهة القابل أيضاً.

الجهة الثالثة: جهة التالي الفاسد.

بعد أن ثبت أنّ الفاعل لا قصور في فاعليّته والقابل لا قصور في قابليّته، يقع الكلام هنا حول أنّ إثبات الولاية التكوينيّة للمعصوم ﷺ هل تترتّب عليه محاذير وتوالٍ فاسدة بحيث تكشف عن بطلان المتلوّ، وهو ثبوت الولاية للمعصوم ﷺ أم لا؟

وأجاب بعضهم بالإيجاب، وذكر لذلك محذورين:

المحذور الأوّل:

محذور التفويض، ولا حاجة لإطالة الكلام حول هذا المحذور؛ لما قدّمناه مفصّلاً ـ في البحث الثاني ـ حول التفويض، حيث ذكرناهناك أنّ التفويض بمعنيين مستحيل، وبمعنى ممكن وواقع، بل لا محيص عن الالتزام به، ومراد القائلين بالولاية التكوينيّة ليس من التفويض الباطل في شيء، فراجع ما نقّحناه سابقاً.

---

(١) المكاسب والبيع: ٢: ٣٣٢.

(٢) حاشية المكاسب: ٢: ٣٧٩.

المحذور الثاني:

محذور الشرك ومنافاة التوحيد الكامل[١]. ولإيضاح هذا المحذور نحتاج لبيان أقسام التوحيد الأربعة:

١ ـ **توحيد الذات**: وهو عبارة عن الاعتقاد بوحدانيّة الذات الإلهيّة المقدّسة.

٢ ـ **توحيد الصفات**: وهو عبارة عن الاعتقاد بوحدانيّة صفاته سبحانه وتعالى، وكونه قد تفرّد بصفات لا يشاركه فيها أحد، مع الاعتقاد أيضاً بأنّ صفاته تعالى عين ذاته.

٣ ـ **توحيد العبادة**: وهو بمعنى أنّ المستحقّ الوحيد للعبادة هو الله سبحانه وتعالى دون غيره.

٤ ـ **توحيد الأفعال**: وهو عبارة عن الاعتقاد بأنّه ما من فعلٍ في عالم الوجود إلّا وهو منتسب إليه سبحانه وتعالى، كما أشارت إلى ذلك الآية الشريفة: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ﴾[٢].

ومع هذا القسم من أقسام التوحيد يتنافى اعتقاد الولاية التكوينيّة؛ إذ لازم الاعتقاد بثبوتها نفي بعض الأفعال التكوينيّة عن الله تعالى، وإثباتها

---

(١) يظهر هذا المحذور من كلمات الشيخ محمّدجواد مغنية، في كتابه فلسفة الولاية: ٢٦، حيث يقول: «تنقسم الولاية باعتبارات شتّى إلى أقسام، فهي من حيث التشريع والتكوين تنقسم إلى تشريعيّة وتكوينيّة، وهما لخالق الكون الذي يقول للشيء: (كن فيكون)، ونسبة الخلق والتكوين إلى غيره تعالى شرك لا يغتفر، وأي تشريع خالف أو يخالف كتاب الله وسنّة نبيّه فهو بدعة وضلالة»، انتهى. ويحتمل أن يكون مقصوده نفي الاستقلال في ولاية التكوين والتشريع، لا مطلقاً، إلّا أنّ كلامه الآخر ـ الآتي ذكره في بداية البحث السابع ـ يمنع من هذا الاحتمال، فلاحظ.

(٢) يونس ١٠: ٣.

للمعصومين عليهم السلام، وهذا يعني تشريك غيره معه سبحانه وتعالى في التدبير. ونظراً لهذا المحذور لا بدّ من القول بكون الولاية التكوينيّة مستحيلة ثبوتاً.

والجواب عن هذا المحذور الثبوتي: أنّ الذي يتنافى مع توحيد الأفعال هو الاعتقاد باستقلال الأئمّة عليهم السلام في أفعالهم وتصرّفاتهم التكوينيّة، وأمّا الاعتقاد بأنّهم عليهم السلام يفعلون ولكن لا بنحو الاستقلال، بل بنحو الإمداد الإلهي، والإفاضة الربّانيّة، فهذا لا منافاة بينه وبين توحيد الأفعال، وهذا نظير اعتقادنا بأنّ الإماتة كفعل من الأفعال تنتسب إلى ملك الموت، كما في قوله تعالى: ﴿ **قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ** ﴾[١]، أو تنتسب إلى الملائكة، كما في قوله تعالى: ﴿ **الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ** ﴾[٢]، ولا يستلزم من هذه النسبة لملك الموت أو الملائكة ما يتنافى مع توحيد الأفعال؛ إذ فعل هؤلاء للإماتة إنّما هو بإمداد الله وإفاضته، وليس على نحو الاستقلال حتّى يرد المحذور المذكور.

وعين هذا الاعتقاد نعتقده بالنسبة إلى مقام الولاية التكوينيّة للمعصومين عليهم السلام، فهو ليس ثابتاً لهم على نحو الاستقلال، وإنّما هو بإمداد الله سبحانه وتعالى وإفاضته عليهم، وعليه فلا يوجد تنافٍ بينه وبين توحيد الأفعال، ممّا يعني أنّ المحذور الثبوتي ليس تامّاً، فتبقى الولاية التكوينيّة ممكنة على مستوى مرحلة الثبوت والإمكان.

وقد اعترف بما ذكرناه بعض المنكرين للولاية التكوينيّة، حيث قال: «وقد أخذت نظريّة (الولاية التكوينيّة) بُعداً عقائديّاً حاسماً متنوّعاً في تضييق المسألة لتبقى في دائرة المعجزة، وفي توسيعها لتشمل كلّ الكون، حتّى أنّ البعض يرى

---

(١) السجدة ٣٢: ١١.

(٢) النحل ١٦: ٢٨.

أنّ الله فوّض للأنبياء وللأئمّة عليهم السلام أمر التصرّف في الكون في حركته الخفيّة والظاهرة، بحيث إنّهم يملكون القدرة على تغيير ما يريدونه في الكون وفي الإنسان، من دون أيّة قدرة ذاتيّة مستقلّة، بل من خلال القدرة التي مكّنهم الله منها، وأعطاهم إيّاها، فهم القادرون بقدرة الله، والأولياء على الكون بولايته، وهذا ما يبعد المسألة عن الشرك والغلوّ والانحراف عن خطّ العقيدة المستقيم»[١].

وقال في كتاب آخر: «وليس في ذلك أيّة منافاة أو انحراف عن العقيدة التوحيديّة التي ترتكز على أنّ الخلق والأمر له في كلّ شيء، فلا يملك أحدٌ من أي شيء إلّا ما ملّكه الله، لأنّ القضيّة قضيّة عطاء إلٰهي يتحرّك في الدائرة الخاصّة التي يحدّدها الله لعباده من خلال إرادته المطلقة التي لا يعجزها شيء»[٢].

---

(١) من وحي القرآن: ٦: ٢٦.

(٢) نظرة إسلاميّة حول الولاية التكوينيّة: ٢٩. وقد وقع هذا المعاصر في تهافت شديد بالنسبة لهذه الحقيقة، حيث نفى في الموضع المذكور وجود أدنى تنافٍ بين عقيدة التوحيد والولاية التكوينيّة، ولكنّه ما أسرع أن عدل عن قوله المذكور، فقال في الصفحة ٣٧: «ولذلك فإنّ نفي الولاية التكوينيّة لغير الله سبحانه ينسجم تمام الانسجام مع عقيدة التوحيد، لأنّ كلّ ما دلّ على التوحيد في الخالقيّة يدلّ على أنّ الولاية التكوينيّة حقّ لله وحده، فهو وليّ كلّ نعمة، وصاحب كلّ حسنة، وهو الرزّاق ذو القوّة المتين، وهو الذي يحيي ويميت، وهو القاهر فوق عباده، المهيمن على الأمر كلّه».

وقال في الصفحة ٨٩: «ونحن إنّما قلنا في بعض أحاديثنا إنّ الاعتقاد بالولاية التكوينيّة ـ في نظرنا ـ ينافي التوحيد الخالص، ولكن لا يلزم أن يكون القائلون بها مشركون أو غلاة، لأنّ ذلك ينطلق منهم عن رأي خاصّ ودليلٍ يرونه».

ولعلّه لأجل عدوله عن قناعته الأُولى نقل نصّ كلامه السابق ـ المذكور في من وحي القرآن ـ إلى كتابه الأخير (نظرة إسلاميّة حول الولاية التكوينيّة): ٦، وأضاف له عبارة بين شرطتين ليوحي للقارئ من خلالها بأنّ مجانبة عقيدة الولاية التكوينيّة لمحذور الشرك »

المرحلة الثانية: مرحلة الوقوع والإثبات

ويقع البحث من خلال هذه المرحلة حول: الأدلّة الإثباتيّة التي يمكن الاستدلال بها على ثبوت الولاية التكوينيّة، وهي على قسمين:

القسم الأوّل: الأدلّة القرآنيّة.

وهي عبارة عن ثلاثة أدلّة:

الدليل الأوّل:

ما أفاده سيّدنا الأستاذ الروحاني (دام ظلّه الشريف) حيث يقول: «ومن هذا الباب معجزات الأنبياء، وقد دلّ الكتاب الكريم على ثبوت ذلك لأشخاص. قال الله تعالى: ﴿**قَالَ الَّذِي عِندَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ**﴾[1].

وقال عزّ من قائل: ﴿**فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ رُخَاءً حَيْثُ أَصَابَ * وَالشَّيَاطِينَ كُلَّ بَنَّاءٍ وَغَوَّاصٍ * وَآخَرِينَ مُقَرَّنِينَ فِي الْأَصْفَادِ**﴾[2].

وقال سبحانه تعالى: ﴿**أَنِّي أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْراً**

« واللّغوّ إنّما هي قناعة القائلين بها، فأقرأ عبارته المذكورة أعلاه، وقارن بينها وبين قوله في نظرته الإسلاميّة: «وهذا التوجيه يبعد المسألة ـ في رأيهم ـ عن الشرك والغلوّ والانحراف عن خطّ العقيدة المستقيم».

(١) النمل ٢٧: ٤٠.

(٢) ص ٣٨: ٣٦ ـ ٣٨.

بِإِذْنِ اللهِ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِ الْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ اللهِ وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ﴾[(١)]، إلى غير ذلك من الآيات المتضمّنة لثبوت ولاء التصرّف لأشخاص، وإذا ثبت ذلك لهؤلاء فثبوته للرسول الأعظم ﷺ، وخليفته عليه السلام الذي عنده علم الكتاب بنصّ القرآن لا يحتاج إلى بيان»[(٢)].

وقد طرحه أيضاً السيّد تقي القمّي (دام ظلّه)، ولكنّه صاغه بصياغة ثانية، فقال: «التقريب الأوّل: ما ورد في القرآن، ونصّ به من معجزات الأنبياء، وقدرتهم على خوارق العادة، بجعل موسى عليه السلام عصاه ثعباناً، وإحياء عيسى عليه السلام الموتى، وإبراء الأكمه والأبرص، إلى غيرها من المعاجز المنقولة عن أنبياء السلف، هذا من ناحية، ومن ناحية أُخرى: قد ثبت بالأدلّة القطعيّة أنّ رسول الإسلام، وخلفاءه الأئمّة عليهم السلام أفضل من أنبياء السلف، فما يكون لهم ثابت لأهل البيت عليهم السلام»[(٣)].

والنكتة التي يبتني عليها هذا الدليل هي: ثبوت الأفضليّة لأهل البيت عليهم السلام على جميع الأنبياء السابقين عليهم السلام، وعليه: فإذا ثبت من خلال الآيات القرآنيّة المذكورة مقام الولاية التكوينيّة للأنبياء عليهم السلام، ثبتَ لأهل البيت عليهم السلام بالأولويّة؛ لأفضليّتهم عليهم.

مناقشة الشيخ التبريزي قدس سره للاستدلال:

وقد تأمّل الشيخ التبريزي قدس سره في هذا الاستدلال فقال: «وربّما يستدلّ في ثبوتها لهم عليهم السلام بكونهم أفضل من أنبياء السلف، وأنّ عليّاً عليه السلام كنفس النبيّ ﷺ، فكيف

---

(١) آل عمران ٣: ٤٩.

(٢) منهاج الفقاهة: ٥: ٢٦٨ و ٢٦٩.

(٣) عمدة الطالب في التعليق على المكاسب: ٢: ٤٦٠.

لا يـثبت لهـم عليهم السلام مـا كـان ثـابتاً للأنـبياء ، ولكـن الاسـتدلال مـخدوش ، فـإنّ كونهم (سلام الله عليهم) أفضل (يقتضي) ثبوت أكمليّة أنفسهم ، وشدّة تقرّبهم إليه سبحانه ، وسعة علمهم ، لا ثبوت المعجزة بأيديهم.

حيث أنّ وجه الحاجة إلى المعجزة يختصّ بالنبيّ صلى الله عليه وآله ، ولا يجري في الخليفة والوصيّ ، حيث يكون ذلك بتعيين النبيّ صلى الله عليه وآله ونصبه ، كما لا يخفى»[١].

وقفة تأمّل مع الشيخ التبريزي قدس سره :

وما أفاده قدس سره لا يخلو عن أحد احتمالين:

الاحتمال الأوّل: أن يكون مراده أنّ ثبوت مقام الإمامة لا يحتاج إلى أكثر من النصّ ، بخلاف ثبوت منصب النبوّة ، فإنّه يتوقّف على الإعجاز ، ولا يكفي فـيه النصّ ، ونظراً لتوقّف نبوّة الأنبياء عليهم السلام على صدور المعجز عـلى أيـديهم ، فـإنّه يكون ثابتاً لهم عليهم السلام ، وأمّا الأئمّة عليهم السلام فبما أنّهم لا يحتاجون لسوى النصّ لإثبات إمامتهم ، فلذلك لا تقتضي أفضليّتهم عليهم السلام ثبوت ذلك لهم.

ويلاحظ عـليه: أنّ مـا كـان ثـابتاً للإنـبياءالسـابقين عليهم السلام لم يكـن خـصوص المعجز[٢] ، حتّى يقال: إنّه يختصّ بالأنبياء عليهم السلام دون الأئمّة عليهم السلام ، بل الثابت لهم قرآنياً هو مقام الولاية التكوينيّة ، الأعمّ من الإعجاز في أوقـات التـحدّي ـ الذي يتوقّف عليه ثبوت نبوّة الأنبياء عليهم السلام ـ وغيره من الأوقات ، كما سيأتي بيانه قريباً ،

---

(١) إرشاد الطالب إلى التعليق على المكاسب : ٣: ٢٠.

(٢) نعم ، يتّجه هذا الإشكال على مثل السـيّد القـمّي (دام ظـلّه) الذي اقـتصر فـي مـقدّمات استدلاله على خصوص إعجاز الأنبياء عليهم السلام ، وأمّا كلام السيّد الروحاني (دام ظلّه) فلا يتّجه عليه ؛ لظهور ذيل كلامه المتقدّم في الاستدلال بولاية الأنبياء عليهم السلام التكوينيّة ، لا بخصوص المعجز الاصطلاحي منها.

وعلى ذلك فثبوته للأنبياء عليهم السلام يقتضي ثبوته للمعصومين عليهم السلام بالأولويّة.

الاحتمال الثاني: أن يكون مقصوده ﵀ ـ وإن كان مستبعد الصدور من مثله ـ أنّ الإمامة لا تثبت بالإعجاز، بل بخصوص النصّ فقط، بخلاف النبوّة فإنّها بعكسها.

ويلاحظ عليه: أنّه على خلاف المحقّق في علم الكلام؛ وذلك لأنّ المتكلّمين يصرّحون بأنّ الإمامة كالنبوّة من هذه الجهة، فكما أنّ النبوّة تثبت من خلال الطريقين المذكورين، كذلك الإمامة تثبت من خلال النصّ والإعجاز.

وإليك كلمات بعض الأعلام من المتكلّمين ﵏:

١ ـ كلام شيخ الطائفة الطوسي ﵀:

«فإذا كان فائدة المعجز تصديق مَن ظهر على يده، فيجب جواز ظهوره على يد بعض الأئمّة والصالحين إذا ادّعوا الإمامة والصلاح وكانوا صادقين [كالمعاجز التي ظهرت على يد أمير المؤمنين عليه السلام متزامنة مع دعواه الإمامة، ونفيها عن غيره، فيكون الإعجاز مثبتاً لصدق دعواه]، فإنّه إذا كان مقتضاه تصديق من ظهر على يده، فإن كان مدّعياً للنبوّة علمنا نبوّته، وإن كان مدّعياً للإمامة علمنا بها صدقه»(١).

وقال في موضع آخر: «فعلى هذا لا يلزم أن يظهر الله على يد كلّ إمام معجزاً؛ لأنّه يجوز أن نعلم إمامته بنصّ أو طريق آخر، ومتى فرضنا أنّه لا طريق إلى معرفة إمامته إلّا المعجز، وجب إظهار ذلك عليه، وجرى مجرى النبي سواء»(٢).

٢ ـ كلام العلّامة الحلّي ﵀:

«الإمام يجب أن يكون منصوصاً عليه؛ لأنّ العصمة من الأمور الباطنة التي

---

(١) الاقتصاد فيما يتعلّق بالاعتقاد: ٢٥٦.

(٢) الاقتصاد فيما يتعلّق بالاعتقاد: ٢٥٨.

لا يعلمها إلّا الله تعالى، فلا بدّ من نصّ مَن يعلم عصمته عليه، أو ظهور معجزة على يده تدلّ على صدقه»(١).

٣ـ كلام المقداد السيوري ﵀:

«وذلك يحصل بأمرين: الأمر الأوّل: إعلامه بمعصوم كالنبيّ ﷺ، فيخبرنا بعصمة الإمام ﵇ وتعيينه. الأمر الثاني: إظهار المعجزة على يده، الدالّة على صدقه في ادّعائه الإمامة»(٢).

٤ـ كلام الخواجة نصير الدين الطوسي ﵀، وأقرّه العلّامة الحلّي ﵀ في مقام إثبات إمامة أمير المؤمنين ﵇:

«ولظهور المعجزة على يده، كقلع باب خيبر، ومخاطبة الثعبان، ورفع الصخرة العظيمة عن القليب، ومحاربة الجنّ، وردّ الشمس، وغير ذلك وادّعى الإمامة فيكون صادقاً»(٣).

ومن خلال عرض مجموع هذه الكلمات، اتّضح أنّ إثبات الإمامة لا ينحصر بالنصّ، بل كما يكون بالنصّ يكون بالإعجاز، حاله حال مقام النبوّة.

ولإيضاح وجه ذلك نقول: إنّ المعجزة من الأدلّة البرهانيّة التي تُكَوِّنُ رابطة منطقيّة بين المعجزة وصدق المدّعي، ولذلك يقول المتكلّمون: الإعجاز ليس دليلاً إقناعيّاً، وإنّما هو من الأدلّة البرهانيّة؛ وذلك لأنّ لازم إظهار المعجزة على يد غير الصادق نقض غرض المولى سبحانه وتعالى.

إذ أنّ الله سبحانه وتعالى إنّما بعث خلفاءه لهداية النّاس، وجعل لهم ما يميّزهم

---

(١) الباب الحادي عشر: ١١٢.

(٢) شرح الباب الحادي عشر: ١١٢.

(٣) تجريد الاعتقاد: ٣٤٧.

في صدق دعواهم عن غيرهم، فلو أمكن ظهور المعجزة على يد غيرهم في دعوى منصب من المناصب الإلهيّة للزم من ذلك نقض الغرض، والله سبحانه وتعالى منزّه عن ذلك، فلا يمكن أن تظهر المعجزة إلّا على يد الصادق في ادّعاء المنصب الإلهي حتّى لا يلزم نقض الغرض.

وهذا ما نبّه عليه السيّد الخوئي ﵀ حيث قال: «إنّما يكون الإعجاز دليلاً على صدق المدّعي؛ لأنّ المعجز فيه خرق للنواميس الطبيعيّة، فلا يمكن أن يقع من أحد إلّا بعناية من الله تعالى وإقدار منه، فلو كان مدّعي النبوّة كاذباً في دعواه، كان إقداره على المعجز من قِبل الله تعالى إغراء بالجهل، وإشادة بالباطل، وذلك محال على الحكيم تعالى، فإذا ظهرت المعجزة على يده كانت دالّة على صدقه، وكاشفة عن رضا الحقّ سبحانه وتعالى»[١].

وعلى ضوء ما ذكرناه، يتّضح أنّ ما أفاده الشيخ التبريزي ﵀ ليس تامّاً؛ لعدم اختصاص الإعجاز بالأنبياء ﵈، وعليه فإذا ثبت الإعجاز للأنبياء من خلال القرآن، وثبتت لهم أيضاً الولاية التكوينيّة، ثبت كلّ ذلك للأئمّة ﵈، الذين هم أعلى منهم فضلاً بالأولويّة، فيكون الدليل تامّاً من هذه الناحية.

وخلاصة الكلام في هذا البحث: أنّ الدليل الذي ذكره السيّدان الروحاني والقمّي (دام ظلّهما) من أجل الاستدلال به على ثبوت الولاية التكوينيّة يتوقّف على إثبات وتعميق مقدّمتين:

ثبوت الولاية التكوينيّة للأنبياء ﵈:

المقدّمة الأُولى: إثبات الولاية التكوينيّة للأنبياء السابقين ولغيرهم، في غير موارد التحدّي وإثبات المنصب الإلهي، وهذه المقدّمة يتكفّل بإثباتها القرآن

(١) البيان في تفسير القرآن: ٣٥.

الكريم في العديد من آياته القرآنيّة ، فإنّ الآيات التي صدرت على أيدي الأنبياء ، وتحدّث عنها القرآن ، ليست كلّها من قبيل المعاجز ، بل هناك بعض التصرّفات التكوينيّة التي صدرت عنهم عليهم السلام ليست إعجازاً.

من قبيل قوله تعالى: ﴿ اذْهَبُوا بِقَمِيصِي هَـٰذَا فَأَلْقُوهُ عَلَىٰ وَجْهِ أَبِي يَأْتِ بَصِيراً ﴾[1].

ثمّ قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا أَن جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَىٰ وَجهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيراً ﴾[2]، فإنّ هذا مع كونه تصرّفاً تكوينيّاً من نبيّ من الأنبياء عليهم السلام ، ولكنّه لم يكن إعجازاً؛ لأنّ المعجزة هي: ما تكون في مقام التحدّي لإثبات المنصب الإلهي ، بينما هذا التصرّف التكويني لم يكن في مقام التحدّي وإثبات النبوة.

وكذلك قوله تعالى: ﴿ قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءاً ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْياً ﴾[3].

وكذلك من الآيات القرآنيّة التي تكشف عن ثبوت مبدأ الولاية التكوينيّة عند غير الأنبياء أيضاً ، قوله تعالى: ﴿ قَالَ عِفْرِيتٌ مِّنَ الْجِنِّ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ * قَالَ الَّذِي عِندَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرّاً عِندَهُ قَالَ هَـٰذَا مِن فَضْلِ رَبِّي ﴾[4].

وكلّ هذه الآيات القرآنيّة تؤكّد على أنّ الأنبياء عليهم السلام قد ثبت لهم ولاء التصرّف التكويني في غير مقام إثبات المنصب الإلهي ، وإذا ثبت لهم ذلك ثبت

---

(١) يوسف ١٢: ٩٣.

(٢) يوسف ١٢: ٩٦.

(٣) البقرة ٢: ٢٦٠.

(٤) النمل ٢٧: ٣٩ و ٤٠.

للمعصومين بالأولويّة.

وعليه: فحتّى لو قلنا إنّ الإعجاز يختصّ بالأنبياء عليهم السلام، فلنا أن ندّعي أنّ الآيات القرآنيّة قد أثبتت للأنبياء عليهم السلام مقام الولاية التكوينيّة في غير مقام الإعجاز، فإذا ثبت لأولئك ثبت لهؤلاء بالأولويّة القطعيّة.

أفضليّة المعصومين عليهم السلام على الأنبياء عليهم السلام:

المقدّمة الثانية: إثبات الأفضليّة للمعصومين عليهم السلام على جميع الخلق؛ إذ بعد ثبوت الأفضليّة للمعصومين عليهم السلام، إذا ثبت مقام الولاية التكوينيّة لغيرهم فلا بدّ أن يثبت لهم بالأولويّة.

وقبل الدخول في إثبات هذه المقدّمة نعرض كلمات أعلام الطائفة (رضوان الله تعالى عليهم) في هذه المسألة:

١ - **قال الشيخ الصدوق** رحمه الله: «ويجب أن نعتقد أنّ الله تعالى لم يخلق خلقاً أفضل من محمّد والأئمّة، وأنّهم أحبّ الخلق إلى الله، وأكرمهم عليه، وأوّلهم إقراراً به؛ لما أخذ الله ميثاق النبيّين»[١].

٢ - **قال الشيخ المفيد** رحمه الله: «قد قطع قوم من أهل الإمامة بفضل الأئمّة عليهم السلام من آل محمّد صلى الله عليه وآله على سائر من تقدّم من الرسل والأنبياء سوى نبيّنا محمّد صلى الله عليه وآله.

وأوجب فريق منهم: لهم الفضل على جميع الأنبياء سوى أُولي العزم منهم عليهم السلام وأبى القولين فريق منهم آخر، وقطعوا بفضل الأنبياء كلّهم على سائر الأئمّة عليهم السلام، وهذا باب ليس للعقول في إيجابه والمنع منه مجال، ولا على أحد الأقوال فيه إجماع، وقد جاءت آثار عن النبيّ صلى الله عليه وآله في أمير المؤمنين عليه السلام وذرّيّته من الأئمّة، والأخبار عن الأئمّة الصادقين أيضاً من بعد، وفي القرآن مواضع تقوّي العزم على

---

(١) الاعتقادات: ٩٣.

ما قاله الفريق الأوّل في هذا المعنى»[١].

٣ـ **قال الشيخ المجلسي** ﷺ تعليقاً على الكلام المذكور: «اعلم أنّ ما ذكره ﷺ من فضل نبيّنا وأئمّتنا (صلوات الله عليهم) على جميع المخلوقات، وكون أئمّتنا عليهم السلام أفضل من سائر الأنبياء، هو الذي لا يرتاب فيه من تتبّع أخبارهم عليهم السلام على وجه الإذعان واليقين، والأخبار في ذلك أكثر من أن تحصى»[٢].

وحكيَ عنه ﷺ قوله: «أكثر الشيعة على أفضليّة عليّ وسائر الأئمّة عليهم السلام من جميع الأنبياء عليهم السلام، ورووا في ذلك أحاديث مستفيضة ـ بل متواترة ـ عن أئمّتهم عليهم السلام»[٣].

٤ ـ **قال الشيخ الحرّ العاملي** ﷺ: «لكن اعتقاد الإماميّة أنّ كلّ واحد منهم ـ الأئمة عليهم السلام ـ أشرف من كلّ واحد من أنبياء بني إسرائيل»[٤].

٥ ـ **قال الفيض الكاشاني** ﷺ: «نعم، قد يكون ولي أفضل من نبيّ، إذا لم يكن تابعاً له، كما كان أمير المؤمنين عليه السلام أعظم من جميع الأنبياء والأولياء ـ بعد نبيّنا ﷺ ـ وكذا أولاده المعصومين عليهم السلام»[٥].

٦ ـ **قال السيّد عبدالله شبّر** ﷺ: «يجب الإيمان بأنّ نبيّنا وآله المعصومين عليهم السلام أفضل من الأنبياء والمرسلين، ومن الملائكة المقرّبين، لتظافر الأخبار بذلك،

---

(١) أوائل المقالات: ٧٠.

(٢) بحار الأنوار: ٢٦: ٢٩٧.

(٣) أنوار الولاية: ٣١٠.

(٤) الفوائد الطوسيّة: ٣٧٧.

(٥) علم اليقين: ١: ٣٦٧، ونفس هذه العبارة ذكرها المرحوم السيّد عبدالله شبر ﷺ في كتابه حقّ اليقين: ١٣٤.

وتواترها فيما هنالك»[١].

٧ - **قال السيّد نعمة الله الجزائري** ﷺ: «فذهب جماعة إلى أنّهم أفضل من باقي الأنبياء ما خلا أُولي العزم، فإنّهم أفضل من الأئمّة عليهم السلام، وبعضهم إلى المساواة بين الأنبياء والأئمّة عليهم السلام، وأكثر المتأخّرين إلى أفضليّة الأئمّة عليهم السلام على أُولي العزم وغيرهم، وهو الصواب»[٢].

٨ - **قال الآخند الملّا زين العابدين الگلپايگاني** ﷺ: «والمتحقّق عندنا أفضليّة نبيّنا صلى الله عليه وآله من جميع المخلوقين، وكذا بعده أئمّتنا عليهم السلام أفضل من جميعهم من الملائكة والأنبياء عليهم السلام»[٣].

٩ - **قال المحقّق النائينيّ** ﷺ: «أمّا أفضليّة أئمّتنا المعصومين (صلوات الله عليهم أجمعين) من جميع الأنبياء السابقين عدا نبيّنا صلى الله عليه وآله، فالظاهر أنّه من قطعيّات مذهب الإماميّة الإثنا عشريّة، بل لا يبعد أن يكون في الأعصار الأخيرة من ضروريّات المذهب»[٤].

١٠ - **قال الشيخ عليّ أبو الحسن الخنيزي** ﷺ[٥]: «وهكذا الشأن في

(١) حقّ اليقين: ١٤٩.

(٢) الأنوار النعمانيّة: ١: ٢٠.

(٣) أنوار الولاية: ٣١٠.

(٤) الفتاوى: ٣: ٥٥٦.

(٥) هو: مفخرة القطيف وعلمائها، الفقيه المحقّق، سماحة آية الله المعظّم الشيخ عليّ أبو الحسن الخنيزي ﷺ، المولود سنة ١٢٩١هـ، والمتوفّى سنة ١٣٦٣هـ، تتلمذ في النجف الأشرف على يد أساتذتها المحقّقين، كصاحب الكفاية المحقّق الآخند ﷺ، والسيّد أبو تراب الخوانساري ﷺ، وشيخ الشريعة الأصفهاني ﷺ، والشيخ محمّد طه نجف ﷺ، وغيرهم، وقد أجازه أغلب أساتذته بإجازات رفيعة المستوى جدّاً، تكشف عن بلوغه »

أحوال أهل البيت عليهم السلام ، فما ثبت بالعلم ، تُدِّين بـه واعـتُقد... مـثل كـونهم عليهم السلام أفضل الخلق ، المستلزم لكونهم أوّل صادر من المبدأ الأعـلى... وإن تـفاوتت مراتبهم عليهم السلام »[١].

والمتحصّل من تتبّع كلمات الأعلام في مسالة تفضيل الأئمّة عليهم السلام على الأنبياء أنّ لهم فيها آراء ثلاثة:

الرأي الأوّل: تفضيل الأئمّة عليهم السلام على الأنبياء عليهم السلام جميعاً ما عدا النبيّ صلى الله عليه وآله .

الرأي الثاني: تفضيل الأنبياء عليهم السلام على الأئمّة عليهم السلام .

الرأي الثالث: التفصيل بين أُولي العزم وغيرهم ، فالأئمّة عليهم السلام أفضل من جميع الأنبياء سوى أُولي العزم ، فإنّهم أفضل من الأئمّة عليهم السلام .

ولكنّ الذي يبدو أنّ هذه التعدّديّة في الآراء إنّما كانت على مستوى الطـبقة الأُولى من العلماء ، غير أنّ المسألة بعد ذلك قد تنقّحت في كلمات علماء الطائفة ، ووصلت إلى نـتيجة أوضـح وأقـوى ، وهـي أنّ الأئـمّة عليهم السلام أفـضل مـن الأنـبياء والمرسلين جميعاً ، بما فيهم أُولو العزم منهم عليهم السلام باستثناء النبيّ الأعظم صلى الله عليه وآله ؛ ولذا أشار المحقّق النائيني قدس سره في كلامه المتقدّم إلى أنّ هذه العقيدة في الأعصار الأخيرة قد أصبحت من ضروريّات المذهب.

» مراتب عالية من الفقاهة والتحقيق ، وإنّ ما تركه من التراث العلمي لخير شاهد على براعته وتضلّعه في علوم الفقه والأُصول والحكمة والكلام ، وتأتي في طـليعة آثـاره مـوسوعته الاستدلاليّة (دلائل الأحكام في شرح شرائع الإسلام) ، وكـتابه الكـلامي الرائـع (الدعـوة الإسلاميّة).

وجدير بالذكر أنّه بعد وفاة أُستاذه الآخند قدس سره قد تصدّى للمرجعيّة الدينيّة ، فـثنيت له وسادتها في بلاده القطيف وبعض المناطق المجاورة.

(١) مقدّمة في أُصول الدين : ٧٠ ـ ٧١.

وبحسب تتبّعنا القاصر لم نجد من خالف في ذلك من المتأخّرين، سوى المرحوم السيّد هبة الدين الشهرستاني ﷺ، في تعليقته على أوائل المقالات للشيخ المفيد ﷺ حيث آثار رأياً جديداً، مفاده: أنّ الأئمّة ﷺ يوجد فيهم مَن هو أفضل من الأنبياء، ويوجد في الأنبياء مَن هو أفضل من الأئمّة[١]. ولكنّ الذي يهوّن الخطب أنّ رأيه هذا لا دليل عليه، فلا يستدعي الوقوف عنده، ومناقشة ما أفاده.

وبعد عرض أقوال الأعلام في مسألة تفضيل الأئمّة ﷺ على جميع الخلق وبيان وجهة نظرهم الشريفة، يقع الكلام في جهتين:

الجهة الأُولى: بيان المقصود من الأفضليّة.

وفي المسألة وجهان:

الوجه الأوّل: الأفضليّة بمعنى الأكثر ثواباً.

فكون النبيّ ﷺ أفضل من غيره، بمعنى أنّه أكثر ثواباً منهم جميعاً، وهذا المعنى موجود في كلمات السيّد المرتضى ﷺ، واختاره المحقّق الخاجوئي ﷺ في مسألة تفاضل الأئمّة ﷺ فيما بينهم[٢]، وبه وجّه رواية أبي وهب القصري، عن الإمام الصادق ﷺ أنّه قال: «فاعلم أنّ أمير المؤمنين عليّاً ﷺ عند الله أفضل من الأئمّة كلّهم، وله ثواب أعمالهم، وعلى قدر أعمالهم فضّلوا»[٣]، وإن كانت دلالتها لا تخلو عن تأمّل.

الوجه الثاني: الأفضليّة في الكمال والخصائص والمقامات.

وهذا ما يستفاد من بعض الآيات القرآنيّة، كقوله تعالى: ﴿ **تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا**

---

(١) سلسلة مؤلّفات الشيخ المفيد ﷺ: ٤: ١٧٧.

(٢) الرسائل الاعتقاديّة: ١: ٢٥٧.

(٣) تهذيب الأحكام: الباب ٧ من كتاب المزار، الحديث ٢.

بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ ﴾[1]، فإنّ الظاهر منها: أنّ جهة التفضيل بلحاظ توفّر بعض الكمالات والخصائص لبعض الأنبياء دون البعض الآخر، كتكليم الله تعالى لبعضهم.

وعلى ضوء الوجهين المذكورين يتّضح أنّ المقصود من الأفضليّة في مورد البحث: كون الأئمّة عليهم السلام أفضل ثواباً عند الله (سبحانه وتعالى) من الأنبياء عليهم السلام وأفضل كمالاً منهم أيضاً؛ إذ لديهم من الخصائص والكمالات ما ليس عند الأنبياء، بل جميع ما عند الأنبياء من الكمالات جُمعت في محمّد وآل محمّد عليهم السلام مع الزيادة.

الجهة الثانية: الدليل على أفضليّة الأئمّة عليهم السلام على الأنبياء والرُّسل عليهم السلام.

والصحيح في معالجة هذه الجهة، تفصيل البحث في مقامين:

المقام الأوّل: أفضليّة المعصومين عليهم السلام على الأنبياء غير الأئمّة.

المقام الثاني: أفضليّة المعصومين عليهم السلام على الأنبياء الأئمّة (أُولي العزم).

أمّا بالنسبة للمقام الأوّل فيقال: أنّه لا موجب ـ تصوّراً ـ لتفضيل الأنبياء غير أُولي العزم على المعصومين عليهم السلام إلّا جهة النبوّة الموجودة لديهم، والمفقودة عند المعصومين عليهم السلام باستثناء النبيّ صلى الله عليه وآله، فينبغي أن يكون البحث ـ حينئذٍ ـ حول كون مقام النبوّة هل هو أفضل رتبة من مقام الإمامة ليوجب تفضيل الأنبياء على الأئمّة عليهم السلام أم لا، بحيث أنّه لا يوجب تفضيلاً لذويه على مَن ثبتت لهم مرتبة الإمامة.

والتحقيق: أنّ المستفاد من الآيات القرآنيّة والروايات الشريفة، والذي أكّدت عليه كلمات علمائنا: أنّ مرتبة الإمامة أعلى من مرتبة النبوّة بمراتب، وهذا

---

(١) البقرة ٢: ٢٥٣.

ما تنصّ عليه بعض الروايات الشريفة، ومنها:

١ ـ رواية الشيخ الصدوق، بإسناده عن الإمام الرضا عليه السلام ـ في حديث طويل ـ قال عليه السلام: «إنّ الإمامة خصّ الله عزّ وجلّ بها إبراهيم الخليل (صلوات الله عليه وآله) بعد النبوّة والخلّة، مرتبة ثالثة، وفضيلة شرّفه بها، وأشاد بها ذكره، فقال عزّ وجلّ: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً﴾.

فقال الخليل عليه السلام سروراً بها: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِي﴾؟

﴿قَالَ﴾ الله (عزّ وجلّ): ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾»[1].

٢ ـ رواية الشيخ الطوسي رحمه الله بسنده عن زيد الشحّام، قال: «سمعتُ أبا عبدالله عليه السلام يقول: إنّ الله تبارك وتعالى اتّخذ إبراهيم عبداً قبل أن يتّخذه نبيّاً، وأنّ الله اتّخذه نبيّاً قبل أن يتّخذه رسولاً، وأنّ الله اتّخذه رسولاً قبل أن يتّخذه خليلاً، وأنّ الله اتّخذه خليلاً قبل أن يجعله إماماً، فلمّا جمع له الأشياء قال: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً﴾، قال: فمن عظمها في عين إبراهيم قال: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِي﴾؟

قال: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾»[2].

٣ ـ رواية جابر عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «سمعته يقول: إنّ الله اتّخذ إبراهيم عليه السلام عبداً قبل أن يتّخذه نبيّاً، واتّخذه نبيّاً قبل أن يتّخذه رسولاً، واتّخذه رسولاً قبل أن يتّخذه خليلاً، واتّخذه خليلاً قبل أن يتّخذه إماماً، فلمّا جمع له هذه الأشياء وقبض يده، قال له: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً﴾، فمن عظمها في عين إبراهيم قال: يا ربّ، ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِي﴾؟ قال: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾»[3].

---

(١) تفسير نور الثقلين: ١: ١٢٠، الحديث ٣٤٢.

(٢) تفسير نور الثقلين: ١: ١٢١، الحديث ٣٤٢.

(٣) تفسير نور الثقلين: ١: ١٢١، الحديث ٣٤٣.

ويمكن تأييد هذه الروايات ـ على فرض المناقشة في سندها ـ بظهور الآيات القرآنيّة في كون مرتبة الإمامة أعلى من مرتبة النبوّة، حيث يستفاد من الآيات الكريمة أنّ الإمامة هي آخر المراحل والمراتب التي يطويها النبيّ أو الرسول في حركة سيره التكاملي، ممّا يعني بالضرورة كون الإمامة أعلى المراتب وأشرفها وأفضلها، ويمكن الاستشهاد لذلك بالآية الشريفة: ﴿ **قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً** ﴾.

بتقريب: أنّ هذه الآية الكريمة تتحدّث عن قضيّة إعطاء نبيّ الله إبراهيم عليه السلام منصب الإمامة، فتقول: ﴿ **وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ** ﴾، وهي تشتمل على عدّة قرائن تؤكّد وقوع هذه القضيّة في أواخر عمر نبيّ الله إبراهيم عليه السلام، أي: بعد تلبّسه بعنوان النبوّة والرسالة، ممّا يؤكّد أنّ آخر رتبة قد شرّف الله به نبيّه إبراهيم عليه السلام هي رتبة الإمامة، وهذا يعني بالضرورة كونها أعلى ممّا سبقها من المراتب، كالنبوّة والرسالة؛ إذ لا معنى لتشريف الله تعالى لنبيّه عليه السلام في أواخر عمره برتبة هي أدنى شرفاً وفضلاً من غيرها من المراتب التي سبق وأن حصل عليها، فإنّ ذلك خلف التشريف، ممّا يحتّم كون رتبة الإمامة هي سيّدة المراتب، وأعلاها شأناً وفضيلة.

والقرائن الدالّة على وقوع هذه القضيّة في أواخر عمر نبيّ الله إبراهيم عليه السلام عبارة عن قرينتين:

القرينة الأُولى: أنّ الآية الشريفة صريحة في أنّ وقوع هذا التشريف كان بعد تجاوز نبيّ الله إبراهيم عليه السلام لمرحلة الابتلاء: ﴿ **وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً** ﴾، ولا ريب في أنّ هذه المرحلة من عمره الشريف كانت متزامنة مع نبوّته ورسالته، ومن جملة شواهدها وما يدلّ عليها قضيّة ذبحه لولده إسماعيل عليه السلام، حيث عبّر عنها القرآن بـ ﴿ **الْبَلَاءُ الْمُبِينُ** ﴾؛ وذلك في قوله

تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ قَالَ يَا بُنَيَّ إِنِّي أَرَىٰ فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانظُرْ مَاذَا تَرَىٰ قَالَ يَا أَبَتِ افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ سَتَجِدُنِي إِن شَاءَ اللهُ مِنَ الصَّابِرِينَ * فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ * وَنَادَيْنَاهُ أَن يَا إِبْرَاهِيمُ * قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا كَذٰلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ * إِنَّ هٰذَا لَهُوَ الْبَلَاءُ الْمُبِينُ﴾(١). وبعد تجاوز إبراهيم عليه السلام لمرحلة الابتلاءات هذه، والتي كانت متزامنة مع نبوّته ورسالته، وهبه الله تعالى مرتبة الإمامة، كما هو صريح الآية الشريفة.

القرينة الثانية: قوله عليه السلام في الآية الشريفة: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِي﴾، فإنّه ظاهر في وجود الذرّيّة لديه، ووجود الذريّة لديه إنّما كان في مرحلة متقدّمة من عمره الشريف، كما هو صريح القرآن الكريم: ﴿الْحَمْدُ للهِ الَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى الْكِبَرِ إِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾(٢)، ووجه ظهوره في وجود الذرّيّة لديه عليه السلام أنّه في بداية الأمر لم يكن معتقداً في نفسه بأنّه سيرزق ذريّة تخلفه، كما يرشد إلى ذلك القرآن الكريم في قوله: ﴿وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ * إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَاماً قَالَ إِنَّا مِنكُمْ وَجِلُونَ * قَالُوا لَا تَوْجَلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ * قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَىٰ أَن مَّسَّنِيَ الْكِبَرُ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ * قَالُوا بَشَّرْنَاكَ بِالْحَقِّ فَلَا تَكُن مِّنَ الْقَانِطِينَ﴾(٣)، بينما ظاهر كلامه عليه السلام في الآية السابقة اعتقاده بوجود الذرّيّة لديه، وكما يقول علّامة المفسّرين الطباطبائي رحمه الله: «وقوله: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِي﴾ بعد قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً﴾ قول مَن يعتقد لنفسه ذرّيّة، وكيف يسع مَن له أدنى دربة بأدب الكلام، وخاصّة مثل إبراهيم الخليل، في خطاب يخاطب

(١) الصافّات ٣٧: ١٠٢ ـ ١٠٦.

(٢) إبراهيم ١٤: ٣٩.

(٣) الحجر ١٥: ٥١ ـ ٥٥.

به ربّه الجليل أن يتفوّه بما لا علم له به ؟

ولو كان ذلك لكان من الواجب أن يقول: ومن ذرّيّتي إن رزقتني ذرّيّة، أو ما يؤدّي هذا المعنى»(١).

والمتحصّل من مجموع ما ذكرناه: أنّ مرتبة النبوّة أدنى من مرتبة الإمامة، وبالتالي فهي ليست موجبة لتفضيل المتلبّس بها على مَن وصل إلى المرتبة الأعلى، واتّشح بوشاح الإمامة، والأئمّة عليهم السلام قد وصلوا إلى المرتبة الأسمى فلا تكون المرتبة الأدنى موجبة لتفضيل غيرهم عليهم عليهم السلام.

وأمّا بالنسبة للمقام الثاني: وهو إثبات أفضليّة الأئمّة عليهم السلام على الأنبياء أُولي العزم عليهم السلام ما سوى النبيّ الأعظم صلى الله عليه وآله، فتفضيل الأئمّة عليهم يستفاد من مجموعة كثيرة من الروايات، والتي نستطيع تصنيفها إلى سبع طوائف:

الطائفة الأُولى:

ما دلّ على أفضليّة الأئمّة عليهم السلام على أُولي العزم.

ومنها: صحيحة عبدالله بن الوليد(٢)، قال: «قال لي أبو عبدالله عليه السلام: أي شيء يقول الشيعة في عيسى وموسى وأمير المؤمنين عليه السلام ؟

---

(١) تفسير الميزان: ١: ٢٦٧.

(٢) سند الرواية في غاية الاعتبار؛ إذ يرويها صاحب البصائر رحمه الله عن: محمّد بن إسماعيل، وهو ابن بزيع الثقة، بقرينة روايته عن محمّد بن عمرو الزيّات، وهو من أعيان الثقات الراوين عن الإمام الرضا عليه السلام، عن عبدالله بن الوليد، وهو عند الإطلاق يدور بين اثنين: عبدالله بن الوليد، الذي يروي عن الإمام الباقر عليه السلام، وهو من المجاهيل، وعبدالله بن الوليد الذي يروي عن الإمام الصادق عليه السلام -كما في هذه الرواية- وهو من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام الثقاة، وقد يروي عن الإمام الباقر عليه السلام أحياناً، فسندُ الرواية صحيح.

قلتُ: يقولون: إنّ عيسى وموسى أفضل من أمير المؤمنين عليه السلام.

قال: فقال: أيزعمون أنّ أمير المؤمنين عليه السلام قد علم ما علم رسول الله؟

قلت: نعم، ولكن لا يقدّمون على أولي العزم من الرسل أحداً.

قال أبو عبدالله عليه السلام: فخاصمهم بكتاب الله.

قال: قلتُ: وفي أي موضع منه أخاصمهم؟

قال: قال الله تعالى لموسى: ﴿ وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً وَتَفْصِيلاً ﴾[١] إنّه لم يكتب لموسى كلّ شيء.

وقال الله تبارك وتعالى لعيسى: ﴿ وَلِأُبَيِّنَ لَكُم بَعْضَ الَّذِي تَخْتَلِفُونَ فِيهِ ﴾[٢].

وقال الله تعالى لمحمّد صلى الله عليه وآله: ﴿ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰؤُلَاءِ شَهِيداً ﴾[٣]، ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِكُلِّ شَيْءٍ ﴾[٤]»[٥].

والرواية لا يخفى ظهورها في تفضيل أمير المؤمنين عليه السلام على أولي العزم من الأنبياء عليهم السلام، فضلاً عن غيرهم، وتعميم التفضيل لبقيّة المعصومين عليهم السلام إمّا بضميمة عدم القول بالفصل في هذه الخصوصيّة، وإمّا بتأييد الروايات الأخرى، التي لا تخلو عن بعض الإشكالات السنديّة، ولكن تراكمها يوجب الاطمئنان بصدور إحداها إجمالاً، وإليك ذكر بعضها:

منها: رواية الصادق عليه السلام: «إنّ الله خلق أولي العزم من الرسل وفضّلهم بالعلم،

---

(١) الأعراف ٧: ١٤٥.

(٢) الزخرف ٤٣: ٦٣.

(٣) النساء ٤: ٤١.

(٤) النحل ١٦: ٨٩.

(٥) بصائر الدرجات: الجزء ٥، الباب ٥، الحديث ١.

وأورثنا علمهم وفضلهم ، وفضّلنا عليهم في علمهم ، وعلّم رسول الله ﷺ ما لم يعلموا ، وعلّمنا علم الرسول ﷺ وعلمهم »[١].

ومنها :وعنه عليه السلام : « إنّ الله فضّل أُولي العزم من الرسل بالعلم ، وورّثنا علمهم ، وفضّلنا عليهم في علمهم ، وعلّم رسول الله ﷺ ما لم يعلموا ، وعلّمنا علم الرسول وعلمهم ، وأُمناء شيعتنا أفضلهم ، (و) أين ما كنّا فشيعتنا معنا »[٢].

الطائفة الثانية :

ما دلّ على أنّ الأئمّة عليهم السلام أفضل الخلق .

وهي كثيرة ، ولكثرتها لا تبعد دعوى تواترها الإجمالي ، فمنها : ما ورد عن النبيّ ﷺ : « يا عليّ ، إنّ الله تبارك وتعالى فضّل أنبياءه المرسلين على ملائكته المقرّبين ، وفضّلني على جميع النبيّين والمرسلين ، والفضل بعدي لك يا عليّ وللأئمّة من بعدك ، وإنّ الملائكة لخدّامنا »[٣].

والرواية صريحة الدلالة في أنّهم عليهم السلام أفضل الخلق رتبةً بعد رسول الله ﷺ من غير استثناء ، بل يلحظ المتتبّع للروايات أنّ مسألة تفضيل الأئمّة عليهم السلام على غيرهم من جملة الميثاق الذي أخذه الله تعالى على الأنبياء في عالم الذرّ والميثاق ، بحيث كان عليهم عليهم السلام أن يعترفوا بأفضليّة الأئمّة عليهم السلام على جميع الخلق .

فمن تلك الروايات : معتبرة أبي بصير ، قال : « سمعتُ أبا عبدالله عليه السلام يقول : ما من نبيٍّ نُبِّئ ، ولا من رسولٍ أُرسِلَ ، إلّا بولايتنا ، وبفضلنا على مَن سوانا »[٤].

---

(١) بصائر الدرجات : الجزء ٥ ، الباب ٥ ، الحديث ٢ .

(٢) المصدر المتقدّم : الحديث ٥ .

(٣) علل الشرائع : ١ : ١٥ ، الباب ٧ ، الحديث ١ .

(٤) بصائر الدرجات : ٢ : ٩٤ ، الباب ٩ ، الحديث ٢ . والرواية معتبرة السند ؛ إذ يرويها »

وتؤيّد هذه الرواية عدّة روايات أُخرى، كلّها تحمل نفس المدلول، وبنفس اللّسان، ولعلّ بعضها متّحد معها صدوراً، ولكنّها متعدّدة من جهة تعدّد الرواة.

الطائفة الثالثة:

ما دلّ على تنزيلهم منزلة رسول الله صلى الله عليه وآله.

بضميمة ما ثبت بالدليل القطعي من أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله هو أفضل الخلق قاطبة، فإذا ثبت تنزيل الأئمّة من آل محمّد عليهم السلام منزلته صلى الله عليه وآله ثبت أنّهم أفضل الخلق طرّاً بالضرورة، وهذا صريح مجموعة من الروايات:

منها: ما رواه الشيخ الكليني رحمه الله بسنده عن محمّد بن مسلم، قال: «سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: **الْأَئِمَّةُ بِمَنْزِلَةِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله إِلَّا أَنَّهُمْ لَيْسُوا بِأَنْبِياءَ، وَلَا يَحِلُّ لَهُمْ مِنَ النِّساءِ ما يَحِلُّ لِلنَّبِيِّ، فَأَمَّا مَا خَلَا ذٰلِكَ فَهُمْ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله**»[1].

« الثقة الثبت محمّد بن الحسن الصفّار، عن عليّ بن إسماعيل، وهو ابن عيسى الثقة، بقرينة روايته عن محمّد بن عمرو، عن محمّد بن عمرو، وهو ابن سعيد الزيّات الثقة، بقرينة رواية عليّ بن إسماعيل عنه، وروايته عن يونس بن يعقوب، عن يونس بن يعقوب، وهو ابن قيس البجلي الثقة، عن عبدالأعلى، وهو ابن أعين العجلي، بقرينة رواية يونس بن يعقوب عنه، عن أبي بصير، وهو مردّد بين ليث بن البختري، وبين يحيى بن أبي القاسم؛ لعدم معروفيّة غيرهما بهذه الكنية، وكلاهما ثقتان، فالرواية معتبرة السند.

(١) الكافي: كتاب الحجّة ـ باب ٥٣، الحديث ٧. الوافي: ٣: ٦٢١، الحديث ١٢٠٢. بحار الأنوار: ١٦: ٣٦٠، الحديث ٥٧. و: ٢٧: ٥٠، الحديث ٢. والرواية على مسلك المحقّق الخوئي رحمه الله وغيره من المحقّقين معتبرة السند؛ إذ يرويها ثقة الإسلام الكليني رحمه الله، عن عدّة من أصحابنا، وتقدّم الكلام في بيان هذه العبارة بما يفيد التوثيق، فلا نعيد، عن أحمد بن محمّد، وهو ابن عيسى الأشعري الثقة، بقرينة روايته عن الحسين بن سعيد، ثمّ عن الحسين بن سعيد، وهو ابن حمّاد الأهوازي الثقة، بقرينة رواية أحمد بن محمّد عنه، »

وتؤيّدها الرواية الواردة عن الإمام الصادق عليه السلام: «كلّ ما كان لمحمّد صلى الله عليه وآله فلنا مثله إلّا النبوّة والأزواج»(١).

وقريب منها: ما رُوي عن أمير المؤمنين عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله: «أنا سيّد الأوّلين والآخرين، وأنت يا عليّ سيّد الخلائق بعدي، أوّلنا كآخرنا، وآخرنا كأوّلنا»(٢).

وقد يستفاد التنزيل في الجملة من صحيحة محمّد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: أما والله إنّ في أهل بيتي من عترتي لهداة مهتدين من بعدي، يعطهم علمي وفهمي وحلمي وخُلقي، وطينتهم من طينتي الطاهرة، وويل للمنكرين لحقّهم، المكذّبين لهم من بعدي، القاطعين فيهم صلتي، المستولين عليهم، والآخذين منهم حقّهم، ألا فلا أنالهم الله شفاعتي»(٣).

» وروايته عن عبدالله بن بحر، عن عبدالله بن بحر، وهو من رواة تفسير القمّي، فيشمله التوثيق العامّ، كما هو أيضاً من الرواة الواقعين في عقد المستثنى منه من كتاب (نوادر الحكمة)، فيكون مشمولاً للتوثيق، عن ابن مسكان، وهو عبدالله بن مسكان الثقة، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله، وهو البصري الثقة، عن محمّد بن مسلم، ووثاقته أجلى من الشمس في رابعة النهار.

(١) بحار الأنوار: ٢٦: ٣١٧.

(٢) بحار الأنوار: ٢٦: ٣١٦.

(٣) بصائر الدرجات: الجزء ١، الباب ٢٢، الحديث ٨. والرواية معتبرة السند؛ إذ يرويها الثقة الثبت صاحب البصائر عن محمّد بن الحسين، وهو ابن أبي الخطّاب الثقة، بقرينة رواية صاحب البصائر عنه، عن الحسن بن محبوب، ووثاقته في غنىً عن البيان، عن العلاء بن رزين، وهو ممّن قيل في حقّه: «ثقة جليل القدر»، عن محمّد، وهو محمّد بن مسلم الثقفي رحمه الله، بقرينة رواية العلاء بن رزين عنه، ووثاقته من بديهيات علم الرجال، عن أبي جعفر عليه السلام، فسند الرواية في غاية الاعتبار.

الطائفة الرابعة:

ما دلّ على سعة علمهم عليهم السلام.

إذ يوجد بين أيدينا الكثير من النصوص التي تؤكّد على أنّ العلم المستودع عند المعصومين عليهم السلام أوسع نطاقاً من العلم المستودع عند الأنبياء عليهم السلام، وهذا يستلزم أفضليّتهم عليهم يقيناً.

فمنها: حسنة سيف التمّار، قال: «كنّا مع أبي عبدالله عليه السلام جماعة من الشيعة في الحجر، فقال: علينا عين؟ فالتفتنا يمنة ويسرة فلم نرَ أحداً، فقلنا: ليس علينا عين.

قال: وربّ الكعبة، وربّ البيت ثلاث مرّات لو كنتُ بين موسى والخضر لأخبرتهما أنّي أعلم منهما، ولأنبأتهما بما ليس في أيديهما؛ لأنّ موسى والخضر اُعطيا علم ما كان، ولم يعطيا علم ما هو كائن إلى يوم القيامة، وإنّ رسول الله صلى الله عليه وآله اُعطيَ علم ما كان وما هو كائن إلى يوم القيامة، فورثناه من رسول الله صلى الله عليه وآله وراثة»[1].

وتؤيّد هذه الرواية الكثير من الروايات المرويّة عنهم عليهم السلام، ومنها: رواية الحسين ابن علوان، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «إنّ الله خلق اُولي العزم من الرُّسل وفضّلهم بالعلم، وأورثنا علمهم، وفضّلنا عليهم في علمهم، وعلّم رسول الله صلى الله عليه وآله ما لم يعلموا، وعلّمنا علم الرسول وعِلْمهم»[2].

---

(١) بصائر الدرجات: الجزء ٣، الباب ٧، الحديث ١. وسند الرواية حسن؛ إذ يرويها الثقة الثبت صاحب البصائر محمّد بن الحسن الصفّار رحمه الله، عن أحمد بن إسحاق، وهو الأشعري الثقة، بقرينة رواية صاحب البصائر عنه، عن عبدالله بن حمّاد، وهو الأنصاري، بقرينة روايته عن سيف التمّار، وهو حسن إن لم نقل بوثاقته، عن سيف التمّار، وهو من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام الثقات، فالرواية حسنة سنداً.

(٢) بصائر الدرجات: الجزء ٥، الباب ٥، الحديث ٥.

وإذا ثبت أنّ الأئمّة عليهم السلام أوسع علماً من الأنبياء، ثبتت أفضليّتهم عليهم السلام عليهم عليهم السلام، تطبيقاً لقوله تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[(١)].

الطائفة الخامسة:

ما دلّ على توقّف نبوّات الأنبياء ورسالاتهم على الإقرار بولاية الأئمّة.

وهي روايات كثيرة جدّاً بالمستوى الذي تكون فيه دعوى التواتر الإجمالي بالنسبة لها ليست جزافاً.

فمن تلك الروايات: معتبرة أبي بصير، قال: سمعتُ أبا عبدالله يقول: «ما مِن نبيٍّ نُبّئ، ولا مِن رسولٍ أُرسِلَ، إلّا بولايتنا، وبفضلنا على مَن سوانا»[(٢)].

ومنها: رواية حمران، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «إنّ الله تبارك وتعالى حيث خلق الخلق، خلق ماءً عذباً، وماءً مالحاً أُجاجاً، فامتزج الماءان، فأخذ طيناً من أديم الأرض فعركه عركاً شديداً، وقال لأصحاب اليمين، وهم كالذرّ يدبّون: إلى الجنّة بسلام، وقال لأصحاب الشمال يدبّون: إلى النّار ولا أُبالي.

ثمّ قال: ألستُ بربّكم؟

قالوا: بلى شهدنا أن تقولوا يوم القيامة إنّا كنّا عن هذا غافلين.

قال: ثمّ أخذ الميثاق على النبيّين، فقال: ألستُ بربّكم؟

ثمّ قال: وأنّ هذا محمّد رسول الله، وأنّ هذا عليّ أمير المؤمنين؟

قالوا: بلى، فثبتت لهم النبوّة، وأخذ الميثاق على أُولي العزم: أنّي ربّكم، ومحمّد رسول الله، وعليّ أمير المؤمنين، وأوصياؤه من بعده ولاة أمري، وخزّان علمي، وأنّ المهدي أنتصر به لديني، وأُظهر به دولتي، وأنتقم به من أعدائي، وأُعبد به

---

(١) الزُّمر ٣٩: ٩.

(٢) تقدّم ذكرها سابقاً، وبيان وجه اعتبارها السندي، فراجع.

طوعاً وكرهاً »[١].

ومنها: ما ورد عن الإمام الباقر عليه السلام: « وإنّما سمّي أُولوا العزم أُولوا العزم؛ لأنّه عهد إليهم في محمّد، والأوصياء من بعده، والمهدي وسيرته، فأجمع عزمهم على أنّ ذلك كذلك، والإقرار به »[٢].

ومنها: قول رسول الله صلى الله عليه وآله: « ما تكاملت النبوّة لنبيّ في الأظلّة حتّى عُرضت عليه ولايتي، وولاية أهل بيتي، ومُثّلوا له، فأقرّوا بطاعتهم وولايتهم »[٣].

ومنها: قوله أيضاً صلى الله عليه وآله: « يا عليّ، ما بعث الله نبيّاً إلّا وقد دعاه إلى ولايتك طائعاً أو كارهاً »[٤].

ومنها: ما ورد عن الإمام الصادق عليه السلام: « ما نُبّئ نبيٌّ قطّ إلّا بمعرفة حقّنا، وبفضلنا على مَن سوانا »[٥].

ومنها: ما ورد عن الإمام أبي جعفر الباقر عليه السلام: « ولايتنا ولاية الله التي لم يبعث نبيّاً قطّ إلّا بها »[٦].

الطائفة السادسة:

ما دلّ على أنّ المعصومين عليهم السلام هم العلّة الغائيّة للخلق.

وتقريب الاستدلال بهذه الطائفة أن يقال: إنّ الغاية من خلق العالم هي وجود

---

(١) بصائر الدرجات: الجزء ٢، الباب ٧، الحديث ٢.

(٢) بصائر الدرجات: الجزء ٢، الباب ٧، الحديث ١.

(٣) المصدر المتقدّم: الباب ٨، الحديث ٧.

(٤) المصدر المتقدّم: الباب ٨، الحديث ٢.

(٥) المصدر المتقدم: الباب ٩، الحديث ١.

(٦) المصدر المتقدّم: الحديث ٦.

(الإنسان الكامل) فيه[١]، وأتمّ وأجلى مصداق للإنسان الكامل هم المعصومون الأربعة عشر عليهم السلام، ومن الواضح أنّ فقدان الغاية موجب لفقدان ذيها، ولأجل ذلك يصحّ أن يقال: إنّ الإنسان الكامل يكون من بسببه الوجود سببيّة غائيّة، لا منه الوجود سببيّة فاعليّة معطية له، فهو سبب غائي لا علّة فاعليّة[٢].

وعليه: فإذا ثبت أنّ المعصومين عليهم السلام هم العلّة الغائيّة لجميع الخلق؛ لكونهم عليهم السلام المصداق الأتمّ للإنسان الكامل، ثبتت أفضليّتهم عليهم، بما فيهم من الرسل والأنبياء والملائكة.

وهذا ما أشار إليه الحجّة الفقيه الشيخ عليّ الجشي القطيفي قدس سره[٣] في بعض روائع شعره الولائي، حيث قال:

وربّما يَكْبُرُ عِندَ مَنْ جَهِلْ تَفضِيلُهمْ عَلَى الورَى حَتّى الرُّسلْ

---

(١) وينظّر لذلك صاحب (دراسات في ولاية الفقيه): ١: ٧٦ بقوله: «فمثل عالم الطبيعة بمراحله، كمثل أشجار مثمرة، غرسها غارسها، وسقاها وربّاها لتثمر له أثماراً حلوة جيّدة، فالثمرة العالية غاية وجود الشجرة، ومن عللها.

فالنبيّ الأكرم والأئمّة المعصومون عليهم السلام ثمرة العالم في قوس الصعود وغايته، وإن كان غاية الغايات هو الله ـ تعالى ـ بذاته المقدّسة».

(٢) كلّيات في علم الرجال: ٤٢١.

(٣) هو سماحة آية الله المعظّم، الحكيم العارف، الشيخ عليّ الجشيّ قدس سره، المولود عام ١٢٩٦هـ، والمتوفّى عام ١٣٧٦هـ، هاجر إلى النجف الأشرف، وتتلمذ فيها على المحقّق العراقي والسيّد الأصفهاني والسيّد الحكيم قدس سرهم، وأجازه الأخير بالاجتهاد في وثيقة جاء فيها: «وقد حضر عليّ برهة من الزمن، فعرفته حائزاً ملكة الاجتهاد في الأحكام الشرعيّة، قادراً على ردّ الفروع إلى أصولها، واستنباطها من أدلّتها التفصيليّة، فيجب عليه العمل برأيه، كما أنّ له وظيفة الفتوى والحكم، والرادّ عليه في حكمه كالرادّ على الله تعالى»، وبعدها رجع إلى بلاده القطيف، وتولّى فيها القيام بمهام القضاء، وتسلّم مقاليد الزعامة.

أَلَمْ يَكُنْ أَهلُ الكِسا هُمُ العِلَلْ وهَلْ يُسَاوي العِلَّةَ المَعْلُولُ[١]

وكونُ أهل البيت عليهم السلام هم العلّة الغائيّة، قد استفاضت بالتصريح به الكثير من الروايات المعتبرة، ويكفي منها الحديث المشهور الوارد معنعناً بسند حسن متّصل[٢] عن السيّدة الصدّيقة الزهراء عليها السلام، والمعروف بحديث الكساء، حيث

---

(١) ديوان العلّامة الجشيّ: ١: ٩٣.

(٢) ذكر صاحب موسوعة (عوالم العلوم) المحدّث الشيخ عبدالله البحراني الأصفهاني قدس سره، سند الحديث معنعناً منه قدس سره إلى سيّدة النساء الصدّيقة الشهيدة الزهراء (أرواح العالمين لها الفداء) في المجلّد الثاني من القسم المخصّص لأحوال السيّدة الزهراء عليها السلام، الصفحة ٩٣٠.

ولي شرف رواية الحديث المذكور معنعناً متّصلاً بسيّدة العالمين عليها السلام عن طريق أُستاذي المعظّم، العلّامة الحجّة، السيّد محمّدرضا الحسيني الحائري الأعرجي الفحّام (طاب ثراه)، عن العالم العامل، العلّامة الحجّة، الشيخ فرج العمران القطيفي، عن سيّد فقهاء العصر السيّد محسن الحكيم، عن أُستاذه شيخ المحقّقين، الفقيه الأُصولي، الشيخ الميرزا محمّد الحسين النائيني، عن شيخه ثقة الإسلام الميرزا حسين النوري، عن شيخه الأعظم، سلطان أهل التحقيق، وقطب رحى التدقيق، الشيخ مرتضى الأنصاري، عن الفقيه المعتمد، صاحب المستند، الشيخ أحمد النراقي، عن والده المتألّه، الأخلاقي العارف، الشيخ مهدي النراقي، عن شيخه الفقيه المحدّث الشيخ يوسف البحراني، عن شيخه المبجّل الشيخ حسين ابن الشيخ عبدالله البحراني، عن سيّد العلماء المحدّثين السيّد هاشم البحراني، عن شيخه الجليل السيّد ماجد البحراني، عن الشيخ حسن بن زين الدين الشهيد الثاني، عن الفقيه الأعظم المقدّس الأردبيلي، عن الشيخ عبدالعليّ الكركي، عن الشيخ عليّ بن هلال الجزائري، عن الشيخ أحمد بن فهد الحلّي، عن الشيخ عليّ بن الخازن الحائري، عن الشيخ ضياء الدين عليّ ابن الشهيد الأوّل، عن أبيه المتوّج بتاج الشهادة، عن فخر المحقّقين الحلّي، عن شيخه العلّامة الحلّي، عن شيخه ابن نما الحلّي، عن شيخه محمّد بن إدريس الحلّي، عن ابن حمزة الطوسي صاحب الثاقب، عن الشيخ الجليل الحسن بن محمّد بن الحسن الطوسي، عن أبيه شيخ الطائفة على الإطلاق، عن »

جاء فيه: فقال الله عزّ وجلّ: « يا ملائكتي، ويا سُكّان سماواتي، إنّي ما خلقتُ سماءً مبنيّة، ولا أرضاً مدحيّة، ولا قمراً منيراً، ولا شمساً مضيئة، ولا فلكاً يدور، ولا بحراً يجري، ولا فُلْكاً يسري، إلّا في محبّة هؤلاء الخمسة، الذين هم تحت الكساء».

وفي نفس الحديث جاء على لسان جبرائيل عليه السلام: « السلام عليك يا رسول الله، العليّ الأعلى يقرؤك السلام، ويخصّك بالتحيّة والإكرام، ويقول لك: وعزّتي وجلالي، إنّي ما خلقتُ سماءً مبنيّة، ولا أرضاً مدحيّة، ولا قمراً منيراً، ولا شمساً مضيئة، ولا فلكاً يدور، ولا بحراً يجري، ولا فُلْكاً يسري، إلّا لأجلكم ومحبّتكم».

بل ورد هذا المعنى كثيراً حتّى في روايات أبناء العامّة، ومنها: ما عن أبي هريرة، عن النبيّ صلى الله عليه وآله أنّه قال: « لمّا خلق الله آدم أبو البشر، ونفخَ فيه من روحه، التفت آدم يمنة العرش، فإذا في النور خمسة أشباح سجّداً وركّعاً، قال آدم: يا ربِّ، هل خلقتَ أحداً من طين قبلي؟

قال: لا، يا آدم.

قال: فمَنْ هؤلاء الخمسة الأشباح الذين أراهم في هيئتي وصورتي؟

قال: هؤلاء خمسة من ولدك، لولاهم ما خلقتك، هؤلاء الخمسة شققتُ لهم خمسة أسماء من أسمائي، لولاهم ما خلقتُ الجنّة ولا النّار، ولا العرش ولا الكرسيّ،

» شيخ الشيعة والشريعة المفيد، عن شيخه شيخ المحدّثين ابن قولويه القمّي، عن شيخه ثقة الإسلام الكليني، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه إبراهيم بن هاشم، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطي، عن القاسم بن يحيى بن جلاء الكوفي، عن أبي بصير، عن أبان بن تغلب، عن جابر بن يزيد الجعفي، عن جابر بن عبدالله الأنصاري (عليهم جميعاً سلام الله ورضوانه) **عن سيّدة النساء فاطمة الزهراء** (أرواح العالمين جميعاً لها الفداء)، وليس يوجد في هذا السند الشريف من يُغمز فيه سوى (القاسم بن يحيى) إلّا أنّ توثيقه ببعض الوجوه العامّة ليس بمتعذّر.

ولا السماء ولا الأرض، ولا الملائكة ولا الإنس ولا الجنّ»[١] [٢].

الطائفة السابعة:

ما دلّ على كون المعصومين واسطة الأنبياء في مقام التوسّل إلى الله.

وهي كثيرة جدّاً، حتّى قال عنها الفقيه الكبير والمتتبّع الخبير، العالم الربّاني الشيخ عبدالله المامقاني ﴿قدس سره﴾: «وقد استقصيتُ الأخبار والآثار، فوجدتُ أنّه ما تاب الله تعالى على نبيّ من أنبيائه، ولا ملك من ملائكته، ممّا صدر منهم من الزلّات، إلّا بالتوسّل والاستشفاع بهم ﴿عليهم السلام﴾»[٣].

والحقّ كما أفاده (طيّب الله ثراه)، وقد استفاضت بنقل ذلك أخبار المعتدلين من أبناء العامّة قبل الشيعة، فمن ذلك ما رواه صاحب (فرائد السمطين) عن أبي هريرة، عن النبيّ ﴿صلى الله عليه وآله﴾ أنّه قال على لسان ربّه: «يا آدم، هؤلاء صفوتي من خلقي، بهم أُنجيهم، وبهم أُهلكهم، فإذا كان لك إليّ حاجة فبهؤلاء توسّل»[٤].

ومنه: ما أورده السيوطي في (الدرّ المنثور)، قال: وأخرج الديلمي في مسند الفردوس، بسند رواه عن عليّ، قال: «سألتُ النبيّ ﴿صلى الله عليه وآله﴾ عن قول الله: ﴿فَتَلَقَّىٰ آدَمُ

---

(١) فرائد السمطين للحمويني، بواسطة عوالم العلوم ـ أحوال السيّدة الزهراء ﴿عليها السلام﴾: ١: ٢٢.

(٢) أفاد سيّدنا الأُستاذ الشمس (دام ظلّه الشريف): أنّ المقصود من الروايات المذكورة في هذه الطائفة (السادسة) هو: أنّ المعصومين ﴿عليهم السلام﴾ من قبيل (شرط القابل) لجميع الكائنات، والمقصود من شرط القابل هو: ما يحتاج المقبول إليه في وجوده. وعليه فإذا قلنا إنّ المعصومين ﴿عليهم السلام﴾ هم شرط القابل بالنسبة للمخلوقات، فهذا يعني أنّ جميع الموجودات محتاجة إليهم ﴿عليهم السلام﴾ في وجودها، وما أفاده (دام ظلّه) في غاية الدقّة، ولكن لسان الروايات المذكورة لا ينسجم معه، كما مرّ بيانه سابقاً.

(٣) مرآة الكمال: ٣: ١٢٨.

(٤) فرائد السمطين للحمويني، بواسطة عوالم العلوم ـ أحوال السيّدة الزهراء ﴿عليها السلام﴾: ١: ٢٢.

مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾(١) ؟

فقال: اللّهمّ إنّي أسألك بحقّ محمّد وآل محمّد ، سبحانك لا إله إلّا أنت ، عملتُ سوءاً ، وظلمتُ نفسي ، فاغفر لي ، إنّك أنتَ الغفور الرحيم. اللّهمّ إنّي أسألك بحقّ محمّد وآل محمّد ، سبحانك لا إلـه إلّا أنت ، عملتُ سوءاً ، وظلمتُ نفسي ، فاغفر لي ، إنّك أنتَ التوّاب الرحيم »(٢).

قال: وأخرج ابن النجّار ، عن ابن عبّاس ، قال: « سألتُ رسول الله ﷺ عن الكلمات التي تلقّاها آدم من ربّه فتاب عليه ؟

قال: سأل بحقّ محمّد وعليّ وفاطمة والحسن والحسين ، إلّا تبتَ عليَّ ، فتاب عليه »(٣).

وأمّا عن طريق الخاصّة ، فالأخبار أكثر من أن تحصى ، وقد عقد العلّامة المجلسي ﵀ باباً خاصّاً من أبواب بحاره ، تحت عنوان: (**أنّ دعاء الأنبياء استجيب بالتوسّل والاستشفاع بهم صلوات الله عليهم أجمعين**)(٤) ، وجمعَ فيه بعض الروايات المتعلّقة بموضوع الباب ، ممّا يوجب الاطمئنان المتاخم لليقين ، بكون المعصومين ﵈ هم وسيلة الأنبياء في مقام التوسّل.

ومن باب التيمّن ، نكتفي بنقل رواية واحدة صريحة في المطلوب ، وهي المرويّة عن معمّر بن راشد ، قال: « سمعت أبا عبدالله الصادق ﵇ يقول: أتى يهودي إلى النبيّ ﷺ ، فقام بين يديه يحدّ النظر إليه ، فقال: يا يهودي ، ما حاجتك ؟.

قال: أنتَ أفضل أم موسى بن عمران النبيّ الذي كلّمه الله تعالى ، وأنزل عليه التوراة والعصا ، وفلق له البحر ، وأظلّه بالغمام ؟

---

(١) البقرة ٢: ٣٧.

(٢) و (٣) الدرّ المنثور: ١: ٥٩.

(٤) بحار الأنوار: ٢٦: ٣١٩.

فقال له النبيّ ﷺ: إنّه يكره للعبد أن يزكّي نفسه، ولكن أقول: إنّ آدم عليه السلام لمّا أصاب الخطيئة كانت توبته أن قال: اللّهمّ إنّي أسألك بحقّ محمّد وآل محمّد لمّا غفرت لي، فغفر الله له.

وإنّ نوحاً عليه السلام لمّا ركب السفينة وخاف الغرق قال: اللّهمّ إنّي أسألك بحقّ محمّد وآل محمّد لمّا أنجيتني من الغرق، فنجّاه الله عنه.

وإنّ إبراهيم عليه السلام لمّا أُلقيَ في النّار قال: اللّهمّ إنّي أسألك بحقّ محمّد وآل محمّد لما أنجيتني منها، فجعلها الله عليه برداً وسلاماً.

وإنّ موسى لمّا ألقى عصاه، فأوجس في نفسه خيفة، قال: اللّهمّ إنّي أسألك بحقّ محمّد وآل محمّد لما آمنتني منها، فقال الله جلّ جلاله: لا تخف إنّك أنت الأعلى. يا يهوديّ، إنّ موسى عليه السلام لو أدركني ثمّ لم يؤمن بي وبنبوّتي ما نفعه إيمانه شيئاً، ولا نفعته النبوّة»[1].

وهذه الطائفة من الروايات صريحة فيما ذكرناه، فإذا ثبت أنّ المعصومين عليهم السلام هم الوسيلة التي يتوسّل بها الأنبياء لله (عزّ وجلّ)، ولا ريب في كون الوسيلة أفضل وأقرب عند المُتَوَسَّل إليه من المُتَوسِّل، ثبتت أفضليّتهم عليهم السلام على الأنبياء الذين توسّلوا بهم.

والخلاصة: فمن خلال هذه الطوائف السبع بمجموعها -بل من إحداها- نستنتج أفضليّة المعصومين عليهم السلام على غيرهم من الأنبياء والمرسلين، وإذا ثبت لدينا ذلك، وضممناه لما ثبت في المقدّمة الأُولى من ثبوت مقام الولاية التكوينيّة للأنبياء والرسل، ثبت هذا المقام للمعصومين عليهم السلام بالأولويّة؛ إذ لا يعقل أن يثبت للمفضول ما ليس للفاضل من الكمالات والخصائص، وإلّا كان ذلك موجباً لتعاكس النسبة في التفاضل بينهم، وبذلك يكون الدليل الأوّل تامّاً ومحكماً.

---

(١) بحار الأنوار: ٢٦: ٣١٩.

الدليل الثاني:

ما أشار إليه الأُستاذ المحقّق السيّد الروحاني (دام ظلّه الشريف) بقوله: «وقد دلّ الكتاب الكريم على ثبوت ذلك لأشخاص، قال الله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِي عِندَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾ وإذا ثبت ذلك لهؤلاء فثبوته للرسول الأعظم وخليفته الذي عنده علم الكتاب بنصّ القرآن، لا يحتاج إلى بيان»(١).

وتماميّة هذا الاستدلال تتوقّف على تماميّة مقدّماتٍ ثلاث:

المقدّمة الأُولى: إثبات الملازمة بين العلم بالكتاب كلاً أو جزءاً والولاية التكوينيّة.

وقد نقّحنا هذه المقدّمة عند بحثنا حول العلاقة الطرديّة بين العلم والولاية التكوينيّة، حيث ذكرنا أنّ هناك ثمّة ملازمة بين الولاية التكوينيّة والعلم، وكلّ من ملك العلم بشيء ملك السيطرة عليه، وأثبتنا ذلك من خلال القرآن الكريم وروايات المعصومين عليهم السلام.

والآية المباركة التي استند إليها سيّدنا الأُستاذ (دام ظلّه): ﴿قَالَ الَّذِي عِندَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾(٢) ظاهرة في وجود ملازمة بين العلم والولاية التكوينيّة، بلحاظ القاعدة المقرّرة في علم البلاغة، وهي: أنّ الاسناد إلى الوصف مشعر بالعلّية.

---

(١) هذا المعنى استفدناه من عبارة سماحة الأُستاذ (دام ظلّه) بعد تحليلها وتفكيكها إلى عدّة أدلّة، وإلّا فإنّها لو لوحظت من حيث المجموع بما هو مجموع، سيكون مفادها هو عين مفاد الدليل الأوّل، كما قرّبناه هناك في الصفحات السابقة.

(٢) منهاج الفقاهة: ٤: ٢٦٨.

فعندما يقال مثلاً: إنّ الطالب المجدّ ينجح في الامتحان، يشعر الوصف المذكور ضمن الجملة، وهو (المجدّ) بالعليّة، بمعنى أنّ الجدّ والنشاط علّة للنجاح في الامتحان؛ إذ لو لم يكن كذلك لما كانت هنالك حاجة لذكره في ثنايا العبارة.

وهكذا الآية عندما قالت: ﴿قَالَ الَّذِي عِندَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾، وذكرت الوصف ﴿الَّذِي عِندَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ﴾ مع إمكان الاستغناء عنه واستبداله بالاسم العَلَمي، إنّما ذلك من أجل الإشعار بعليّته، وكونه دخيلاً في القدرة على اختراق حدود الزمان والمكان.

المقدّمة الثانية: إثبات العلم بالكتاب لآل محمّد عليهم السلام.

وهذه المقدّمة تكفّلت بإثباتها الروايات الواردة عن السادة المعصومين عليهم السلام، ويكفينا الرجوع إلى كتاب بصائر الدرجات (باب ما عند الأئمّة عليهم السلام من اسم الله الأعظم وعلم الكتاب)[1]، حيث اشتمل الباب المذكور على إحدى وعشرين رواية، وكلّها صريحة في الدلالة على المطلوب.

فمنها: ما رواه في البصائر، وأورده ثقة الإسلام الكليني رحمه الله في الكافي، عن عليّ ابن إبراهيم، عن أبيه؛ ومحمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسن، عمّن ذكره، جميعاً عن ابن أبي عمير، عن ابن أُذينة، عن بريد بن معاوية، قال: «قلتُ لأبي جعفر عليه السلام: ﴿قُلْ كَفَى بِاللهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾[2].

قال: إيّانا عنى، وعليٌّ أوّلنا، وأفضلنا، وخيرنا بعد النبيّ صلى الله عليه وآله»[3].

---

(١) بصائر الدرجات: الجزء ٥، الباب الأوّل، (باب ما عند الأئمّة عليهم السلام من اسم الله الأعظم وعلم الكتاب).

(٢) الرعد ١٣: ٤٣.

(٣) بصائر الدرجات: الجزء ٥، الباب الأوّل، الحديث ١٢. والكافي: كتاب الحجّة -»

وتؤيّدها عدّة روايات، منها: ما عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: ﴿قَالَ الَّذِي عِندَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾، قال: ففرج أبو عبدالله عليه السلام بين أصابعه، فوضعها على صدره، ثمّ قال: «والله! عندنا علم الكتاب كلّه»[1].

والمتحصّل: أنّ كلّ هذه الروايات صريحة في الدلالة على أنّ آل محمّد عليهم السلام لديهم علم الكتاب بأكمله؛ إذ في قوله تعالى: ﴿قُلْ كَفَى بِاللهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ والذي كان موضع استشهاد المعصومين عليهم السلام إشارة واضحة إلى أنّ العلم المختزن لديهم عليهم السلام علم كلّي، في قبال العلم الذي أشارت إليه الآية الأخرى: ﴿قَالَ الَّذِي عِندَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ﴾، فإنّه علم جزئي.

المقدّمة الثالثة: إثبات وحدة الكتابين في الآيتين.

الظاهر من كلام الأستاذ (دام ظلّه): أنّه يستدلّ بالآيتين الكريمتين على إثبات الولاية التكوينيّة لآل محمّد عليهم السلام، بضمّ كلّ واحدة منهما إلى الأخرى: ﴿قَالَ الَّذِي عِندَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ﴾، و: ﴿قُلْ كَفَى بِاللهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾، بتقريب: أنّ من عنده علمٌ من الكتاب إذا كان قادراً على التصرّف التكويني، فمَن لديه علم الكتاب بكامله يكون أقدر على التصرّف، فتثبت له الولاية التكوينيّة.

والتحقيق: أنّ الاستدلال بهذا المقدار لا يتمّ حتّى يتمّ إثبات وحدة الكتابين في

» الباب ٣٥، الحديث ٦. والرواية صحيحة سنداً؛ إذ يرويها ثقة الإسلام الكليني قدس سره، عن عليّ بن إبراهيم القمّي، وهو الثقة الثبت المعتمد، عن أبيه إبراهيم بن هاشم، وهو ممّن لا ينبغي الشكّ في وثاقته، عن ابن أبي عمير، ووثاقته أجلّ من أن تذكر، عن ابن أُذينة، وهو عمر بن أُذينة البصري الثقة، عن بريد بن معاوية، وهو البجلي الثقة الذي كان من وجوه الأصحاب، وفقهاء الطائفة، فسند الرواية في غاية الاعتبار.

(١) بصائر الدرجات: الجزء ٥، الباب الأوّل، الحديث ٢.

الآيتين؛ لأنّه إذا كان المقصود من الكتاب الذي أحاط ببعضه وصيّ سليمان عليه السلام شيئاً، والكتاب الذي يعلم به آل محمّد عليهم السلام شيئاً آخر، فإنّه لا يمكن الانتقال من هذه الآية إلى الآية الثانية، واستنتاج ثبوت الولاية التكوينيّة للمعصومين عليهم السلام بالأولويّة، ومن هنا يتحتّم البحث حول إثبات وحدة الكتاب في كلا الآيتين.

وقد كفتنا مؤونة البحث حول هذه النقطة الروايات المعتبرة، والتي تقدّم ذكر بعضها، حيث قرنت بين الآيتين في مقام الاستدلال، ممّا يعني أنّ وحدة الكتابين أمر مفروغ عنه عند حملة أسرار الكتاب عليهم السلام.

فمنها: ما رواه المحدّث الطبري الشيعي رحمه الله عن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قال: «ولا تعجبوا من أمر الله سبحانه، فإنّ آصف بن برخيا كان وصيّاً، وكان عنده علم من الكتاب ـ على ما قصّه الله تعالى في كتابه ـ فأتى بعرش بلقيس من سبأ إلى بيت المقدس قبل أن يرتدّ إلى سليمان طرفه، وأنا أكبر قدرة منه، فإنّ عندي علم الكتاب كلّه. قال الله تعالى: ﴿ **وَمَنْ عِندَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ** ﴾[1]»[2].

ومنها: ما روي عن أمير المؤمنين عليه السلام أيضاً أنّه قال لسلمان: «يا سلمان، الويل كلّ الويل لمَن لا يعرفنا حقّ معرفتنا، وأنكر فضلنا.

يا سلمان، أيّما أفضل: محمّد صلى الله عليه وآله أم سليمان بن داود؟

فقال سلمان: بل محمّد صلى الله عليه وآله.

---

(١) الرعد ١٣: ٤٣.

(٢) نوادر المعجزات: ٤٧. وقد علّق (طاب ثراه) على هذه الرواية بقوله: «وهذا الفصل من كلامه عليه السلام معروف مشهور بين المؤالف والمخالف».

وأورد الرواية أيضاً صاحب عيون المعجزات ـ من أعلام القرن الخامس الهجري ـ: ٣١، وعلّق عليها بنفس التعليق السابق مع تغيير بسيط، حيث قال: «وهذا فصل من كلامه عليه السلام، فقد ذكره في مواطن كثيرة، وهو معروف مشهور في الموافق والمخالف».

قال: فهذا آصف بن برخيا قدر أن يحمل عرش بلقيس من مكانه إلى سليمان في طرفة عين، إذ كان عنده علم من الكتاب، وكيف لا أفعل أنا أضعاف ذلك وعندي علم ألف كتاب»[١].

ومن تلك الروايات: ما عن سدير، عن الإمام الصادق عليه السلام أنّه قال: «يا سدير، ما تقرأ القرآن؟.

قال: قلت: قرأناه جُعلتُ فداك.

قال: فهل وجدتَ فيما قرأت من كتاب الله: ﴿قَالَ الَّذِي عِندَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾؟

قال: قلتُ: جعلتُ فداك، قد قرأته.

قال: فهل عرفت الرجل؟ وعلمت ما كان عنده من علم الكتاب؟

قال: قلتُ: فأخبرني حتّى أعلم.

قال: قدر قطرة من المطر الجود في البحر الأخضر ما يكون ذلك من علم الكتاب؟!

قال: قلتُ: جعلتُ فداك، ما أقلّ هذا!

قال: يا سدير، ما أكثره إن لم ينسبه إلى العلم الذي أخبرك. يا سدير، فهل وجدت فيما قرأت من كتاب الله: ﴿قُلْ كَفَى بِاللهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ كلّه؟ قال: وأومأ بيده إلى صدره، فقال: علم الكتاب كلّه، والله عندنا ثلاثاً[٢].

وبعد أن ثبت إجمالاً وحدة الكتاب في الآيتين، فليس من المهمّ تنقيح المقصود من الكتاب فيهما تفصيلاً، وتحديد أنّ المراد به هل هو: اللّوح المحفوظ، أم الاسم الأعظم، أم الكتب السماويّة السابقة، أم كتاب التكوين بما يحتويه من فلسفة وأسرار، أم هو القرآن الكريم؟

---

(١) المحتضر: ٢٧٨.

(٢) بصائر الدرجات: الجزء ٥، الباب الأوّل، الحديث ٣.

نعم، بناءً على كون المقصود من مفردة (الكتاب) في الآيتين، هو: القرآن الكريم، كما هو المتعارف في الاستخدامات القرآنيّة، من قبيل قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾[١]، وقوله أيضاً: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾[٢] قد يخطر في الذهن بأنّ قوله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِي عِندَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ﴾ يتحدّث عن مرحلة قد سبقت نزول القرآن بفترة زمنيّة طويلة، فلذلك لا يمكن حمل مفردة الكتاب في هذه الآية على القرآن الكريم؛ لعدم وجوده في ذلك الوقت، ممّا يوجب الإشكال في هذا الاحتمال.

وحاصل الجواب عن هذه الخاطرة: أنّ القرآن الكريم له وجودان: وجود تدويني، ووجود تكويني، كما يستفاد ذلك من القرآن الكريم نفسه؛ إذ عند الرجوع إلى الآيات القرآنيّة المتعلّقة بهذه النقطة نستطيع تصنيفها إلى طوائف ثلاث:

الطائفة الأُولى: الآيات التي تدلّ على وجود حقيقة للقرآن وراء وجوده التدويني، الذي نزل على النبيّ ﷺ.

ومن تلك الآيات: قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ * فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ * لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ * تَنزِيلٌ مِن رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[٣]، وكذلك قوله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ * فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ﴾[٤].

الطائفة الثانية: الآيات التي صرّحت بوجود آثار تكوينيّة للقرآن الكريم.

---

(١) البقرة ٢: ٢.

(٢) فاطر ٣٥: ٣٢.

(٣) الواقعة ٥٦: ٧٧ ـ ٨٠.

(٤) البروج ٨٥: ٢١ و ٢٢.

من قبيل قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هٰذَا الْقُرْآنَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَرَأَيْتَهُ خَاشِعاً مُتَصَدِّعاً مِنْ خَشْيَةِ اللهِ﴾(١).

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرآناً سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَىٰ بَل لِلّهِ الْأَمْرُ جَمِيعاً﴾(٢).

إذ من المعلوم أنّ هذه الآثار التكوينيّة ليست لورق القرآن وقرطاسه، فإنّ القرآن بورقه لو وُضعَ على جبل لم يتصدّع من خشية الله، ولا يكلّم به الموتى، ولا تقطع به الأرض، ممّا يعني كون هذه الآثار والخصائص لحقيقته التكوينيّة، التي هي وراء ألفاظه، ووجوده التدويني.

الطائفة الثالثة: الآيات القرآنيّة التي تدلّ عى النزول الدفعي للقرآن الكريم.

من قبيل قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ﴾(٣)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا انزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾(٤).

فإنّ هذه الآيات الشريفة تدلّ على أنّ القرآن الكريم كان له نزول دفعي على قلب النبيّ ﷺ في قبال نزوله التدريجي بحسب المناسبات، ومن المعلوم أنّ الذي أُنزلَ عليه دفعة ليس هو القرآن بوجوده التدويني، وإلّا لما نزل عليه مرّة أُخرى، فيتعيّن أن يكون النازل دفعة هو الوجود التكويني للقرآن.

إذا عرفت ذلك تعرف: أنّ الكتاب الذي اطّلع عليه آصف بن برخيا، إن كان هو القرآن الكريم، فهو ليس القرآن بوجوده التدويني؛ إذ الوجود التدويني للقرآن

---

(١) الحشر ٥٩: ٢١.

(٢) الرعد ١٣: ٣١.

(٣) الدخان ٤٤: ٣.

(٤) القدر ٩٧: ١.

إنّما تحقّق بعد بعثة النبيّ ﷺ، بل هو شيء من القرآن بحسب حقيقته التكوينيّة، والذي كان موجوداً في اللّوح المحفوظ فأطلعَ الله تعالى آصف بن برخيا على شيء منه.

عودٌ على بدء:

وبعد ما ذكرناه نعود لأصل الاستدلال، فنقول: إنّ الولاية التكوينيّة ثبتت لآصف بن برخيا؛ لأنّ لديه علماً من الكتاب، وآل محمّد عليهم السلام لديهم العلم بنفس ذلك الكتاب كلّه، فلازم ذلك ثبوتها للمعصومين عليهم السلام بشكل أوسع وأقوى، لعلمهم بالكتاب كلّه.

ويمكن أن نتجاوز المقدّمتين الأخيرتين من الدليل، ونصوغه بصياغة صناعية أُخرى؛ وذلك بأن نلغي كلا المقدّمتين، ونضيف عوضاً عنهما المقدّمة الثانية من الدليل السابق.

وهي: أفضليّة محمّد وآل محمّد عليهم السلام على جميع الخلق، فنقول: آصف بن برخيا ثبتت له الولاية التكوينيّة، والمعصومون عليهم السلام أفضل منه شأناً، وأعلى منه مقاماً، فيتحتّم ثبوت الولاية التكوينيّة لهم عليهم السلام بالأولويّة القطعيّة؛ إذ ما يثبت للمفضول من الكمالات والخصائص والمقامات يتعيّن ثبوته للفاضل بالأولويّة.

وقفة مع مناقشة بعض المعاصرين للاستدلال بالآية الكريمة:

قال بعض المعاصرين: «وربّما يتمسّك البعض لإثبات الولاية التكوينيّة بما ورد في سياق قصّة سليمان عليه السلام عن ذلك الذي عنده ﴿**عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ**﴾ الذي أعلن قدرته على الإتيان بعرش ملكة سبأ قبل أن يرتدّ إليه طرفه، وذلك قوله تعالى: ﴿**قَالَ الَّذِي عِندَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ**﴾، بتقريب: أنّ سببَ القدرة هو العلم من الكتاب، والأنبياء والأئمّة يملكون علم الكتاب، فلهم الولاية بطريق أوْلى.

ولكنّنا نلاحظ على هذا الاستدلال:

أوّلاً: أنّنا لا نجد في هذا دليلاً على الولاية التكوينيّة، إذ ليس من الواضح ما هو الكتاب؟ حتّى يعمّم الموضوع إلى مَن عنده علم الكتاب بالأولويّة.

ثانياً: أنّه من غير المعلوم أنّ قدرته على الإتيان بعرشها ناشئ من علمه ذلك، إذ قد يقال إنّ قوله: ﴿الَّذِي عِندَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ﴾ كقوله: ﴿عِفْرِيتٌ مِّنَ الْجِنِّ﴾، فيكون من باب الإشارة إلى الشخص بالوصف، بحيث لا يكون الوصف دالاً على أنّ قدرته ناشئة من خلاله، بل ناشئة من سبب آخر.

ثالثاً: ثمّ لو قلنا بدلالة ذلك على الولاية التكوينيّة، فلازمه إثباتها للعفريت من الجنّ أيضاً، لأنّ الفارق بينهما هو في الزمن، حيث العفريت يأتيه به قبل أن يقوم من مقامه، وذلك قبل أن يرتدّ إليه طرفه!

رابعاً: ثمّ بالإمكان إثارة السؤال: لماذا يستعين سليمان عليه السلام بغيره لذلك، مع أنّه نبيّ، والمفروض أنّه يعلم الكتاب كلّه، وبالتالي له الولاية التكوينيّة حسب المدّعى؟!»[١].

ولنا على جميع ملاحظاته ملاحظات:

الملاحظة الأُولى: لقد ظهر من خلال الروايات المتقدّمة ـ والتي عبّر المحدّث الطبري عن بعضها بأنّه مشهور عند الموافق والمخالف ـ وحدة الكتابين في الآيتين، فلا مجال للدغدغة في الاستفادة من نكتة الأوّلويّة.

الملاحظة الثانية: إنّ العلم المذكور هو منشأ القدرة بلا ريب، وتشهد لذلك مضافاً لما أوضحناه قريباً من كون الإسناد إلى الوصف مشعراً بالعلّيّة، معتبرة ابن

---

(١) نظرة إسلاميّة حول الولاية التكوينيّة: ٤٩ فما بعدها.

بكير، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «كنت عنده فذكروا سليمان وما أُعطي من العلم، وما أُوتي من الملك، فقال لي: وما أُعطي سليمان بن داود؟ إنّما كان عنده حرف واحد من الاسم الأعظم، وصاحبكم الذي قال الله: ﴿قُلْ كَفَى بِاللهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ كان والله عند عليّ عليه السلام علم الكتاب»(١).

ثمّ إنّ الاستدلال بهذه الآية المباركة لا يتوقّف على تماميّة ما ذُكر، لوجود طريق آخر للاستدلال بها لا يمرّ بالمقدّمتين المذكورتين، وقد أشرنا إليه في نهاية الاستدلال بالآية المباركة، فلانعيد.

وقد ورد هذا النحو من الاستدلال في معتبرة أبان الأحمر، قال الصادق عليه السلام: «يا أبان، كيف ينكر الناس قول أمير المؤمنين عليه السلام لمّا قال: لو شئت لرفعت رجلي هذه فضربت بها صدر ابن أبي سفيان بالشام، فنكسته عن سريره، ولا ينكرون تناول آصف وصيّ سليمان عرش بلقيس، وإتيان سليمان به قبل أن يرتدّ إليه طرفه، أليس نبيّنا صلى الله عليه وآله أفضل الأنبياء، ووصيّه عليه السلام أفضل الأوصياء، أفلا جعلوه كوصيّ سليمان، حكم الله بيننا وبين مَن جحد حقّنا وأنكر فضلنا»(٢).

الملاحظة الثالثة: إنّ اللازم الذي ذكره لا محذور في الالتزام به، فكما أنّ لآصف بن برخيا ولاية تكوينيّة، كذلك لعفريت الجنّ أيضاً، غير أنّ الولايتين تتفاوتان سعة وضيقاً كما هو واضح من الآيتين، بل إنّ بعض الأعلام القائلين بالولاية التكوينيّة ـ كالسيّد التقي القمّي (دام ظلّه) ـ قد استدلّ لثبوتها ـ من خلال

---

(١) بصائر الدرجات: ٢٣٢. وقد رواها عن محمّد بن يحيى العطّار، عن محمّد بن الحسن الصفّار، عن يعقوب بن يزيد، عن الحسن بن عليّ بن فضّال، عن عبدالله بن بكير، وكلّ هؤلاء الرواة ثقاة لا مطعن ولا مغمز في وثاقة واحد منهم.

(٢) الاختصاص: ٢١٢ و ٢١٣. والرواية معتبرة السند كما سيأتي في الصفحة ٢٩٤.

الاستعانة بنكتة الأولويّة ـ بآية عفريت الجنّ[١].

الملاحظة الرابعة: إنّ التساؤل الذي أثاره هذا المعاصر ولم يجد له جواباً، قد سبق ليحيى بن أكثم أن سأله الإمام الهادي عليه السلام، فأجاب عنه بقوله: «ولم يعجز سليمان عن معرفة ما عرف آصف، لكنّه (صلوات الله عليه) أحبّ أن يعرّف أُمّته من الجنّ والإنس أنّه الحجّة من بعده، وذلك من علم سليمان عليه السلام أودعه آصف بأمر الله ففهّمه ذلك لئلا يختلف عليه في إمامته ودلالته، كما فهم سليمان في حياة داود عليهما السلام لتعرف نبوّته وإمامته من بعده لتأكّد الحجّة على الخلق»[٢].

والغريب في الموضوع أنّ هذا المعاصر قد طرح عليه نفس السؤال الذي قام بإثارته، فأجاب عنه بقوله: «طلب النبيّ سليمان ممّن حوله أن يأتوا بالعرش لا يدلّ على عدم إمكانيّة أن يدعو الله تعالى مباشرة بذلك، ولكن كان له موقعه الذي من شأنه أن يتولّى أعوانه أُموره، كما أنّ في ذلك حكمة وإظهاراً لما أعطاه الله من قدرة»[٣]، ولست أدري ماذا حدا ممّا بدا؟!!

---

(١) دارساتنا من الفقه الجعفري ٣: ٣٦.

(٢) بحار الأنوار: ١٠: ٣٨٧.

(٣) نظرة إسلاميّة حول الولاية التكوينيّة: ٩١.

الدليل الثالث:

ما أشار إليه المحقّق الكبير السيّد البجنوردي ﷺ بقوله: «وهذه المرتبة من الولاية هي التي قارنها الله في كتابه العزيز بولاية نفسه، حيث قال عزّ من قائل: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ**﴾[١]، وهذه الولاية عبارة عن كون الوليّ متصرّفاً في جميع الكون ـ سمائه وأرضه ـ بإذن الله جلّ جلاله»[٢].

ولا يخفى أنّ الاستدلال بهذه الآية المباركة على ثبوت مقام الولاية التكوينيّة لأهل البيت عليهم السلام يتوقّف على تماميّة مقدّمات ثلاث:

المقدّمة الأُولى: تحديد المراد من ولاية الله سبحانه وتعالى.

وحول هذه النقطة يكفينا ما أفاده العلّامة الطباطبائي ﷺ في تفسيره الميزان، وحاصله بتقريب منّا: إنّ تتبّع الآيات القرآنيّة والتأمّل فيها يقضي بأنّ ولاية الله في القرآن قد استخدمت بمعانٍ ثلاثة:

المعنى الأوّل: ولاية التكوين.

وقد أقام السيّد الطباطبائي ﷺ مجموعة من الشواهد على استخدام لفظ الولاية بهذا المعنى في القرآن، منها قوله تعالى: ﴿**وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ**﴾[٣].

ومنها قوله تعالى: ﴿**وَاعْلَمُوا أَنَّ اللهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ**﴾[٤].

وقد أشرنا في المباحث السابقة إلى مجموعة من الآيات القرآنيّة التي تثبت

---

(١) المائدة ٥: ٥٥.

(٢) منتهى الأُصول: ٢: ٥٣٣.

(٣) ق ٥٠: ١٦.

(٤) الأنفال ٨: ٢٤.

الولاية التكوينيّة لله سبحانه وتعالى.

المعنى الثاني: ولاية النصرة.

وقد استشهد السيّد الطباطبائي ﷺ على هذا المعنى بعدّة آيات من القرآن، منها: قوله تعالى: ﴿ **ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَىٰ لَهُمْ** ﴾ (١)، ومنها قوله تعالى: ﴿ **فَإِنَّ اللهَ هُوَ مَوْلَاهُ** ﴾ (٢)، وكذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿ **وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ** ﴾ (٣).

المعنى الثالث: ولاية التشريع.

وقد استشهد السيّد الطباطبائي ﷺ على ثبوت هذه الولاية لله سبحانه بقوله تعالى: ﴿ **وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ** ﴾ (٤).

والخلاصة: فإنّ الولاية الثابتة لله (عزّ وجلّ) في القرآن الكريم قد استخدمت بمعانٍ ثلاثة:

- ولاية التكوين.
- ولاية النصرة.
- ولاية التشريع.

وكما يقول العلّامة الطباطبائي ﷺ: «فهذا ما ذكره الله تعالى من ولاية نفسه في كلامه، ويرجع محصّلها إلى ولاية التكوين، وولاية التشريع، وإن شئت

---

(١) محمّد ﷺ ٤٧: ١١.

(٢) التحريم ٦٦: ٤.

(٣) الروم ٣٠: ٤٧.

(٤) الأحزاب ٣٣: ٣٦.

سمّيتها: بالولاية الحقيقيّة، والولاية الاعتباريّة»[١].

وممّا يجدر ذكره أنّ ما ذكرناه من أقسام الولاية ليس عبارة إلّا عن الأقسام الرئيسيّة التي تتفرّع عنها جميع أقسام الولاية؛ إذ أنّ له تعالى الولاية المطلقة بكلّ ما لكلمة الإطلاق من معنى، كما أنّ نفس البرهان الذي قام على خالقيّته وصانعيّته يقتضي ثبوت الولاية الحقّة الحقيقيّة له تعالى من غير حاجةٍ للاستدلال بالآيات القرآنيّة المباركة إلّا لأجل التنبيه أو الإرشاد.

المقدّمة الثانية: إثبات السنخيّة بين ولاية الله وولاية رسوله والأئمّة عليهم السلام.

فإنّ الاستدلال حتّى يكون تامّاً لا بدّ من إثبات المسانخة بين الولايات الثلاث، بحيث تكون ولاية الذين آمنوا وولاية الرسول من سنخ ولاية الله عزّ وجلّ؛ إذ قد يقول قائل: نحن وإن سلّمنا بأنّ ولاية الله سبحانه وتعالى هي ولاية التكوين وولاية التشريع، ولكنّنا لا نسلّم أنّ ولاية الذين آمنوا من قبيل ولاية الله، وإنّما هي من سنخ آخر، كالمحبّة مثلاً، وهذا يعني أنّنا ما لم نثبت أنّ ولاية الذين آمنوا مسانخة لولاية الله، فلا يمكن أن يتمّ الاستدلال، وعليه فلا بدّ من إقامة البرهان على وجود المسانخة بينها.

والذي يمكن الاستدلال به على وجود المسانخة بين الولايات الثلاث عبارة عن نكتتين:

النكتة الأُولى: وحدة النسبة والإسناد.

فإنّ إسناد الواحد إلى المتعدّد أو إسناد المتعدّد ونسبته إلى شيء واحد يعني إشراكه في ذلك الشيء.

وفي الآية المباركة تمّ إسناد الواحد إلى المتعدّد، فالله، ورسوله، والذين

---

(١) تفسير الميزان: ٦: ١٢.

آمنوا، أمور متعدّدة، ومع ذلك قد أُسندَ إليها شيء واحد، وهو الولاية، فقال سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾، ممّا يعني اشتراك المتعدّد فيما أُسند إليه، وإلّا لما صحّ الإسناد إليه إسناداً واحداً.

وهذا ما نبّه عليه العلّامة الطباطبائي ﵀ في الميزان حيث قال: «حيث تضمّن العدّ في قوله: ﴿اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾، وأسند الجميع إلى قوله: ﴿وَلِيُّكُمُ﴾، وظاهره كون الولاية في الجميع بمعنى واحد»[١].

وبعبارة أُخرى: إنّ الآية الكريمة قد ذكرت ولاية الله، وولاية الرسول، وولاية الذين آمنوا في سياق واحد، وبنفس الإسناد، فلو كانت ولاية الرسول وولاية الذين آمنوا تختلفان عن ولاية الله لما صحّ الإسناد الواحد للجميع، سيّما مع عدم وجود الجامع العرفي بينها، ولكان من اللازم أن يقول القرآن: إنّما وليّكم الله ووليّكم رسوله ووليّكم الذين آمنوا، أو يقول: ووليّكم رسوله والذين آمنوا، وذلك للتنبيه على تعدّد الولاية، واختلاف السنخيّة، فلمّا لم تنبّه الآية على ذلك، وأسندت الولاية للجميع إسناداً واحداً، كشفَ ذلك عن كون ولاية الذين آمنوا مسانخة لولاية الله تعالى.

وهذه النكتة يبني عليها القرآن الكريم كثيراً في استعمالاته، فعندما يختلف الأمران ينبّه على ذلك بعدم وحدة الإسناد، وعندما يتّحدان ينبّه على ذلك بوحدة النسبة والإسناد.

فمثلاً قوله تعالى: ﴿قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَكُمْ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾[٢] لم تتّحد فيه النسبة، بل تعدّدت: ﴿يُؤْمِنُ بِاللهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾؛ وذلك لأنّ الإيمان بالله يختلف عن الإيمان للمؤمنين، ولمّا تعدّد المقصود من الإيمان تعدّد الإسناد

---

(١) تفسير الميزان: ٦: ١٢.

(٢) التوبة ٩: ٦١.

للتنبيه على تعدّده.

وكذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾(١) لم يُجعل فيه الإسناد واحداً، وذلك للتنبيه على أنّ طاعة الرسول تختلف عن طاعة الله، فطاعة الرسول ﷺ طاعة الانقياد، بينما طاعة الله طاعة العبادة، وطاعة العبادة تختلف عن طاعة الانقياد والامتثال.

وبالنتيجة: فإنّ جعل الإسناد واحداً في الآية الكريمة ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ للتنبيه على المسانخة بين الولايات؛ إذ لو كانت معانيها متغايرة للزم تكرار لفظ الولاية مرّة بعد أخرى.

النكتة الثانية: صيغة الإفراد لمفردة الولي.

فإن عدم استخدام صيغة الجمع في الآية الكريمة إنّما هو للتنبيه على أنّ الولاية في الآية بمعنى واحد؛ إذ لو كانت الولاية في الآية ليست من سنخٍ واحد للزم التنبيه على ذلك، إمّا عن طريق تعدّد الإسناد، وإمّا عن طريق تغيير الصيغة من الإفراد إلى الجمع، فيقال: إنّما (أولياؤكم).

وقد نبّه على هذه النكتة الشيخ المشهدي ﵀ في تفسيره، حيث قال: «وإنّما قال: وليّكم، ولم يقل أولياؤكم للتنبيه على أنّ الولاية لله ولرسوله وللمؤمنين واحدة»(٢).

ملاحظة وتنبيه:

ولكنّ ما أفاده ﵀ لا يخلو عن نظر؛ إذ الظاهر منه أنّه يبني على مسلك صاحب المعالم ﵀ في مسألة جواز استعمال اللّفظ في أكثر من معنى وعدمه، حيث فصّل

---

(١) النساء ٤: ٥٩.

(٢) تفسير كنز الدقائق: ٤: ١٤٤.

صاحب المعالم بين المفرد، فمنع من استعماله في أكثر من معنى، وبين التثنية والجمع؛ إذ أجاز فيهما استعمال اللّفظ في أكثر من معنى واحد، بدعوى: أنّ التثنية أو الجمع بمثابة تكرار اللّفظ، فعندما تقول: «أولياؤكم» كأنّك قلتَ: «وليّ ووليّ ووليّ»، وكما يصحّ في تكرار اللّفظ استخدامه في عدّة معانٍ مختلفة، كذلك يصحّ في الجمع والتثنية لكونهما بمثابة التكرار، بينما ذلك لا يصحّ في المفرد؛ نظراً لوحدته، فلا يصحّ إرادة أكثر من معنى واحدٍ منه[١].

وعلى ضوء هذه النظريّة استفاد الشيخ المشهدي ﷺ أنّ إفراد لفظ (الولاية) من أجل التنبيه على كون المقصود منها في الآية معنى واحداً بالنسبة لله والرسول والذين آمنوا؛ إذ لو كان المعنى المقصود من الولاية متعدّداً لعدلَ القرآن من صيغة الإفراد إلى صيغة الجمع.

ويلاحظ عليه: ما أفاده المتأخّرون من محقّقي علم الأصول، من أنّ التثنية والجمع وإن كانا بمنزلة تكرار اللّفظ، ولكنّه من باب تكرار أفراد نفس المعنى المراد من المادة، وليس من باب تكرار المعنى المراد منها، بل المعنى يبقى واحداً، غاية الأمر تعدّدت أفراده.

وبعبارة أُخرى: إنّ غاية ما يصحّ عن طريق الجمع: «أولياؤكم» هو إرادة تعدّد أفراد الولاية ذات المعنى الواحد، وأمّا إرادة تعدّد نفس معاني الولاية، فإنّه لا يصحّ إلّا بناءً على جواز استعمال اللّفظ في أكثر من معنى، وهو لا يصحّ إمّا لاستحالته عقلاً، كما هو مسلك المحقّق الآخند[٢] والمحقّق النائيني[٣] ﷺ،

---

(١) معالم الأُصول: ١٠٣.

(٢) كفاية الأُصول: ٣٦.

(٣) أجود التقريرات: ١: ٧٦.

وإمّا لعدم حسنه مع عدم وجود الجامع العرفي ، أو نصب القرينة المعيّنة ، كما هو مختار المحقّق الخوئي ﷺ[١] ، وتفصيل الكلام مع البرهان موكول إلى محلّه .

والحاصل : فإنّ النكتة الثانية لا يصحّ التعويل عليها لإثبات المسانخة بين ولاية الله ورسوله والذين آمنوا ؛ نظراً لما ذكرناه ، فتبقى لدينا النكتة الأُولى ظاهرة في سنخيّة الولاية ووحدتها في الآية المباركة .

وإذا تمّ ذلك ثبتَ أنّ الولاية التي كانت لله تعالى ثابتة للذين آمنوا ، وبما أنّ ولاية الله هي ولاية التكوين والتشريع ، فولاية الذين آمنوا أيضاً ولاية التكوين والتشريع ، غاية الأمر أنّ ولاية الله تعالى ولاية استقلاليّة ذاتيّة بالأصالة ، وولاية الذين آمنوا ولاية إفاضيّة بالغير .

المقدّمة الثالثة : إثبات أنّ ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ في الآية هم آل محمّد .

وهذه المقدّمة تكفّلت بإثباتها الروايات الكثيرة والمستفيضة :

فمنها : حسنة الحسين بن أبي العلاء ، قال : « ذكرتُ لأبي عبدالله عليه السلام قولنا في الأوصياء أنّ طاعتهم مفروضة .

قال : فقال : **نَعَمْ ، هُمُ الَّذِينَ قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ ﴾ .**

وَهُمُ الَّذِينَ قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا ﴾ »[٢] .

---

(١) محاضرات في أُصول الفقه : ١ : ٢٣٨ .

(٢) الكافي : كتاب الحجّة ـ الباب ٨ (فرض طاعة الأئمّة) ، الحديث ٧ . والرواية إن لم تكن موثّقة سنداً ، فهي على أقلّ التقادير حسنة ؛ إذ يرويها ثقة الإسلام الكليني رحمه الله ، عن أحمد بن محمّد ، وهو إمّا العاصمي الكوفي ـ كما هو الأقرب ـ أو ابن سعيد بن عقدة ، وكلاهما ثقتان ، عن عليّ بن الحكم ، وهو النخعي الأنباري ، الذي قيل في حقّه : « ثقة »

وتؤيّدها الكثير من الروايات:

فمنها: ما عن زرارة بن أعين، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «سألته عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَمَا ظَلَمُونَا وَلَـٰكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾[1].

قال: إنّ الله تعالىٰ أعظمُ وأعزُّ وأجلُّ وأمنعُ مِنْ أنْ يُظلَمَ، ولكنّهُ خلطنا بنفسِهِ فجعَلَ ظُلْمَنا ظُلْمَهُ، وولايتنا ولايتَهُ، حيثُ يقولُ: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ يَعْنِي الأئِمَّةَ مِنّا»[2].

ومنها: ما عن الفضيل، عن أبي جعفر عليه السلام في قوله: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾.

قال: هم الأئمّة عليهم السلام»[3].

ومنها: رواية ابن أبي يعفور، قال: «قلتُ لأبي عبدالله عليه السلام: أعرضُ عليك ديني الذي أُدين الله به؟

قال: هاته.

قلتُ: أشهد أن لا إله إلّا الله، وأشهد أنّ محمّداً رسول الله، وأُقرّ بما جاء به من عند الله، ثمّ وصفتُ له الأئمّة حتّى انتهيتُ إلى أبي جعفر عليه السلام، قلتُ: أقول فيك ما أقول فيهم.

فقال: أنهاك أن تذهب باسمي في النّاس.

» جليل القدر»، عن الحسين بن أبي العلاء، وهو خالد الخفّاف، وعبارة النجاشي في حقّه إن لم تكن ظاهرة في التوثيق، كما استقرب ذلك المحقّق الخوئي قدس سره فلا أقلّ من ظهورها في المدح، فتكون الرواية حسنة سنداً.

(١) البقرة ٢: ٥٧. الأعراف ٧: ١٦٠.

(٢) الكافي: كتاب التوحيد ـ الباب ٢٣، الحديث ١١.

(٣) البرهان في تفسير القرآن: ٢: ٤٨٣.

قال أبان: قال ابن أبي يعفور: قلتُ له مع الكلام الأوّل: وأزعم أنّ هم الذين قال الله في القرآن: ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴾ ؟

قال: فقال: رحمك الله.

قال: قلت: تقول رحمك الله على هذا الأمر ؟

قال: فقال: رحمك الله.

قال: قلتُ: تقول رحمكَ الله على هذا الأمر ؟

قال: فقال: رحمك الله على هذا الأمر».

ومن خلال مجموع هذه الروايات نستنتج أنّ الذين آمنوا في آية الولاية هم آل محمّد عليهم السلام.

والنتيجة:

أنّ الله سبحانه وتعالى قد ثبتت له ولاية التكوين والتشريع بنصّ القرآن، وهذه الولاية قد ثبتت للذين آمنوا بنكتة المسانخة بين ولايتهم وولايته، والذين آمنوا هم محمّد وآل محمّد عليهم السلام، فتثبت لهم ولاية التكوين والتشريع[1].

---

(١) وقد يقال ـ كما عن بعض أساتذتنا ـ: إنّ المقدّمات المذكورة في مطاوي الاستدلال لا تكفي لإثبات الولاية التكوينيّة بالآية المذكورة، بل لا بدّ من إثبات الإطلاق في المحمول؛ إذ قولك: «المعصوم وليّ» ـ كما هو مؤدّى الآية المباركة ـ نظير قولك: «المجتهد عالم»، فكما أنّ هذه القضيّة لا إطلاق في محمولها بحيث يثبت كون المجتهد عالماً بكلّ العلوم، فكذلك تلك لا إطلاق في محمولها بحيث يثبت كون المعصوم عليه السلام وليّاً بجميع أنحاء الولاية.

والصحيح: أنّه لا فرق بين الموضوع والمحمول من ناحية انعقاد الاطلاق فيما لو كان المتكلّم في مقام البيان، وأمّا عدمُ انعقاده في بعض القضايا نظير «المجتهد عالم»، «

وإلى هنا ينتهي البحث حول القسم الأوّل من الأدلّة الإثباتيّة، وهي الأدلّة القرآنيّة، ويقع الكلام فعلاً حول الأدلّة الروائيّة.

» أو «الرمّان حامض»، فإنّما هو لقيام القرينة الخارجيّة على عدم إمكانه في حدّ نفسه، وهذه القرينة الخارجيّة في مثل «المعصوم وليّ» مفقودة؛ إذ لا مانع عقلاً ولا شرعاً من كونه عليه السلام وليّاً بجميع أنحاء الولاية، فينعقد الإطلاق في المحمول كما هو منعقد في الموضوع، ويتمّ الاستدلال بالآية.

القسم الثاني: الأدلّة الروائيّة.

والروايات التي يمكن الاستدلال بها[١] على ثبوت مقام الولاية التكوينيّة للمعصومين عليهم السلام روايات كثيرة، ولكن يمكن الاكتفاء بذكر ثلاث طوائف منها:

الطائفة الأُولى:

ما دلّ على أنّ الأئمّة عليهم السلام ولاة أمر الله.

وروايات هذه الطائفة روايات مستفيضة جدّاً، بل قد ادّعى بعض الباحثين تواترها الإجمالي، وهي دعوى ليست ببعيدة، ولا بأس في المقام من الإشارة إلى بعضها:

فمنها: صحيحة ابن أبي يعفور، قال: «قال لي أبو عبدالله عليه السلام: **يابْنَ أَبِي يَعْفُورٍ،**

---

(١) ذكر بعض المعاصرين في كتابه (نظرة إسلاميّة حول الولاية التكوينيّة) ٤١: «أنّ هناك ثمّة ملاحظة أساسيّة في المقام، وهي أنّه لا يمكن الاعتماد في مثل هذه المسألة الاعتقاديّة على الأخبار ما لم تكن متواترة أو مفيدة للاطمئنان على أقلّ تقدير، والروايات التي قد تذكر لإثبات الولاية التكوينيّة هي أخبار آحاد، ولا تتوفّر فيها شروط التواتر، ولا يحصل الاطمئنان بمضمونها، ولا سيّما بملاحظة وجود معارض لها، واشتمال بعضها على مضامين غريبة».

ولا يخفى ما في كلامه من التأمّل، فإنّ الروايات التي سنعرضها عبر الطوائف الثلاث روايات كثيرة ومتعدّدة، فدعوى تواترها الإجمالي -إن لم يكن المعنوي- محقّقة بلا ريب، على أنّ هذا النحو من القضايا الاعتقاديّة يكفي فيه خبر الواحد المفيد للاطمئنان والعلم العادي، كما حُقّق في محلّه.

إِنَّ اللهَ وَاحِدٌ، مُتَوَحِّدٌ بِالْوَحْدَانِيَّةِ، مُتَفَرِّدٌ بِأَمْرِهِ، فَخَلَقَ خَلْقاً فَقَدَّرَهُمْ لِذٰلِكَ الْأَمْرِ، فَنَحْنُ هُمْ يابْنَ أَبِي يَعْفُورٍ، فَنَحْنُ حُجَجُ اللهِ فِي عِبادِهِ، وَخُزّانُهُ عَلىٰ عِلْمِهِ، وَ الْقائِمُونَ بِذٰلِكَ»(١).

ومنها: ما عن الأسود بن سعيد، قال: «كنت عند أبي جعفر عليه السلام، فأنشأ يقول ابتداءاً من غير أن يُسأل: نحن حجّة الله، ونحن باب الله، ونحن لسان الله، ونحن وجه الله، ونحن عين الله في خلقه، ونحن ولاة أمر الله في عباده»(٢).

ومنها: ما رواه أبي بصير، قال: «قلتُ لأبي عبدالله عليه السلام: ألا تحدّثني فيكم بحديث؟

قال: نحن ولاة أمر الله، وورثة وحي الله، وعترة نبيّ الله»(٣).

وكذلك جاء هذا العنوان (ولاة أمر الله) في بعض الأدعية المأثورة عن الأئمّة عليهم السلام، كما في التوقيع الصادر عن الإمام الحجّة عجّل الله فرجه بواسطة أحد سفرائه الأربعة: **«اللّهُمَّ إِنِّي أَسأَلُكَ بِمَعاني جَمِيعِ ما يَدْعُوكَ بِهِ وُلَاةُ أَمْرِكَ الْـمَأْمُونُونَ عَلىٰ سِرِّكَ»**(٤).

---

(١) الكافي: كتاب الحجّة ـ الباب ١١، الحديث ٥، والرواية صحيحة السند؛ إذ يرويها ثقة الإسلام الكليني رحمه الله عن أحمد بن إدريس، وهو الأشعري القمّي الثقة، عن محمّد بن عبدالجبّار، وهو الشيباني الثقة، عن محمّد بن خالد، وهو ابن عبدالرحمن البرقي، بقرينة روايته عن فضالة بن أيّوب، ورواية محمّد بن عبدالجبّار عنه، عن فضالة بن أيّوب، وهو الأزدي الثقة، عن عبدالله بن أبي يعفور، وهو العبدي، الذي قيل في حقّه «ثقة ثقة» فالرواية صحيحة سنداً.

(٢) بصائر الدرجات: الجزء ٢، الباب ٣، الحديث ١.

(٣) بصائر الدرجات: الجزء ٢، الباب ٣، الحديث ١٥.

(٤) بحار الأنوار: ٩٥: ٣٩٣.

وتقريب الاستدلال بهذه الطائفة من الروايات يتوقّف على تحديد المراد من الأمر المضاف إلى الله (سبحانه وتعالى)، والذي جعل المعصومين عليهم السلام ولاةً عليه، بحيث صحّ أن يقال عنهم: (ولاة أمر الله).

وتحقيق المطلب أنّ الأمر المضاف إلى الله (سبحانه وتعالى) له إطلاقات ثلاثة:

الإطلاق الأوّل: الأمر التكويني.

وهو بمعنى: السلطنة على الكون بأسره، من أصغر ذرّة إلى أكبر مجرّة، وهذا صريح كثير من الآيات القرآنيّة، فمنها:

قوله تعالى: ﴿ **اللهُ الَّذِي رَفَعَ السَّماوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لأَجَلٍ مُسَمّىً يُدَبِّرُ الأَمْرَ يُفَصِّلُ الآيَاتِ لَعَلَّكُم بِلِقَاءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ** ﴾(١).

وقوله تعالى: ﴿ **إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ** ﴾(٢).

وكذلك قوله تعالى: ﴿ **ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُدَبِّرُ الأَمْرَ** ﴾(٣).

وقوله تعالى أيضاً: ﴿ **وَمَن يُدَبِّرُ الأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللهُ** ﴾(٤).

فالأمر في مجموع هذه الآيات، وفي غيرها، يُراد به: الأمر التكويني، وهو الذي صرّحت بعض الآيات القرآنيّة بأنّ الله منحه لغيره سبحانه وتعالى، على نحو

---

(١) الرعد ١٣: ٢.

(٢) يس ٣٦: ٨٢.

(٣) يونس ١٠: ٣.

(٤) يونس ١٠: ٣١.

الموجبة الجزئيّة، كما في قوله تعالى: ﴿فَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْراً﴾[١].

الإطلاق الثاني: الأمر التشريعي.

وهو عبارة عن سنّ الأحكام، وتقنين القوانين العامّة والخاصّة المتعلّقة بحياة الإنسان، وهذا أيضاً يستفاد من مجموعة من الآيات القرآنيّة الشريفة، ومنها:

قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ﴾[٢]؛ إذ المقصود من الأمر فيها هو الأمر التشريعي الاعتباري.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللهُ بِهِ أَن يُوصَلَ﴾[٣].

وأيضاً قوله تعالى: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾[٤]، فالمراد من الأمر فيها هو: الأمر التشريعي.

وهذا الأمر التشريعي هو الذي أشار إليه القرآن الكريم، وصرّحت روايات أهل البيت عليهم السلام بأنّ الله تعالى قد فوّضه لمحمّد وآل محمّد عليهم السلام، وقد أفرد كلّ من الشيخ صاحب البصائر رحمه الله والشيخ الكليني رحمه الله باباً كاملاً يثبتان فيه تفويض الأمر التشريعي لمحمّد وآل محمّد عليهم السلام، وقد اشتمل البابان على روايات كثيرة تدلّ على المطلوب.

منها: صحيحة أبي إسحاق النحوي، قال: «سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: **إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ أَدَّبَ نَبِيَّهُ عَلَىٰ مَحَبَّتِهِ، فَقَالَ: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾**[٥].

---

(١) النازعات ٧٩: ٥.

(٢) النحل ١٦: ٩٠.

(٣) الرعد ١٣: ٢١.

(٤) يوسف ١٢: ٤٠.

(٥) القلم ٦٨: ٤.

ثُمَّ فَوَّضَ إِلَيْهِ، فَقالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾(١).

وَقالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ مَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ ﴾ (٢).

قال: ثمّ قال: **وَإِنَّ نَبِيَّ اللهِ فَوَّضَ إِلىٰ عَلِيٍّ وَائْتَمَنَهُ، فَسَلَّمْتُمْ وَجَحَدَ النَّاسُ... وَنَحْنُ فِيما بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، ما جَعَلَ اللهُ لِأَحَدٍ خَيْراً في خِلَافِ أَمْرِنا»**(٣).

ومنها: معتبرة الحسن بن زياد، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «سمعته يقول: إنّ الله أدّب رسوله حتّى قوّمهُ على ما أراد، ثمّ فوّض إليه، فقال: **﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾**، فما فوّض الله إلى رسول الله صلى الله عليه وآله فقد فوّضه إلينا»(٤).

---

(١) الحشر ٥٩: ٧.

(٢) النساء ٤: ٨٠.

(٣) الكافي: كتاب الحجّة - الباب ٥٢، الحديث ١، والرواية صحيحة السند؛ إذ يرويها ثقة الإسلام الكليني رحمه الله بسندها الثاني، عن عدّة من أصحابنا، وتقدّم الكلام حول إفادة هذه الجملة للتوثيق فلا نعيد، عن أحمد بن محمّد، وهو مردّد بين ابن عيسى الأشعري، وابن خالد البرقي، بقرينة رواية مشائخ الكليني رحمه الله عنهما، ولا يهمّ التمييز بينهما بعد اشتراكهما في الوثاقة، عن ابن أبي نجران، وهو عبدالرحمن بن أبي نجران، الذي قيل في حقّه: «ثقة ثقة»، عن عاصم بن حميد، وهو الحنّاط الحنفي، الذي قيل في حقّه: «ثقة، عين، مقدم، صدوق»، عن أبي إسحاق النحوي، وهو ثعلبة بن ميمون، الذي قيل في حقّه: «ثقة، خيّر، فاضل، مقدّم، معلوم في العلماء والفقهاء الأجلّة»، عن الإمام الصادق عليه السلام.

(٤) بصائر الدرجات: الجزء ٨، الباب ٥، الحديث ٦. والرواية معتبرة السند؛ إذ يرويها الثقة الثبت محمّد بن الحسن الصفّار، عن محمّد بن عبدالجبّار، وهو ابن أبي الصهبان الثقة، عن الحسن بن الحسين، وهو اللّؤلؤي الثقة، بقرينة روايته عن لاحقه، واستثناء ابن الوليد له من روايات أحمد بن محمّد لا يعدّ تضعيفاً له لمن تأمّل، فلا يعارض توثيق »

والروايات بهذا المعنى كثيرة جدّاً ومتعدّدة، وكلّها تدلّ على أنّ أمر الدين والتشريع الثابت لله تعالى، قد فوّضه لمحمّد وآل محمّد عليهم السلام[١].

الإطلاق الثالث: أمر الحاكميّة والسلطنة.

وهذا ما يشير إليه قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾[٢]، وكذلك قوله سبحانه وتعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾[٣]، حيث ذهب بعض المفسّرين إلى أنّ المراد من الأمر فيها، هو أمر الحاكميّة والسلطنة، ولكنّ الظاهر أنّ الأمر فيها ليس منحصراً بأمر الحاكميّة والسلطنة فقط، بل كما هي ناظرة إلى أمر الحاكميّة ناظرة إلى أمر التشريع أيضاً، بلحاظ السياق؛ إذ طاعة رسول الله صلى الله عليه وآله عامّة في أوامر التشريع، وأمر السلطنة والحاكميّة.

عودٌ على بدء:

وبعد أن تحدّد مفهوم الأمر الإلهي من خلال الآيات القرآنيّة، نرجع إلى الروايات التي ذكرناها في بداية البحث، والتي عبّرت عن الأئمّة عليهم السلام بأنّهم (ولاة أمر الله) سبحانه وتعالى، أي الذين جعلهم الله تبارك وتعالى أولياء على أمره، وأمره سبحانه ـ كما اتّضح ـ لا ينحصر بأمر الحاكميّة، ولا بأمر التشريع، بل لديه

» النجاشي له، عن أحمد بن الحسن، وهو اللّؤلؤي، الذي وثّقه الشيخ الطوسي قدس سره في رجاله، بقرينة رواية سابقه عنه، عن محمّد بن الحسن بن زياد، وهو العطّار الثقة، عن أبيه، وهو الحسن بن زياد العطّار الثقة، عن الإمام الصادق عليه السلام.

(١) لاحظ: الكافي: كتاب الحجّة، الباب ٥٢ (باب التفويض إلى رسول الله وإلى الأئمّة عليهم السلام في أمر الدين)، وكذلك: بصائر الدرجات: الباب ٥ (باب في أنّ ما فوّض لرسول الله صلى الله عليه وآله فقد فوّض إلى الأئمّة عليهم السلام).

(٢) الروم ٣٠: ٤.

(٣) النساء ٤: ٥٩.

من الأمر: الأمر التكويني، وعليه: فيثبت للأئمّة عليهم السلام أمر التكوين، وأمر التشريع، وأمر الحاكميّة، بمقتضى كونهم عليهم السلام ولاةً لأمر الله تعالى.

حيث صرّحت الروايات بأنّهم ولاة أمر الله تعالى، ولم تقيّد ولايتهم بجانب معيّن، بل أطلقت هذا العنوان عليهم من غير تحديد أو تقييد، ومن هذا الإطلاق يستفاد أنّهم عليهم السلام ولاة لأمر الله في التكوينيّات والتشريعيّات، وكذلك في أمر الحاكميّة والسلطنة.

ويمكن تأييد ذلك بروايه البزنطي، عن محمّد بن حمران، عن الأسود بن سعيد، قال: «كنتُ عند أبي جعفر عليه السلام، فقال مبتدئاً من غير أن أسأله: نحن حجّة الله، ونحن باب الله، ونحن لسان الله، ونحن وجه الله، ونحن عين الله في خلقه، ونحن ولاة أمر الله في عباده.

ثمّ قال: يا أسود بن سعيد، إنّ بيننا وبين كلّ أرض ترّاً[1] مثل ترّ البناء، فإذا أُمرنا في أمرنا جذبنا ذلك الترّ، فأقبلت إلينا الأرض بقلبها وأسواقها ودورها، حتّى ننفذ فيها ما نؤمر فيها من أمر الله تعالى»[2].

---

(١) الترّ: هو الخيط الذي يوضع ليقاس به البناء.

(٢) بحار الأنوار: ٢٥: ٣٨٤.

الطائفة الثانية:

ما دلّ على وجود الاسم الأعظم عند المعصومين عليهم السلام .

وتقريب الاستدلال بهذه الروايات: أنّ المستفاد من النصوص هو أنّ كلّ من كان عنده شيء من الاسم الأعظم كانت لديه قدرة على التصرّف في التكوينيّات، والمعصومون عليهم السلام عندهم جلُّ حروف الاسم الأعظم، فلا بدّ أن تكون عندهم ولاية على التكوين، ممّا يعني أنّ الاستدلال بهذه الطائفة من الروايات يتوقّف على ثبوت مقدّمتين:

المقدّمة الأُولى: وجود القدرة على التصرّف التكويني عند من يوجد عنده الاسم الأعظم أو بعض حروفه.

المقدّمة الثانية: وجود الاسم الأعظم عند المعصومين عليهم السلام .

وقبل الدخول في إثبات كلا المقدّمتين لا بأس بإلقاء الضوء قليلاً على مفهوم الاسم الأعظم، وبيان المقصود منه، وبما أنّه لا طريق إلى معرفة حقيقة الاسم الأعظم وآثاره وما يتعلّق به، إلّا الطريق التعبّدي ـ نظراً لكون الاسم الأعظم من الأُمور الغيبيّة، والأُمور الغيبيّة لا طريق لمعرفتها إلّا عن طريق العالمين بالغيب والعارفين به؛ إذ لا مجال للأحكام العقليّة في استكناه ومعرفة الحقائق الغيبيّة ـ لذلك يتحتّم الرجوع إلى روايات أهل البيت عليهم السلام لمعرفة ما أفادوه عليهم السلام .

وبعد تتبّع الروايات التي تحدّثت عن الاسم الأعظم يمكن أن يستفاد منها ثلاثة أُمور:

الأمر الأوّل: الاسم الأعظم يتكوّن من ثلاثة وسبعين حرفاً.

وهذا ما اتّفقت عليه جميع الروايات التي تحدّثت عن الاسم الأعظم، ما خلا رواية واحدة، وهي المرويّة عن سعد بن أبي عمر الجلّاب، عن الإمام أبي عبدالله

الصادق عليه السلام: «إنّ اسم الله الأعظم على اثنين وسبعين حرفاً»[(١)]، فإنّها تنصّ على أنّ عدد حروف الاسم الأعظم اثنان وسبعون حرفاً، في قبال الروايات الأُخرى التي تؤكّد على أنّ حروف الاسم الأعظم ثلاثة وسبعون حرفاً، وقد حملها الأعلام على الاشتباه، إمّا من الراوي، وإمّا من النسّاخ، والوجه في حملها على الاشتباه: كونها مخالفة لمجموع الروايات التي تحدّثت عن حروف الاسم الأعظم، مضافاً إلى ضعفها السندي.

الأمر الثاني: إعطاء الاسم الأعظم لبعض الأنبياء عليهم السلام فقط.

والذي يستفاد من الروايات: أنّ الذين حصلوا على الاسم الأعظم من الأنبياء ستّة، وهم:

الأوّل: النبيّ آدم عليه السلام، وباتّفاق الروايات أنّه أُعطي خمسة وعشرين حرفاً من حروف الاسم الأعظم.

الثاني: النبيّ عيسى عليه السلام، وباتّفاق الروايات أنّه أُعطي حرفين من حروف الاسم الأعظم فقط.

الثالث: النبيّ موسى عليه السلام، وباتّفاق الروايات أيضاً أنّه أُعطي أربعة حروف من حروف الاسم الأعظم.

الرابع: النبيّ إبراهيم عليه السلام، وبحسب أصحّ الروايات سنداً أنّه أُعطي ستّة حروف من حروف الاسم الأعظم[(٢)].

---

(١) بحار الأنوار: ١٤: ١١٤.

(٢) بصائر الدرجات: الجزء ٤، الباب ١٢، الحديث ٤. والرواية يرويها الثقة الثبت محمّد ابن الحسن الصفّار صاحب البصائر، عن محمّد بن عبدالجبّار، وهو ابن أبي الصهبان الثقة، عن أبي عبدالله البرقي، وهو محمّد بن خالد البرقي، الذي وثّقه الشيخ »

الخامس: النبيّ نوح عليه السلام، وقد اختلفت الروايات في تحديد عدد الحروف التي أُعطيت له عليه السلام، فرواية تقول: خمسة عشر حرفاً، ورواية تقول: ثمانية أحرف، وهي أصحّ الروايات[1].

السادس: النبيّ سليمان عليه السلام، وباتّفاق الروايات أنّه أُعطي حرفاً واحداً فقط.

وهؤلاء الأنبياء الستّة فقط هم الذين ثبتَ لهم من خلال الروايات التي بين أيدينا، أنّ الله قد تفضّل عليهم بالاسم الأعظم، وأكثرهم كانوا من أُولي العزم، ما عدا النبيّ سليمان عليه السلام.

ومن هنا نستكشف أنّ الاسم الأعظم ما كان يُعطى إلّا لأصحاب المراتب العالية جدّاً من الأنبياء، وإلّا لما تفرّد به تقريباً خصوص أُولي العزم من الأنبياء، ولعلّ إعطاءه لنبي الله سليمان عليه السلام مع عدم كونه من أُولي العزم بلحاظ معجزته التي طلبها من الله، وهي السلطنة على الكائنات، وليس لأنّه وصل إلى مراتب أُولي العزم من الأنبياء.

هذا بالنسبة للأنبياء، وأمّا غير الأنبياء فلم يثبت إعطاء الاسم الأعظم إلّا لوصيّ النبيّ سليمان عليه السلام، والذي أطلقت عليه الروايات اسم: **آصف بن برخيا**، ولعلّ هذا الإعطاء له بلحاظ نفس النكتة التي من أجلها أُعطيَ الاسم الأعظم لنبيّ زمانه

» الطوسي رحمه الله ولا معارض لتوثيقه، عن فضالة بن أيّوب، وهو الأزدي الثقة، عن عبدالصمد بن بشير، وهو العرامي العبدي، الذي قيل في حقّه: «ثقة، ثقة»، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «كان مع عيسى بن مريم حرفان يعمل بهما، وكان مع موسى عليه السلام أربعة أحرف، وكان مع إبراهيم ستّة أحرف، وكان مع آدم خمسة وعشرون حرفاً، وكان مع نوح ثمانية، وجمع ذلك كلّه لرسول الله صلى الله عليه وآله ـ إنّ اسم الله ثلاثة وسبعون حرفاً ـ وحجب عنه واحداً».

(١) حديث الخمسة عشر حرفاً نقله في بصائر الدرجات: الجزء ٤، الباب ١٢، الحديث ٢ و ٣، ولكنّ الأوّل ضعيف بالإرسال، والثاني بالرفع.

سليمان عليه السلام ، ولذلك فإنّه أُعطي حرفاً واحداً من حروف الاسم الأعظم فقط ، كالنبيّ سليمان نفسه.

الأمر الثالث : لا طاقة لأحدٍ على حمل الاسم الأعظم.

وهذا ما تؤكّد عليه مجموعة من النصوص الشريفة ، ومنها رواية عمر بن حنظلة ، قال : «قلت لأبي جعفر عليه السلام : إنّي أظنّ أنّ لي عندك منزلة ، قال : أجل.

قلتُ : فإنّ لي إليك حاجة ، قال : وما هي ؟

قلتُ : تعلّمني الاسم الأعظم ، قال : وتطيقه ؟.

قلتُ : نعم ، قال : فادخل البيت.

قال : فدخل البيت ، فوضع أبو جعفر عليه السلام يده على الأرض ، فأظلم البيت ، فأرعدت فرائص عمر ، فقال : ما تقول أُعلّمك ؟.

فقال : لا ، قال : فرفع يده فرجع البيت كما كان»[١].

وكذلك رواية عمّار الساباطي ، قال : «قلتُ لأبي عبدالله عليه السلام : جعلت فداك ، أُحبّ أن تخبرني باسم الله تعالى الأعظم ، فقال لي : إنّك لن تقوى على ذلك.

قال : فلمّا ألححتُ ، قال : فمكانك إذاً ، ثمّ قام فدخل البيت هنيئة ، ثمّ صاح بي : ادخل ، فدخلت ، فقال لي : ما ذلك ؟

فقلتُ : أخبرني به جعلتُ فداك.

قال : فوضع يده على الأرض ، فنظرت إلى البيت يدور بي ، وأخذني أمر عظيم ، كدت أهلك ، فضحك ، فقلت : جُعلتُ فداك حسبي لا أُريد»[٢].

---

(١) بحار الأنوار : ٢٧ : ٢٧ ، كتاب الإمامة ـ الباب ١٢ ، الحديث ٦ ، والرواية مرسلة.

(٢) المصدر المتقدّم : الحديث ٨ ، والرواية مرسلة.

ومن هاتين الروايتين يستفاد: أنّ الاسم الأعظم لا طاقة لأحد على حمله ، إلّا من بلغ مراتب عالية من القرب والسموّ إلى حضرة الله سبحانه وتعالى.

ولم تتعرّض الروايات لأكثر من هذا المقدار من خصائص وآثار الاسم الأعظم ، ولعلّ ذلك بلحاظ ما ذكرناه في الأمر الثالث من أنّ الاسم الأعظم لا طاقة للنّاس على معرفته.

وإلى هنا فغاية ما نتعبّد به بحسب الأدلّة أنّ هناك ثمّة شيء اسمه: الاسم الأعظم ، وعدد حروفه ثلاثة وسبعون حرفاً ، وقد أُعطي لقلّة من الأنبياء أصحاب المنازل العالية ، كما أُعطي للمعصومين عليهم السلام.

عودٌ على بدء:

وبعد بيان هذه المقدّمة ، يقع البحث حول المقدّمتين اللّتين يتوقّف عليهما الاستدلال:

المقدّمة الأُولى:

ثبوت الولاية التكوينيّة لمن لديه الاسم الأعظم.

وهذه المقدّمة ثابتة وقطعيّة من خلال الروايات المستفيضة ، ولا بأس بالتدليل على ذلك ببعض النصوص:

فمنها: صحيحة عبدالصمد بن بشير (المتقدّمة) عن: أبي عبدالله عليه السلام ، قال: «كان مع عيسى بن مريم حرفان يعمل بهما ، وكان مع موسى عليه السلام أربعة حروف ، وكان مع إبراهيم ستّة أحرف ، وكان مع آدم خمسة وعشرون حرفاً ، وكان مع نوح ثمانية ، وجمع ذلك كلّه لرسول الله صلى الله عليه وآله ـ إنّ اسم الله ثلاثة وسبعون حرفاً ـ وحجب عنه واحداً»[1].

---

(١) بصائر الدرجات: الجزء ٤ ، الباب ١٢ ، الحديث ٤ من نوادر الباب المذكور.

ويمكن تأييد هذا النصّ بنصوص أُخرى، منها: رواية النوفلي، عن أبي الحسن العسكري عليه السلام، قال: «سمعته يقول: اسم الله الأعظم ثلاثة وسبعون حرفاً، وإنّما كان عند آصف منه حرف واحد، فتكلّم به فانخرقت له الأرض فيما بينه وبين سبأ، فتناول عرش بلقيس حتّى صيّره إلى سليمان، ثمّ انبسطت الأرض في أقلّ من طرفة عين، وعندنا منه اثنان وسبعون حرفاً، وحرف عند الله مستأثر به في علم الغيب»[(١)].

فتحصّل لدينا من خلال النصوص: أنّ مَن كانت لديه بعض حروف الاسم الأعظم كانت له قدرة على التصرّف في الأُمور الكونيّة.

وإنّما وقع الكلام بين الأعلام في أنّ تأثير الاسم الأعظم في التكوينيّات، هل هو من خلال حروفه اللّفظيّة؟ أم هو تأثير حقيقته؟ وفي المسألة يوجد لدينا رأيان:

الرأي الأوّل:

رأي العلّامة الطباطبائي قدس سره، وحاصله: أنّ الاسم الأعظم لا يؤثّر بحروفه ولفظه، ولا بصوره الذهنيّة، أو بمعانيه المستفادة من ألفاظه، وإنّما يؤثّر بحقيقته.

ورأيه قدس سره مبني على نظرية لزوم السنخيّة بين العلّة والمعلول؛ إذ أنّه بعد البناء على لزوم المسانخة بين العلّة والمعلول، فالألفاظ بما هي ألفاظ لا يمكن أن تؤثّر في التكوينيّات بما هي كذلك؛ إذ الأثر التكويني، كقطع الأرض وطيّها، ليس من سنخ الألفاظ حتّى تكون الألفاظ علّة له، ومؤثّرة فيه، وليس مسانخاً للصور الذهنيّة المستفادة من معاني الألفاظ، حتّى تكون هذه الصور هي المؤثّرة فيه، فلا بدّ من الالتزام بأنّ المؤثّر ليس هو الحرف، أو اللّفظ، أو معنى ذلك الحرف،

---

(١) بصائر الدرجات: الجزء ٤، الباب ١٢، الحديث ٣ من نوادر الباب المذكور.

وإنّما حقيقة ذلك الاسم عند الله (سبحانه وتعالى).

وإليك نصّ كلامه ﷺ: «والأسماء الإلهيّة، واسمه الأعظم خاصّة، وإن كانت مؤثّرة في الكون، ووسائط وأسباب لنزول الفيض من الذات المتعالية في هذا العالم المشهود، ولكنّها إنّما تؤثّر بحقائقها، لا بألفاظها الدالّة عليها، ولا بمعانيها المفهومة من ألفاظها المتصوّرة في الأذهان»[١].

الرأي الثاني:

رأي الشيخ الخراساني ﷺ صاحب كتاب (هداية الأمّة إلى معارف الأئمّة)، وحاصله: أنّ التأثير للحروف، وليس التأثير لحقائقها المجهولة.

بدعوى: أنّ الله (سبحانه وتعالى) بإمكانه وقدرته أن يجعل اسماً معيّناً، مركّباً من هذه الحروف، ويجعل لحروفه تأثيراً في الحقائق الكونيّة لمن يعرفها ويحيط بها، وهذا هو مقتضى الالتزام بظواهر الأدلّة.

وإليك نصّ كلامه: «ومن الجائز غير البعيد عندي أنّ العظمة والأعظميّة آثاريّة، ولكن وضعيّة إلهيّة، بأن يكون الله تعالى وضع لنفسه اسماً، أو أسامي مخصوصة، وجعل لها أو لحروفها آثار خاصّة قهريّة، بحيث تترتّب عليها عند ذكرها»[٢].

والذي يُلاحظ على كلا الرأيين: أنّهما قد أخذا كون الاسم الأعظم مركّباً من الحروف الهجائيّة أخذ المسلّمات، وإنّما اختلفا في رجوع التأثير لحقيقته أم لحروفه؟ والحال أنّ كون الاسم الأعظم من سنخ الأسماء الهجائيّة والحروف العادية ممّا لا يمكن إثباته؛ لعدم ذكره في روايات المعصومين عليهم السلام، ومجرّد التعبير بالحرف لا يفيد ذلك، كما لا يخفى على المتأمّل.

---

(١) تفسير الميزان: ٨: ٣٥٥.

(٢) هداية الأمّة إلى معارف الأئمّة عليهم السلام: ٨٣١.

كلمة حول الاسم الأعظم:

ولعلّ الذي تجنح إليه النفس أنّ الاسم الأعظم موجود عيني، وليس مجرّد وجود لفظي، ووجهه يتمّ بالالتفات لمقدّماتٍ ستّ:

المقدّمة الأُولى: إنّ الوجود الضعيف لا يمكن أن يؤثّر في الوجود القويّ، كما أنّ الوجود القويّ لا يمكن أن يؤثّر في الوجود الأقوى، وبما أنّ الوجود اللّفظي أضعف من الوجود العيني، فإنّه بوجوده اللّفظي لا يمكن أن يؤثّر فيه، ولذا لا يمكن البناء على تأثير مجرّد الحروف اللّفظيّة للاسم الأعظم -كما هو المتبادر إلى أذهان الكثيرين- في الحقائق الكونيّة الخارجيّة.

المقدّمة الثانية: إنّ أسماء الذات المقدّسة غيرها، وتشهد لذلك عدّة من الروايات الشريفة، ومنها معتبرة هشام بن الحكم، عن الإمام أبي عبدالله الصادق عليه السلام: «الاسم غير المسمّى... إنّ لله تسعة وتسعين اسماً، فلو كان الاسم هو المسمّى لكان كلّ اسم منها إلـهاً، ولكنّ الله معنى يدلّ عليه بهذه الأسماء، وكلّها غيره»[(١)].

وهذا في قبال ما يدّعيه ابن عربي ومتصوّفة العرفاء من وحدة الاسم والمسمّى، بناءً على نظريّة وحدة الوجود والموجود.

المقدّمة الثالثة: إنّ الاسم يُراد به: «ما دلّ على الذات»، وبما أنّ بعض الموجودات الإمكانيّة تدلّ على الذات المقدّسة، كما أنّ بعض الألفاظ تدلّ عليها أيضاً، لذلك صحّ تقسيم الأسماء الإلـهيّة إلى قسمين:

---

(١) الكافي: ١: ٨٧، وقد رواها الشيخ الكليني (أعلى الله درجته)، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن النضر بن سويد، عن هشام بن الحكم، وكلّهم ثقات أجلّاء، فالرواية لا مطعن في سندها.

القسم الأوّل: الأسماء التكوينيّة.

القسم الثاني: الأسماء الجعليّة.

وفي مقام بيان الفرق بينهما يقول المحقّق الخوئي (طاب ثراه): «فالأسماء الجعليّة هي: الألفاظ التي وضعت للدلالة على الذات المقدّسة، أو على صفة من صفاتها الجماليّة والجلاليّة، والأسماء التكوينيّة هي الممكنات الدالّة بوجودها على وجود خالقها وعلى توحيده ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾[١] ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا﴾[٢]، ففي كلّ شيء دلالة على وجود خالقه وتوحيده»[٣].

المقدّمة الرابعة: إنّ الحروف ما بها قوام الأسماء، وبها تتمّ دلالتها على الذات، وبما أنّ بعض الأسماء لفظيّة جعليّة، وبعضها أسماء تكوينيّة، فإنّ حروف الأولى عبارة عن الحروف الهجائيّة المعروفة، بينما حروف الثانية عبارة عن الكمالات والخصائص الوجوديّة.

المقدّمة الخامسة: إنّ الأسماء اللّفظيّة تتفاوت في دلالتها على الذات المقدّسة، فالكريم ـ مثلاً ـ يدلّ على صفةٍ من صفاتها، والحكيم يدلّ على صفة أُخرى، بينما اسم الجلالة (الله) يدلّ على الذات المستجمعة لكلّ الكمالات، وبما أنّ الموجودات الإمكانيّة تتفاوت كمالاً ونقصاً، لذلك فإنّها تتفاوت في دلالتها على الذات المقدّسة بمقدار ما تتوفّر عليه من الكمالات والصفات، وبما أنّ الذوات الطاهرة هي الذوات المستجمعة لجميع الكمالات الإمكانيّة، لذا كانت

---

(١) الطور ٥٢: ٣٥.

(٢) الأنبياء ٢١: ٢٢.

(٣) البيان في تفسير القرآن: ٤٣٤.

دلالتها على الذات المقدّسة أتمّ وأقوى، ومن هنا صحّ تطبيق عنوان (الأسماء الحسنى) عليها، كما ورد في كثيرٍ من الروايات، ومنها: معتبرة معاوية بن عمّار، عن الإمام الصادق عليه السلام في قول الله عزّ وجلّ: ﴿ **وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا** ﴾[١] قال: «**نَحْنُ وَاللهِ الْأَسْماءُ الْحُسْنَى الَّتِي لَا يَقْبَلُ اللهُ مِنَ الْعِبادِ عَمَلاً إِلَّا بِمَعْرِفَتِنا**»[٢].

المقدّمة السادسة: إنّ الذي يظهر من الروايات والأدعية الشريفة أنّ للاسم الأعظم تأثيراً كبيراً في العالم الإمكاني، ومن ذلك ما رواه السيّد ابن طاووس (طيّب الله تربته) ضمن دعاء صلاة زيارة الصدّيقة الطاهرة الزهراء (عليها آلاف التحيّة والثناء)، حيث جاء فيه: «وأسألك باسمك الأعظم الذي أمرت به إبراهيم أن يدعو به الطير فأجابته، وباسمك العظيم الذي قلت للنار: ﴿ **كُونِي بَرْداً وَسَلَاماً عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ** ﴾[٣] فكانت برداً»[٤].

وجاء في دعاء شهر رجب الوارد عن الناحية المقدّسة: «**بِاسْمِكَ الْأَعْظَمِ الْأَعْظَمِ الْأَجَلِّ الْأَكْرَمِ، الَّذي وَضَعْتَهُ عَلَى النَّهارِ فَأَضاءَ، وَعَلَى اللَّيْلِ فَأَظْلَمَ**»[٥].

وجاء أيضاً في بعض الأدعية المباركة: «اللّهمّ إنّي أسألك باسمك الأعظم الذي به

---

(١) الأعراف ٧: ١٨٠.

(٢) الكافي: ١: ١٤٣، ولا مغمز في سند الرواية إلّا من ناحية سعدان بن مسلم؛ لعدم توثيقه، ولكنّ الصحيح هو البناء على وثاقته؛ لرواية الأجلّاء عنه، كابن محبوب وصفوان ويونس بن عبدالرحمن وابن أبي عمير، كما أنّ المحقّق في الأخير أنّه لا يروي إلّا عن ثقة.

(٣) الأنبياء ٢١: ٦٩.

(٤) إقبال الأعمال: ٣: ١٦٦.

(٥) إقبال الأعمال: ٣: ٢١٥.

تقوم السماء والأرض ، ومَن فيهنّ وما بينهنّ ، وبه تحيي الموتى وتميت الأحياء ، وبه أحصيت عدد الآجال ، ووزن الجبال ، وكيل البحار ، وبه تعزّ الذليل ، وبه تذلّ العزيز ، وبه تفعل ما تشاء ، وبه تقول للشيء كن فيكون ، وإذا سألك به السائلون أعطيتهم سؤلهم ، وإذا دعاك به الداعون أجبتهم ، وإذا استجارك به المستجيرون أجرتهم ، وإذا دعاك به المضطرّون أنقذتهم ، وإذا تشفّع به إليك المتشفّعون شفّعتهم ، وإذا استصرخك به المستصرخون أصرختهم ، وإذا ناجاك به الهاربون إليك سمعت نداءهم وأعنتهم ، وإذا أقبل به إليك التائبون قبلت توبتهم »[١].

ومن هنا قال العلّامة الطباطبائي (أعلى الله درجته): «إذا تأمّلت الأخبار والأدعية وما يثبت فيها من الآثار للاسم الأعظم ، علمتَ أنّه الاسم الذي يترتّب عليه كلّ أثر متصوّر من الإيجاد والإعدام ، ومن الإبداء والإعادة ، والخلق ، والرزق ، والإحياء والإماتة ، ، والحشر والنشر ، والجمع والفرق.

وبالجملة: كلّ تحويل وتحوّل جزئي وكلّي»[٢].

نتيجة المقدّمات الستّ:

وعلى ضوء جميع المقدّمات المذكورة ننتهي إلى النتيجة التالية ، وهي: أنّ الاسم الأعظم بما أنّ له كلّ تلك الطاقة التأثيريّة التي تحدّثت عنها المقدّمة السادسة ، فيتعيّن أن يكون موجوداً عينيّاً بمقتضى المقدّمة الأُولى ، وبما أنّ الاسم الأعظم هو أعظم الأسماء ـ كما هو ظاهر وصفه ـ فليس هو إلّا أفضل الموجودات ، والذي نعتقد جازمين أنّه يتمثّل في الذوات الطاهرة لمحمّدٍ وآل محمّد عليهم السلام.

وقد صرّحت بذلك كلمات علماء الطائفة ، وإليك بعضها:

---

(١) بحار الأنوار: ٩٤: ٢١٩.

(٢) رسالة الأسماء (المطبوعة ضمن مجموعة رسائل العلّامة الطباطبائي): ٧٧.

■ قال العارف الإلٰهي **الشيخ الملكي التبريزي** (طاب ثراه): «إنّ جميع أفعال الله في العالم -من الإبداع والخلق والرزق والحفظ وغيرها- إنّما هي قضيّة أسمائه، وأنّ الله تعالى انّما جعل بعض مخلوقاته واسطة لخلق بعضها الآخر، وسمّاه اسماً لنفسه.. وإنّ لأسمائه تعالى مراتب بعضها فوق بعض، فيكون أعظم أسمائه مخلوقه الأوّل، والواسطة بينه وبين الكلّ، فينطبق بمعونة بعض الأخبار بحقيقة نور نبيّنا وآله المتّحدين معه في النورانيّة»(١).

■ وقال **المحقّق الخوئي** (أعلى الله درجته): «وعلى الجملة: ابتدأ الله كتابه التدويني بذكر اسمه، كما ابتدأ في كتابه التكويني باسمه الأتمّ، فخلق الحقيقة المحمّديّة ونور النبيّ الأكرم قبل سائر المخلوقين... فالواجب جلّ وعلا قد ابتدأ في أكمل كتاب من كتبه التدوينيّة بأشرف الألفاظ وأقربها إلى اسمه الأعظم من ناظر العين إلى بياضها، كما بدأ في كتابه التكويني باسمه الأعظم في عالم الوجود العيني، وفي ذلك تعليم البشر بأن يبتدئوا في أقوالهم وأفعالهم باسمه تعالى»(٢).

■ وقال المحقّق **السيّد الخميني** ﷺ: «وأمّا الاسم الأعظم بحسب الحقيقة العينيّة، فهو الإنسان الكامل خليفة الله في العالمين، وهو الحقيقة المحمّديّة ﷺ.. فالحقيقة المحمّديّة هي التي تجلّت في العوالم من العقل إلى الهيولى، والعالم ظهورها وتجلّيها، وكلّ ذرّة من مراتب الوجود تفصيل هذه الصورة، وهذه هي الاسم الأعظم»(٣).

وممّا ذكرناه اتّضح أنّ الاسم الأعظم بحقيقته العينيّة يعني محمّداً وآل محمّد عليهم السلام، كما اتّضح من خلال المقدّمة الرابعة أنّ حروف الاسم الأعظم التي

---

(١) أسرار الصلاة: ٢٩٢.

(٢) البيان في تفسير القرآن: ٤٣٤.

(٣) شرح دعاء السحر: ٨٧.

أُعطيت لهم تعني الكمالات الإلـهيّة التي تجلّت في ذواتهم، وبما أنّ غيرهم لم ينل ما نالوه؛ لذلك عبّرت الروايات عن غيرهم بأنّه أُعطي حرفاً واحداً أو اثنين أو ثمانية، في إشارة لمستوى الكمالات التي توفّرت عليها الذوات الأُخرى.

وقد ظهر أيضاً ـ في ظلّ ما ذكرناه ـ أنّ الحرف الواحد الذي استأثر الله تعالى به، هو عبارة عن كمال الربوبيّة والألوهيّة، كما أشار لذلك دعاء الناحية المقدّسة: **«لَا فَرْقَ بَيْنَكَ وَبَيْنَها إِلَّا أَنَّهُمْ عِبادُكَ وَخَلْقُكَ، فَتْقُها وَرَتْقُها بِيَدِكَ، بَدْؤُها مِنْكَ وَعَوْدُها إِلَيْكَ»**(١).

ختام الكلمة: وكيف كان، فسواء قلنا بأنّ تأثير الاسم الأعظم عن طريق حروفه اللّفظيّة، أم قلنا بأنّ تأثيره عن طريق حقائق حروفه، فلا ترديد لدينا في أنّ من امتلك حرفاً واحداً من حروف الاسم الأعظم، كانت له قدرة على التصرّف التكويني، كما صرّحت بذلك الروايات.

المقدّمة الثانية:

وجود الاسم الأعظم عند المعصومين عليهم السلام.

وقد يقال: إنّ وجود الاسم الأعظم عند الأئمّة عليهم السلام في الجملة، من ضروريّات

---

(١) مصباح المتهجّد: ٨٠٣، وممّا يجدر تسجيله في المقام ما أفاده العلّامة الجامع لفنون العلوم والمعارف، المحقّق الأكبر، الشيخ أبو الحسن الشعراني (أعلى الله درجاته) حيث يقول في تعاليقه الشامخة على شرح أُصول الكافي: ٥: ٣٨٢: «وليس اختصاص حرف واحد بالله تعالى يوجب نسبته بالقلّة والكثرة، كما أنّ وحدته لا توجب نقصه عن الممكنات بكثرتهم، بل هي وحدة شاملة، والحرف الخاصّ به تعالى أيضاً حرف جامع لجميع حروف الاسم الأعظم، ومرجعه إلى نقصان الممكن في التأثير كلّما بلغ في الكمال، فيبقى شيء غير متناهٍ في القوّة والشدّة، وهو الحرف الواحد الخاصّ به».

المذهب، التي لا يناقش فيها منتسب إليه.

وقد عقد الشيخ الكليني ﷺ في الكافي باباً كاملاً في إثبات وجود الاسم الأعظم عند المعصومين عليهم السلام، وكذلك صنع الشيخ صاحب بصائر الدرجات ﷺ في البصائر، ومن تلك الروايات:

صحيحة عبدالصمد بن بشير (المتقدّمة) عن: أبي عبدالله عليه السلام، قال: «كان مع عيسى بن مريم حرفان يعمل بهما، وكان مع موسى عليه السلام أربعة أحرف، وكان مع إبراهيم ستّة أحرف، وكان مع آدم خمسة وعشرون حرفاً، وكان مع نوح ثمانية، وجمع ذلك كلّه لرسول الله صلى الله عليه وآله -إنّ اسم الله ثلاثة وسبعون حرفاً- وحجب عنه واحداً»[1].

وكذلك: رواية جابر، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «إنّ اسم الله الأعظم على ثلاثة وسبعين حرفاً، وإنّما كان عند آصف منها حرف واحد، فتكلّم به، فخسف بالأرض ما بينه وبين سرير بلقيس، ثمّ تناول السرير بيده، ثمّ عادت الأرض كما كانت أسرع من طرفة عين، وعندنا نحن اثنان وسبعون حرفاً، وحرف عند الله استأثر به في علم الغيب عنده، ولا حول ولا قوّة إلّا بالله العليّ العظيم»[2].

ومنها أيضاً: رواية عن الإمام الصادق عليه السلام: «وإنّه جمع الله ذلك لمحمّد صلى الله عليه وآله وأهل بيته، وإنّ اسم الله الأعظم ثلاثة وسبعون حرفاً، أعطى الله محمّداً صلى الله عليه وآله اثنين وسبعين حرفاً، وحجب عنه حرفاً واحداً»[3].

وكذلك: ما ورد عن الإمام الصادق عليه السلام، قال: «إنّ الله عزّ وجلّ جعل اسمه الأعظم على ثلاثة وسبعين حرفاً، فأعطى آدم منها خمسة وعشرين حرفاً، وأعطى نوحاً منها خمسة عشر حرفاً، وأعطى منها إبراهيم ثمانية أحرف، وأعطى موسى منها أربعة

---

(١) بصائر الدرجات: الجزء ٤، الباب ١٢، الحديث ٤.

(٢) المصدر المتقدّم: الحديث ١.

(٣) المصدر المتقدّم: الحديث ٢.

أحرف، وأعطى عيسى منها حرفين، وكان يحي بهما الموتى، ويبرئ بهما الأكمه والأبرص، وأعطى محمّداً اثنين وسبعين حرفاً، وحجب حرفاً، لئلا يعلم ما في نفسه، ويعلم ما في نفس العباد»[١].

والروايات بهذا المضمون كثيرة ومستفيضة، بحيث لو ادّعى شخص تواترها الإجمالي لم يكن مجانباً للصواب، ويستفاد من مجموعها أنّ المعصومين عليهم السلام لديهم من الاسم الأعظم اثنان وسبعون حرفاً.

والنتيجة: ثبت من المقدّمة الأُولى وجود التلازم بين معرفة الاسم الأعظم وثبوت الولاية التكوينيّة، وثبت من المقدّمة الثانية أنّ آل محمّد عليهم السلام قد أطلعهم الله تعالى على أكثر حروف الاسم الأعظم، فيثبت بالضرورة أنّ آل محمّد عليهم السلام لهم مقام الولاية التكوينيّة.

بل نقول: إذا كان من لديه حرف واحد من حروف الاسم الأعظم وهو وزير نبيّ الله سليمان عليه السلام، قادراً على التصرّف في الأُمور التكوينيّة، فمن تتوافر لديه اثنان وسبعون حرفاً من حروف الاسم الأعظم تثبت له هذه القدرة بالأولويّة القطعيّة، بل تكون عنده بشكل أوسع وأقوى؛ لأنّه كلّما عرف حرفاً ازدادت قدرته، وليس ذلك إلّا لمحمّد وآله عليهم السلام.

---

(١) الكافي: ١: ٤٧٠.

الطائفة الثالثة:

ما دلّ صريحاً على قدرتهم عليهم السلام على التصرّف في الأُمور الكونيّة.

وهذه الطائفة يمكن تقسيمها إلى قسمين:

القسم الأوّل: الروايات التي دلّت على إمكان تصرّف المعصومين عليهم السلام في الأمور الكونيّة.

وهي كثيرة جّداً، ولا بأس بذكر بعضها تيمّناً وتبرّكاً.

الرواية الأُولى: معتبرة أبي بصير، قال: «دخلت على أبي عبدالله عليه السلام وأبي جعفر عليه السلام وقلتُ لهما: أنتما ورثة رسول الله صلى الله عليه وآله؟ قال: نعم.

قلتُ: فرسول الله وارث الأنبياء؟ عَلِمَ كُلّ ما علموا؟ قال لي: نعم.

فقلتُ: أنتم تقدرون على أن تحيوا الموتى، وتبرؤا الأكمه والأبرص.

قال: نعم، بإذن الله»[(١)].

الرواية الثانية: موثّقة أبان الأحمر، قال: قال الصادق عليه السلام: «يا أُبان، كيف ينكر النّاس قول أمير المؤمنين عليه السلام لمّا قال: لو شئتُ لرفعتُ رجلي هذه فضربت بها صدر ابن أبي سفيان في الشام، فنكسته عن سريره، ولا ينكرون تناول آصف وصي سليمان عرش بلقيس، وإتيانه سليمان به قبل أن يرتدّ إليه طرفه؟! أليس نبيّنا صلى الله عليه وآله أفضل الأنبياء، ووصيّه أفضل الأوصياء؟ أفلا جعلوه كوصيّ سليمان؟ حكم الله بيننا وبين من جحد حقّنا، وأنكر فضلنا»[(٢)].

(١) بصائر الدرجات: الجزء ٦، الباب ٣، الحديث ١٠، وقد تقدّم بيان حال سندها.

(٢) الاختصاص: ٢١٢، والرواية بناءً على ثبوت نسبة كتاب الاختصاص للشيخ المفيد قدس سره كما هو مختار جملة من أهل التتبّع، في غاية الاعتبار؛ إذ يرويها الشيخ المفيد »

ويمكن تأييد ذلك بروايات أُخرى:

منها: رواية إبراهيم بن عبدالحميد، عن أبيه، عن أبي الحسن الأوّل عليه السلام، قال: «قلتُ له: جعلتُ فداك، النبيّ صلى الله عليه وآله ورث علم النبيّين كلّهم؟ قال لي: نعم.

قلتُ: من لدن آدم إلى أن انتهى إلى نفسه؟ قال: نعم.

قلتُ: ورثهم النبوّة، وما كان في آبائهم من النبوّة والعلم؟

قال: ما بعث الله نبيّاً إلّا وقد كان محمّد صلى الله عليه وآله أعلم منه.

قال: قلتُ: إنّ عيسى بن مريم كان يحيي الموتى بإذن الله!

قال: صدقت، وسليمان بن داود كان يفهم كلام الطير، قال: وكان رسول الله صلى الله عليه وآله يقدر على هذه المنازل؟!

فقال: إنّ سليمان بن داود قال للهدهد حين فقده وشكّ في أمره: ﴿ **مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ** ﴾[1]، وغضب عليه، فقال: ﴿ **لَأُعَذِّبَنَّهُ عَذَاباً شَدِيداً أَوْ لَأَذْبَحَنَّهُ أَوْ لَيَأْتِيَنِّي بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ** ﴾»[2].

وإنّما غضب عليه لأنّه كان يدلّه على الماء، فهذا، وهو طير قد أُعطيَ ما لم يعط

» عن محمّد بن عليّ، وهو الشيخ الصدوق رحمه الله، وكلاهما فوق الوثاقة، عن أبيه، وهو عليّ ابن الحسين ابن بابويه القمّي، الذي قال عنه النجاشي: (شيخ القمّيّين في عصره، ومتقدّمهم، وفقيههم، وثقتهم)، عن عليّ بن إبراهيم، وهو القمّي صاحب التفسير، عن أبيه، وهو إبراهيم بن هاشم، الذي لا ينبغي الشكّ في وثاقته، عن ابن أبي عمير، وهو محمّد بن أبي عمير، الذي كان من أوثق الناس وأعبدهم، كما قال عنه الشيخ الطوسي رحمه الله في الفهرست، عن أبان الأحمر، وهو أبان بن عثمان الأحمر البجلي، الذي هو من جملة الأشخاص الذين أجمعت العصابة على تصحيح ما صحّ عنهم.

(١) النمل ٢٧: ٢٠.

(٢) النمل ٢٧: ٢١.

سليمان ، وقد كانت المردة والريح والنمل والإنس والجنّ والشياطين له طائعين ، ولم يكن يعرف الماء تحت الهواء ، وكانت الطير تعرفه ، إنّ الله يقول في كتابه : ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرآناً سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَىٰ ﴾ (١) ، فقد ورثنا نحن هذا القرآن ، فعندنا ما يقطع به الجبال ، ويقطع به البلدان ، ويحيا به الموتى بإذن الله ، ونحن نعرف ما تحت الهواء ، وإن كان في كتاب الله لآيات ما يراد بها أمر من الأمور ، التي أعطاها الله الماضين : النبيّين والمرسلين ، إلّا وقد جعله الله ذلك كلّه لنا في أمّ الكتاب ، إنّ الله تبارك وتعالى يقول : ﴿ وَمَا مِن غَائِبَةٍ فِي السَّماءِ وَالْأَرْضِ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴾ (٢) .

ثمّ قال جلّ وعزّ : ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ﴾ (٣) ، فنحن الذين اصطفانا الله ، فقد ورثنا علم هذا القرآن الذي فيه تبيان كلّ شيء » (٤) .

ومنها : رواية سماعة بن مهران ، قال : « قال أبو عبدالله عليه السلام : إنّ الدنيا تمثّل للإمام في فلقة الجوز ، فما تعرض لشيء منها ، وإنّه ليتناولها من أطرافها كما يتناول أحدكم من فوق مائدته ما يشاء ، فلا يعزب عنه منها شيء » (٥) .

وقريب منها : رواية المفضّل بن عمر ، عن أبي عبدالله عليه السلام ، « قلت : جُعلت فداك ، يتناول الإمام ما ببغداد بيده ؟ !

قال : نعم ، وما دون العرش » (٦) .

---

(١) الرعد ١٣ : ٣١.

(٢) النمل ٢٧ : ٧٥.

(٣) فاطر ٣٥ : ٣٢.

(٤) بصائر الدرجات : الجزء ٣ ، الباب ١ ، الحديث ٣.

(٥) المصدر المتقدّم : الجزء ٢ ، الباب ٤.

(٦) بحار الأنوار : ١٧ : ١٠٦ ، الحديث ١٦.

وهذه الروايات ـ ومثلها كثير ـ تدلّ بوضوح على إمكان تصرّف المعصومين عليهم السلام في الأمور الكونيّة، بإذن الله تعالى.

القسم الثاني: الروايات التي دلّت على وقوع تصرّف المعصومين عليهم السلام في الأمور الكونيّة.

وقد ذكرنا في بداية هذا البحث: أنّ مقتضى الصناعة هو البحث عن كلّ قضيّة تارة من ناحية الإمكان والثبوت، وأخرى من ناحية الوقوع والإثبات، فإن ثبت إمكان القضيّة في مرحلة الثبوت، صحّ البحث عن أدلّتها في مرحلة الوقوع والإثبات.

ولكن هنالك طريقة أُخرى قد يسلكها بعض الباحثين في مقام الاستدلال، وهي: الانتقال من مرحلة الإثبات والوقوع إلى مرحلة الإمكان؛ لما هو مقرّر عندهم من أنّه (**لا شيء أدلّ على الإمكان من الوقوع**)، فإذا ثبت من خلال الروايات المتوفّرة على شرائط الحجّية: أنّ الأئمّة عليهم السلام قد وقع منهم التصرّف في الأمور الكونيّة في مورد التحدّي وغيره، دلّ ذلك على إمكانه بالضرورة القطعيّة.

والإنصاف: أنّ الروايات التي دلّت على وقوع التصرّفات الكونيّة من المعصومين عليهم السلام فوق حدّ الاحصاء، وقد ألّف علماؤنا (رضوان الله تعالى عليهم) مؤلّفات خاصّة في هذا الباب، بذلوا فيها غاية الجهد من أجل لملمة معاجز المعصومين عليهم السلام وتصرّفاتهم التكوينيّة، واحتوائها في كتاب واحد، فكانت بالمئات، بل بالآلاف، مع الاعتراف منهم بتمام العجز والقصور عن استيعابها جميعاً.

فألّف الشيخ الحرّ العاملي رحمه الله صاحب الموسوعة الحديثيّة: (وسائل الشيعة) موسوعةً كبيرة أسماها: (إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات)، وضمّنها الكثير من التصرّفات التكوينيّة، التي صدرت عن كلّ معصوم من المعصومين عليهم السلام في

مورد التحدّي وغيره[١].

وكذلك أيضاً ألّف السيّد هاشم البحراني ﵀ موسوعة ضخمةً جدّاً أطلق عليها اسم: (مدينة معاجز الأئمّة الاثني عشر ودلائل الحجج على البشر)، وقد اشتهرت باسم: (مدينة المعاجز)، وقد ضمّنها لكلّ معصوم من المعصومين ﵈ عشرات التصرّفات التكوينيّة التي صدرت عنه في مورد التحدّي وإثبات المنصب الإلهي، وغيره[٢].

وتيمّناً ببعض تلك الروايات الشريفة، وتبرّكاً بذكر السادة الهداة ﵈، ورغبة في الدخول في زمرة الناشرين لفضائلهم ومناقبهم، والحافظين لها في ظلّ موجات التشكيك والتهميش، سنقوم بذكر بعضها:

الرواية الأُولى: معتبرة أبي بصير (المتقدّمة)، قال: «دخلت على أبي عبدالله ﵇ وأبي جعفر ﵇ وقلت لهما: أنتما ورثة رسول الله ﷺ؟ قال: نعم.

قلتُ: فرسول الله وارث الأنبياء؟ عَلِمَ كُلّ ما علموا؟ قال لي: نعم.

فقلت: أنتم تقدرون على أنّ تحيوا الموتى، وتبرؤا الأكمه والأبرص؟

---

(١) قال العلّامة الطهراني ﵀ في موسوعته القيّمة: (الذريعة إلى تصانيف الشيعة): ١: ١١١: «إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات» في مجلّدين، وفيه أكثر من عشرين ألف حديث، وأسانيد تقرب من سبعين ألف سند، منقولة عن مائة واثنين وأربعين كتاباً لأصحابنا بلا واسطة، وأربعة وعشرين كتاباً من كتب العامّة بلا واسطة أيضاً، ونقل فيه أيضاً عن خمسين كتاباً من كتب الخاصّة، ومائتين وثلاثة وعشرين كتاباً من كتب العامّة، بواسطة أصحاب الكتب السابقة.

(٢) قال محقّقها في مقدّمته لها: ١: ٢٠ ما هذا نصّه: «أدرج فيها ما يبلغ من (٢٠٦٦) معجزة، وفي ذيل بعض المعاجز روايات متعدّدة من المصادر المعتبرة... وفيها كتب معتبرة من الفريقين، وبعضها لم يطبع إلى الآن.

قال: نعم، بإذن الله. ثمّ قال لي: ادنُ منّي يا أبا محمّد، فمسَح يدَهُ على عيني ووجهي، وأبصرتُ الشمسَ، والسماءَ، والأرضَ، والبيوتَ، وكُلّ شيءٍ في الدار. قال: أتحبُّ أن تكونَ هكذا، ولكَ ما للنّاس، وعليكَ ما عليهم يوم القيامة، أو تعود كما كنتَ ولك الجنّة خالصاً؟

قلتُ: أعودُ كما كنتُ. قال: فمسح على عيني، فعدتُ كما كنتُ.

قال عليٌّ: فحدّثتُ به ابن أبي عمير، قال: أشهدُ أنّ هذا حقّ، كما أنّ النهار حقّ»(١).

الرواية الثانية: معتبرة يونس بن ظبيان، والمفضّل بن عمر، وأبي سلمة السرّاج، والحسين بن ثوير بن أبي فاختة، قالوا: «كنّا عند أبي عبدالله عليه السلام فقالَ: لَنا خَزائِنُ الأَرْضِ وَمَفاتِيحُها، ولو شئتُ أن أقول بإحدى رِجلَيَّ أخرجي ما فيكِ من الذَّهَبِ لأَخْرَجتْ.

قال: فقام بإحدى رجليهِ فخطّها في الأرض خطّاً، فانفجرت الأرضُ، ثمّ قام بيده فأخرجَ سبيكةَ ذَهبٍ قدرَ شبرٍ، فتناولها، فقال: انظروا فيها حسّاً حسناً، لا تشكّوا، ثُمّ قال: انظرُوا في الأرض، فإذا سبائكُ في الأرضِ كَثيرٌ، بَعْضُها على بَعْضٍ يَتَلألأُ.

فقال له بعضنا: جُعلت فداك، أُعطيتم كُلّ هذا وشيعتكم محتاجون؟

فقال: إنّ اللهَ سَيَجْمَعُ لَنا وَلِشِيعَتِنا الدُّنْيا وَالآخِرَة، يُدخُلُهم جَنّاتِ النَّعِيمِ، وَيُدْخِلُ عَدوَّنا الْجَحِيمَ»(٢).

---

(١) بصائر الدرجات: ٦: ٢٨٩، الباب ٣، الحديث ١، وقد تقدّم بيان حال سندها.

(٢) بصائر الدرجات: الجزء ٨، الباب ٢، الحديث ١. والرواية معتبرة السند؛ إذ يرويها الثقة الثبت محمّد بن الحسن الصفّار صاحب البصائر، عن أحمد بن محمّد، وهو إمّا »

الرواية الثالثة: صحيحة عبدالله بن المغيرة، قال: «مرّ العبد الصالح بامرأة بمنى وهي تبكي، وصبيانها حولها يبكون، وقد ماتت لها بقرة، فدنى منها ثمّ قال لها: ما يبكيك يا أمة الله؟

قالت: يا عبدالله، إنّ لنا صبياناً يتامى، وكانت لي بقرة، معيشتي ومعيشة صبياني منها، وقد ماتت وبقيتُ منقطعاً بي وبولدي لا حيلة لنا.

فقال: يا أمة الله، هل لكِ أن أُحييها لك؟

فأُلهمت أن قالت: نعم، يا عبدَ الله، فتنحّى وصلّى ركعتين، ثمّ رفع يده هنيئة وحرّك شفيته، ثمّ قام فصوّت بالبقرة فنخسها نخسة، أو ضربها برجله فاستوت على الأرض قائمة، فلمّا نظرت المرأة إلى البقرة صاحت وقالت: عيسى بن مريم وربّ الكعبة، فخالط النّاس، وصار بينهم، ومضى عليه السلام»[(١)].

الرواية الرابعة: معتبرة عليّ بن يقطين، قال: «استدعى الرشيد رجلاً يُبطل به

» ابن عيسى، أو ابن خالد البرقي، بقرينة رواية الصفّار عنهما، ولا حاجة للتمييز بينهما بعد كونهما مشتركين في الوثاقة، عن عمر بن عبدالعزيز، وهو ابن أبي بشّار، المعروف بزحل، وقد بنى المحقّق الخوئي قدس سره على وثاقته، عن الحميري، وهو الثقة الجليل عبدالله بن جعفر الحميري، عن الحسين بن ثوير بن أبي فاختة، وغيره، وهو ثقة ثبت، فالرواية معتبرة السند.

(١) الكافي: كتاب الحجّة ـ الباب ١٢٠، الحديث ٦. وهي صحيحة السند؛ إذ يرويها ثقة الإسلام الكليني قدس سره، عن عدّة من أصحابنا، وقد تقدّم وجه إفادة هذه العبارة للتوثيق، عن أحمد بن محمّد، وهو الثقة الثبت ابن عيسى الأشعري، بقرينة روايته عن عليّ بن الحكم، عن عليّ بن الحكم، وهو النخعي الأنباري، الذي قال عنه الشيخ الطوسي قدس سره: «ثقة، جليل القدر»، عن عبدالله بن المغيرة، وهو أبو محمّد البجلي، الذي قيل في حقّه: «ثقة، ثقة، لا يعدل به أحد في جلالته ودينه وورعه».

أمر أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام ، ويقطعه ويخجله في المجلس ، فانتُدِبَ له رجل معزم[١] ، فلمّا أُحضرت المائدة عمل ناموساً[٢] على الخبز ، فكان كلّما رام خادم أبي الحسن عليه السلام تناول رغيف من الخبز طار من بين يديه ، واستفزّ هارون الفرح والضحك لذلك ، فلم يلبث أبو الحسن عليه السلام أن رفع رأسه إلى أسد مصوّر على بعض الستور ، فقال له : يا أسد الله ، خذ عدوّ الله .

قال : فوثبت تلك الصورة كأعظم ما يكون من السباع ، فافترست ذلك المعزم ، فخرّ هارون وندماؤه على وجوههم مغشيّاً عليهم ، وطارت عقولهم خوفاً من هول ما رأوه ، فلمّا أفاقوا من ذلك بعد حين ، قال هارون لأبي الحسن عليه السلام : أسألك بحقّي عليك لما سألت الصورة أن تردّ الرجل .

فقال : إن كانت عصا موسى عليه السلام ردّت ما ابتلعته من حبال القوم وعصيّهم ، فإنّ هذه الصورة تردّ ما ابتلعته من هذا الرجل ، فكان ذلك أعمل الأشياء في إفاقة نفسه»[٣] .

الرواية الخامسة : صحيحة أحمد بن إسحاق ، قال : «دخلتُ على أبي محمّد عليه السلام ... فقلتُ : جُعلت فداك ، إنّي مغتمّ لشيءٍ يصيبني في نفسي ، وقد أردت أن أسأل أباك فلم يُقضَ لي ذلك .

فقال : وما هو يا أحمد ؟

فقلت : يا سيّدي ، رُوي لنا عن آبائك : أنّ نوم الأنبياء على أقفيتهم ، ونوم

---

(١) المُعزِّم : هو الذي يستخدم العزائم ، وهي : الرقي التي يتمّ بها تسخير الجنّ والأرواح .

(٢) الناموس : يعني الحيلة الخفيّة .

(٣) الأمالي : ٢١٢ ، وسند الرواية لا مغمز فيه ، إذ يرويها الشيخ الصدوق (طاب ثراه) عن شيخه ابن الوليد (طابت نفسه) ، عن كلّ من محمّد بن الحسن الصفّار وسعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمّد بن عيسى ، عن أخيه الحسين ، عن أبيه عليّ بن يقطين ، وكلّ هؤلاء الرواة ثقاة أجلّاء .

المؤمنين على أيمانهم، ونوم المنافقين على شمائلهم، ونوم الشياطين على وجوههم.

فقال عليه السلام: كذلك هو.

فقلت: يا سيّدي، فإنّي أجهد أن أنام على يميني فما يمكنني، ولا يأخذني النوم عليها، فسكت ساعة ثمّ قال: يا أحمد، ادنُ منّي، فدنوت منه، فقال: أدخل يدك تحت ثيابك، فأدخلتها، فأخرج يده من تحت ثيابه، وأدخلها تحت ثيابي، فمسح بيده اليمنى على جانبي الأيسر، وبيده اليسرى على جانبي الأيمن ثلاث مرّات، فقال أحمد: فما أقدر أن أنام على يساري منذ فعل بي عليه السلام، وما يأخذني نومٌ عليها أصلاً»[1].

وبهذه الروايات الشريفة نكتفي، ومَن أحبّ أن يستزيد فليرجع إلى المطوّلات التي أشرنا إليها.

ومن جميع ما ذكرناه يتّضح وجه الخدشة في كلام بعض المعاصرين، حيث يقول: «ومن خلال هذا البحث الطويل نستطيع أن نخرج بالفكرة التي تنفي الولاية التكوينيّة بمعناها التكويني الذي منحه الله للأنبياء والأئمّة، لأنّ الدليل لم يدلّ عليه حسب فهمنا القاصر»[2].

(١) الكافي: كتاب الحجّة - الباب ١٢٤، الحديث ٢٧. والرواية صحيحة السند؛ إذ يرويها ثقة الإسلام الكليني رحمه الله، عن محمّد بن يحيى، وهو أبو جعفر العطّار القمّي، الذي قال عنه النجاشي: «شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة، عين، كثير الحديث»، عن أحمد بن إسحاق، وهو ابن عبدالله بن سعد، الذي قال عنه الشيخ الطوسي قدس سره: «كبير القدر، وكان من خواصّ أبي محمّد عليه السلام، ورأى صاحب الزمان عليه السلام، وهو شيخ القمّيّين ووافدهم»، فالرواية قليلة الوسائط، عالية الإسناد.

(٢) من وحي القرآن: ٦: ٣٤.



البحث السابع

نقد الإشكالات المثارة
حول الولاية التكوينية

الإشكال الأوّل:

عدم وجود الدليل الإثباتي على الولاية التكوينيّة.

وحاصله: أنّ الولاية التكوينيّة أمر ممكن ثبوتاً، ولا مانع منه، ولكن لم يقم عليها دليل إثباتاً، ومع عدم قيام الدليل لا يمكن الاعتقاد بها.

وقد يستظهر هذا الإشكال من كلمات الشيخ مغنية، حيث قال: «وتسأل: نحن نؤمن بأنّ التكوين بشتّى أنواعه وألوانه هو لله وحده، وأنّ نسبة أي لون منه إلى غيره شركٌ، ولكن سمعنا عن قائل يقول: إنّ الله سبحانه وتعالى خصّ بشكل أو بآخر المعصومين بولاية التكوين على الأشياء، وإنّ في قدرتهم أن يُخضعوها لإرادتهم إن شاؤا، فتخضع لهم تماماً كما تخضع لإرادة خالقها وباريها، وإن كانوا لا يفعلون ذلك ولا يشاؤون، ولكنّ الله خصّهم بهذا الفضل، وهو بيده يؤتيه من يشاء، والله واسع عليم، فما رأيك في ذلك؟

الجواب: كلّ شيء ممكن بإذن الله، حتّى إطباق السماء على الأرض بكلمة يقولها عبد من عباده تعالى، ولكنّ العبرة بالوقوع لا بالإمكان، وبالإثبات لا بالثبوت، وليس من شكّ أنّ طريق الإثبات هنا منحصر بالنصّ القطعي متناً وسنداً، فأين هو؟»[1].

---

(١) فلسفة الولاية: ٢٧ و ٢٨، وقد يقال: إنّ مقصوده ﷺ نفي الولاية التكوينيّة على »

وتبنّى هذا الإشكال بعض المعاصرين أيضاً، فقال: «فإنّ هذا وان كـان أمـراً ممكناً من حيث الثبوت، إلّا أنّ الكلام في إثبات ذلك يحتاج إلى دليل»[1].

فالإشكال من خلال هذين النصّين يرتكز على عدم قيام الدليل الإثباتي على الولاية التكوينيّة.

ويلاحظ عليه: ما تقدّم ذكره في المباحث السابقة مـن النـصوص القـرآنـيّة والمعصوميّة الدالّة على ثبوت الولاية التكوينيّة للمعصومين عليهم السلام، ممّا يؤكّد قيام الدليل الإثباتي على مبدأ الولاية التكوينيّة.

» نحو الاستقلال، وليس نفيها مطلقاً، ولكنّه بعيد عن ظاهر كلامه، بل إنّ حكمه بالإمكان في ذيل كلامه يعيّن نظره للولاية التكوينيّة الإعطائيّة.

(١) الحوزة العلميّة تدين الانحراف: ٢٨١.

الإشكال الثاني:

ضعف الأدلّة الإثباتيّة.

وحاصل هذا الإشكال: أنّ الدليل الإثباتي على مبدأ الولاية التكوينيّة ليس منعدماً، غاية الأمر أنّه دليل ضعيف، لا يمكن الاعتماد عليه.

وقد صرّح بهذا الإشكال بعض المعاصرين في ردوده على الشيخ التبريزي ﷺ حيث قال: «وأمّا الأخبار الواردة في ذلك فهي ضعيفة سنداً ودلالة»[١].

والجواب عن هذا الإشكال، ببيان أمرين:

الأمر الأوّل: أوضحنا في المباحث السابقة أنّ الأدلّة على ثبوت الولاية التكوينيّة لا تنحصر بالأدلّة الروائيّة، وقد فصّلنا البحث حول ثلاثة أدلّة من القرآن الكريم، واستظهرنا دلالتها على ثبوت مقام الولاية التكوينيّة، فحتّى لو سلّمنا بضعف الأدلّة الروائيّة سنداً ودلالة، كما هو المدّعى، لم نسلّم بانحصار الدليل على الولاية التكوينيّة بها؛ لوجود عدّة آيات قرآنيّة كافية في دلالتها على ثبوت الولاية التكوينيّة.

الأمر الثاني: أنّ الروايات التي تمّ الاستدلال بها على ثبوت الولاية التكوينيّة ليست روايات ضعيفة، كما هو حاصل هذه الدعوى، وقد دلّلنا على ذلك في مباحث الأدلّة، حيث عرضنا هناك مجموعة من الروايات الصحيحة سنداً، والقويّة دلالة، والتي تدلّ على ثبوت القدرة للمعصومين عليهم السلام على التصرّف في الأمور الكونيّة.

---

(١) الحوزة العلميّة تدين الانحراف: ٢٨٣.

ولعلّ صاحب الإشكال قد تنبّه لاشتباهه بعد ذلك؛ ولذا تراجع عن رميه كلّ الروايات بالضعف إلى رمي معظمها، فقال: «هذا، مع العلم أنّ الروايات في هذا المجال هي في معظمها ضعيفة السند»[١].

(١) نظرة إسلاميّة حول الولاية التكوينيّة: ٤٠.

الإشكال الثالث:

مخالفة الأحاديث للقرآن الكريم.

وحاصل هذا الإشكال: أنّ الأدلّة الروائيّة التي دلّت على ثبوت الولاية التكوينيّة مخالفة للكتاب الكريم، فإنّه في مجموعة من آياته قد صرّح بأنّ النبيّ ﷺ لا يمتلك نفعاً ولا ضرّاً لنفسه، ولا يتصرّف تصرفّات تكوينيّة حتّى وإن طُلِبَ منه ذلك.

بينما الأدلّة الروائيّة تؤكّد أنّ المعصومين عليهم السلام لهم الولاية التكوينيّة، والتي تعني أنّهم عليهم السلام يمتلكون لأنفسهم أسباب النفع والضرّ، وهذا مخالف لصريح الكتاب، وقد ورد في تعاليم أهل البيت عليهم السلام القطعيّة: «ما خالف كتاب الله فهو زخرف»، وكذلك: «ما وافق كتاب الله فخذوه، وما خالف كتاب الله فذروه»، ممّا يعني ضرورة ردّ هذه الأدلّة، وعدم الأخذ بها.

وإليك نصّ كلام المستشكل: «إنّ القرآن يقول هذا، ويمكن لأي إنسان أن يناقش طروحاتي في هذا المجال، فالأحاديث قد وردت بخلاف ذلك، وإذا ثبت بأنّ القرآن يقول ذلك، والأحاديث تخالفه، فإنّ ما خالف كتاب الله فهو زخرف»[1].

وقال في كتاب آخر: «ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّ القرآن عندما يكون دليلاً على نفي الولاية التكوينيّة، فإنّه لا يمكن بعد ذلك قبول ما يُنافي القرآن ممّا ورد في إطار السُّنّة، ويدلّ على ثبوت الولاية، لأنّ «ما خالف كتاب الله فهو زخرف»

---

(١) الندوة: ١: ٣٩.

لا بدّ من طرحه أو تأويله إذا كان التأويل ينسجم مع طبيعة اللّغة العربيّة في تعبيراتها واستعمالاتها»(١).

ويلاحظ على هذا الاستدلال: أنّه ليس كلّ رواية يكون بينها وبين القرآن الكريم مجرّد تعارض بدوي تكون مخالفة للقرآن، فتطرح، بل الذي يطرح إنّما هو الحديث الصحيح الذي لا يمكن الجمع بينه وبين القرآن جمعاً عرفيّاً.

وأمّا مع إمكان الجمع العرفي بينهما، كالجمع بين قوله تعالى: ﴿**اللهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا**﴾(٢)، وبين قوله تعالى: ﴿**قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ**﴾(٣) بحمل الآية الأُولى على كون الله (سبحانه وتعالى) هو المالك لفعل الإماتة، وحمل الآية الثانية على كون ملك الموت هو المباشر لفعل الإماتة.

أو كالجمع بين قول الإمام الهادي عليه السلام في زيارة الجامعة: «**وَإِيابُ الْخَلْقِ إِلَيْكُمْ، وَحِسابُهُمْ عَلَيْكُمْ**»، وبين قوله سبحانه وتعالى: ﴿**إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ**﴾(٤) بحمل الآية المباركة على كون مالك الحساب حقيقة هو الله (سبحانه وتعالى)، وحمل الزيارة الشريفة على كون المباشر للحساب هم محمّد وآل محمّد عليهم السلام، فنُسب الحساب إلى الله لمالكيّته له، ونُسب الحساب إلى محمّد وآل محمّد عليهم السلام لأنّهم المباشرون له.

فإنّه مع إمكان مثل هذا الجمع العرفي بين القرآن الكريم والرواية، لا يطلق على الرواية أنّها مخالفة للكتاب.

وعليه: فحتّى لو سلّمنا بظهور الآيات القرآنيّة في عدم ثبوت الولاية التكوينيّة،

---

(١) نظرة إسلاميّة حول الولاية التكوينيّة: ٣٩.

(٢) الزُّمر ٣٩: ٤٢.

(٣) السجدة ٣٢: ١١.

(٤) الغاشية ٨٨: ٢٥ و ٢٦.

وإلى جانب ذلك جاءتنا روايات كثيرة جامعة لشرائط الحجّية، ودلّت على ثبوت الولاية التكوينيّة، فإنّه من الممكن أن نجمع بينها جمعاً عرفيّاً، فنقول: إنّ الآيات النافية للولاية التكوينيّة إنّما تنفي مرتبة الاستقلال في الولاية التكوينيّة، بينما الروايات المثبتة للولاية التكوينيّة إنّما تثبت الرتبة المفاضة عليهم من قِبل الله (سبحانه وتعالى).

الإشكال الرابع:

ما طرحه بعض المعاصرين، ومحصّله على طوله: إنّ تتبّع الآيات القرآنيّة التي تحدّثت عن معاجز الأنبياء عليهم السلام يفضي إلى نفي الولاية التكوينيّة، لأنّها جميعاً قد أسندت المعاجز إلى الله تعالى، ولو كانت للأنبياء عليهم السلام ولاية تكوينيّة لتمّ إسناد المعاجز إليهم.

وإليك نصّ كلامه: «فنلتقي في البداية بالنبيّ نوح في قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ فَكَذَّبُوا عَبْدَنَا وَقَالُوا مَجْنُونٌ وَازْدُجِرَ * فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانتَصِرْ * فَفَتَحْنَا أَبْوَابَ السَّمَاءِ بِمَاءٍ مُّنْهَمِرٍ * وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُوناً فَالْتَقَى الْمَاءُ عَلَىٰ أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ﴾(١)، وهي واضحة الدلالة على أنّ المسألة كانت دعاء نوح واستجابة ربّه له بإغراق الكافرين بالطوفان، من دون أن يكون لنوح أي دور عمليّ فيه.

فإذا انتقلنا إلى إبراهيم عليه السلام فنجد قوله تعالى: ﴿قَالُوا حَرِّقُوهُ وَانصُرُوا آلِهَتَكُمْ إِن كُنتُمْ فَاعِلِينَ * قُلْنَا يَا نَارُ كُونِي بَرْداً وَسَلَاماً عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ * وَأَرَادُوا بِهِ كَيْداً فَجَعَلْنَاهُمُ الْأَخْسَرِينَ﴾(٢) أنّه اللّطف الإلهي بنبيّه إذ أرادوا إحراقه، فأنجاه الله من النار فحوّلها إلى عنصر بارد.

فإذا انتقلنا إلى الطلب الذي قدّمه النبيّ إبراهيم عليه السلام إلى ربّه أن يريه كيف يحيي الموتى، وذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ

---

(١) القمر ٥٤: ٩ - ١٢.

(٢) الأنبياء ٢١: ٦٨ - ٧٠.

﴿ثُمَّ اجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءاً ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْياً وَاعْلَمْ أَنَّ اللهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾(١)، فإنّنا نرى أنّ دور إبراهيم في المسألة هو أن يأتي بالطيور ويذبحها ويقسّمها إلى أجزاء، ثمّ يدعوهنّ لتأتينه سعياً، لنشاهد الصورة الواضحة في كيفيّة إحياء الله الموتى، فإنّ الله هو الذي أحياها بطريقة مباشرة ولم يكن لإبراهيم دور في ذلك.

ونصل إلى موسى عليه السلام الذي تمثّلت المعجزة لديه أوّلاً في مجلس فرعون الذي قال ـكما جاء به قوله تعالىـ: ﴿قَالَ إِنْ كُنْتَ جِئْتَ بِآيَةٍ فَأْتِ بِهَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ * فَأَلْقَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُبِينٌ * وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ﴾(٢)، ثمّ في ذروة التحدّي الذي واجهه في صراعه مع السحرة، وذلك قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ﴾(٣).

ونحن لا نرى أي جهد لموسى في الموضوع، فإنّه كان يعيش دور المنفعل الذي يحوّل الله يده السمراء إلى بيضاء، ويحوّل العصا التي يمسكها إلى ثعبان، وكان خاضعاً للخوف من تجربة السحرة، وللحيرة في ما يمكن أن يقوموا به ردّاً للتحدّي، لأنّه كان ينتظر تدخّل الله غير العادي في المسألة، وذلك هو قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَىٰ * قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَىٰ * وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوا إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ﴾(٤).

ثمّ نلتقي بالنبيّ سليمان عليه السلام الذي قال: ﴿قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكاً

---

(١) البقرة ٢: ٢٦٠.

(٢) الأعراف ٧: ١٠٦ ـ ١٠٨.

(٣) الأعراف ٧: ١١٧.

(٤) طه ٢٠: ٦٧ ـ ٦٩.

لَا يَنبَغِي لِأَحَدٍ مِن بَعْدِي إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ﴾[١].

واستجاب الله دعاءه: **﴿فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ رُخَاءً حَيْثُ أَصَابَ * وَالشَّيَاطِينَ كُلَّ بَنَّاءٍ وَغَوَّاصٍ * وَآخَرِينَ مُقَرَّنِينَ فِي الْأَصْفَادِ * هَٰذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾**[٢]، فليس في القصّة إلّا دعاء واستجابة ربّانيّة أعطته ما يريد من دون أن يكون له أي دور عمليّ أو قدرة واقعيّة في تحقيق ذلك»[٣].

مناقشة الإشكال الرابع:

ولنا ملاحظتان على هذا الإشكال:

الملاحظة الأُولى: الملاحظة الإجماليّة.

وحاصلها: إنّ مَن يقول بثبوت الولاية التكوينيّة للمعصوم عليه السلام لا يلغي ولاية الله التكوينيّة، بل يرى تلك في طول هذه بالمعنى الصحيح للطوليّة.

وعلى هذا فحتّى في الموارد الخاضعة لسلطة المعصوم التكوينيّة، فإنّ لله تعالى أن يتدخّل في إحداث الفعل الخارق للعادة، لحكمة من الحكم الكثيرة المرتبطة بعالم الملك أو الملكوت.

وبالتالي، فإنّه ليس من الصحيح وضع اليد على بضع آيات قرآنيّة ـ ليست بصدد بيان القانون العامّ ـ لإثبات أنّ كلّ الأفعال الخارقة للعادة هي فعل الله جلّ جلاله، على أنّ الآيات المباركة التي تمسّك بها هذا المعاصر ليست جميعها تدلّ على مدّعاه، كما سيتّضح.

---

(١) ص ٣٨: ٣٥.

(٢) ص ٣٨: ٣٦ ـ ٣٩.

(٣) من وحي القرآن: ٦: ٢٨. نظرة إسلاميّة حول الولاية التكوينيّة: ٤٣.

الملاحظة الثانية: الملاحظة التفصيليّة.

وبيانها: إنّ الموارد التي استند لها هذا المعاصر لإثبات مدّعاه عبارة عن خمسة موارد:

المورد الأوّل: قوله تعالى: ﴿ **كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ فَكَذَّبُوا عَبْدَنَا وَقَالُوا مَجْنُونٌ وَازْدُجِرَ * فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانتَصِرْ * فَفَتَحْنَا أَبْوَابَ السَّمَاءِ بِمَاءٍ مُنْهَمِرٍ * وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُوناً فَالْتَقَى الْمَاءُ عَلَىٰ أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ** ﴾.

وغاية ما يستفاد من هذه الآية الشريفة: أنّ نبيّ الله نوح عليه السلام قد طلب من ربّه تعالى أن يتّخذ الموقف المناسب من قومه المكذّبين له، ومن الواضح أنّه في مقام التكذيب العامّ للرسالة ليس يقوم المُرسَل بالدعاء على المرسل إليهم، بل شأنه ـ بما هو رسول ـ أن يرجع في المسألة إلى مُرسِله، وهو الذي يختار الموقف المناسب من الأمر بالاستمرار أو العذاب، فالآية أجنبيّة عمّا نحن فيه.

المورد الثاني: قوله تعالى: ﴿ **قُلْنَا يَا نَارُ كُونِي بَرْداً وَسَلَاماً عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ * وَأَرَادُوا بِهِ كَيْداً فَجَعَلْنَاهُمُ الْأَخْسَرِينَ** ﴾.

وهذه الآية وإن أفادت أنّ صيرورة النار برداً إنّما هي فعل الله تعالى لا فعل إبراهيم، ولكنّ هذا لا يعني أنّ معاجز الأنبياء والرسل عليهم السلام لا تكون إلّا كذلك، سيّما مع وجود العديد من الآيات الكريمة التي أسندت الفعل الخارق للعادة لنفس المعصوم عليه السلام، كقوله تبارك وتعالى: ﴿ **أَنِّي أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْراً بِإِذْنِ اللهِ** ﴾[1].

المورد الثالث: قوله تعالى: ﴿ **وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَـٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ**

---

(١) آل عمران ٣: ٤٩.

اجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءاً ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْياً وَاعْلَمْ أَنَّ اللهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ .

ومن الواضح أنّ هذه الآية الكريمة على خلاف مدّعى هذا المعاصر؛ إذ أنّها صريحة جدّاً في كون عمليّة الإحياء قد تمّت على يد خليل الله عليه السلام ، بإذن الله تعالى وإمداده.

المورد الرابع : قوله تعالى: **﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ ﴾** .

والظاهر أنّ هذه الآية لا تدلّ على مدّعى هذا المعاصر أيضاً؛ إذ غاية ما يستفاد منها أنّ إلقاء العصا كان بأمر الله تعالى ، وهذا لا نزاع فيه ، ولكنّها لا دلالة لها على كون تحوّلها ثعباناً هو فعل الله تعالى ، بل لعلّ الآيات الأخرى التي تناولت نفس الحادثة ظاهرة في رجوع الفعل لنبيّ الله موسى عليه السلام ، ومنها قوله تعالى مجده: **﴿ قَالَ إِنْ كُنْتَ جِئْتَ بِآيَةٍ فَأْتِ بِهَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ * فَأَلْقَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُبِينٌ * وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ ﴾** .

وأمّا قضيّة خوف نبيّ الله موسى عليه السلام فإنّها لا تصلح للقرينيّة؛ إذ أنّ خوفه ليس ناتجاً عن عدم ثقته بقدرته ، كما يطرح ذلك بعضهم ، بل هو ناتج عن إخلاصه لرسالته الإلٰهيّة ، وحرصه على عدم ضلال أحدٍ من الناس عند مشاهدة التحدّي الكبير.

المورد الخامس : قوله تعالى: **﴿ قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكاً لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ * فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ رُخَاءً حَيْثُ أَصَابَ * وَالشَّيَاطِينَ كُلَّ بَنَّاءٍ وَغَوَّاصٍ * وَآخَرِينَ مُقَرَّنِينَ فِي الْأَصْفَادِ * هٰذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾**[١] .

---

(١) ص ٣٨: ٣٥ ـ ٣٩.

وهذه الآية أيضاً لا تدلّ على مدّعاه، وذك بالالتفات إلى نكتتين:

النكتة الأولى: إنّ طلب النبيّ سليمان عليه السلام للملك ـ مع تقييده له بكونه لا ينبغي ـ لا ظهور له في طلب أصل الملك، بل يحتمل جدّاً أن يكون طلباً لمرتبة واسعة من مراتبه، وبما أنّ الولاية التكوينيّة ـ كما ذكرنا في بداية الكتاب ـ ذات مراتب، فبالتالي من الممكن أن يُقال: إنّ النبيّ سليمان عليه السلام كانت لديه ولاية تكوينيّة في مرتبة معيّنة، وبما أنّها قدرة إعطائيّة لا ذاتيّة، لذلك لمّا أراد نيل مرتبة أعلى منها طلبَ من الله تعالى إعطاءه ذلك، فاستجاب له(١).

النكتة الثانية: إنّ الله (سبحانه وتعالى) بعد أن استجاب لنبيّه سليمان عليه السلام، ووهبه ما أراد، بدأ عليه السلام باستخدام ولايته، وكانت الأفعال الخارقة للعادة تصدر منه نتيجة امتلاكه لهذه الولاية الواسعة؛ ولذلك فإنّ نفس الآية محلّ البحث قد أسندت الأفعال إليه، فقالت: ﴿ **فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ رُخَاءً حَيْثُ أَصَابَ * وَالشَّيَاطِينَ كُلَّ بَنَّاءٍ وَغَوَّاصٍ * وَآخَرِينَ مُقَرَّنِينَ فِي الْأَصْفَادِ * هَٰذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ** ﴾(٢)، وهي ـ كما ترى ـ صريحة جدّاً في إسناد جريان الريح لأمر سليمان عليه السلام، كما أسندت إليه المنّ والإمساك بغير حساب.

---

(١) وبالالتفات لهذه النكتة يتّضح وجهُ الإشكال في كلام آخر لهذا المعاصر يقول فيه: «ويتصاعد التساؤل عندما ندرس الآيات التي تتحدّث عن أنّ هذا الملك الواسع لسليمان عليه السلام كان بطلبه ذلك من الله تعالى، حيث حكى عنه تعالى: ﴿ **قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكاً لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِن بَعْدِي إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ** ﴾، وقد استجاب له الله، وسخّر له الريح والجنّ والطير وما إلى ذلك، ما يوحي بأنّ المسألة ليست عامّة لكلّ الأنبياء، ولا أنّها قضيّة ولاية لازمة للنبوّة، وإنّما هي منّة خاصّة من الله امتنّ بها على سليمان عليه السلام من خلال استجابة الله دعاءه». نظرة إسلاميّة حول الولاية التكوينيّة: ٥١.

(٢) ص ٣٨: ٣٧ ـ ٣٩.

الإشكال الخامس:

ما طرحه بعض المعاصرين أيضاً، ومحصّله: أنّ هنالك ثلاثة منبّهات قرآنيّة تنبّه على عدم ثبوت الولاية التكوينيّة:

المنبّه الأوّل: بشريّة الرسول ﷺ.

فإنّها منبّهة على وجود عناصر الضعف البشريّ في ذات الرسول ﷺ، ولكن بالمستوى الذي لا ينافي العصمة، وكونُ الرسول كذلك يعني عدم امتلاكه أيّة قدرة خلاف المألوف في حياة البشر، ومنها ولاية التكوين، وسيأتي ما ادّعيت دلالته على ذلك قريباً.

وقد تحدّث هذا الكاتب المعاصر عن هذا المنبّه ولاحقه، فقال: «ليس في الكتاب ما يدلّ على ثبوت الولاية التكوينيّة للأنبياء والأولياء، بل ربّما نجد الدليل على نفيها من خلال الآيات التي تدلّ على أنّ النبيّ لا يملك شيئاً من ذلك كلّه، وأنّ مهمّته الأولى والأخيرة هي الرسالة في حركتها في الإبلاغ والتبشير والإنذار وهداية الناس إلى سبل السلام في الطريق إلى الله، بل إنّ القرآن يؤكّد وجود عناصرالضعف البشريّ في ذات الرسول، ولكن بالمستوى الذي لا ينافي العصمة»[١].

المنبّه الثاني: عدم حاجة الرسول في مهمّته الرساليّة للولاية التكوينيّة.

إذ الذي يظهر من الآيات القرآنيّة الشريفة: أنّ مهمّة النبيّ في حركته الرساليّة

---

(١) نظرة إسلاميّة حول الولاية التكوينيّة: ٦٠.

ليست إلّا التبشير والتبليغ والإنذار، وهذه المهمّة لا تقتضي ثبوت ولاية الرسل والأنبياء عليهم السلام.

ومن هنا لمّا قال المشركون: ﴿وَقَالُوا لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنبُوعاً * أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَعِنَبٍ فَتُفَجِّرَ الْأَنْهَارَ خِلَالَهَا تَفْجِيراً * أَوْ تُسْقِطَ السَّمَاءَ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسَفاً أَوْ تَأْتِيَ بِاللهِ وَالْمَلَائِكَةِ قَبِيلاً * أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِّن زُخْرُفٍ أَوْ تَرْقَىٰ فِي السَّمَاءِ وَلَن نُّؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَاباً نَّقْرَؤُهُ﴾ أجابهم النبيّ صلى الله عليه وآله قائلاً: ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَراً رَّسُولاً﴾[1].

وفي إجابته هذه بعد طلبهم المذكور إيماء إلى أنّ مهمّته ليست إشغال نفسه بتنفيذ الطلبات التي لا معنى لها بعد إقامة الحجّة، وأنّ ذلك لا يدخل في مهمّته الرساليّة، كما أنّه لا يملك القدرة على ذلك باعتبار بشريّته التي تختزن في داخلها نقاط الضعف البشريّ.

وإليك نصّ كلام هذا المعاصر في التعليق على الآية المباركة، حيث قال: «فنحن نلاحظ أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله لم يتحدّث ـ من خلال ما ذكرته الآية ـ عن رفضه للمعجزات الاقتراحيّة التي يوجّهها الناس الكافرون إلى الأنبياء كوسيلةٍ للتحدّي والتعجيز ممّا يرفضه الأنبياء؛ لأنّ مهمّة النبيّ ليست إشغال نفسه بتنفيذ هذه الطلبات التي لا معنى لها بعد إقامة الحجّة عليهم من قِبله، بل تحدّث عن أنّ ذلك لا يدخل في مهمّته الرساليّة، كما أنّه لا يملك هذه القدرة باعتبار بشريّته التي تختزن في داخلها الضعف البشريّ»[2].

(١) الإسراء ١٧: ٩٠ ـ ٩٣.

(٢) نظرة إسلاميّة حول الولاية التكوينيّة: ٦١.

عدم المبرّر لثبوت الولاية التكوينيّة:

ونفس هذا الطرح قد طرحه هذا المعاصر أيضاً بصيغة (عدم وجود المبرّر للولاية التكوينيّة)، حيث قال: «لماذا يجعل الله لهم هذه الولاية التكوينيّة؟ هل هناك مهمّة تتوقّف على ذلك، بحيث تكون المسألة هي أن يملكوا القدرة الفعليّة الشخصيّة، بحيث يصدر الفعل منهم فلا يتحقّق الهدف إلّا من خلال ذلك، أم هي قضيّة تشريف إلـهي لهم حيث يمنحهم هذا الموقع الكبير الذي لا يملكه أحد في الوجود غيرهم؟

هذه علامات استفهام تطوف في الذهن، فلانجد لها جواباً إيجابيّاً يؤكّد النظريّة، فنحن نعلم أنّ دور الأنبياء هو دور تبشير وإنذار وتبليغ، وإذا كان لهم دور تنفيذي فإنّهم يتحرّكون فيه من خلال الوسائل العادية المطروحة بين أيديهم في الحالات العادية، فإذا جاء التحدّي الكبير الذي يحوّل الموقف إلى خطر كبير على الرسالة والرسول، بحيث كانت الوسائل العادية ذات مردود سلبيّ على الموقف والموقع ـ لأنّها تجعل القضيّة في حالة الضعف الشديد ـ فإنّ المعجزة عندئذٍ تتحرّك لتحفظ توازن الرسالة في موقع الرسول، وتصدم واقع الكافرين بالصدمة القويّة القاهرة التي تردّ كيدهم، وتهدم كيانهم، وتؤدّي بهم إلى الضعف والهزيمة، كما في طوفان نوح عليه السلام، ونار إبراهيم عليه السلام، وعصا موسى عليه السلام، أو يده البيضاء، وفلق البحر له، وإحياء الموتى وإبراء الأكمه والأبرص لدى عيسى عليه السلام، وقرآن محمّد صلى الله عليه وآله، وتنتهي المسألة عند هذا الحدّ، فتكون بمثابة قضيّة في واقعة، وتعود الرسالة إلى مجراها الطبيعي، ويعود الرسول إلى الوسائل العادية، ويتحرّك الصراع من جديد ليعيش النبيّ هنا وهناك أكثر من مشكلة وهمّ وبلاء فيتحمّل الألم القاسي، ويواجه التحدّيات الصعبة كأيّ إنسان حرّ من دون أن يبادر إلى أيّة وسيلة غير عادية للتخلّص من ذلك كلّه.

أمّا التشريف، فإنّه لا يتمثّل في إعطاء القدرة من دون قضيّة، أو توسيع السلطة من دون مسئوليّة، والله يشرّف أنبياءه من خلال رفع درجتهم عنده من خلال تقريبهم إليه، ومحبّته لهم، وعلوّ مقامهم في الآخرة، أمّا الدنيا فلاقيمة لها عنده، ولذلك لم يجعلها أجراً لأوليائه، بل أتاح الفرصة الكبرى فيها لأعدائه.

إنّنا لا نجد أيّة ضرورة أو حاجة تفرض إعطاء الولاية التكوينيّة المطلقة لهم، إلّا بالمقدار الذي تحتاجه الرسالة في أصعب أوقات التحدّي مع احتمال أنّها ليست من قدرتهم، ولكنّها قدرة الله بصورة مباشرة»[١].

المنبّه الثالث: انحصار الآيات بالله تعالى.

فقد تكرّر قوله تعالى في أكثر من آية: ﴿ **إِنَّمَا الآيَاتُ عِندَ اللهِ** ﴾[٢]، وهو ظاهر في أنّ أمر الآيات والمعاجز بيد الله تعالى، وأنّ النبيّ ﷺ لا يملك من أمرها شيئاً، وهو نفي واضح للولاية التكوينيّة.

وقد تحدّث هذا المعاصر عن هذا المنبّه، فقال: «ومن الآيات القرآنيّة الدالّة على عدم امتلاك النبيّ طاقةً أو قدرة ممكّنة من التصرّف في الكائنات، قوله تعالى في أكثر من آية: ﴿ **إِنَّمَا الآيَاتُ عِندَ اللهِ** ﴾، فإنّه ظاهر في أنّ أمر الآيات والمعاجز هو بيد الله، وأنّ النبيّ ﷺ لا يملك من أمرها شيئاً. قال سبحانه: ﴿ **وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِن رَبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الآيَاتُ عِندَ اللهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ** ﴾[٣]».

وقال أيضاً: «وقد تحدّث المشركون عن هذه المسألة ـ وهي عدم قيام النبيّ ﷺ بالمعجزة المماثلة لما قام به الأنبياء السابقون ـ وذلك في قوله تعالى:

---

(١) نظرة إسلاميّة حول الولاية التكوينيّة: ٦٣.

(٢) الأنعام ٦: ١٠٩. العنكبوت ٢٩: ٥٠.

(٣) العنكبوت ٢٩: ٥٠.

﴿ وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِن رَبِّهِ قُلْ إِنَّ اللهَ قَادِرٌ عَلَىٰ أَن يُنَزِّلَ آيَةً وَلٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[١].

وقوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِن رَّبِّهِ إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾[٢]، فقد يظهر من هذه الآية أنّ إنزال الآيات ليس أمراً ضروريّاً للنبوّة، إلّا في حالات التحدّي الكبير الذي يهدّد حركتها في ساحة الصراع والمواجهة، ولذلك لم ينزل الله على النبيّ آية؛ لأنّ التحدّي لم يصل إلى هذه المرتبة الحاسمة.

وفي قوله تعالى دلالة على ذلك أيضاً: ﴿ وَمَا مَنَعَنَا أَن نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَن كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ وَآتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُوا بِهَا وَمَا نُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفاً ﴾[٣]، وظاهرها نفي الإرسال بالآيات بالرغم من أنّها كانت مطلباً ملحّاً للمشركين، كما جاء في آية أُخرى في قوله تعالى: ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا الآيَاتُ عِندَ اللهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾[٤]، فإنّ المسألة لم تكن في مستوى الضرورة، ولم تكن في واقع الحاجة للمهمّة الرساليّة»[٥].

التشكيك في معجزة شقّ القمر:

ولم يكتفِ هذا المعاصر بنفي الولاية التكوينيّة استيحاءً من الآية المباركة، بل أشرك معها حادثة شقّ القمر أيضاً، فقال: «وقد نستوحي من بعض الآيات

---

(١) الأنعام ٦: ٣٧.

(٢) الرعد ١٣: ٧.

(٣) الإسراء ١٧: ٥٩.

(٤) الأنعام ٦: ١٠٩.

(٥) نظرة إسلاميّة حول الولاية التكوينيّة: ٦٤.

المتقدّمة ومن غيرها، أنّ المعجزة الوحيدة للنبيّ محمّد ﷺ هي القرآن الكريم، وذلك في مقابل ما يُنقل عن قيام النبيّ بمعجزةٍ أُخرى، كانشقاق القمر، بحيث لو كانت منه، لكانت أكثر استجابةً للتحدّي الذي واجهه النبيّ ﷺ من قِبل المشركين، كما أنّها أكثر صعوبةً من هذه الاقتراحات»[١].

وملخّص هذه المنبّهات الثلاثة: أنّ القرآن الكريم ـ تصريحاً أو تلويحاً ـ ينفي الولاية التكوينيّة.

مناقشة الإشكال الخامس:

ولأجل مناقشة هذا الإشكال لا بدّ أن نقف عند المنبّهات الثلاثة واحداً تلو آخر، ليندفع الإشكال من أساسه.

مناقشة المنبّه الأوّل:

ليس يخفى أنّ مَن يطرح فكرة وجود عناصر الضعف البشري في شخصيّة الرسول ﷺ يتشبّث بظواهر بعض الآيات القرآنيّة، نظير قوله تعالى: ﴿**قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ**﴾[٢]، وقوله: ﴿**قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَراً رَسُولاً**﴾[٣]، ونحوهما.

والغريب في الأمر: أنّ هؤلاء يتمسّكون بمثل الآيات المتقدّمة، ويتغافلون عن آيات أُخرى صريحة في ذمّ مَن يصبّون اهتمامهم على الجنبة البشريّة في وجود الأنبياء عليهم السلام، وإليك بعضها:

---

(١) نظرة إسلاميّة حول الولاية التكوينيّة: ٦٣.

(٢) الكهف ١٨: ١١٠. فصّلت ٤١: ٦.

(٣) الإسراء ١٧: ٩٣.

قوله تعالى: ﴿ اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ * مَا يَأْتِيهِم مِن ذِكْرٍ مِن رَبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ * لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ ﴾(١).

ومثله قوله تعالى أيضاً: ﴿ وَقَالَ الْمَلأُ مِن قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِلِقَاءِ الآخِرَةِ وَأَتْرَفْنَاهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ * وَلَئِنْ أَطَعْتُم بَشَراً مِثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذاً لَخَاسِرُونَ ﴾(٢).

وكذا قوله تعالى شأنه العالي: ﴿ وَمَا أَنتَ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ * فَأَسْقِطْ عَلَيْنَا كِسَفاً مِنَ السَّمَاءِ إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾(٣).

ومع مرور الباحث بمجموع هذه الآيات المباركات يتأكّد عليه السعي للتوفيق بينها، والذي يبدو أنّ القرآن الكريم قد رفض فكرة التركيز على بشريّة الرسول رفضاً تامّاً، وسعى إلى ترسيخ فكرة الشخصيّة الثنائية ذات الوجه البشري من ناحية، والوجه الإلـهي الغيبي من ناحية أُخرى، ولذلك تراه حين يقول: ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ ﴾ يقول أيضاً: ﴿ يُوحَىٰ إِلَيَّ ﴾ للتأكيد على أنّ النبيّ مركّب ثنائي من جنبتين: البشريّة والغيبيّة.

وحين يقول في آية أُخرى: ﴿ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَراً رَسُولاً ﴾ يعطف عليها بلا فصل قوله: ﴿ رَسُولاً ﴾، وما هذا إلّا لأجل تأسيس فكرة الوجود الثنائي لشخصيّة الرسول ﷺ في قبال ما كان يروّج له المشركون من اختزال

---

(١) الأنبياء ٢١: ١ ـ ٣.

(٢) المؤمنون ٢٣: ٣٣ و ٣٤.

(٣) الشعراء ٢٦: ١٨٦ و ١٨٧.

الذات النبويّة في الجنبة البشريّة فقط، كما مرّت عليك كلماتهم من خلال الآيات السابقة.

وممّا ذكرنا يظهر: أنّ القاعدة الأساسيّة التي أراد هذا الكاتب المعاصر تشييدها ـ وهي: بشريّة الرسول، وتوفّر ذاته على نقاط الضعف البشري ـ ومن ثمّ إنكار الولاية التكوينيّة بناءً عليها، لم نفهمها من القرآن الكريم، بل الذي فهمناه جمعاً بين الآيات المختلفة هو اهتمام القرآن بترسيخ التصوّر الثنائي لشخصيّة الرسول ﷺ، وبالتالي فهو وإن كان من سنخ البشر إلّا أنّه كان يمتاز عنهم بتوفّر شخصيّته على الجانب الغيبي، الذي يمنحه من القدرات والطاقات ما لا يتوفّر عليه غيره.

مناقشة المنبّه الثاني:

وأمّا مسألة انحصار دور الرسول ﷺ في الإبلاغ والتبشير والإنذار، ولا علاقة للولاية التكوينيّة بتحقيق هذا الدور، فهذا أقصى ما يفيده ـ لو سلّمنا به، ولا نسلّم ـ عدم اقتضاء المهمّة الرساليّة للولاية التكوينيّة، لا اقتضاء عدمها، كما قد يتوهّم، مع أنّ البون شاسعٌ جدّاً بين الأمرين.

وحقّ البحث في مثل هذه القضايا هو التحقيق في أدلّتها، فإن لم يقم عليها دليل معتبر يثبتها فهو، وإن قام الدليل عليها لزم الإذعان والتسليم بها، سواء فهمنا لها مبرّراً أم لا، وهذا نظير غيبة الإمام المهدي عجّل الله فرجه، فإنّه ليس من المستساغ لباحثٍ إنكارها بحجّة عدم إدراك ما يبرّرها، بل يلزمه البحث عن أدلّتها، فإن قاده البحث للإذعان بولادة الإمام المهدي (أرواح مَن سواه فداه) لزمه الإذعان بغيبته الطويلة، سواء أدرك وجه الحكمة منها أم لا.

وإلى هذه الحقيقة أشار الإمام الصادق عليه السلام بقوله: «إنّ هذا الأمر أمر من أمر الله، وسرّ من سرّ الله، وغيب من غيب الله، ومتى علمنا أنّه عزّ وجلّ حكيم صدقنا بأنّ أفعاله

كلّها حكيمة ، وإن كان وجهها غير منكشف »[١].

ولو فتحنا باب إنكار القضايا ـلعدم إدراك ما يبرّرهاـ على مصراعيه ، للزم إنكار الكثير من الأحكام الشرعيّة والقضايا المعرفيّة ، نظير لزوم كون صلاة المغرب ثلاث ركعات والفجر اثنتين ، ووجود مَلكين حافظين يرافقان الإنسان في كلّ فترة نهاريّة ومسائيّة من كلّ يوم ، مع أنّه بالإمكان توظيف مَلكين اثنين للقيام بهذه المهمّة طوال عمر الإنسان ، من غير حاجة إلى استبدالهما كلّ يوم مرّتين ، وهكذا.

ممّا يعني أنّ المنهج العلمي الصحيح في التعامل مع أمثال هذه القضايا هو التركيز على أدلّتها الإثباتيّة ، للانتهاء إلى قبولها أو رفضها ، وفي فرض تماميّة الدليل يلزم الإذعان والتعبّد وإن لم يُدرك المبرّر.

على أنّ قضيّة الولاية التكوينيّة لو أراد الباحث إيجاد المبرّر لها ، فإنّه لن يُعدم العثور عليه ، وما نجمَ عن هذا المعاصر إنّما هو نتيجة فهمه الخاصّ للدور الوظيفي لحجج الله تعالى في الأرض ، ولسنا نتّفق معه في فهمه الذي يقرّر أنّ المعصوم عليه السلام لا دور له إلّا التبليغ والهداية ، بل الذي نؤمن به طبقاً للنصوص الكثيرة ـقرآناً وسنّةـ أنّ الدور الوظيفي للحجج أكبر بكثير من مهمّة الإبلاغ والإرشاد ، كما تومئ لذلك الأحاديث الكثيرة على مختلف ألسنتها ، ومن أشهرها أحاديث: « لولا الحجّة لساخت الأرض بأهلها » ، وهي أحاديث مستفيضة النقل في مجاميع الحديث ، وذات إيماء واضح لعدم انحصار دور الحجّة في الجانب التشريعي ، بل له دور وظيفي يرتبط بالجانب التكويني للوجود ، وعلى ضوء هذا الفهم ـالمقتنص من النصوص الحديثيّة ، بل والآيات القرآنيّة أيضاًـ يتسنّى إدراك

---

(١) بحار الأنوار: ٥٢: ٩١.

المبرّر لثبوت الولاية التكوينيّة للمعصوم عليه السلام بشكلٍ واضح.

مناقشة المنبّه الثالث:

ولنترك مناقشة هذا المنبّه لسيّد الطائفة الخوئي (أعلى الله درجته)، حيث ناقشه مناقشة ضافية في تفسيره (البيان) فقال: «وقد كتب بعض الجهلاء والمموّهين على البسطاء[1] أنّ في آيات القرآن ما يدلّ على نفي كلّ معجزة للنبيّ الأعظم صلى الله عليه وآله غير القرآن، وأنّ القرآن هو معجزته الوحيدة ليس غير، وهو حجّته على نبوّته.

ونحن نذكر هذه الآيات التي احتجّوا بها، ونذكر وجه احتجاجهم، ثمّ نوضّح فساد ذلك:

■ فمن هذه الآيات قوله تعالى: ﴿ **وَمَا مَنَعَنَا أَن نُّرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَن كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ وَآتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُوا بِهَا وَمَا نُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفاً** ﴾[2].

ووجه دلالتها ـ على ما يزعمون ـ أنّها ظاهرة في أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله لم يأتِ بآية غير القرآن، وأنّ السبب في عدم الإرسال بالآيات هو أنّ الأوّلين من الأمم السابقة قد كذّبوا بالآيات التي اُرسلت إليهم.

الجواب: إنّ المراد بالآيات التي نفتها الآية الكريمة، والتي كذّب بها الأوّلون

---

(١) مراده قدس سره ممّن وصفهم بالوصف المذكور: مجموعة من القساوسة الذين حاولوا التقليل من شأن النبيّ صلى الله عليه وآله وتصويره شخصاً عاجزاً كلّما طولب بمعجزة من قِبل قومه اعتذر لهم عن تحقيقها، وأحالهم إلى القرآن الكريم، حتّى قال أحدهم: «إنّ محمّداً كلّما طالبه قومه بأن يأتي لهم بمعجزة لاذ بالصمت، أو تهرّب من ذلك الطلب مكتفياً بقوله: ﴿ **قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ** ﴾ و: ﴿ **قُلْ إِنَّمَا أَنَا مُنذِرٌ** ﴾ ـ ص ٣٨: ٦٥ ـ إلى غير ذلك من العبارات»، وقد نقل الشيخ السبحاني (حفظه الله) كلمات هؤلاء القساوسة في موسوعته القيّمة (مفاهيم القرآن): ٤: ٧٦، فراجع.

(٢) الإسراء ١٧: ٥٩.

من الأمم هي الآيات التي اقترحتها الأمم على أنبيائها، فالآية الكريمة تدلّ على أنّ النبيّ ﷺ لم يجب المشركين إلى ما اقترحوه عليه من الآيات، ولا تنفي عنه صدور المعجزة مطلقاً، ويدلّ على أنّ المراد هي الآيات الاقتراحيّة اُمور:

الأوّل: إنّ الآيات جمع آية بمعنى العلامة، وهو جمع معرّف بالألف واللام.

والوجوه المحتملة في معناه ثلاثة: فإمّا أن يراد منه جنس الآية الذي يصلح للانطباق على كلّ فرد من الآيات، ومعنى هذا أنّ الآية الكريمة تنفي وقوع كلّ آية تدلّ على صدق مدّعي النبوّة، ولازم هذا أن يكون بعث الرسول لغواً؛ إذ لا فائدة في إرساله إذا لم تكن معه بيّنة تقوم على صدقه، وأن يكون تكليف الناس بتصديقه، ولزوم اتّباعه تكليفاً بما لا يطاق.

وإمّا أن يراد به جميع الآيات، وهذا التوهّم أيضاً فاسد؛ لأنّ إثبات صدق النبيّ ﷺ يتوقّف على آيةٍ ما من الآيات، ولا يتوقّف على إرساله بجميع الآيات، ولم يقترح المقترحون عليه أن يأتي بجميعها، فلامعنى لحمل الآية عليه، فلابدّ وأن يراد بهذه الآية الممنوعة خصوص آيات معهودة من الآيات الإلٰهيّة.

الثاني: أنّ تكذيب المكذّبين لو صلح أن يكون مانعاً عن الإرسال بالآيات، لكان مانعاً عن الإرسال بالقرآن أيضاً؛ إذ لا وجه لتخصيص المنع بالآيات الأخرى.

وقد أوضحنا أنّ القرآن أعظم المعجزات التي جاء بها الأنبياء، وقد تحدّى به النبيّ ﷺ جميع الأمم لإثبات نبوّته ما دامت اللّيالي والأيّام، وهذا يدلّنا أيضاً على أنّ الآيات الممنوعة قسم خاصّ وليست مطلق الآيات.

الثالث: إنّ الآية الكريمة صرّحت بأنّ السبب المانع عن الإرسال بالآيات هو تكذيب الأوّلين بها، وهذا من قبيل تعليل عدم الشيء بوجود مانعه، ومن البيّن أنّ التعليل بوجود المانع لا يحسن في نظر العقل، إلّا إذا كان السبب المقتضي لوجود

ذلك الشيء موجوداً، ولذلك يقبح عند العقلاء أن يعلّل عدم احتراق الخشبة ـ مثلاًـ بوجود الرطوبة عليها إذا كانت النار غير موجودة، وذلك واضح لا يقبل الشكّ، وإذن فلابدّ وأن يكون المقتضي للإرسال بالآيات موجوداً، ليصحّ تعليل عدمه بوجود التكذيب، والمقتضي للإرسال لا يخلو من أن يكون هي الحكمة الإلـٰهيّة لإرشاد العباد وهدايتهم إلى سعادتهم، أو أن يكون اقتراح الأُمّة على النبيّ شيئاً من الآيات زائداً على المقدار اللازم من الآيات لإتمام الحجّة.

أمّا إذا كان المقتضي للإرسال بالآيات هي الحكمة الإلـٰهيّة، فلابدّ من إرسال هذه الآيات، ويستحيل أن يمنع من تأثير الحكمة الإلـٰهيّة شيء، لأنّه يستحيل على الحكيم أن يختار في عمله ما تنافيه حكمته، سواء في ذلك وجود التكذيب وعدمه، على أنّ تكذيب الأُمم السابقة لو صلح أن يكون مانعاً عن تأثير الحكمة الإلـٰهيّة في الإرسال بالآيات، لصلح أن يكون مانعاً عن إرسال الرسول، وهذا باطل بالضرورة، وخلاف للمفروض أيضاً، فتعيّن أن يكون المقتضي للإرسال بالآيات هو اقتراح المقترحين، ومن الضروري أنّ المقترحين إنّما يقترحون أُموراً زائدة على الآيات التي تتمّ بها الحجّة، فإنّ هذا المقدار من الآيات ممّا يلزم على الله أن يرسل به لإثبات نبوّة نبيّه، وما زاد على هذا المقدار من الآيات لا يجب على الله أن يرسل به ابتداءً، ولا يجب عليه أن يجيب إليه إذا اقترحه المقترحون.

نعم، لا يستحيل عليه ذلك إذا اقتضت المصلحة أن يقيم الحجّة مرّة ثانية وثالثة، أو أن يجيب المقترحين إلى ما طلبوا، وعلى هذا فاقتراح المقترحين إنّما يكون بعد إتمام الحجّة عليهم بما يلزم من الآيات، وتكذيبهم إيّاها، وإنّما كان تكذيب الأُمم السابقة مانعاً عن الإرسال بالآيات المقترحة في هذه الأُمّة، لأنّ تكذيب الآيات المقترحة يوجب نزول العذاب على المكذّبين، وقد ضمن الله تعالى رفع العذاب الدنيويّ عن هذه الأُمّة إكراماً لنبيّه ﷺ وتعظيماً لشأنه، فقد قال

الله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ ﴾[(١)].

أمّا أنّ تكذيب الآيات المقترحة يوجب نزول العذاب على المكذّبين، فلأنّ الآية الإلهيّة إذا كانت مبتدأة كانت متمحّضة في إثبات نبوّة النبيّ، ولم يترتّب على تكذيبها أكثر ممّا يترتّب على تكذيب النبيّ من العقاب الأخرويّ، وأمّا إذا كانت مقترحة كانت كاشفة عن لجاجة المُقترح وشدّة عناده، إذ لو كان طالباً للحقّ لصدّق بالآية الأولى لأنّها كافية في إثباته، ولأنّ معنى اقتراحه هذا أنّه قد التزم على نفسه بتصديق النبيّ إذا أجابه إلى هذا الاقتراح، فإذا كذّب الآية المقترحة بعد صدورها كان مستهزئاً بالنبيّ وبالحقّ الذي دعا إليه، وبالآية التي طلبها منه، ولذلك سمّى الله تعالى هذا النوع من الآيات: (آيات التخويف) كما في آخر هذه الآية الكريمة، وإلّا فلا معنى لحصر مطلق الآيات بالتخويف، فإنّ منها ما يكون للرحمة بالعباد وهدايتهم وإنارة سبيلهم.

وممّا يدلّنا على أنّ المراد من الآيات الممنوعة هي آيات التعذيب والتخويف: ملاحظة مورد هذه الآية الكريمة وسياقها، فإنّ الآية التي قبلها هي قوله تعالى: ﴿ وَإِن مِن قَرْيَةٍ إِلَّا نَحْنُ مُهْلِكُوهَا قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ أَوْ مُعَذِّبُوهَا عَذَاباً شَدِيداً كَانَ ذٰلِكَ فِي الْكِتَابِ مَسْطُوراً ﴾[(٢)].

وقد ذكرت فيها آية ثمود التي أعقبها نزول العذاب عليهم، وقصّتهم مذكورة في سورة الشعراء، وختمت هذه الآية بقوله تعالى: ﴿ وَمَا نُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفاً ﴾[(٣)]، وكلّ هذه القرائن دالّة على أنّ المراد بالآيات الممنوعة هي الآيات

---

(١) الأنفال ٨: ٣٣.

(٢) الإسراء ١٧: ٥٨.

(٣) الإسراء ١٧: ٥٩.

المقترحة التي تستلزم نزول العذاب.

ونحن إذا سبرنا الآيات القرآنيّة يظهر لنا ظهوراً تامّاً لا يقبل التشكيك أنّ المشركين كانوا يقترحون إنزال العذاب عليهم، أو يقترحون آيات أُخرى نزل العذاب على الأُمم السابقة بسبب تكذيبها.

فمن القسم الأوّل قوله تعالى:

﴿ وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَ هٰذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ السَّمَاءِ أَوِ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾[1].

﴿ وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾[2].

﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ بَيَاتاً أَوْ نَهَاراً مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ ﴾[3].

﴿ وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ إِلَىٰ أُمَّةٍ مَعْدُودَةٍ لَيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُ ﴾[4].

﴿ وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ وَلَوْلَا أَجَلٌ مُسَمًّى لَجَاءَهُمُ الْعَذَابُ وَلَيَأْتِيَنَّهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾[5].

ومن القسم الثاني قوله تعالى:

﴿ وَإِذَا جَاءَتْهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللهِ اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ سَيُصِيبُ الَّذِينَ أَجْرَمُوا صَغَارٌ عِندَ اللهِ وَعَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا كَانُوا

---

(١) الأنفال ٨: ٣٢.

(٢) الأنفال ٨: ٣٣.

(٣) يونس ١٠: ٥٠.

(٤) هود ١١: ٨.

(٥) العنكبوت ٢٩: ٥٣.

يَمْكُرُونَ﴾[١].

﴿فَلْيَأْتِنَا بِآيَةٍ كَمَا أُرْسِلَ الْأَوَّلُونَ﴾[٢].

﴿فَلَمَّا جَاءَهُمُ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِنَا قَالُوا لَوْلَا أُوتِيَ مِثْلَ مَا أُوتِيَ مُوسَىٰ أَوَلَمْ يَكْفُرُوا بِمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ مِنْ قَبْلُ قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا وَقَالُوا إِنَّا بِكُلٍّ كَافِرُونَ﴾[٣].

ويدلّنا على أنّ نظير هذه الآيات المقترحة قد كذّبها الأوّلون فاستحقّوا به نزول العذاب قوله تعالى: ﴿قَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ وَأَتَاهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ﴾[٤].

﴿كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَأَتَاهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ﴾[٥].

وما أكثر الشواهد على ذلك من الكتاب العزيز، وقد ورد في تفسير الآية عن طريق الشيعة وأهل السنّة ما يؤكّد هذا الذي استفدناه من ظاهرها.

فعن الإمام الباقر عليه السلام: «إنّ محمّداً صلى الله عليه وآله سأله قومه أن يأتي بآية، فنزل جبريل وقال: إنّ الله يقول: ﴿وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ﴾[٦]، وكنّا إذا أرسلنا إلى قريش آية فلم يؤمنوا بها أهلكناهم، فلذلك أخّرنا عن قومك الآيات».

وعن ابن عبّاس، قال: «سأل أهل مكّة النبيّ أن يجعل لهم الصفا ذهباً، وأن ينحّي عنهم الجبال فيزرعوا. فقيل له: إن شئت أن نستأني بهم لعلّنا نجتبي، وإن

---

(١) الأنعام ٦: ١٢٤.

(٢) الأنبياء ٢١: ٥.

(٣) القصص ٢٨: ٤٨.

(٤) النحل ١٦: ٢٦.

(٥) الزمر ٣٩: ٢٥.

(٦) الإسراء ١٧: ٥٩.

شئت أن نؤتيهم الذي سألوا، فإن كفروا أُهلكوا كما أُهلك من قبلهم.

قال: بل تستأني بهم، فأنزل الله تعالى: ﴿ وَمَا مَنَعَنَا أَن نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ... ﴾».

وهناك روايات أُخرى مَن أراد الاطّلاع عليها فليراجع كتب الروايات وتفسير الطبري.

■ ومن الآيات التي استدلّ بها الخصم على نفي المعجزات للنبيّ ﷺ غير القرآن قوله تعالى: ﴿ **وَقَالُوا لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنبُوعاً * أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَعِنَبٍ فَتُفَجِّرَ الْأَنْهَارَ خِلَالَهَا تَفْجِيراً * أَوْ تُسْقِطَ السَّمَاءَ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسَفاً أَوْ تَأْتِيَ بِاللهِ وَالْمَلَائِكَةِ قَبِيلاً * أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِّن زُخْرُفٍ أَوْ تَرْقَىٰ فِي السَّمَاءِ وَلَن نُّؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَاباً نَّقْرَؤُهُ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَراً رَّسُولاً** ﴾[1].

ووجه استدلال الخصم بهذه الآيات الكريمة: أنّ المشركين قد دعوا النبيّ إلى إقامة المعجزة شاهدة على صدقه بالنبوّة، فامتنع عن ذلك واعترف لهم بالعجز، ولم يثبت لنفسه إلّا أنّه بشر أُرسل إليهم، فالآيات دالّة على نفي صدور المعجزة منه.

الجواب:

أوّلاً: أنّا قد أوضحنا للقارئ حال الآيات المقترحة في جواب الاستدلال المتقدّم، ولا شكّ في أنّ هذه المعجزات التي طلبها المشركون من النبيّ آيات مقترحة، وأنّ هؤلاء المشركين في مقام العناد للحقّ.

ويدلّنا على ذلك أمران:

١ ـ أنّهم قد جعلوا تصديقهم بالنبيّ موقوفاً على أحد هذه الأمور التي

---

(١) الإسراء ١٧: ٩٠ ـ ٩٣.

اقترحوها ، ولو كانوا غير معاندين للحقّ لاكتفوا بكلّ آية تدلّ على صدقه ، ولم تكن لهذه الأُمور التي اقترحوها خصوصيّة على ما سواها من الآيات .

٢ ـ قولهم: ﴿ أَوْ تَرْقَىٰ فِي السَّمَاءِ وَلَن نُّؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَاباً نَّقْرَؤُهُ ﴾ وأي معنى لهذا التقييد بإنزال الكتاب ؟ أفليس الرقيّ إلى السماء وحده آية كافية في الدلالة على صدقه ؟ أوَ ليست في هذه الشبهات الباردة دلالة واضحة على عنادهم للحقّ ، وتمرّدهم عليه ؟ !

ثانياً: إنّ هذه الأُمور التي اقترحها المشركون في الآيات المتقدّمة منها ما يستحيل وجوده ، ومنها ما لا يدلّ على صدق دعوى النبوّة ، فلو وجب على النبيّ ﷺ أن يجيب المقترحين إلى ما يطلبونه ، فليس هذا النوع من الأُمور المقترحة ممّا تجب إجابته .

وإيضاح هذا: أنّ الأُمور المقترحة على النبيّ ﷺ المذكورة في هذه الآيات ستّة : ثلاثة منها مستحيلة الوقوع ، وثلاثة منها غير مستحيلة ، ولكنّها لا تدلّ على صدق المدّعي للنبوّة .

فالثلاثة المستحيلة :

أوّلها : سقوط السماء عليهم كسفاً ، فإنّ هذا يلازم خراب الأرض وهلاك أهلها ، وهو إنّما يكون في آخر الدنيا ، وقد أخبرهم النبيّ ﷺ بذلك ، ويدلّ عليه قولهم : ﴿ كَمَا زَعَمْتَ ﴾ ، وقد ذكر هذا في مواضع عديدة من القرآن الكريم ، منها قوله تعالى :

﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾[1].

---

(١) الانشقاق ٨٤ : ١ .

﴿ إِذَا السَّمَاءُ انفَطَرَتْ ﴾[١].

﴿ إِن نَّشَأْ نَخْسِفْ بِهِمُ الْأَرْضَ أَوْ نُسْقِطْ عَلَيْهِمْ كِسَفاً مِنَ السَّمَاءِ ﴾[٢].

وإنّما كان ذلك مستحيلاً ، لأنّ وقوعه قبل وقته خلاف ما تقتضيه الحكمة الإلهيّة من بقاء الخلق ، وإرشادهم إلى كمالهم ، ويستحيل على الحكيم أن يجري في أعماله على خلاف ما تقتضيه حكمته.

ثانيها : أن يأتي بالله ، بأن يقابلوه وينظروا إليه ، وذلك ممتنع ؛ لأنّ الله لا تدركه الأبصار ، وإلّا لكان محدوداً في جهة ، وكان له لون وله صورة ، وجميع ذلك مستحيل عليه تعالى.

ثالثها : تنزيل كتاب من الله ، ووجه استحالة ذلك أنّهم أرادوا تنزيل كتاب كتبه الله بيده ، لا مجرّد تنزيل كتاب ما ، وإن كان تنزيله بطريق الخلق والإيجاد ، لأنّهم لو أرادوا تنزيل كتاب الله بأي طريق اتّفق لم يكن وجه معقول لطلبهم إنزاله من السماء ، وكان في الكتاب الأرضي ما في الكتاب السماوي من الفائدة والغرض ، ولا شكّ أنّ هذا الذي طلبوه مستحيل ؛ لأنّه يستلزم أن يكون الله جسماً ذا جارحة (تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً).

وأمّا الأُمور الثلاثة الأُخرى : فهي وإن كانت غير مستحيلة ، لكنّها لا تدلّ على صدق دعوى النبوّة ، فإنّ تفجير الينبوع من الأرض ، أو كون النبيّ صلى الله عليه وآله مالكاً لجنّة من نخيل وعنب مفجّرة الأنهار ، أو كونه يملك بيتاً من زخرف ، أُمور لا ترتبط بدعوى النبوّة . وكثيراً ما يتحقّق أحدها لبعض الناس ثمّ لا يكون نبيّاً ، بل فيهم مَن يتحقّق له جميع هذه الأُمور الثلاثة ، ثمّ لا يحتمل فيه أن يكون مؤمناً ، فضلاً عن

---

(١) الانفطار ٨٢ : ١.

(٢) سبأ ٣٤ : ٩.

أن يكون نبيّاً، وإذا لم ترتبط هذه الأمور بدعوى النبوّة، ولم تدلّ على صدقها، كان الإتيان بها في مقام الاحتجاج عبثاً، لا يصدر من نبيّ حكيم.

وقد يتوهّم متوهّم أنّ هذه الأمور الثلاثة لا تدلّ على صدق النبوّة، إذا وجدت من أسباب عادية مألوفة، أمّا إذا وجدت بأسباب غير عادية فلاريب أنّها تكون آيات إلٰهيّة، وتدلّ على صدق النبوّة.

الجواب:

إنّ هذا في نفسه صحيح، ولكن مطلوب المشركين أن تصدر هذه الأشياء ولو من أسبابها العادية، لأنّهم استبعدوا أن يكون الرسول الإلٰهي فقيراً لا يملك شيئاً ﴿ **وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هٰذَا الْقُرْآنُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ** ﴾[1]، فطلبوا من النبيّ ﷺ أن يكون ذا مال كثير، ويدلّنا على ذلك أنّهم قيّدوا طلبهم بأن تكون الجنّة والبيت من الزخرف للنبيّ دون غيره، ولو أرادوا صدور هذه الأمور على وجه الإعجاز لم يكن لهذا التقييد وجه صحيح، بل ولا وجه لطلب الجنّة أو البيت، فإنّه يكفي إيجاد حبّة من عنب أو مثقال من ذهب.

وأمّا قولهم: ﴿ **حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعاً** ﴾ فلا يدلّ على أنّهم يطلبون الينبوع لهم لا للنبيّ، وإنّما يدلّ على أنّهم يطلبون منه فجر الينبوع لأجلهم، وبين المعنيين فرق واضح.

ولم يظهر النبيّ لهم عجزه عن الإتيان بالمعجزة ـ كما توهّمه هؤلاء القائلون ـ وإنّما أظهر بقوله: ﴿ **سُبْحَانَ رَبِّي** ﴾[2] أنّ الله تعالى منزّه عن العجز، وأنّه قادر على كلّ أمر ممكن، وأنّه منزّه عن الرؤية والمقابلة وعن أن يحكم عليه بشيء من

---

(١) الزخرف ٤٣: ٣١.

(٢) الإسراء ١٧: ٩٣.

اقتراح المقترحين، وأنّ النبيّ بشر محكوم بأمر الله تعالى، والأمر كلّه لله وحده يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد.

■ ومن الآيات التي استدلّ بها القائلون بنفي المعجزات للنبيّ عدا القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِن رَبِّهِ فَقُلْ إِنَّمَا الْغَيْبُ لِلَّهِ فَانتَظِرُوا إِنِّي مَعَكُم مِنَ الْمُنْتَظِرِينَ ﴾[١].

ووجه الاستدلال: أنّ المشركين طالبوا النبيّ بآية من ربّه، فلم يذكر لنفسه معجزة، وأجابهم بأنّ الغيب لله، وهذا يدلّ على أنّه لم يكن له معجزة غير ما أتى به من القرآن.

ويسياق هذه الآية آيات أُخرى تقاربها في المعنى، كقوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِن رَبِّهِ إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾[٢].

﴿ وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِن رَبِّهِ قُلْ إِنَّ اللهَ قَادِرٌ عَلَىٰ أَن يُنَزِّلَ آيَةً وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[٣].

الجواب:

أوّلاً: هو ما تقدّم، فإنّ هؤلاء المشركين وغيرهم لم يطلبوا من النبيّ إقامة آية ما من الآيات التي تدلّ على صدقه، وإنّما اقترحوا عليه إقامة آيات خاصّة، وقد صرّح القرآن بها في مواضع كثيرة، منها ما تقدّم، ومنها:

﴿ وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ ﴾[٤].

---

(١) يونس ١٠: ٢٠.

(٢) الرعد ١٣: ٧.

(٣) الأنعام ٦: ٣٧.

(٤) الأنعام ٦: ٨.

﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾[1].

﴿لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾[2].

﴿وَقَالُوا مَالِ هَٰذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ لَوْلَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُ نَذِيراً﴾[3].

﴿أَوْ يُلْقَىٰ إِلَيْهِ كَنزٌ أَوْ تَكُونُ لَهُ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا وَقَالَ الظَّالِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلاً مَّسْحُوراً﴾[4].

وقد علمنا أنّ الآيات المقترحة لا تجب الإجابة إليها، ويدلّنا على أنّ المشركين إنّما يريدون الإتيان بما اقترحوه من الآيات: أنّهم لو أرادوا من النبيّ أن يأتي بآيةٍ ما تدلّ على صدقه لأجابهم عن الأقلّ بالإتيان بالقرآن الذي تحدّى به في كثير من مواضعه.

نعم، يظهر من الآيات المتقدّمة التي استدلّ بها الخصم، وممّا يشبهها من الآيات أمران:

١ - إنّ تحدّي النبيّ ﷺ لعامّة البشر إنّما كان بالقرآن خاصّة من بين سائر معجزاته، وقد أوضحنا فيما سبق أنّ الأمر لا بدّ وأن يكون كذلك، لأنّ النبوّة الأبديّة العامّة تستدعي معجزة خالدة عامّة، وهي منحصرة بالقرآن، وليس في سائر معجزاته ﷺ ما يتصوّر له البقاء والاستمرار.

---

(١) الحجر ١٥: ٦.

(٢) الحجر ١٥: ٧.

(٣) الفرقان ٢٥: ٧.

(٤) الفرقان ٢٥: ٨.

٢ ـ إنّ الإتيان بالمعجزة ليس اختيارياً للنبيّ صلى الله عليه وآله ، وإنّما هو رسول يتبع في ذلك إذن الله تعالى ، ولا دخل لاقتراح المقترحين في شيء من ذلك ، وهذا المعنى ثابت لجميع الأنبياء ، ويدلّ عليه قوله تعالى:

﴿ وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللهِ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ﴾(١).

﴿ وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللهِ فَإِذَا جَاءَ أَمْرُ اللهِ قُضِيَ بِالْحَقِّ وَخَسِرَ هُنَالِكَ الْمُبْطِلُونَ ﴾(٢).

ثانياً: إنّ في القرآن أيضاً آيات دالّة على صدور الآيات من النبيّ صلى الله عليه وآله ، منها قوله تعالى:

﴿ اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانشَقَّ الْقَمَرُ ﴾(٣).

﴿ وَإِن يَرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ ﴾(٤).

﴿ وَإِذَا جَاءَتْهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللهِ ﴾(٥).

ويدلّنا على أنّ المراد من الآية هنا هي المعجزة: أنّه عبّر برؤية الآية ، ولو كان المراد هو آيات القرآن لكان الصحيح أن يعبّر بالسماع دون الرؤية ، وأنّه ضمّ إلى ذلك انشقاق القمر ، وأنّه نسب إلى الآية المجيء دون الإنزال وما يشبهه ، بل وفي قولهم: ﴿ سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ ﴾ دلالة على تكرّر صدور المعجزة عنه صلى الله عليه وآله .

وإذن ، فلو سلّمنا دلالة الآيات السابقة على نفي صدور المعجزة عنه ، فلابدّ

---

(١) الرعد ١٣: ٣٨.

(٢) غافر ٤٠: ٧٨.

(٣) القمر ٥٤: ١.

(٤) القمر ٥٤: ٢.

(٥) الأنعام ٦: ١٢٤.

وأن يراد من ذلك نفيه في زمان نزول هذه الآيات الكريمة، وما بمعناها، ولا يمكن أن يراد منه نفي الآية حتّى بعد ذلك»[١].

المتحصّل من كلام المحقّق الخوئي ﷺ:

والمتحصّل من كلام المحقّق الخوئي (أعلى الله درجته) على طوله: ثلاثة مطالب مهمّة:

الأوّل: إنّ الآيات الكريمة الظاهرة في حصر الآيات بالله تعالى ناظرة إلى آياتٍ خاصّة، لا إلى مطلق الآيات، وبالتالي فلا يستفاد منها عدم ثبوت الولاية التكوينيّة للنبيّ ﷺ، وانحصار معجزته بخصوص القرآن الكريم.

الثاني: إنّ هنالك مجموعة من الآيات القرآنيّة الظاهرة في ثبوت آيات أُخرى للنبيّ ﷺ غير القرآن الكريم، وهي على نحوين:

النحو الأوّل: ما أشارَ لوجود الآيات بشكل عامّ، نظير قوله تعالى: ﴿**وَإِذَا جَاءَتْهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللهِ**﴾، فإنّه ظاهرٌ في تكرّر طلبهم للآيات رغم الآيات التي كانت تأتيهم.

ومثله قوله تعالى: ﴿**وَإِذَا رَأَوْا آيَةً يَسْتَسْخِرُونَ * وَقَالُوا إِنْ هَٰذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ**﴾[٢]، فإنّه بقرينة استخدامه لمفردة (الرؤية) دون مفردة السماع ظاهر في إرادة الآيات الإعجازيّة.

النحو الثاني: ما أشار لآية خاصّة بعينها، نظير قوله تعالى: ﴿**اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانشَقَّ الْقَمَرُ * وَإِن يَرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ**﴾، والآية الأولى بضميمة الثانية ـ واشتمالها على لفظ (الرؤية)، وتوصيفها الحدث بالسحر ـ ظاهرة ظهوراً

---

(١) البيان في تفسير القرآن: ١٠٦ ـ ١١٨.

(٢) الصافّات ٣٧: ١٤ و ١٥.

لا يقبل الشكّ في إرادة حادثة شقّ القمر على يد النبيّ الأعظم ﷺ ، لا انشقاق القمر الذي يحدث على مشارف يوم القيامة ، كما طرح ذلك بعضهم.

بل إنّ توصيفها للسحر بالاستمرار لا يخلو عن إشعار -بل ظهور- باستمرار الآيات ، بحيث صحّ وصفها بالسحر المستمرّ.

الثالث: ثبوت معجزة شقّ القمر ، وأنّ الآية المباركة ﴿ **اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانشَقَّ الْقَمَرُ** ﴾ ناظرة إليها بالتقريب المتقدّم ، وهذا ما أكّدت عليه كلمات أساطين الطائفة من العصر الأوّل حتّى عصرنا هذا.

ولا بأس أن نسوق كلمتين لعلَمين من أعلام الطائفة (قدّس الله أسرارهم) للتدليل على ذلك:

١ ـ **كلمة شيخ الطائفة الطوسي** (أعلى الله درجته): «ومَن أنكر انشقاق القمر وأنّه كان ، وحمل الآية على كونه في ما بعد -كالحسن البصري وغيره ، واختاره البلخي- فقد ترك ظاهر القرآن ، لأنّ قوله: ﴿ **وَانشَقَّ** ﴾ يفيد الماضي ، وحمله على الاستقبال مجاز ، وقد روى انشقاق القمر عبدالله بن مسعود وأنس بن مالك وابن عمر وحذيفة وابن عبّاس وجبير بن مطعم ومجاهد وإبراهيم ، وقد أجمع المسلمون عليه ، ولا يعتدّ بخلاف مَن خالف فيه لشذوذه ، لأنّ القول به اشتهر بين الصحابة فلم ينكره أحد ، فدلّ على صحّته ، وأنّهم أجمعوا عليه ، فخلاف مَن خالف في ما بعد لا يلتفت إليه»[(١)].

٢ ـ **كلمة العلّامة الطباطبائي** (أعلى الله درجته): «وقوله: ﴿ **وَانشَقَّ الْقَمَرُ** ﴾ أي انفصل بعضه عن بعض فصار فرقتين شقّتين ، تشير الآية إلى آية شقّ القمر التي أجراها الله تعالى على يد النبيّ ﷺ بمكّة قبل الهجرة إثر سؤال المشركين

---

(١) التبيان في تفسير القرآن: ٩: ٤٤٣.

من أهـل مكّـة، وقـد استفاضت الروايـات عـلى ذلك، واتّـفق أهـل الحـديث والمفسّرون على قبولها كما قـيل، ولم يـخالف فـيه مـنهم إلّا الحسـن وعـطاء والبلخي»[1].

(١) تفسير الميزان: ١٩: ٥٥.

الإشكال السادس:

التمسّك بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾[(١)].

بتقريب: أنّ لفظة ﴿شَيْءٌ﴾ في الآية نكرة واقعة في سياق النفي، وهي ـ كما تحرّر في علم الأصول ـ تفيد العموم، وبالتالي فهي تدلّ على عدم ولاية النبيّ على شيء من الأمور، وهذا ما ينفي الولاية التكوينيّة من أساسها.

مناقشة الإشكال السادس:

والصحيح أنّ هذه الآية المباركة لا ظهور لها في المدّعى، إلّا مع قطعها عن سياقها، وإلّا فإنّ مَن لاحظ ذيلها مع ما سبقها يذعن أنّها ناظرة للموقف الإلهي من المشركين، فإنّه أمر يرجع لله تعالى، وليس للنبيّ ﷺ دخالة في تقريره، ولا بأس بسرد ذلك في المقام ليتّضح الأمر، حيث يقول تعالى: ﴿لِيَقْطَعَ طَرَفاً مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَوْ يَكْبِتَهُمْ فَيَنْقَلِبُوا خَائِبِينَ * لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ * وَلِلَّهِ مَا فِي السَّماوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَاللهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[(٢)].

والمتحصّل منه أنّ قبول التوبة من الكافرين، أو إنزال العذاب بهم، ليس أمراً راجعاً للنبيّ ﷺ، وإنّما هو أمرٌ راجعٌ لله سبحانه وتعالى.

وحتّى لو أغمضنا عمّا ذكرناه، فإنّ غاية ما تفيده الآية المباركة هو سلب

---

(١) آل عمران ٣: ١٢٨.

(٢) آل عمران ٣: ١٢٧ ـ ١٢٩.

الأمر عن النبيّ ﷺ ، وهذا يصدق حتّى مع إرادة الخصوص الأمر الاستقلالي، جمعاً بين هذه الآية والأدلّة الأُخرى الصريحة في امتلاكه الأمر بعطاء الله تعالى وإفاضته.

الإشكال السابع:

التمسّك بقوله (تبارك وتعالى): ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنتَ مُذَكِّرٌ * لَسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ﴾[1]. بتقريب: أنّ الله سبحانه وتعالى قد نفى سيطرة النبيّ على الناس، وهذا يقتضي بالأولويّة نفي ما يدّعيه القائلون بالولاية التكوينيّة من سيطرته على الكون كلّه، وانحصار دوره في التذكير والإبلاغ فقط، كما هو مقتضى الحصر بأداة ﴿إِنَّمَا﴾.

مناقشة الإشكال السابع:

والصحيح عدم ورود هذا الإشكال، إذ أنّ هذه الآية ونظائرها إنّما هي في مقام إفادة أنّ مهمّة النبيّ ﷺ ليست هي الهداية التكوينيّة، وإنّما هي الهداية التشريعيّة، أو فقل: ليست هي الإيصال إلى المطلوب، وإنّما هي إراءة المطلوب، وبالتالي فإنّ هذه الآية الشريفة لا نظر لها لقدرات النبيّ ﷺ التكوينيّة نفياً أو إثباتاً، وإنّما هي تتحدّث عن واحدةٍ من سنن الله تعالى، وهي عدم قسريّة الإيمان.

وبذلك يندفع الإشكال الذي يحوم حول نظائرها من الآيات الشريفة، كقوله تعالى: ﴿قُل لَّسْتُ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ﴾[2].

وقوله: ﴿وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مَّا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ

---

(١) الغاشية ٨٨: ٢١ و ٢٢.

(٢) الأنعام ٦: ٦٦.

وَلٰكِنَّ اللهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾[١].

وقوله: ﴿ وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقاً فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّماً فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُم بِآيَةٍ وَلَوْ شَاءَ اللهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَىٰ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾[٢].

قوله تعالى أيضاً: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلٰكِنَّ اللهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴾[٣].

وقد اتّضح ممّا ذكرناه أنّ هذه الآيات وأمثالها ليست بصدد نفي قدرة النبيّ ﷺ على التصرّفات التكوينيّة، وتعجيزه عن القيام بشيء منها، كما قد يستظهر من الآية الأخيرة، وإنّما هي بصدد بيان أنّ مسألة هداية الناس ـ بمعنى الإيصال إلى المطلوب لا مجرّد إراءته ـ ليست مهمّة منوطة به، بل هي راجعة إلى الله تعالى؛ ولذا فإنّه حتّى لو جاءهم بآية من الآيات فإنّ ذلك لن يؤثّر فيهم شيئاً، لكون سنّة الله تعالى قد جرت على اختياريّة الإنسان للكفر والإيمان.

والظاهر أنّ قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرّاً وَلَا رَشَداً * قُلْ إِنِّي لَن يُجِيرَنِي مِنَ اللهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِن دُونِهِ مُلْتَحَداً * إِلَّا بَلَاغاً مِنَ اللهِ ﴾[٤] يصبّ في هذا المصبّ أيضاً، وذلك من خلال ملاحظة سياق الآيات صدراً وذيلاً، حيث يقول تعالى: ﴿ وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَداً * قُلْ إِنَّمَا أَدْعُوا رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِهِ أَحَداً * قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرّاً وَلَا رَشَداً * قُلْ إِنِّي

---

(١) الأنفال ٨: ٦٣.

(٢) القصص ٢٨: ٥٦.

(٣) الأنعام ٦: ٣٥.

(٤) الجنّ: ٧٢: ٢١ ـ ٢٣.

لَن يُجِيرَنِي مِنَ اللهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِن دُونِهِ مُلْتَحَداً * إِلَّا بَلَاغاً مِنَ اللهِ وَرِسَالاتِهِ وَمَن يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً﴾(١) فهو يوضّح لهم أنّ وظيفته ـ بما هو رسول ـ هي إراءة الطريق في سبيل الدعوة إلى عبادة الله تعالى وإبلاغ رسالته، وأمّا دفع الضرر والعذاب وجلب الخير والثواب فهو بيد الله تعالى.

---

(١) الجنّ: ٧٢: ١٩ ـ ٢٣.

الإشكال الثامن:

عدم استخدام الولاية التكوينيّة في الموارد التي ينبغي فيها الاستخدام، كموارد دفع الضرر، دليل على العدم.

وقد قرّر بعضهم هذا الإشكال بقوله: «ثمّ ما معنى هذه الولاية التي لا أثر لها في حياتهم من قريب أو من بعيد، ولا دخل لها في حماية رسالتهم، فلم يستعملوها في إذهاب الخطر عنهم، ولم يتحرّكوا بها في الانتصار لرسالاتهم، وذلك من خلال قراءة تاريخهم الصحيح كلّه؟»[1].

وبيانه: أنّه لو كان المعصومون عليهم السلام يمتلكون الولاية التكوينيّة؛ لدفعوا الضرر عن أنفسهم، فمثلاً لو كان الإمام الحسين عليه السلام يمتلك الولاية التكوينيّة لجاء بالماء إلى طفله الرضيع، عوض أن يذهب به إلى المعركة، ويعرّضه للقتل والشهادة، فعدم استخدام المعصومين عليهم السلام للولاية التكوينيّة في الموارد التي ينبغي فيها الاستخدام، كما في موارد دفع الضرر، وجلب المنفعة، دليل على عدم ثبوت الولاية التكوينيّة.

ويلاحظ على هذا الإشكال:

أوّلاً: إنّه لا ملازمة بين عدم الاستخدام وعدم القدرة، فإنّ عدم استخدام الله سبحانه وتعالى لولايته التكوينيّة في بعض الموارد، كإيجاد الولد للعقيم مثلاً، ودفع الضرر عن رسله وأنبيائه الذين يبلّغون عنه، وعن المؤمنين المخلصين له،

---

(١) تفسير من وحي القرآن: ٦: ٢٨.

لا يعني عدم قدرة الله على ذلك، ممّا يعني أنّه لا ملازمة بين عدم الاستخدام وعدم القدرة، وتصوّر الملازمة بينهما لا يعقل له وجه وجيه.

وثانياً: إنّ المتتبّع للمصادر التي كتبت عن معاجز أهل البيت عليهم السلام، وكراماتهم، وتصرّفاتهم التكوينيّة، وهي فوق حدّ الإحصاء، يلحظ أنّ الأئمّة عليهم السلام قد استخدموا ولايتهم التكوينيّة في دفع الضرر، وجلب المنفعة لأنفسهم ولشيعتهم في كثير من الأحيان.

فما ذكره صاحب الشبهة على نحو السلب الكلّي، من أنّ المعصومين عليهم السلام لم يستخدموا ولايتهم لدفع الضرر عن أنفسهم، أو لجلب المنافع لها، ليس بصحيح؛ لما ثبت من استخدامهم لها، والموجبة الجزئيّة تخدش السالبة الكلّية، كما هو معروف منطقيّاً.

ومن تلك الموارد: المورد الذي يشير إليه المحقّق الخوئي قدس سره تبعاً للشيخ الأنصاري قدس سره في المكاسب[١]، قال: عن ابن يقطين، قال: استدعى الرشيد رجلاً يبطل به أمر أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام، ويقطعه، ويخجله في المجلس، فانتدب له رجلاً، فلمّا أُحضرت المائدة عمل ناموساً على الخبز، فكان كلّما رامَ خادمُ أبي الحسن عليه السلام تناول رغيفٍ من الخبز، طار من بين يديه، واستفزّ هارون الفرح والضحك لذلك، فلم يلبث أبو الحسن عليه السلام أن رفع رأسه إلى أسدٍ مصوّرٍ على بعض الستور، فقال: «يا أسد الله، خُذ عدوّ الله»، فوثبت تلك الصورة، كأعظم ما يكون من السباع، فافترست ذلك المعزم، فخرّ هارونُ ونُدّامهُ على وجوههم مغشيّاً عليهم، وطارت عقولهم خوفاً من هول ما رأوه[٢].

---

(١) المكاسب: ١: ١٨٤.

(٢) مصباح الفقاهة: ١: ٢٩١.

وهذه حادثة واحدة تدلّ على أنّ الإمام عليه السلام قد استخدم ولايته التكوينيّة لدفع الضرر، والسيّد الخوئي قدس سره علّق على هذه الرواية بقوله: «ومن هنا يعلم أنّه لا استحالة في صيرورة الصور الأسديّة المنقوشة على البساط أسداً حقيقيّاً، وحيواناً مفترساً، بأمر الإمام عليه السلام، غاية الأمر أنّه من الأمور الخارقة للعادة»[1].

والحاصل: فإنّ الأئمّة عليهم السلام في مثل هذا المورد، الذي كان يُستهزء فيه بمقام الإمامة، كانوا عليهم السلام يستخدمون ولايتهم التكوينيّة، ومثل هذا المورد كثير جدّاً لمن جاس خلال الديار، وتتبّع النصوص والأخبار.

وثالثاً: إنّ الروايات الواردة عن أهل البيت عليهم السلام تؤكّد على أنّ الأئمّة عليهم السلام يمتلكون القدرة على التصرّف في الأمور الكونيّة، ولكنّهم لا يستخدمونها في بعض الموارد، مع قدرتهم على استخدامها.

ومن تلك الروايات: موثّقة أبان الأحمر، قال: قال الصادق عليه السلام: «يا أبان، كيف ينكر النّاس قول أمير المؤمنين عليه السلام لمّا قال: لو شئتُ لرفعتُ رجلي هذه فضربت بها صدر ابن أبي سفيان في الشام، فنكسته عن سريره، ولا ينكرون تناول آصف وصي سلمان عرش بلقيس، وإتيانه سليمان به قبل أن يرتدّ إليه طرفه؟! أليس نبيّنا صلى الله عليه وآله أفضل الأنبياء، ووصيّه أفضل الأوصياء؟ أفلا جعلوه كوصي سليمان؟ حكم الله بيننا وبين من جحد حقّنا، وأنكر فضلنا»[2].

ولعلّ عدم استخدامهم عليهم السلام يرجع إلى بعض الحكم الإلهيّة، والتي أشار إلى بعضها سفير الإمام الحجّة عجل الله فرجه الشريف الحسين بن روح رضي الله عنه، حينما سأله أحدهم: أخبرني عن الحسين بن عليّ عليه السلام أهوَ وليّ الله؟

---

(١) مصباح الفقاهة: ١: ٢٩١.

(٢) الاختصاص: ٢١٢، وقد تقدّم بيان حال سندها مفصّلاً.

قال: نعم.

قال: أخبرني عن قاتله (لعنه الله) أهو عدوّ الله ؟

قال: نعم.

قال الرجل: فهل يجوز أن يسلّط الله (عزّ وجلّ) عدوّه على وليّه ؟!

فأجابه الحسين بن روح ﷺ بعد مقدّمة مطوّلة: «كان من تقدير الله جلّ جلاله ولطفه بعباده وحكمته، أن جعل أنبياءه مع هذه المعجزات في حال غالبين، وأخرى مغلوبين، وفي حال قاهرين، وأخرى مقهورين، ولو جعلهم الله في جميع أحوالهم غالبين وقاهرين ولم يبتلهم ولم يمتحنهم لاتّخذهم النّاس آلهة من دون الله عزّ وجلّ، ولما عُرِفَ فضل صبرهم على البلاء والمحن والاختبار، ولكنّه جعل أحوالهم في ذلك كأحوال غيرهم، ليكونوا في حال المحنة والبلوى صابرين، وفي حال العافية والظهور على الأعداء شاكرين، ويكونوا في جميع أحوالهم متواضعين، غير شامخين ولا متجبّرين، وليعلم العباد أنّ لهم عليهم السلام إلهاً، هو خالقهم ومدبّرهم فيعبدوه ويطيعون رسله، وتكون حجّة الله ثابتة على من تجاوز الحدّ فيهم، وادّعى لهم الربوبيّة»[١].

والحاصل: فإنّ عدم استخدام المعصومين عليهم السلام لولايتهم التكوينيّة، لا يعني عدم ثبوتها لهم؛ لعدم الملازمة بين الأمرين، لا عقلاً ولا عادةً.

وإلى هنا نكون قد وصلنا إلى نهاية المطاف، متناولين أهمّ الإشكالات المثارة حول الولاية التكوينيّة، وهناك إشكالات أُخر، وجدنا أنّ الإعراض عنها أوْلى لعدم استحقاق ذكرها.

---

(١) الاحتجاج: ٢: ٤٧٣.

كلمة الختام

وبختام هذا البحث يتمّ الكلام حول مباحث الولاية التكوينيّة ، والحمد لله على التوفيق للبحث وإتمامه ، وقد انتهيت من مراجعة هذه البحوث وتهذيبها والتعليق عليها وأنا أسمع صوت أذان صلاة المغرب من يوم الأربعاء الموافق لتاريخ الحادي والعشرين من شهر ذي القعدة الحرام لعام ألف وأربعمائة وأربعة وعشرين من الهجرة النبويّة ، على مهاجرها وآله أفضل التحيّة وأزكى السلام ، في مدينة القطيف المحروسة ، بعيداً عن حاضرة العلم الكبرى في زماننا وهي بلدة (قم) المقدّسة ، محروماً من النظر إلى تلك الحضرة الفاطميّة ، والتزوّد من أنوارها وبركاتها الإلهيّة ، على ساكنتها ومشرّفتها سيّدتنا ومولاتنا كريمة آل محمّد السيّدة فاطمة المعصومة أفضل الصلوات وخالص التحيّة ، سائلاً من المولى سبحانه وتعالى أن يجعل ثواب هذا الكتاب عوضاً عن ذلك الحرمان ، وأن لا يحرمني في مستقبل أيّامي من مجاورتها وزيارتها وشفاعتها في الدنيا والآخرة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين

وصلّى الله على محمّد وآله الطاهرين

واللّعنة المؤبّدة على أعدائهم أجمعين

ضياء السيّد عدنان الخبّاز القطيفي



الفهارس

١ ـ فهرس الآيات الكريمة

سورة البقرة ـ ٢

سورة آل عمران ـ ٣

سورة النساء ـ ٤

سورة المائدة ـ ٥

سورة الأنعام ـ ٦

سورة الأعراف ـ ٧

سورة الأنفال ـ ٨

سورة التوبة ـ ٩

سورة يونس - ١٠

سورة هود - ١١

سورة يوسف - ١٢

سورة الرعد - ١٣

سورة إبراهيم ـ ١٤

سورة الحجر ـ ١٥

سورة النحل ـ ١٦

سورة الإسراء ـ ١٧

سورة الكهف ـ ١٨

سورة مريم ـ ١٩

سورة طه ـ ٢٠

سورة الأنبياء - ٢١

سورة المؤمنون - ٢٣

سورة الفرقان - ٢٥

سورة الشعراء ـ ٢٦

سورة النمل ـ ٢٧

سورة القصص ـ ٢٨

سورة العنكبوت ـ ٢٩

سورة الروم ـ ٣٠

سورة لقمان ـ ٣١

سورة السجدة ـ ٣٢

سورة الأحزاب ـ ٣٣

سورة سبأ ـ ٣٤

سورة فاطر ـ ٣٥

سورة يس ـ ٣٦

سورة الصافّات ـ ٣٧

سورة ص ـ ٣٨

سورة الزمر ـ ٣٩

سورة غافر ـ ٤٠

سورة فصّلت ـ ٤١

سورة الشورى ـ ٤٢

سورة الزخرف ـ ٤٣

سورة الدخان ـ ٤٤

سورة محمّد صلى الله عليه وآله ـ ٤٧

سورة ق ـ ٥٠

سورة الذاريات ـ ٥١

سورة الطور ـ ٥٢

سورة النجم ـ ٥٣

سورة القمر ـ ٥٤

سورة الرحمـٰن ـ ٥٥

سورة الواقعة ـ ٥٦

سورة الحشر ـ ٥٩

سورة التحريم ـ ٦٦

سورة القلم ـ ٦٨

سورة الجنّ ـ ٧٢

سورة المزّمّل ـ ٧٣

سورة الإنسان ـ ٧٦

سورة النازعات ـ ٧٩

سورة عبس ـ ٨٠

سورة الانفطار ـ ٨٢

سورة الانشقاق ـ ٨٤

سورة البروج ـ ٨٥

سورة الغاشية ـ ٨٨

سورة القدر ـ ٩٧

٢ ـ فهرس الروايات الشريفة

الأحاديث القدسيّة

أهل البيت عليهم السلام

الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله

الإمام علي عليه السلام

الإمام الحسن عليه السلام

الإمام السجاد عليه السلام

الإمام الباقر عليه السلام

الإمام الصادق عليه السلام

الإمام الكاظم عليه السلام

الإمام الرضا عليه السلام

الإمام الجواد عليه السلام

الإمام الهادي عليه السلام

الإمام العسكري عليه السلام

الإمام المهدي عجّل الله فرجه الشريف

٣ ـ فهرس الأعلام

الأنبياء والأولياء والملائكة عليهم السلام

حرف الألف

حرف الباء

حرف التاء

حرف الثاء

حرف الجيم

حرف الحاء

حرف الخاء

حرف الدال

حرف الراء

حرف الزاي

حرف السين

حرف الشين

حرف الصاد

حرف الضاد

حرف الطاء

حرف العين

حرف النون

حرف الواو

حرف الهاء

حرف الياء

٤ ـ فهرس المصطلحات

٥ ـ فهرس الفوائد

٦ ـ فهرس المصادر



١ ـ آل محمّد عليهم السلام بين قوسي النزول والصعود .

السيّد علي عاشور : دار الهادي ـ بيروت ، الأُولى / ١٤٢٠هـ .

٢ ـ أجوبة المسائل (١ ـ ٢) .

السيّد محمّد صادق الروحاني ،(دام ظلّه) ،: إعداد ضياء الخبّاز القطيفي ، دار زين العابدين ـ قم المقدّسة ، الأُولى / ١٤٣١هـ.

٣ ـ أجوبة المسائل الإعتقاديّة .

السيّد محمّد الشاهرودي : مؤسّسة آل المرتضى ـ قم المقدّسة ، الأُولى / ١٤١٨هـ.

٤ ـ أجود التقريرات (١ ـ ٤) .

المحقّق السيّد أبو القاسم الموسوي الخوئي قدس سره (تقرير بحث المحقّق النائيني قدس سره) : مؤسّسة الإمام المهدي عجل الله فرجه الشريف ـ قم المقدّسة ، الأُولى / ١٤١٩ .

٥ ـ الاحتجاج .

الشيخ أبو منصور الطبرسي قدس سره : مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت ، الثانية / ١٤١٠ هـ.

٦ ـ إحقاق الحقّ وإزهاق الباطل (١ ـ ٢٤) .

القاضي الشهيد السيّد نور الله التستري قدس سره : مؤسسة أهل البيت عليهم السلام ـ بيروت (مع ملحقات السيّد المرعشي النجفي قدس سره) .

٧ـ **الاختصاص** (سلسلة مؤلّفات الشيخ المفيد ﷺ / ١٢) .

الشيخ المفيد ﷺ : دار المفيد ـ بيروت ، الثانية / ١٤١٤هـ.

٨ـ **الأربعون حديثاً .**

السيّد روح الله الخميني ﷺ : مؤسّسة تنظيم تراث السيّد الخميني ـ طهران ، الخامسة / ١٤٢٤هـ.

٩ـ **إرشاد الطالب إلى التعليق على المكاسب (١ ـ ٤) .**

الشيخ الميرزا جواد التبريزي (دام ظلّه) : مؤسّسة اسماعيليان ـ قم المقدّسة ، الثالثة / ١٤١٦هـ.

١٠ـ **الأزهار الأرجيّة (١ ـ ١٥) .**

الشيخ فرج العمران: مطبعة النجف ـ النجف الأشرف ، الأُولى / ١٣٨٣هـ.

١١ـ **أسرار الصلاة .**

الشيخ الميرزا جواد الملكي التبريزي ﷺ : تحقيق : محسن بيدارفر ، انتشارات بيدار ـ قم المقدّسة ، الأُولى / ١٣٨٢هـ.

١٢ـ **الأُصول على النهج الحديث .**

الشيخ محمّد حسين الأصفهاني ﷺ : مؤسّسة النشر الإسلامي ـ قم المقدّسة ، الثانية / ١٤٠٩هـ.

١٣ـ **الاعتقادات** (سلسلة مؤلّفات الشيخ المفيد ﷺ / ٥) .

شيخ المحدّثين الصدوق ﷺ : تحقيق : عصام عبد السيّد ، دار المفيد ـ بيروت / الثانية / ١٤١٤هـ.

١٤ـ **إقبال الأعمال .**

السيّد ابن طاووس ﷺ : تحقيق : الشيخ جواد القيّومي ، دفتر تبليغات ـ قم المقدّسة ، الأُولى / ١٤١٦هـ.

١٥ـ **الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد .**

شيخ الطائفة الطوسي ﵀ : دار الأضواء ـ بيروت ، الثانية / ١٤٠٦هـ .

١٦ ـ الإلهيّات على هدى الكتاب والسنّة والعقل (١ ـ ٤) .

الشيخ حسن محمّد مكّي العاملي (تقريراً لأبحاث الشيخ جعفر السبحاني) : دار السلام ـ بيروت ، الأُولى / ١٤١١هـ .

١٧ ـ الإمالي .

الشيخ الصدوق ﵀ : مؤسّسة البعثة ـ قم المقدّسة ، الأُولى / ١٤١٧هـ .

١٨ ـ الإمامة الإلٰهيّة .

السيّد محمّد علي بحرالعلوم (تقريراً لأبحاث الشيخ محمّد السند) : انتشارات عصر ظهور ـ قم المقدّسة ، الأُولى / ١٤٢٠هـ .

١٩ ـ الإمامة والتبصرة .

ابن بابويه القمّي ﵀ : مؤسّسة الإمام المهدي عجّل الله فرجه الشريف ـ قم المقدّسة / ١٤٠٤هـ .

٢٠ ـ الإمامة وقيادة المجتمع .

السيّد كاظم الحائري ؛: قم المقدّسة ، الأُولى / ١٤١٦هـ .

٢١ ـ الأنوار الإلٰهيّة في المسائل العقائديّة .

الشيخ الميرزا جواد التبريزي ؛: دار الصدّيقة الشهيدة عليها السلام ، الأُولى / ١٤٢٢هـ .

٢٢ ـ الأنوار القدسيّة .

الشيخ محمّد حسين الأصفهاني ﵀ : مؤسسة الوفاء / بيروت .

٢٣ ـ الأنوار النعمانيّة (١ ـ ٤) .

السيّد نعمة الله الجزائري ﵀ : مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت ، الرابعة / ١٤٠٤هـ .

٢٤ ـ أنوار الولاية .

الملّا زين العابدين الكلپايگاني ﵀ : إيران / ١٤٠٩هـ .

٢٥ ـ أوائل المقالات (سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد ﵀ / ٤) .

الشيخ المفيد ﵀ ،: دار المفيد ـ بيروت ، الثانية / ١٤١٤هـ.

٢٦ ـ الباب الحادي عشر .

٢٧ ـ بحار الأنوار (١ ـ ١١٠) .

الشيخ محمّد باقر المجلسي ﵀ : مؤسسة أهل البيت ﵈ ، بيروت / ١٤١٠هـ.

٢٨ ـ بحر الفوائد (١ ـ ١٠) .

الشيخ محمّد حسن الآشتياني ﵀ : ذوي القربى ـ قم المقدّسة / ١٤٣٠هـ.

٢٩ ـ بحر المعارف .

٣٠ ـ بداية الحكمة .

السيّد محمّد حسين الطباطبائي ﵀ : تحقيق : عبّاس الزارعي ، مؤسّسة النشر الإسلامي ـ قم المقدّسة / ١٤١٨هـ

٣١ ـ البرهان في تفسير القرآن (١ ـ ٨) .

السيّد هاشم البحراني ﵀ : مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت ، الأُولى / ١٤١٩هـ.

٣٢ ـ بصائر الدرجات .

أبو جعفر محمّد بن الحسن الصفار ﵀ : مؤسّسة الأعلمي ـ طهران / ١٤٠٤هـ.

٣٣ ـ بلغة الفقيه (١ ـ ٤) .

السيّد محمّد بحر العلوم : تحقيق : السيّد محمّدتقي بحرالعلوم ، مكتبة الصادق ﵇ ـ طهران ، الرابعة / ١٤٠٣هـ.

٣٤ ـ البيان في تفسير القرآن .

السيّد أبو القاسم الخوئي ﵀ : مؤسّسة إحياء آثار السيّد الخوئي ﵀ ـ قم المقدّسة .

٣٥ ـ بين السائل والمجيب .

الشيخ محمّد أمين زين الدين ﵀ : دار الأميرة ـ بيروت ، الأُولى / ١٤٢٩هـ.

٣٦ ـ التبيان في تفسير القرآن (١ ـ ١٠) .

الشيخ الطوسي ﷺ : تحقيق : اشليخ أحمد قصير العاملي ، دار إحياء التراث ـ بيروت ، الأُولى / ١٤٠٩هـ.

٣٧ـ تجريد الاعتقاد .

٣٨ـ تفسير فرات الكوفي .

فرات بن إبراهيم الكوفي : وزارة الثقافة والإرشاد ـ طهران ، الأُولى / ١٤١٠هـ.

٣٩ـ التنقيح في شرح العروة الوثقى (١ ـ ١٠) .

الشيخ الميرزا علي الغروي ﷺ (تقرير بحوث السيّد الخوئي ﷺ) : مؤسّسة إحياء تراث السيّد الخوئي ـ قم المقدّسة ، الأُولى / ١٤١٨هـ.

٤٠ ـ التنقيح في شرح المكاسب .

الشيخ الميرزا علي الغروي ﷺ (تقرير بحوث السيّد الخوئي ﷺ) : مؤسّسة إحياء تراث السيّد الخوئي ـ قم المقدّسة ، الأُولى / ١٤٢٥هـ.

٤١ ـ التوحيد .

الشيخ الصدوق ﷺ : دار الإرشاد الإسلامي ـ بيروت .

٤٢ ـ تهذيب الأحكام (١ ـ ١٠) .

شيخ الطائفة الطوسي ﷺ : تصحيح : الشيخ محمّد جعفر شمس الدين ، دار التعارف للمطبوعات ـ بيروت / ١٤١٢هـ.

٤٣ ـ جنّة المأوى .

الشيخ محمّد حسين كاشف الغطاء ﷺ : دار الأضواء ـ بيروت ، الثانية / ١٤٠٨هـ.

٤٤ ـ الجواهر السنيّة .

الشيخ الحرّ العاملي ﷺ : مطبعة النعمان ـ النجف الأشرف / ١٣٨٤هـ.

٤٥ ـ حاشية الكفاية (١ ـ ٥) .

المحقّق المشكيني ﷺ : تحقيق : الشيخ سامي الخفاجي ، دار الحكمة ـ قم المقدّسة ، الأُولى / ١٤١٣هـ.

٤٦ ـ حاشية المكاسب (١ ـ ٥) .

الشيخ محمّد حسين الأصفهاني ﷺ : تحقيق : الشيخ عبّاس آل سباع القطيفي ، دار المصطفى لإحياء التراث ـ قم المقدّسة ، الأُولى / ١٤١٨هـ.

٤٧ ـ حديقة العارفين .

الشيخ محمّد حسين المازندراني البارفروشي ﷺ : الطبعة الحجريّة .

٤٨ ـ الحقّ المبين في معرفة المعصومين عليهم السلام .

الشيخ علي الكوراني (تقرير محاضرات الشيخ الوحيد الخراساني (دام ظلّه)) : دار الهدى ـ قم المقدّسة ، الطبعة الثانية / ١٤٢٤هـ.

٤٩ ـ حقّ اليقين في معرفة أصول الدين .

السيّد عبد الله شبّر ﷺ : مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت ، الأُولى / ١٤١٨هـ .

٥٠ ـ حقائق الأُصول (١ ـ ٢) .

السيّد محسن الحكيم ﷺ : مكتبة بصيرتي ـ قم المقدّسة ، الخامسة / ١٤٠٨هـ.

٥١ ـ حقيقة الإمامة في المدرسة العرفانيّة .

الشيخ عبدالصمد الهمداني ﷺ : مركز بقيّة الله الأعظم عليه السلام ـ بيروت ، الأُولى / ١٩٩٩م .

٥٢ ـ الحكومة الإسلاميّة .

السيّد روح الله الخميني ﷺ : الرابعة .

٥٣ ـ الحوزة العلميّة تدين الإنحراف .

السيّد محمّد علي الهاشمي المشهدي : الأُولى / ١٤١٨هـ .

٥٤ ـ الخرائج والجرائح (١ ـ ٣) .

الشيخ قطب الدين الراوندي ﷺ : مؤسّسة النور للمطبوعات ـ بيروت ، الثانية / ١٤١١هـ .

٥٥ ـ الخصائص الفاطميّة (١ ـ ٢) .

الشيخ محمّد باقر الكجوري ﵀ : مكتبة الشريف الرضي ـ قم المقدّسة ، الأُولى / ١٣٨٠هـ.

٥٦ ـ دراسات في ولاية الفقيه (١ ـ ٤) .

الشيخ المنتظري : الدار الإسلاميّة ـ بيروت ، الثانية / ١٤٠٩هـ.

٥٧ ـ دارساتنا من الفقه الجعفري (١ ـ ٢) .

الشيخ علي المروّجي (تقرير بحوث السيّد تقي القمّي) : مطبعة الخيّام ـ قم المقدّسة ، الأُولى / ١٤٠٠هـ.

٥٨ ـ الدرّ المنثور في التفسير بالمأثور (١ ـ ٦) .

الشيخ جلال الدين السيوطي : نشر : محمّد أمين دمج ـ بيروت .

٥٩ ـ دلائل الصدق لنهج الحقّ (١ ـ ٣) .

الشيخ محمّد حسن المظفر ﵀ : مؤسّسة أهل البيت ﵈ ـ بيروت / ١٤٠٩هـ .

٦٠ ـ ديدگاههاى علمى آية الله عظمى ميلانى .

غلام رضا جلالي : آستانه قدس رضوى ـ مشهد المقدّسة / ١٣٨٤هـ.

٦١ ـ ديوان العلّامة الجشي (١ ـ ٢) .

الشيخ علي الجشي القطيفي﵀ : تحقيق : الشيخ علي الحبيب ، انتشارات الشريف الرضي ـ قم المقدّسة ، الأُولى (محقّقة) / ١٤١٧هـ.

٦٢ ـ الذريعة إلى تصانيف الشيعة (١ ـ ٢٦) .

الشيخ آغا بزرك الطهراني﵀ : دار الأضواء ـ بيروت ، الثالثة / ١٤٠٣هـ.

٦٣ ـ الردود العقائديّة .

السيّد تقي القمّي : دار الصدّيقة الشهيدة ﵍ ، الأُولى / ١٤١٩هـ .

٦٤ ـ الرسائل الاعتقادية (١ ـ ٢) .

الشيخ إسماعيل الخاجوئي ﵀ : تحقيق : السيّد مهدي الرجائي ، دار الكتاب الإسلامي ـ قم المقدّسة / ١٤١١هـ.

٦٥ـ **رسالة الأسماء** (المطبوعة ضمن مجموعة رسائل العلّامة الطباطبائي ﷺ) .

٦٦ـ **الرواشح السماويّة .**

المحقّق الداماد ﷺ : دار الحديث ـ قم المقدّسة ، الأُولى / ١٤٢٢هـ.

٦٧ـ **رياض السالكين (١ ـ ٧) .**

السيّد علي خان المدني ﷺ : مؤسّسة النشر الإسلامي ـ قم المقدّسة ، الرابعة / ١٤١٥هـ.

٦٨ـ **زبدة الأُصول (١ ـ ٦) .**

السيّد محمّدصادق الروحاني : تحقيق : الشيخ قاسم مصري العاملي ، حديث دل / طهران ، الطبعة الثانية /١٤٢٤هـ.

٦٩ـ **الشافي في الإمامة (١ ـ ٤) .**

الشريف المرتضى ﷺ : مؤسّسة الصادق للطباعة والنشر ـ طهران ، الثانية / ١٤١٠هـ.

٧٠ـ **الشبهات البيروتيّة .**

السيّد محمّد الصدر ﷺ : دار الملاك ـ بيروت .

٧١ـ **شجرة طوبى .**

الشيخ محمّد مهدي الحائري المازندراني ﷺ : المكتبة الحيدريّة ـ النجف الأشرف ، الخامسة / ١٣٨٥هـ.

٧٢ـ **شرح الأسماء الحسنى (١ ـ ٢) .**

الملّا هادي السبزواري : مكتبة بصيرتي ـ قم المقدّسة .

٧٣ـ **شرح أُصول الكافي (١ ـ ١٢) .**

الشيخ محمّد صالح المازندراني ﷺ : دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ، الأُولى / ١٤٢١هـ.

٧٤ـ **شرح دعاء السحر .**

السيّد روح الله الخميني قدس سره : مؤسّسة الوفاء ـ بيروت ، الثالثة / ١٤١٢هـ.

٧٥ـ الشواهد الربوبيّة (١ ـ ٢) .

الملّا صدرا الشيرازي قدس سره : تحقيق : السيّد جلال الدين الآشتياني قدس سره : مطبوعات دينى ـ قم المقدّسة ، الأُولى / ١٣٨٢هـ. ش .

٧٦ـ شهداء الفضيلة .

الشيخ عبدالحسين الأميني : دار شهاب ـ قم المقدّسة .

٧٧ـ صراة النجاة في أجوبة الاستفتاءات .

الشيخ موسى مفيد الدين عاصي العاملي : مكتبة فدك ـ قم المقدّسة ، الأُولى / ١٤٢٥هـ.

٧٨ـ عبقات الأنوار في إمامة الأئمّة الأطهار (١ ـ ١٠) .

السيّد حامد حسين اللكهنوي قدس سره : دار الكتاب الإسلامي / بيروت .

٧٩ـ علل الشرائع (١ ـ ٢) .

الشيخ الصدوق قدس سره : المكتبة الحيدريّة ـ النجف الأشرف / ١٣٨٥هـ.

٨٠ـ علم الإمام .

الشيخ محمّد حسين المظفّر قدس سره : دار الزهراء عليها السلام ـ بيروت ، الثانية / ١٤٠٢هـ.

٨١ـ علم اليقين في أصول الدين (١ ـ ٢) .

الفيض الكاشاني قدس سره : دار البلاغة ـ بيروت ، الأُولى / ١٤١٠هـ.

٨٢ـ عمدة المطالب في التعليق على المكاسب (١ ـ ٤) .

السيّد تقي الطباطبائي القمّي : انتشارات محلاتي ـ قم المقدّسة ، الأُولى / ١٤١٣هـ .

٨٣ـ العنايات الرضويّة .

الشيخ محمّد تقي الأصفهاني قدس سره : دار الطباعة ـ طهران ، الطبعة الحجريّة / ١٣١٩هـ.

٨٤ـ عوالم العلوم (القسم الخاصّ بسيدة النساء عليها السلام) (١ ـ ٢) .

الشيخ عبد الله البحراني الأصفهاني ﵀ : تحقيق ونشر : مؤسّسة الإمام المهدي عجّل الله فرجه الشريف - قم المقدّسة ، الثالثة / ١٤١٥هـ.

٨٥ـ عين الحياة (١ ـ ٢) .

العلّامة الشيخ المجلسي ﵀ : تحقيق السيّد هاشم الميلاني ، مؤسّسة النشر الإسلامي - قم المقدّسة ، الأُولى / ١٤١٦هـ.

٨٦ـ عين اليقين (١ ـ ٢) .

الشيخ الفيض الكاشاني ﵀ : تحقيق : صالح العبيدي ، أنوار الهدى - قم المقدّسة ، الأُولى / ١٤١١هـ.

٨٧ـ عيون أخبار الرضا عليه السلام (١ ـ ٢) .

الشيخ ابن بابويه الصدوق ﵀ : مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت ، الأُولى / ١٤٠٤هـ .

٨٨ـ الغدير في الكتاب والسنّة والأدب (١ ـ ١١) .

الشيخ عبد الحسين الأميني ﵀ : دار الكتاب العربي - بيروت ، الخامسة / ١٤٠٣هـ .

٨٩ـ غنية الطالب في التعليق على المكاسب .

الشيخ مرتضى الأردكاني ﵀ : مؤسّسة الوفاء - بيروت ، الأُولى / ١٤٠٣هـ.

٩٠ـ الغيبة .

الشيخ الطوسي ﵀ : مؤسّسة المعارف الإسلاميّة - قم المقدّسة ، الأُولى / ١٤١١هـ.

٩١ـ الفتاوى (١ ـ ٣) .

المحقّق الشيخ النائيني ﵀ : دار الهدى - قم المقدّسة ، الأُولى / ١٤٢٩هـ.

٩٢ـ الفردوس الأعلى .

الشيخ محمّد حسين كاشف الغطاء ﵀ : دار أنوار الهدى - قم المقدّسة / ١٤٢٦هـ.

٩٣ـ فقه الشيعة (١ ـ ٧) .

السيّد محمّد مهدي الخلخالي (تقرير بحوث السيّد الخوئي ﵀) : مؤسّسة الآفاق -

إيران ، الثالثة / ١٤١٩هـ.

٩٤ ـ فقه الصادق عليه السلام (١ ـ ٢٦) .

السيّد محمّد صادق الروحاني : مؤسّسة دار الكتاب ـ قم المقدّسة ، الثالثة / ١٤١٣هـ.

٩٥ ـ فلسفة الإمام الصادق عليه السلام .

الشيخ محمّد جواد الجزائري قدس سره : مؤسّسة أهل البيت عليهم السلام ـ بيروت ، الرابعة / ١٤٠٦هـ.

٩٦ ـ فلسفتنا .

السيّد محمّدباقر الصدر : تحقيق : المؤتمر العلمي للشهيد الصدر ، مطبعة شريعت ـ قم المقدّسة ، الأُولى المحقّقة / ١٤٢٤هـ .

٩٧ ـ الفلسفة العليا .

السيّد رضا الصدر : دار الكتاب اللبناني ـ بيروت ، الأُولى / ١٤٠٦هـ.

٩٨ ـ فلسفة الولاية .

الشيخ محمّد جواد مغنية : دار الجواد والتيار ـ بيروت / ١٤٠٤هـ .

٩٩ ـ الفوائد الطوسيّة .

الشيخ الحرّ العاملي قدس سره : المطبعة العلميّة ـ قم المقدّسة / ١٤٠٣هـ .

١٠٠ ـ في مدرسة الشيخ بهجت (١ ـ ٢) .

لجنة ترجمة ونشر آثار الشيخ بهجت : دار الإمام ـ بيروت ، الأُولى / ١٤٢٦هـ.

١٠١ ـ القاموس المحيط (١ ـ ٤) .

مجد الدين محمّد بن يعقوب الفيروزآبادي : دار الجيل ـ بيروت .

١٠٢ ـ قبسات من رسالة الحقوق .

ضياء السيّد عدنان الخبّاز القطيفي : دار زين العابدين ـ قم المقدّسة ، الأُولى / ١٤٣١هـ.

١٠٣ـ القواعد الفقهيّة (١ ـ ٧) .

السيّد حسن البجنوردي : مؤسّسة إسماعيليان ـ قم المقدّسة ، الثانية / ١٤١٠هـ.

١٠٤ـ الكافي (١ ـ ٨) .

الشيخ أبو جعفر الكليني ﷺ : تحقيق : الشيخ محمّد جواد الفقيه ، دار الأضـواء ـ بيروت ، الأُولى / ١٤١٣هـ.

١٠٥ـ كامل الزيارات .

١٠٦ـ كتاب البيع (١ ـ ٢) .

الشيخ محمّد علي الأراكي ﷺ : مؤسّسة في طريق الحقّ ـ قم المقدّسة ، الأُولى / ١٤١٥هـ.

١٠٧ـ كتاب البيع (١ ـ ٥) .

السيّد روح الله الخميني ﷺ : مواسّسة نشر آثار السيّد الخميني ـ طهران ، الأُولى / ١٤٢١هـ.

١٠٨ـ كشف الأسرار .

السيّد روح الله الخميني ﷺ : دار المحجّة البيضاء ـ بيروت ، الثانية / ١٤٢١هـ.

١٠٩ـ كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد .

العلّامة الحلّي ﷺ : مؤسسة الأعلمي للمطبوعات / بيروت ، الأُولى / ١٤٠٨هـ .

١١٠ـ الكشكول (١ ـ ٤) .

الشيخ البهائي العاملي ﷺ : تحقيق : السيّد محمّد المعلّم ، المكتبة الحيدريّة ـ قم المقدّسة ، الأُولى /١٤٢٧هـ.

١١١ـ كفاية الأُصول .

المحقّق الآخند الخراساني ﷺ : مؤسّسة آل البيت ﷺ ـ قم المقدّسة ، الأُولى / ١٤١٤هـ.

١١٢ـ كلّيّات في علم الرجال .

الشيخ جعفر السبحاني : دار الميزان ـ بيروت ، الأُولى / ١٤١٠هـ.

١١٣ ـ كنز الدقائق وبحر الغرائب (١ ـ ١٤) .

الشيخ محمّد المشهدي ﴿ : مؤسسة الطبع والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الاسلامي ـ طهران ، الأُولى / ١٤١١هـ .

١١٤ ـ لسان العرب (١ ـ ١٨) .

ابن منظور : دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ، الأُولى (المحققة) / ١٤٠٨هـ . .

١١٥ ـ لمحات الأُصول .

السيّد روح الله الخميني ﴿ (تقرير بحث السيّد البروجردي ﴿) : مؤسّسة تنظيم آثار السيّد الخميني ـ قم المقدّسة ، الأُولى / ١٤٢١هـ.

١١٦ ـ اللمعة البيضاء .

الشيخ محمّد علي الأنصاري ﴿ : تحقيق : السيّد هاشم الميلاني ، مؤسّسة الهادي ـ قم المقدّسة ، الأُولى / ١٤١٨هـ.

١١٧ ـ مجلّة التراث .

دار المصطفى لإحياء التراث : شركة دار المصطفى ﷺ ـ بيروت ، الأُولى / ١٤١٨هـ.

١١٨ ـ المُجلي (مسلك الأفهام) .

الشيخ ابن أبي جمهور الأحسائي ﴿ : الطبعة الحجريّة ، طهران / ١٣٢٩هـ.

١١٩ ـ مجموعة رسائل العلّامة الطباطبائي ﴿ .

مكتبة فدك ـ قم المقدّسة ، الأُولى / ١٤٢٨هـ.

١٢٠ ـ المحاسن .

١٢١ ـ محاضرات في أُصول الفقه (١ ـ ٥) .

الشيخ محمّد إسحاق الفيّاض (تقرير بحث السيّد الخوئي ﴿) : مؤسّسة إحياء آثار السيّد الخوئي ـ قم المقدّسة / ١٤٢٢هـ.

١٢٢ ـ محاضرات في فقه الإمامية (١ ـ ٥) .

السيّد فاضل الميلاني (تقرير بحوث السيّد محمّد هادي الميلاني ﷺ) : مؤسّسة دانشگاه فردوسى ـ مشهد المقدّسة ، الأُولى / ١٣٩٥هـ.

١٢٣ ـ المحيط الأعظم (١ ـ ٧) .

السيّد حيدر الآملي : تحقيق : السيّد محسن الموسوي التبريزي ، المعهد الثقافي ـ قم المقدّسة ، الأُولى / ١٤٢٣هـ.

١٢٤ ـ المختصر .

١٢٥ ـ مختصر المعاني .

سعد الدين التفتازاني : انتشارات سيّد الشهداء عليه السلام ـ قم المقدّسة ، الأُولى / ١٤٠٩هـ.

١٢٦ ـ مدينة المعاجز (١ ـ ٨) .

السيّد هاشم البحراني ﷺ : مؤسسة المعارف الإسلاميّة ـ قم المقدّسة ، الأُولى / ١٤١٣هـ .

١٢٧ ـ مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول (١ ـ ٢٦) .

العلّامة المجلسي ﷺ : دار الكتب الإسلامية ـ طهران ، الثالثة / ١٤١١هـ.

١٢٨ ـ مرآة الكمال لمن رام درك مصالح الأعمال (١ ـ ٣) .

الشيخ عبد الله المامقاني ﷺ : دار المصطفى ﷺ ـ قم المقدّسة ، الثانية / ١٤١٤هـ .

١٢٩ ـ المزار الكبير .

الشيخ محمّد بن جعفر المشهدي ﷺ : تحقيق : الشيخ جواد القيّومي ، مؤسّسة النشر الإسلامي ـ قم المقدّسة ، الأُولى / ١٤١٩هـ.

١٣٠ ـ مسائل وردود .

السيّد علي البهشتي ﷺ : إعداد : الأُستاذ جبّار مكّاوي ، تحقيق : الشيخ قيس العطّار ، مؤسّسة الرافد للمطبوعات / ١٤٣٠هـ.

١٣١ ـ مستدرك الوسائل (١ ـ ١٨) .

المحدّث النوري : تحقيق : مؤسّسة آل البيت عليهم السلام ، دار الهداية ـ بيروت ، الخامسة / ١٤١٢هـ.

١٣٢ ـ مسند الفردوس .

١٣٣ ـ مشارق أنوار اليقين .

الشيخ حافظ البرسي رحمه الله : تحقيق : السيّد علي عاشور ، مؤسّسة الأعلمي ـ بيروت ، الأُولى / ١٤١٩هـ.

١٣٤ ـ مشكاة الأُصول (١ ـ ٢) .

ضياء السيّد عدنان الخبّاز القطيفي (تقرير بحوث الأُستاذ السيّد الشمس (دام ظلّه)) : بستان كتاب ـ قم المقدّسة ، الأُولى / ١٤٢٨هـ.

١٣٥ ـ مصباح الزائر .

١٣٦ ـ مصباح الشريعة .

المنسوب للإمام الصادق عليه السلام : مؤسّسة الأعلمي ـ بيروت ، الأُولى / ١٤٠٠هـ.

١٣٧ ـ مصباح الفقاهة (١ ـ ٧) .

الشيخ محمّد علي التوحيدي رحمه الله (تقريراً لأبحاث السيّد الخوئي رحمه الله) : دار الهادي ـ بيروت ، الأُولى / ١٤١٢هـ .

١٣٨ ـ مصباح المتهجّد .

الشيخ الطوسي رحمه الله : مؤسّسة فقه الشيعة ـ بيروت ، الأُولى / ١٤١١هـ.

١٣٩ ـ المصباح المنير .

الشيخ أحمد الفيومي : المكتبة العصريّة ـ بيروت ، الأُولى / ١٤١٧هـ .

١٤٠ ـ مصباح الهدى (١ ـ ١٢) .

الشيخ محمّد تقي الآملي رحمه الله : الأُولى / ١٣٨٠هـ.

١٤١ ـ المطوّل في شرح تلخيص المفتاح .

سعد الدين التفتازاني : دار الكتب العلمية ـ بيروت ، الأُولى / ١٤٢٢هـ .

١٤٢ ـ معالم الدين وملاذ المجتهدين .

الحسن بن زين الدين العاملي ﵀ : منشورات مكتبة السيّد المرعشي النجفي ـ قم المقدّسة ، الرابعة / ١٤١٠هـ .

١٤٣ ـ المعالم المأثورة (١ ـ ٦) .

الشيخ محمّد علي إسماعيل پور (تقرير بحث الميرزا هاشم الآملي ﵀) : قم المقدّسة ، الأُولى / ١٤٠٦هـ.

١٤٤ ـ معجم رجال الحديث (١ ـ ٢٣) .

السيّد أبو القاسم الخوئي ﵀ : مطبعة الصدر ـ قم المقدّسة ، الرابعة / ١٤١٠هـ.

١٤٥ ـ المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم .

محمّد فؤاد عبد الباقي : دار الجيل ـ بيروت / ١٤٠٨هـ .

١٤٦ ـ معرفة الإمام (١ ـ ١٨) .

السيّد محمّد حسين الطهراني ﵀ : ترجمة : محمّد مسعود الحسيني المرندي ، دار المحجّة البيضاء ـ بيروت ، الأُولى / ١٤١٦هـ .

١٤٧ ـ مفاهيم القرآن (١ ـ ١٠) .

الشيخ جعفر السبحاني : دار الأضواء ـ بيروت ، الثانية / ١٤٠٦هـ.

١٤٨ ـ مفردات في غريب القرآن .

الراغب الأصفهاني : دار المعرفة ـ بيروت ، الأُولى / ١٤١٨هـ .

١٤٩ ـ المفيد من معجم رجال الحديث .

الشيخ محمّد الجواهري : مكتبة المحلاتي ـ قم المقدّسة ، الأُولى / ١٤١٧هـ .

١٥٠ ـ مقدّمة في أُصول الدين .

الشيخ الوحيد الخراساني (دام ظلّه) : مدرسة الإمام باقر العلوم عليه السلام ـ قم المقدّسة ، الخامسة / ١٤٢٨هـ.

١٥١ ـ مقدّمة في أُصول الدين .

الشيخ أبو الحسن الخنيزي ﷺ : مؤسسة البلاغ ـ بيروت ، الثانية / ١٤١٦هـ.

١٥٢ ـ المكاسب (١ ـ ٦) .

الشيخ مرتضى الأنصاري : تحقيق : لجنة تحقيق تراث الشيخ الأعظم ﷺ ، باقري ـ قم المقدّسة ، الأُولى / ١٤١٥هـ.

١٥٣ ـ المكاسب والبيع (١ ـ ٢) .

الشيخ محمّد تقي الآملي ﷺ (تقريراً لأبحاث الشيخ النائيني ﷺ) : مؤسّسة النشر الإسلامي ـ قم المقدّسة / ١٤١٣هـ.

١٥٤ ـ مناقب آل أبي طالب (١ ـ ٥) .

ابن شهرآشوب المازندراني ﷺ : دار الأضواء ـ بيروت ، الثانية (مصحّحة) / ١٤١٢هـ.

١٥٥ ـ منتقى الأُصول (١ ـ ٧) .

الشهيد السيّد عبدالصاحب الحكيم ﷺ : (تقرير بحث المحقّق الروحاني ﷺ) : الهادي ـ قم المقدّسة ، الثانية / ١٤١٦هـ .

١٥٦ ـ منتهى الأُصول (١ ـ ٢) .

السيّد حسن البجنوردي ﷺ : مؤسّسة العروج ـ إيران ، الأُولى / ١٤٢١هـ.

١٥٧ ـ من لا يحضره الفقيه (١ ـ ٤) .

الشيخ الصدوق ﷺ : مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت ، الأُولى / ١٤٠٦هـ .

١٥٨ ـ من وحي القرآن (١ ـ ٢٤) .

السيّد محمّد حسين فضل الله : دار الملاك ـ بيروت ، الثانية / ١٤١٩هـ.

١٥٩ ـ منهاج الفقاهة (١ ـ ٦) .

السيّد محمّد صادق الروحاني : المطبعة العلميّة ـ قم المقدّسة ، الرابعة / ١٤١٨هـ .

١٦٠ ـ مواهب الرحمن في تفسير القرآن (١ ـ ١٢) .

السيّد عبد الأعلى السبزواري ﷺ : مؤسّسة أهل البيت عليهم السلام ـ بيروت ، الثانية /

١٤٠٩هـ.

١٦١ ـ موسوعة الرجاليّة الميسّرة (١ ـ ٢) .

الشيخ علي أكبر الترابي والشيخ يحيى الرهائي : توزيع مكتبة التوحيد ـ قم المقدّسة ، الأُولى / ١٤١٩هـ .

١٦٢ ـ مهذّب الأحكام في بيان الحلال والحرام (١ ـ ٣٠) .

السيّد عبد الأعلى السبزواري قدس سره : مؤسّسة المنار ـ قم المقدّسة ، الرابعة / ١٤١٣هـ.

١٦٣ ـ الميزان في تفسير القرآن (١ ـ ٢٠) .

السيّد محمّد حسين الطباطبائي قدس سره : دار الإرشاد الإسلامي ـ بيروت / ١٤٠٨هـ .

١٦٤ ـ النافع في يوم المحشر في شرح الباب الحادي عشر .

المقداد السيوري قدس سره : مؤسّسة أهل البيت عليهم السلام ـ بيروت / ١٤٠٧هـ .

١٦٥ ـ الندوة (١ ـ ٧) .

السيّد محمّدحسين فضل الله : دار الملاك ـ بيروت ، الخامسة / ١٤١٨هـ .

١٦٦ ـ نظرّة إسلاميّة .

١٦٧ ـ النفس في كتاب الشفاء .

ابن سينا : تحقيق : الشيخ حسن زاده الآملي ، مكتب الإعلام الإسلامي ـ قم المقدّسة ، الأُولى / ١٤١٧هـ.

١٦٨ ـ نوادر المعجزات .

١٦٩ ـ نور الثقلين (١ ـ ٥) .

الشيخ عبد العلي الحويزي قدس سره : مؤسّسة إسماعيليان ـ قم المقدّسة ، الرابعة / ١٤١٥هـ .

١٧٠ ـ نهاية الأفكار .

١٧١ ـ نهاية الدراية (١ ـ ٦) .

الشيخ محمّدحسين الاصفهاني : مؤسّسة آل البيت عليهم السلام ، الأُولى / ١٤١٤هـ.

١٧٢ ـ نهج البلاغة .

١٧٣ ـ الوافي .

١٧٤ ـ وسائل الشيعة (١ ـ ٢٠) .

الشيخ الحرّ العاملي : تحقيق : الشيخ عبدالرحيم الربّاني ، دار إحياء التراث ـ بيروت ، السادسة / ١٤١٢هـ.

١٧٥ ـ ولاة أمر الله .

محمّد عبدالله نجم : (تقرير لدروس الشيخ أحمد الماحوزي) ، مكتبة أهل الذِّكر .

١٧٦ ـ ولاية الإنسان في القرآن .

الشيخ جوادي آملي : ترجمة وطباعة : دار الصفوة ـ بيروت ، الأُولى / ١٤١٤هـ .

١٧٧ ـ الولاية التكوينيّة الحقّ الطبيعي للمعصوم عليه‌السلام .

الشيخ جلال الدين علي الصغير : دار الأعراف للدراسات ـ بيروت ، الأُولى / ١٤١٨هـ.

١٧٨ ـ الولاية التكوينيّة بين الكتاب والسنة .

الشيخ هشام شري العاملي : دار الهادي ـ بيروت ، الأُولى / ١٤٢٠هـ .

١٧٩ ـ الولاية التكوينيّة والتشريعيّة في ضوء الكتاب والسنّة .

١٨٠ ـ ولاية فقيه (حكومت اسلامى) .

السيّد روح الله الخميني قدس‌سره : مؤسّسة تنظيم ونشر آثار السيّد الخميني ـ طهران / ١٣٧٣هـ. ش .

١٨١ ـ الولاء والولاية .

الشيخ مرتضى المطهّري : دار المحجّة البيضاء ـ بيروت ، الأُولى / ١٤١٣هـ.

١٨٢ ـ هداية الأُصول (١ ـ ٥) .

السيّد حيدر علي المدرّسي البهسودي (تقرير بحوث الشيخ صدرا البادكوبي قدس‌سره) : المطبعة العلميّة ـ قم المقدّسة .

١٨٣ ـ هداية الأُمة إلى معارف الأئمة عليهم السلام .

الشيخ محمّد جواد الخراساني ﵀ : مؤسّسة البعثة / قم المقدّسة ، الأُولى / ١٤١٦هـ.

١٨٤ ـ هداية المحدّثين إلى طريقة المحمّدين .

الشيخ محمّد أمين الكاظمي ﵀ : منشورات مكتبة السيّد المرعشي النجفي﵀ - قم المقدّسة / ١٤٠٥هـ .

١٨٥ ـ هدى الطالب (١ ـ ١٠) .

السيّد جعفر المروّج : دار الكتاب ـ قم المقدّسة ، الأُولى / ١٤١٦هـ.

١٨٦ ـ ينابيع المودّة .

الشيخ سليمان القندوزي الحنفي : مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت .

٧ ـ فهرس الموضوعات

البحث الأوّل

اصطلاح (الولاية التكوينيّة) بين المفردة و التركيب

١٥ ـ ٤٠

البحث الثاني

حقيقة الولاية التكوينيّة ومفهومها

٤١ ـ ١٢٥

البحث الثالث

العلّة الفاعليّة للولاية التكوينيّة

١٢٧ ـ ١٤١

البحث الرابع

العلاقة الطردية بين العلم و الطاعة و الولاية التكوينية

١٤٣ ـ ١٥٤

البحث الخامس

حدود دائرة الولاية التكوينية

١٥٥ ـ ١٧٩

البحث السادس

أدلّة الولاية التكوينيّة الثبوتيّة و الإثباتيّة

١٨١ ـ ٣٠٢

البحث السابع
نقد الإشكالات المثارة حول الولاية التكوينية
٣٠٣ ـ ٣٥٠

قال السيد الخوئي (قده) :

لا شبهة في ولايتهم (عليهم السلام) على المخلوقات بأجمعها، كما يظهر من الأخبار، لكونهم واسطة في الإيجاد، وبهم الوجود، وهم السبب في الخلق، إذ لولاهم لما خُلِقَ الناس كلهم، و إنما خلقوا لأجلهم، و بهم وجودهم، و هم الواسطة في الإفاضة. بل لهم الولاية التكوينية لما [دو]ن الخالق، فهذه الولاية نحو ولاية الله تعالى على الخلق.

مصباح الفقاهة : ٥/...